

کامل و مفید ۱۷۱
حسن قلی

حسن قلی

۲۵۲۵

حسن قلی



Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content, written in a cursive style.

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي وفقنا للتفقه في الدين الذي هو حبل المتين
وفضله المبين وميراث الانبياء والمرسلين وحجته
الدامغة على الخلق اجمعين ومحجته الساكنة لواعي عبيده والصلوة
والسلام خير خلقه محمد للبعوث رحمة للعالمين وعلى اله و
آله وصحبه والتابعين والعلماء العاملين وبعد فيقول المفتقر الى رحمة
ربه الغني ابراهيم بن محمد بن ابراهيم الحلبي قدس الله
بعض طالب الى الاستفادة ان اجمع له كتابا يشتمل على مسائل
القدور والاختار والكنز والوقاية بعبارة سهلة غير مفلفة
فاجبت الى ذلك واصفقت اليه بعض ما يحتاج اليه من مسائل
المجمع ونبذة من الهداية وصرحت بذكر الخلاف بين المتنا
الاشراف وقدمت من اقاويلي سم ما هو الارجح واخرت
غيره الا ان قيده بما يفيد الشرح واما الخلاف الواقع
بين المتأخرين او بين المكتتب المذكورة فكلها صدرت بلفظ

قيل

بسم الله الرحمن الرحيم

قيل وقالوا وان كان مقرونا بالاصح ونحوه فانه موجود
 بالنسبة الى الصالحين كذلك ومتى ذكرت لفظة التثنية
 من غير قرينة تدل على مرجحها في والابن يوسف محمد
 رحمهم الله تعالى لم اذكر في التثنية على الاصح
 والا فولي وما هو المختار للفتوى وحيث اجتمع فيه
 الكتب المذكورة سميت **ملتقى الاجر** ليوافق الاصح
 والله سبحانه اسأل ان يجعله خالصا لوجهي الكريم و
 ان ينفعني به يوم لا ينفع مال ولا بنون الا من اتى الله
 بغلب سليم **كتاب الطهارة** قال الله تعالى يا ايها الذين
 امنوا اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا وجوهكم وايديكم
 الى المرافق وامسحوا برؤوسكم واجلسكم الى الكعبين
فقرض الوضوء غل الاغضاء الثلاثة ومسح الرأس
 والوجه ما بين قضا ص الشرة وغل الذنق وحمق
 الاذنين يفرض غل ما بين العذاز والاذن خلافا
 لابن يوسف والمرفقان والكعبان يدخلان في الغل
 والمفروض في مسح الرأس قدر الربع وقيل بجزء وضع
 ثلث اصابع ولو مدا اصبع او اصبعين لا يجوز

فقد كتبنا بطهارة سبب بيان الصلاة
عبد الدين واعظم اركان الاسلام بعد الايمان
فقد انت انتق التفتيح عيان الطهارة شرطها
فقد ما على سائر شروطها الا ان تستقر بعز
بخلاف سائر الشروط مما يحل القيود
او ان السبل اصل والحكم
تتم الا كانت

فقد مر بها على سائر ما
بجلا فسادا بغيره ولا
اقتحج برينه الآية
فوسع والاصل مقدم
الآية والنية على الشرح
في التعقيب وقوله غرض
القيام الى الصلاة وانتم
الارادة بسبب القيام
فقلت المفهوم من قوله
نفس القيام لكان سببا
الانسان عن الوضوء
ولا ثبت ان النبي صلى
صلى الله عليه وسلم
النبي صلى الله عليه وسلم
سواء

[illegible]

مسائل استوار و ضعیف

لا وطبقة للمفطر فيهما

ويفرض مع ربيع الحية في رواية والاصح مع ما يلاق في
البشرة **ومنه** غدا للبدن الى الرعيين ابتداء و

التسحية وقبل تسحية والواك وغدا الف عساه اياه
والانف عساه وتخليد الاصابع والحكمة هو المختار
وقيل هو في الحكمة فضيلة عند الامام ومحمد رحمهما الله

وقيل الغد والتسوية والترتيب للصوم واستيعاب
الزمن بالمسح وقيل هذه الثلاثة مستحبة والاولا في
مع الاذنين بما الرز وسخبة التماس ومع الرقية

والعاني الناقضة له خروج شيء من احد السبيلين سوء
ريج الفرج والذكر ومع تحس من البدن ان سال نفسه
الوما يحق حكم التطهير والقيء ملء الفم ولو طعا ما مطلقا سواء في

او ماء او مرة او علقا لا يلقا مطلقا خلافا لابي يوسف
في الصاعدا من الجوف ويستترط في الدم المايح والقيح وان
البزاق لا الحلي خلافا لمحمد وهو يعتبر انما السيل في

ساقا وقيل لا قبل ولا يويوسف في جدار المجلس وما ليس
حدنا ليس نجسا وان يكون السكر والاعما وفي بقية
بالع في صلوة ذات ركوع وسجود ومباشرة فاحشة

تسحية في ربيع الحية في رواية والاصح مع ما يلاق في
البشرة **ومنه** غدا للبدن الى الرعيين ابتداء و
التسحية وقبل تسحية والواك وغدا الف عساه اياه
والانف عساه وتخليد الاصابع والحكمة هو المختار
وقيل هو في الحكمة فضيلة عند الامام ومحمد رحمهما الله

وقيل الغد والتسوية والترتيب للصوم واستيعاب
الزمن بالمسح وقيل هذه الثلاثة مستحبة والاولا في
مع الاذنين بما الرز وسخبة التماس ومع الرقية
والعاني الناقضة له خروج شيء من احد السبيلين سوء
ريج الفرج والذكر ومع تحس من البدن ان سال نفسه
الوما يحق حكم التطهير والقيء ملء الفم ولو طعا ما مطلقا سواء في

يطلب من الركب او يديه

خلافا لمحمد رحمه الله ونوم مضطجع او متكى او مستند
الى الصاويل سقط لان نوم قاعد او قائم او راكع او ساجد
ولا خروج رودة من جرح او لحم سقط منه ومس زكرا

او امرأة وفرض الغسل غسل الفم والانف وسائر البدن
لادلكه قبل ولا ادخال الماء جلدة الا قلف وسنة غسل
يديه وجبه ونجاسته ان كانت والوضوء الا رجليه وثلاثين

والصغير اذا جامع امرأة لا غل عليه وعليها الغل عليه
الغل المستوعب ثم غسل رجليه لا في مكانه ان كان في
مستنع الماء وليس على المرأة نقض صغيرا ولا بلها اذا اصابها

ان بل اصابها **ومنه** لا نزال متى رزق وشهوة ولو فوج
نوم عند انفصاله لا خروج خلافا لابي يوسف ولويوسف المرأة رفيق
مستيقظ لم يتذكر الاحتلام بل لا ولو مزيا خلافا له

ولا يلاج خشفة في قبل او دبر من ادمى حتى وان لم يشتر
على الفاعل والمفعول ولا نقطاع حيض ونفاس للمزى وهو الذي
وودي واحتلام بل لا يلاج في جميعه او مستند بل لا نزال

وسن للجمعة والعيد والاحرام وعرفة ووجب
لميت كفاية وعلى من السلام حنيا والاندب ولا يجوز
للحدث من الصحف الا بغلاف الانفصل لا التصل

هو ما يغتسل الجوار بفوقه
فرض على من
منه يوتان وان اريد
الغسل بالكر فهو لا يغسل
غير ابدان الحرام

شبه راحة الطلع ومعنى
احضراة قرا في قلع
انفسه جزالة المتقين
عند الامام

قوله خلافا لابي يوسف
على قدره من الضعيف والمسنان فيه
وعلى غيرهما في حق غير حلال

هذا هو المختار

هذا هو المختار

هذا هو المختار

في قوله ولو دون اي بقصره وجهه اي جعلها
هو منه ولا يفسد في قراءة الادعية ومسمى
وجعلها ذكر اسم الله تعالى والتسبيح والذكر
والشرب بعد المضمضة وغسل يديه ولا
في النوم ومعاودة قاهله قبل الاغتسال الا
ان يكون معنى الفاسل كرجل عدل اي فاصل بين
ما ذكره بعده وخلفه ان يكون معنى مقول
والحق هذا مقصود لما قبله فان ذكرته
بعده في رفع وتنوين على انه خبر مستتر
محذوف ان هذا فصل وان لم تذكر مسكون
احرف الا كذا وقفت على كلمة مسكون
ملا مسكين فلو كان على كلمة مسكون
لجاءت والعبد ان اجتمعوا كما في قوله
يقوم منه انه لو غير الخلق قوله يعق
المتنوع الاسانيد لا يجوز في الزيادة
باعتبار هذا الاسانيد بظاهر كلامه
ما انه وفيه موضعون في حوزة صغرى
قلت الظاهر من غير الاشارة
ذكر في البناية لو وقع في غير ما
في الحاء وتغير لونه وكنهه في الحاء
صنوه روى

في قوله ولو دون اي بقصره وجهه اي جعلها
هو منه ولا يفسد في قراءة الادعية ومسمى
وجعلها ذكر اسم الله تعالى والتسبيح والذكر
والشرب بعد المضمضة وغسل يديه ولا
في النوم ومعاودة قاهله قبل الاغتسال الا
ان يكون معنى الفاسل كرجل عدل اي فاصل بين
ما ذكره بعده وخلفه ان يكون معنى مقول
والحق هذا مقصود لما قبله فان ذكرته
بعده في رفع وتنوين على انه خبر مستتر
محذوف ان هذا فصل وان لم تذكر مسكون
احرف الا كذا وقفت على كلمة مسكون
ملا مسكين فلو كان على كلمة مسكون
لجاءت والعبد ان اجتمعوا كما في قوله
يقوم منه انه لو غير الخلق قوله يعق
المتنوع الاسانيد لا يجوز في الزيادة
باعتبار هذا الاسانيد بظاهر كلامه
ما انه وفيه موضعون في حوزة صغرى
قلت الظاهر من غير الاشارة
ذكر في البناية لو وقع في غير ما
في الحاء وتغير لونه وكنهه في الحاء
صنوه روى

وكبره بالكم ولا مردد هم فيه سورة الابصرة
ولا جنب دخول المسجد الا بوضوء ولا قرء القرآن
ولو دون اية الاعلى وجه الدعاء والثناء ويجوز له الذكر
والتبسيع والدعاء والحائض والنفساء كل جنب
فصل ويجوز الطهارة بالماء المطلق كماء السماء
والعين والجار والبير والوردية وان غير شئ طاهر
بعض اوصافه كالتراب والزعفران والاشنان
والصابون او انتن بالكت لا بما خرج عن طبعه
بكثرة الاوراق او اعتصر من شجر او شرا وبغلبة
غيره او بالطين كالاشربة والخل وماء الورد وماء
البقلة والرف ولا بما قليل وقع فيه نجس ما لم يكن
غديرا لا تحرك طرفه للنجس يتحرك طرفه الاخر
ولم يكن عشا في عشرين وعق مالم تنحدر الارض
بالغرف فاته كالحاري وهو قذير بيتية فيجوز
الطهارة به مالم يراثر النجاسة وهو لون او طعم
او ريح وللاستعمل طاهر غير طاهر هو الخنار
وعن الامام انه نجس مغلط وعند ابو يوسف

في قوله ولو دون اي بقصره وجهه اي جعلها
هو منه ولا يفسد في قراءة الادعية ومسمى
وجعلها ذكر اسم الله تعالى والتسبيح والذكر
والشرب بعد المضمضة وغسل يديه ولا
في النوم ومعاودة قاهله قبل الاغتسال الا
ان يكون معنى الفاسل كرجل عدل اي فاصل بين
ما ذكره بعده وخلفه ان يكون معنى مقول
والحق هذا مقصود لما قبله فان ذكرته
بعده في رفع وتنوين على انه خبر مستتر
محذوف ان هذا فصل وان لم تذكر مسكون
احرف الا كذا وقفت على كلمة مسكون
ملا مسكين فلو كان على كلمة مسكون
لجاءت والعبد ان اجتمعوا كما في قوله
يقوم منه انه لو غير الخلق قوله يعق
المتنوع الاسانيد لا يجوز في الزيادة
باعتبار هذا الاسانيد بظاهر كلامه
ما انه وفيه موضعون في حوزة صغرى
قلت الظاهر من غير الاشارة
ذكر في البناية لو وقع في غير ما
في الحاء وتغير لونه وكنهه في الحاء
صنوه روى

في قوله ولو دون اي بقصره وجهه اي جعلها
هو منه ولا يفسد في قراءة الادعية ومسمى
وجعلها ذكر اسم الله تعالى والتسبيح والذكر
والشرب بعد المضمضة وغسل يديه ولا
في النوم ومعاودة قاهله قبل الاغتسال الا
ان يكون معنى الفاسل كرجل عدل اي فاصل بين
ما ذكره بعده وخلفه ان يكون معنى مقول
والحق هذا مقصود لما قبله فان ذكرته
بعده في رفع وتنوين على انه خبر مستتر
محذوف ان هذا فصل وان لم تذكر مسكون
احرف الا كذا وقفت على كلمة مسكون
ملا مسكين فلو كان على كلمة مسكون
لجاءت والعبد ان اجتمعوا كما في قوله
يقوم منه انه لو غير الخلق قوله يعق
المتنوع الاسانيد لا يجوز في الزيادة
باعتبار هذا الاسانيد بظاهر كلامه
ما انه وفيه موضعون في حوزة صغرى
قلت الظاهر من غير الاشارة
ذكر في البناية لو وقع في غير ما
في الحاء وتغير لونه وكنهه في الحاء
صنوه روى

انه مخفف وهو ما استعمل لقربة او لرفع حدث
خلاف المحمدي يصير مستحلا اذ الفصل عن البدن
فقيه اذا استقر في مكان ولو انفس جنب في اليد
بلائية وقيل الماء والرجل نجسان عند الامم و
الاصح ان الرجل طاهر والماء مستعمل عنده وعند
ابو يوسف هما باحاليما وعند محمد الرجل طاهر
ولماء طهور وموت ما يعيش في الماء فيه
لا ينجز كالمسك والصفحة والسرطان وكذا
موت ما لا ينفس له سائلة كالبق والزنبور والذباب
والعقرب وكل اهاب اذا ربح فقد طهر الاجلد
الاكمني لكرامته والخنزير نجاسة عينه والقيط
كالسبع وعند محمد كالخنزير قالوا وما طهر
جلده بالذباغ طهر بالذكوة وكذلك وان لم يوفك
وشعر الليسة وعظمي او عظمي ما وقع بها وخافها
طاهر وكذا شعر الانسان وعظمي فحوز الصلوة
معروان جاوز قدر الدرهم وبول ما يؤكل لحمه
نجس خلاف المحمدي لا يشرب ولو لثداه خلاف الامم

في قوله ولو دون اي بقصره وجهه اي جعلها
هو منه ولا يفسد في قراءة الادعية ومسمى
وجعلها ذكر اسم الله تعالى والتسبيح والذكر
والشرب بعد المضمضة وغسل يديه ولا
في النوم ومعاودة قاهله قبل الاغتسال الا
ان يكون معنى الفاسل كرجل عدل اي فاصل بين
ما ذكره بعده وخلفه ان يكون معنى مقول
والحق هذا مقصود لما قبله فان ذكرته
بعده في رفع وتنوين على انه خبر مستتر
محذوف ان هذا فصل وان لم تذكر مسكون
احرف الا كذا وقفت على كلمة مسكون
ملا مسكين فلو كان على كلمة مسكون
لجاءت والعبد ان اجتمعوا كما في قوله
يقوم منه انه لو غير الخلق قوله يعق
المتنوع الاسانيد لا يجوز في الزيادة
باعتبار هذا الاسانيد بظاهر كلامه
ما انه وفيه موضعون في حوزة صغرى
قلت الظاهر من غير الاشارة
ذكر في البناية لو وقع في غير ما
في الحاء وتغير لونه وكنهه في الحاء
صنوه روى

في قوله ولو دون اي بقصره وجهه اي جعلها
هو منه ولا يفسد في قراءة الادعية ومسمى
وجعلها ذكر اسم الله تعالى والتسبيح والذكر
والشرب بعد المضمضة وغسل يديه ولا
في النوم ومعاودة قاهله قبل الاغتسال الا
ان يكون معنى الفاسل كرجل عدل اي فاصل بين
ما ذكره بعده وخلفه ان يكون معنى مقول
والحق هذا مقصود لما قبله فان ذكرته
بعده في رفع وتنوين على انه خبر مستتر
محذوف ان هذا فصل وان لم تذكر مسكون
احرف الا كذا وقفت على كلمة مسكون
ملا مسكين فلو كان على كلمة مسكون
لجاءت والعبد ان اجتمعوا كما في قوله
يقوم منه انه لو غير الخلق قوله يعق
المتنوع الاسانيد لا يجوز في الزيادة
باعتبار هذا الاسانيد بظاهر كلامه
ما انه وفيه موضعون في حوزة صغرى
قلت الظاهر من غير الاشارة
ذكر في البناية لو وقع في غير ما
في الحاء وتغير لونه وكنهه في الحاء
صنوه روى

ان المندوبان قالوا له
يسلم فقال بعض
منهم جواز من ما
انه يهب لربيه وما
فليس بشي لان
بالرجوع في الهبة
في الجوزان وجد
من مواضع الرجوع
وكا عطاء الموهوب
واخذ الواهب اياه
الحسين

لا يعيد وقال اني يوسف يعيد ما دام في الوقت
ويستحب لراجي الماء تأخير الصلوة والاخر الوقت
ويجب طلبه ان ظن قربه قدر غلوة والا فلا ويجب
شراء الماء ان كان له ثمنه ويبيع بثمن الشل والا فلا
وان كان مع رفيقه ماء طلبه فان منعه يتيمم
وان تيمم قبل الطلب او الجنب ^{جاء} والمصر خوفا البرد

[illegible][illegible]

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه
في كل وقت وفي كل حال
والله اعلم بالصواب

نزع ولا تمسها والعذوران ليس على الانقطاع فكل صحيح
ولا امسح في الوقت لا بعد خروجه ويجوز المسح
على الجرم فوق الخف ان ليس قبل الحدث وعلى الجوب
مجلد او متعلو وكذا على الخمين في الاصح عن الامام
وهو قولنا لا على عمامة وقلنسوة وبرقع وقفازين اي اليدوان
ويجوز المسح على الجبيرة وخبرقة القرحة ونحوها
وان شذها بلا وضوء وهو كالغسل ويجمع مع غسل لا يشق
ويصح على كل العصابة مع فرجتي بان صدره حالي ما كانت
تحتي اجرة اول او يكفي مسح اكثرها فان سقطت
عن يد بطل ولو تركه والا فلا ولو تركه من غير عذر جاز
خلا في سوا وضع على شقاق رجلية دواء لا يصل
الماء تحتها يجزيه اجراء الماء على ظاهر الدواء ولا يغتفر

الى نية في مسح الخف والراس **باب الحيض** هو دم ينقضي
رحم امرأة بالغة لاراء بي ما اقله ثلثة ايام بلياليها
عن ابى يوسف يومان واكثر الثالث واكثر عشرة ايام
وما نقصت عن اقله وزاد على اكثره فهو استحاضة
وما تراه من الالوان في مدته سوى البياض الحاصل

قوله ولو وضع على شقاق جلد وارواح
كان الشقاق في بده ويجزى عن الوضوء
استعان بالغير ليو ضيقه وان لم يستعين
ولم يجزى خلاقا لا وضوءا ولا وضوءا
لرجل امرأة فوق الدواء فلا امرأه
في سوا الدواء ان كان السقوط عن
بشر غسل الوضوء والا فلا صدر

قوله ولو وضع على شقاق جلد وارواح
على اعلاه واسفله **قوله ولو وضع على شقاق جلد وارواح**
لشديد والتخفيف الذي وقع على شقاق
جلد **قوله ولو وضع على شقاق جلد وارواح**
على الساق من غير ان يشد به يفرغ
ليسه ولا يسقط من بين يديه ولا
المسح عليه ما ليس عليه من شيء على ظهيرة لان
نفسا لهما من الخفين على الخفين لا
على خف ذو طاقين ولو نزع احداهما
قد او نزع جلد ظاهر الخفين بخلاف المسح
قيد المسح على ما تحت الخفين حيث لا
واحد لا يشال فصار كخف الخميني
بعد المسح ولو نزع احداهما بطل
مسح ما في عبيد مسح الجرم فوق
خرو مسح الخف لان الانقطاع في
البوطنة الواحدة لا يخرى فاذا
استيقظ في احداهما تنقظ في الاخر
وقيل نزع الجرم فوق الاخر
قوله على الجبيرة وانما يجوز المسح على
الجبيرة اذا لم تقدر على مسح ذلك الموضع
كما لا يقدر على مسح ما كان لا يقدر
وكان الجبيرة مشدودة فيضجلها
اما اذا كان قادرا على مسحها فلا يجوز
المسح على الجبيرة بغير مسح الجبيرة
عود جبرها العظم **قوله ولو وضع على شقاق جلد وارواح**
والخفة **قوله ولو وضع على شقاق جلد وارواح**
حيث موضع القصد والعصابة بها
يستند به الخفة فلا يسقط ذكره
قوله ولو وضع على شقاق جلد وارواح
كان الشقاق في بده ويجزى عن الوضوء
استعان بالغير ليو ضيقه وان لم يستعين
ولم يجزى خلاقا لا وضوءا ولا وضوءا
لرجل امرأة فوق الدواء فلا امرأه
في سوا الدواء ان كان السقوط عن
بشر غسل الوضوء والا فلا صدر

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه
في كل وقت وفي كل حال
والله اعلم بالصواب

في وحيض وكذا الطهر التخلل بين الدمين فيها وهو
يجنع الصلوة والصوم وينقضه دوني ما ودخول السجدة
والطواف وقربان ما تحت الارز وعند محمد قبل الفرج
فقط ويكفر مستحل وطهر ما قبل انقطاع لقام
العشرة حل وطهر ما قبل الفصل وان انقطع لاقدر
لا يحل حتى تغسل او يعصى عليها اذ في وقت صلوة
كاملة وان كان دون عادتي لا يحل وان اغتسلت
واقبل الطهر عشر يوما ولا تحل الا عند
نصب العادة في زمن الاستمرار واذا زاد الدم على العادة
فان جاوزة العشرة فالزائد كله استحاضة ولا
فيحيض وان كانت مبتدئة وزاد على العشرة فا
العشرة حيض والزائد كله استحاضة والنفاس
دم يعقب الولد وحكمه حكم الحيض ولا حد لا
قله واكثره اربعون يوما وماتراه الحامل حال
الحمل وعند الوضع قبل خروجه اكثر الولد استحاضة
ضته وان زاد على اكثره ولم ياعادة فالزائد عليها
استحاضة والا فالزائد على الاكثر فقط استحاضة

قوله ولو وضع على شقاق جلد وارواح
على اعلاه واسفله **قوله ولو وضع على شقاق جلد وارواح**
لشديد والتخفيف الذي وقع على شقاق
جلد **قوله ولو وضع على شقاق جلد وارواح**
على الساق من غير ان يشد به يفرغ
ليسه ولا يسقط من بين يديه ولا
المسح عليه ما ليس عليه من شيء على ظهيرة لان
نفسا لهما من الخفين على الخفين لا
على خف ذو طاقين ولو نزع احداهما
قد او نزع جلد ظاهر الخفين بخلاف المسح
قيد المسح على ما تحت الخفين حيث لا
واحد لا يشال فصار كخف الخميني
بعد المسح ولو نزع احداهما بطل
مسح ما في عبيد مسح الجرم فوق
خرو مسح الخف لان الانقطاع في
البوطنة الواحدة لا يخرى فاذا
استيقظ في احداهما تنقظ في الاخر
وقيل نزع الجرم فوق الاخر
قوله على الجبيرة وانما يجوز المسح على
الجبيرة اذا لم تقدر على مسح ذلك الموضع
كما لا يقدر على مسح ما كان لا يقدر
وكان الجبيرة مشدودة فيضجلها
اما اذا كان قادرا على مسحها فلا يجوز
المسح على الجبيرة بغير مسح الجبيرة
عود جبرها العظم **قوله ولو وضع على شقاق جلد وارواح**
والخفة **قوله ولو وضع على شقاق جلد وارواح**
حيث موضع القصد والعصابة بها
يستند به الخفة فلا يسقط ذكره
قوله ولو وضع على شقاق جلد وارواح
كان الشقاق في بده ويجزى عن الوضوء
استعان بالغير ليو ضيقه وان لم يستعين
ولم يجزى خلاقا لا وضوءا ولا وضوءا
لرجل امرأة فوق الدواء فلا امرأه
في سوا الدواء ان كان السقوط عن
بشر غسل الوضوء والا فلا صدر

عليه السلام والخليفة علي الحكيم

يوسف وبه يفتي وعندهما لا بد من العاورة و
 نفاس المؤمنين من الاول خلاف المجد والقضاء العدة
 من الاخير اجبى عا والستقط ان ظهر بعض خلقه في وقت
 ولد تصير به امه نساء والامة ام ولد ويقع الطلاق والعلق
 الولد وتنقض بالعدة ودم الاستحاضة كرعاف دائم او جرح
 يمنع صلوة ولا صوما ولا وطأ **فصل** المتحاضة ومن لم يكن
 لا يرقا يتوضون لوقت كل صلوة ويصون بوقت
 ما شاؤا من فرض ونفل ويبطل بزوج فقط وقالوا
 لا يجوز له ان يمسها الا بعد الطلوع الا عند زفر والتوضي بعد
 الطلوع يصلويه الظي خلافا له ولا يمس يوسف والمعدور من
 لا يمس عليه وقت صلوة الا والعذر الذي ابتلى به
 فيه **باب النجاس** يطهر بدن الصلوة وثوبه
 النجس الحقيقي بالماء وبكل ما ينجي طاهره من غير الماء
 الا عند محمد لا يطهر الا بالماء والخف الحديث عن
 ان تنجس ان تنجس ان تنجس ان تنجس

عنه
وغيره
على انه

أن تجلس نجس له جرم يطهر بذلك المبالغ أن يحفظ خلافا
 لمحمد وكذا أن لم يحفظ عند أبي يوسف وبه يفتي وأن تجلس
 جماع فلا بد من الغسل والنجس يطهر أن يسوي
 بالفرق والآيغل والتيف ونحوه بأحسن مطلقا
 والأرض بالجفاف ونحوه بالصلوة لا للشمس وكذا
 الأجر المفروش والنحو المنصوب والشجر والكلأ
 غير المقطوع هو المختار والنفضلة والمقطوع لا بد
 من غسله وطهارة المرنى بزوال عينه ويعفى أثر شق
 زواله وغير المرنى بالغسل ثلثا أو سعا والعصر كل
 مرة أن أمكن عصره والآفة بالتجفيف كلمة حتى ينقطع
 التقاطر وقال محمد بعدم طهارة غير العصر أبدا
 ويطهر بساط نجس بجر الماء عليه يوما وليلة
 ونحو الدوش والعدنة بالحرق حتى يصير زمارا عند محمد
 هو المختار خلافا لأبي يوسف وكذا يطهر حرار وقع
 في الملحفة فصار ملحاً وعفى قدرتهم مساحة كعرض
 الكف والرقيق ووزن بقدر مشقال في الكشيف من نجس
 مغلظ كالدم والبول ولو من صغير لم يأكروا ولا يخرج
 في الصلاة

أن تجلس نجس له جرم يطهر بذلك المبالغ أن يحفظ خلافا
 لمحمد وكذا أن لم يحفظ عند أبي يوسف وبه يفتي وأن تجلس
 جماع فلا بد من الغسل والنجس يطهر أن يسوي
 بالفرق والآيغل والتيف ونحوه بأحسن مطلقا
 والأرض بالجفاف ونحوه بالصلوة لا للشمس وكذا
 الأجر المفروش والنحو المنصوب والشجر والكلأ
 غير المقطوع هو المختار والنفضلة والمقطوع لا بد
 من غسله وطهارة المرنى بزوال عينه ويعفى أثر شق
 زواله وغير المرنى بالغسل ثلثا أو سعا والعصر كل
 مرة أن أمكن عصره والآفة بالتجفيف كلمة حتى ينقطع
 التقاطر وقال محمد بعدم طهارة غير العصر أبدا
 ويطهر بساط نجس بجر الماء عليه يوما وليلة
 ونحو الدوش والعدنة بالحرق حتى يصير زمارا عند محمد
 هو المختار خلافا لأبي يوسف وكذا يطهر حرار وقع
 في الملحفة فصار ملحاً وعفى قدرتهم مساحة كعرض
 الكف والرقيق ووزن بقدر مشقال في الكشيف من نجس
 مغلظ كالدم والبول ولو من صغير لم يأكروا ولا يخرج
 في الصلاة

من بدن الاك في موجب التطبير والخمر وخره الدجاج
 ونحوه وبول الحمار والهمزة والفارة وكذا الروث و
 الخبي خلاق لها وما دون مع الثوب من مخفف
 لا كبول الفرس وما يؤوله في خمر طيرا لا يؤكل وبول
 مثاولة طاهر الا الدجاجة والبط وخويها ولعل البغل
 والحمار طاهر وعندنا في يوسف مخفف وماء قد رطل
 نجس نجس كعكسه ولول في ثوب طاهر في رطل نجس
 فظلمت فيه رطوبة ان كان بحيث لو عصر قطر
 نجس والا فلا كما لو وضع رطبا على مطين بطين
 نجس جاق ولو تنجس طرف فتب وغسل طرفه في آخر
 بلا تنجس حكم بطيئته كخطه بالثوب عليها خمر تدوها
 فغل بعضها او ذهب طهر كل ما لو نفضت الميت ولبسها
 طاهر خلا في السوا الاستنجاء سنة من ما يخرج من احد
 السبيلين غير الرجوع وما سن فيه عدا بل يحسنه
 جرحه ينقيه يدبر بالحق الاول ويقبل بالثاني ويدبر
 بالثالث في الصنف ويقبل الرجل الاول ويدبر بالثاني

قوله لا يمكن الاحتراز عنه فهو
 الروث من يدرك ان الطريق الاخر معتبر
 شيئا منها ومن ان لا يكون كذا لا يعتبر
 معتبرا ان جاز ان لا يكون كذا لا يعتبر
 قوله وجب تطهير ما لو كان في الماء
 العصفور ونحوها للاجماع على اقتنائها
 في المساجد مع الامر بتطهيرها فلو كان
 نجسا لم تكن كونه فيها حراما

قوله وما سن فيه عدا
 من ثلاثة اجزاء وجعل ثلاثة احدها
 قوله عليه الصلاة والسلام من استنجس
 فليوتر من فعل نجس وماء فلا يخرج
 جوهرا

قوله ويدبر بالاول
 ويقبل بالثاني الادبار الزهبا
 اوجانب الدبر والاقبال فله در

قوله لا يمكن الاحتراز عنه فهو
 الروث من يدرك ان الطريق الاخر معتبر
 شيئا منها ومن ان لا يكون كذا لا يعتبر
 معتبرا ان جاز ان لا يكون كذا لا يعتبر
 قوله وجب تطهير ما لو كان في الماء
 العصفور ونحوها للاجماع على اقتنائها
 في المساجد مع الامر بتطهيرها فلو كان
 نجسا لم تكن كونه فيها حراما

والثالث في الشتاء وغسله بالماء بعد الحج افضل يغسل
 يديه اولا ثم المخرج بطن اصبع او اصبعين او ثلث لا
 برؤسها ويخرج مبالغة ان لم يكن ضامها ثم يغسل يديه
 ثانيا ويجب ان تجاوز النجس المخرج اكثر من قلة الدم
 ويعتبر ذلك شذوا وموضع الاستنجاء يستنجى بعظم او كحك
 وروث وطعام وعينه وكه استقبال القبلة او استد
 بارها البول ونحوه ولو في الخلاء **كتاب الصلوة** وقت

قوله لا يمكن الاحتراز عنه فهو
 الروث من يدرك ان الطريق الاخر معتبر
 شيئا منها ومن ان لا يكون كذا لا يعتبر
 معتبرا ان جاز ان لا يكون كذا لا يعتبر
 قوله وجب تطهير ما لو كان في الماء
 العصفور ونحوها للاجماع على اقتنائها
 في المساجد مع الامر بتطهيرها فلو كان
 نجسا لم تكن كونه فيها حراما

الفجر من طلوع الفجر الثاني وهو البياض العنصر في
 الافق الطلوع الشمس ووقت الظهور من زوالها
 الى ان يصير ظل كل شيء مثليه سوى الزوال وقال
 لو ان يصير مثلا ووقت العصر من انتهاء وقت
 الظل لغروب الشمس وقت الغروب من غروبها الى
 مغيب الشفق وهو البياض الكائن في الافق بعد الحرة
 وقال هو الحرة قيل وبقي ووقت العشاء والوتر
 من انتهاء وقت الغروب الى الفجر الثاني ولا يقدم الوتر عليها
 للترتيب ومن لم يجد وقتها لا يجبان عليه ويستحب
 الاسفار بالفجر بحيث يمكن ادائه بترتيب اربعين آية
 او تسعة

قوله لا يمكن الاحتراز عنه فهو
 الروث من يدرك ان الطريق الاخر معتبر
 شيئا منها ومن ان لا يكون كذا لا يعتبر
 معتبرا ان جاز ان لا يكون كذا لا يعتبر
 قوله وجب تطهير ما لو كان في الماء
 العصفور ونحوها للاجماع على اقتنائها
 في المساجد مع الامر بتطهيرها فلو كان
 نجسا لم تكن كونه فيها حراما

ان محمول

ان تحول رأسه وان شرع بلا تحريك جوفه وان اصاب و
عندئذ يوسف ان اصاب جازت وان تحرك قوم جيات
وجي لو احوال ما هي هم جازت صلوة من لم يتقدم
بخلاف من يتقدمه او عام حاله ومخالفة وقبله الخائف او كثر
جهة قدرته ويصل قصد قلبه الصلوة بتحريكه وضم
التلفظ الى القصد افضل ويكفي مطلق النية النفا والستة
والترديد في الصحيح وللفضل شرط تعيينه كالمص
مثلا والقنديل ينوي التابعة ايضا وللجنازة ينوي الصلوة
الله تعالى والدعاء المحبة ولا يشترط نية عدد الركعات
باب **صفة الصلوة** فرضها التسمية وهي شرط و
القيام والقراءة والركوع والسجود والقعود الاخير قدر
التشديد وهي اركان والخروج بصنعه فرض خلافهما
وواجبهما قراءة الفاتحة وضم سورة وتعيين القراءة في
الاوليين ورعاية الترتيب في فعل مكرر وتعديل الاركان
وعندئذ يوسف هو فرض والقعود الاول والتشديد ان
ولفظ السلام وقنوت الوتر وتكبيرات العيدين و
الجمهر في محله والاسرار في محله وسنتها رفع اليدين

فقد اعطى خديجة ابني وعلي وعاطة الكرم
وصوبه ازلين بنين انفاقا وهو
الاصغر قاتل النبي وهداه
ابن علي وعاطة المحضو

للتحرير ونشر اصابعه ووجهه الامام بالتكبير والشهادة
 التعويذ والتسمية والتأمين سرا ووضع يمينه على
 يساره تحت سرية وتكبير الركوع وتسيب ثلثا والرفع
 منه واخذ ركبته بيمينه وتفرج اصابعه وتكبير السجود
 وتسيب ثلثا ووضع يديه وركبتيه واقرأ في سجدة السجدة
 او نصبا يعني والقومة والجلسة الصلوة على النبي عليه
 السلام والدعاء واذا انتهى انظرها موضع سجوده وكلم
 في عند الثأوب واخراج كفيه من كبر عند التكبير و
 دفع السعال ما استطاع والقيام عند حي على الصلوة
 وقيل عند حي على الفلاح والشرع عند قد قامت
 الصلوة **فصل** ينبغي الخشوع في الصلوة واذا اراد الدخول
 فيها كبر حازقا بعد رفع يديه محاذيا بابيها فيه شحني
 اذنيه وقيل ما ساء عدد في يوسف يرفع مع التكبير
 لا قبله والمرارة ترفع حذاء منكبيه او مقارنة تكبير المؤمن
 تكبير الامام افضل خلافا لما لو قال بدل التكبير الله
 اجل واعظم والرحمن اكبر ولا اله الا الله او كبر بالفارسية
 صح وكذا الوقراء بها عاجزا عن العربية اذ يحسب وسعي

بوعلمو

بها

بيا وغير الفارسية من السن مثلي في الصحيح ولو
 شرع بالليهم اغفر لي لا يجوز وقال ابو يوسف ان
 كان يحسن التكبير لا يجوز الا به ثم يعتد بيمينه على
 راسه يساره تحت سرية في كل قيام سن فيه ذكر
 وعند محمد في قيام شرع فيه قراءة فيضع في القنوت
 و صلوة الجنازة خلافا له ويسل في قومة الركوع
 وبين تكبيرات العيديات اتفاقا ثم يقرأ سبحانك
 الا الى اخره ولا يظم وجهه الى اخره خلافا
 لابي يوسف ثم يتعوذ سر القراءة في بي بالحق
 عند قضاء ما سبق لا المقتدى ويؤخر عن تكبيرات
 العيديات عند ابي يوسف هو تبع للشافعية في اية
 المقتدى ويقدم على تكبيرات العيديات ويسمي سرا
 اول كل ركعة لابدين الفاتحة والسورة خلافا لمحمد
 في صلوة الخافتة فهي اية من القرآن انزلت للفصل
 بين سور ليست من الفاتحة ولا من كل سورة ثم
 يقرأ الفاتحة وسورة او ثلث ايات واذا قال الامام
 ولا الضالين امن هو وللمؤمن سرا ثم يكبر راعيا

ويضع يديه على ركبتيه ويفرج أصابعه باسطة
ظهره غير رافع رأسه ولا منكسر ويقول ثلثا
سبحان ربّي العظيم ويؤدّاه ويستحب الزيادة
مع الإتيان المنفرد ثم يرفع الإمام قائلا سمع الله
لمن حمده ويكتفي به وقال لا يضم اليه رتبة الحمد ويكتفي
للقندي بالتحديد اتفاقا والمنفرد يجمع بينهما في الأصح
وقيل كما المقتدي ثم يكبر ويسجد فيضع ركبتيه
أولا ثم يديه ثم وجهه بين كفيه ضامًا أصابع يديه
محاذيةً لأذنيه ويبدى ضبعيه ويحاذي بطنه عن فخذه
ويوجه أصابع رجليه نحو القبلة والمراءاة تخفض
وتلحق بطنها بالفخذين ويقول سبحان ربّي الأعلى ثلثا
ويؤدّاه ويسجد بانفد وجبته فان اقتصر على أحد
هما أو على كورعاً منه جاز مع الكراهة وقال لا يجوز
الاقتصار على الأنف من غير عذر ويجوز رفعها فاضاً ثوبه
وعلى شيء يجذجه وتستقر جبهته عليه لأعلى
ما لا يستقر وإن سجد للرجعة على ظهره من يومه
في صلواته جاز وهو يتم بالرفع عند سجدة وعند الويسف

بالوضع

بالوضع ثم يرفع رأسه مكبراً ويجلس مطمئناً ويكبر
ويسجد مطمئناً ثم يكبر للثبوت فيرفع وجهه
ثم يديه ثم ركبتيه وينضض قائماً من غير قعود ولا
اعتماد يديه على الأرض والثانية كالاول إلا أنه لا شيء
ولا يتعوذ ولا يرفع يديه إلا في **سجدة** فإذا رفع رأسه
من السجود الثانية من الركعة الثانية افتش رجله اليسرى
فجلس عليها ونصب يمينه نصباً ووجهه أصابعه نحو القبلة
ووضع يديه على فخذه وبسط أصابعه موجهة
نحو القبلة وقراء تشيدين مععود رضي الله عنه وهو
التحيات لله والصلوات والطيبات السلام عليك
أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله
الصالحين أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً عبده
ورسوله ولا يزيد عليه في القعدة الأولى ويقراء فيما بعد الأولى
لبين الفاتحة خاصة وهي أفضل وإن سجد أو سكت
جاز والقعدة الثانية كالاول والمراءاة تنورك فيهما وهو
أن تجلس على التمام اليسرى وتخرج كالتارجلين من الجانب
الأيمن فإذا أتم التشيدين في صلي على النبي عليه السلام

ق
في بريد قنولة اشارت
ع
عبد الله استلوا اشار
ص
صفاية اشارت
ع
عمر قن اشارت
ج
جهرية اشارت

ودعا بها ما يتبعه الفاظ القرآن والادعية المأثورة
 لا بما يشبه كلام الناس ثم يسلم عن يمينه مع الامام فيقول
 السلام عليكم ورحمة الله وعن يساره كذلك وينوي
 الامام به من عن يمينه ويساره من الحفظة والناس الذين معه
 في الصلوة وللقراءة كذلك وينوي اماما في الجانب الذي
 هو فيه وفيما ان حللاه والمنفرد بالحفظة فقط **فصل**
 بحمده الامام بالقراءة في الجمعة والعيدين والفجر والاعشاء
 ليس اداء قضاء وخير المنفرد في نفل الليل وفي الفرض الجهرى
 ان كان في وقته وفضل الجهر ويخفيان حتى فيما سوى ذلك
 وادى الجهر اسماع غيره وادى الخافتة اسماع نفي في الصحيح
 وكذا كل ما يتعلق بالنطق كالطلاق والعناق والاستثناء
 وغيرها ولو ترك سورة او الاعشاء قضاها في الاخرين
 مع الفاتحة وجهر بها ولو ترك فاتحتيها لا يقضيها
 وفرض القراءة اية وثلاث ايات قصار او اية طويلة
 وسننما في السفر عجلة الفاتحة وادى سورة شفاء وامنة
 نحو البروج والنشقت والفجر والخمر اربعون اية
 او خمسون واستحسنوا في الفصل في ما هو الظاهر

علماء متفرون

واو

واواسطه والعصر والعشاء وقصاره في المغرب ومن الحجر
 الى البروج طوال ومنى الى لم يكن واسطه ومنى الى الاخر
 قصار وفي الضرورة بقدر الحال وتطال الا في الثانية
 في الفجر فقط وعند محمد في الكل فلا يتعين شيء من القرآن
 لصلوة بحيث لا يجوز غيره وكراهية التعيين ولا يقرأ
 التوتم بل يستمع وينصت وان قراء امامه اية الترشيب
 او الترهيب او خطب او صلوة النبي عليه السلام
 والثاني والداني سواء **فصل** الجماعة سنة مؤكدة
 واو الناس بالامامة اعلمى بهم بالسنة ثم قراءتهم و
 عندنا يوسف بالعكس ثم اورعهم ثم استنهم ثم
 احسنهم خلقا ويكره امامة العبد والاعراب والاعمي
 والفاسق والمبتدع وولد الزنا فان تقدم مولجاء ويكره
 تطويل الامام الصلوة وكذا جماعة النساء وحدهن فان
 فعلن تقف الامام وسطهن كالعراة ولا يحضر
 الجماعة الا العجوز في الفجر والمغرب والعشاء ويجوز
 احضورها في الكل ومن صل مع واحدا قامه عن يمينه
 ويتقدم على الاثنين فصاعدا ويصف الرجال

ثم الصبيان ثم الخنثاء ثم النساء فان حالته مستثناة
 في صلاة مطلقة مشتركة تحريمية واداء في مكان متحد
 بلا حائل قدرت صلواته ان ينوي امامته او لا يدخل
 في صلواته بلا نية اياها وفدت اقتداء رجل بالمرأة
 او صبي وطاهر معذور وقارئ بامى ومكتسب بعار
 وغير موم ومفترض بمنفصل او بمفترض فيه ضاخر فيكون
 اقتداء غاسل بما سمح ومنفصل بمفترض وموم بمثل
 وقائم باخذب وكذا اقتداء لتوضي بالتيحم والقائم بالقاعد
 خلفا لمحمد فيهما وان علم ان امامه كان محدثا اعاد وان
 اقتدى امي وقارئ بامى فدت صلوة الكرك الاصلوه
 القارئ فقط ولو استخلف الامام القارئ اميا في الآخر
 بين فدت **باب الحداث في الصلاة** من سبقة
 حدث في الصلاة توضحا وبني والاستيناف افضل وان كان امام
 جازلا لم يفرغ والا فهو مخير بين العود وبين الامام
 حيث توضح كالنفرد ولو احدث عمدا استأنف وكذا
 لو جن او اغشى عليه او احتلم او قهقه او اصابته نجاسة

مانعة او شبح او ظن انه احدث فخرج من المسجد او جازا الضعوف
 خارجة ثم ظهر انه لم يحدث ولو لم يخرج او لم يجاوز بني
 ولو سبق حدث بعد التمسيد وتوضا وسلم وانعقد
 في هذه الحالة او عمل ما ينافيها تحت وتبطل عند الامام
 ان رآه في هذه الحالة فيهما وهو متبهم ماء او تحت مدة
 الماسح او نزع خفيه بعد قليل او تعلم الامي سورة
 او وجد العاري ثوبا او قد راى المومني على الاركان او تذكر
 صاحب الترتيب فانيته واستخلف القارئ اميا
 او طلعت الشمس في الفجر او دخل وقت العصر في الجمعة
 او زال عذ العذور او سقطت الجيرة عن يده ولو
 استخلف الامام مسبقا صح فاذا اتم صلاة الامام
 يقدم مدر كالسلم يسمي ثم لو فعل منافيا بعده
 يضره والاوان لم يكن فرغ ولا يضر من فرغ لوقفه
 الامام عند الاختتام او احدث عمدا فدت صلاة
 من كان مسبقا خلا قالهما لان تكلم او خرج من المسجد
 اجماعا ومن سبقة الحدث في ركوع او سجود اعاد
 هما حتى ان بنى ومن تذكر سجدة في ركوع او سجود

فجدوها انذب اعادتها ومن ام فردا فحدث فان كان
 للاموم رجلا تعين الاستخلاف وان لم يستخلفه
 والا فقل يتعين فتفد صلواتها والا صح انه
 لا يتعين فتفد صلواته دون الامام ولو حصر عن
 القراءة جازله الاستخلاف خلافا لهما **باب ما يفسد**
الصلوة وما يكره فيها يفسدها الكلام ولو
 سمي او في نوم وكذا الدعاء بما يشبه كلام الناس
 ويوم ما يمكن طلبه منهم والايين والتأوه والثاقيف
 ولو كانت بحرفين خلافا لابي يوسف والبكاء بصوت
 لوجع او مصيبة لا تذكر جنته او نار والتخنج بلا عذر
 وتسمية عاطل وقصد جواب بالحدلة او
 الى سبيلة او السجدة او الاسترجاع او الحقولة خلافا
 لابي يوسف ولو اراد بذلك اعلامه ^{الله} انه في الصلوة لا
 تفد اتقا ولو فتح على غير امامه فدت لا ارفع
 على امامه مطلقا في الاصح والسلام عمدا او رده و
 فراهه من مصفى خلافا لهما واكله وشربه وسجوده
 على نجس خلافا لابي يوسف فيما اذا اعاده على ظاهر العمل

الكثير

الكثير وشروعه في غيرها الاستدلال في ثانيا ولا
 ان نظر الى مكتوب وفيه او اكل ما بين اسنانه دون
 الخصة وتفد في قدرها وان مر ما في موضع سجوده
 اذا كان على الارض او حازوا الاعضاء الاعضاء اذا كان
 على الدكان او المات ولا تفد ويثنى ان يغير امامه في
 الصحراء ستره طول ذراع وغلظ اصبع ويغرب منها
 ويجعلها على احد حاجبيه ولا يكفي الوضع ولا الحط
 ويدرك المات بالاشارة او التبعيح لايهما ان عدست
 الشراوقصد المرور بينه وبينها وجاز تركها عند
 من المرور وسيرة الامام بمنزلة عن القوم ولو صلى
 على ثوب بطانة نجس صح ان لم يكن مضريا وكذا
 لو صلى على الطرف الطاهر من بياض طرف منه نجس واء
 تحرك احدهما بركة الاخر **فصل** وكراه
 حيث بثوبه او بدنه او قلب الحصى الامرة ليكنه الجود
 وقرعة الاصابع والتخضر والانتفات والاقعاء وافترقا
 زراعيه ورد السلام بيده والتربع بلا عذر وكفون
 وسدله والتشاوب والتمطي وتغميض عينه والصلوة
 اتصال استناء كركمك ^{بغضه} بحق

بموا كشاف ويا حوض درمك

معقوص الشعر أو حاسر الرأس لا تذلل أو في ثياب
 البذلة ^{أي دو حذاء} ومسح جبينه في يدها من التراب ونظره إلى السماء
 وعند الأذان ^{أي في} التسبيح بيده خلافا لما أوصى به الإمام في
 طاق السجد وانفراده على الدكان والأرض والقيام خلف
 صف فيه فرجة ولبس ثوب فيه تصاوير وإن تكون
 فوق رأسه أو بين يديه أو بجانبه صورة إلا أن تكون
 صغيرة لا تبدل للناظر ولا غير ذرة روح أو مقطوع
 الرأس لا قتل الحية والعقرب وقيام الإمام في السجد
 ساجدا في طاقه والصلاة الوطئ قاعدة يثبث والى
 مصحف أو سيف معلق أو المسمع أو سراج ^{أي يترك عليه} وعلى يمينه
 ذى تصاوير إن لم يسجد على يمينه أو كره البول والتخ والوطئ
 فوق مسجد ^{أي} غلق بابه والأصح جوازه عند الخوف على مسئله
 ويجوز نقشه بالحصى وماء الذهب والبول ونحوه فوق
 بيت فيه مسجد باب **الوتر والنوافل** ^{أي التور} الوتر واجب وقال
 سنة وبنو ثلث ركعات سلام واحد يقرأ في كل ركعة من الفاتحة
 وسورة ويفتت في ثلثة دأها قبل الركوع بعد ما كتب ورفع
 يديه ولا يفتت في صلاة غيرها ويتبع المؤتم قانت الوتر

ولو

ركعة
 في كل ركعة
 في كل ركعة
 في كل ركعة

ولو بعد الركوع ولا يتبع قانت الفجر خلافا لابي يوسف
 بل يقف ساكنا في الاظهر والسنة قبل الفجر وبعد الظهر
 والمغرب والعشاء ركعتان وقبل الظهر والجمعة وبعدها
 اربع وعند ابي يوسف بعد الجمعة ست وندب
 الاربع قبل العصر اوركعتان والست بعد المغرب
 والاربع قبل العشاء وبعدها وكرة الزيادة على اربع
 بتسليمة في نقل النهار لا في نفل الليل أو ثمان خلافا لما
 ولا يراى على الثمان والا فضل فيهما رابع وقال ابي الليث
 المشي افضل وطول القيام افضل من كثرة الركعات والقراءة
 فرض في ركعتي الفرض وكل النفل والوتر ويلزم نفل شرع فيه
 قصدا ولو عند الطلوع والغروب لا ان شرع ظانا انه عليه
 ولونوى اربع اوافد بعد القعود الاول وقبله قضى
 ركعتين وقال ابي يوسف يقضى اربع اوافد قبله وكذا
 الخلاف لو جرد الاربع من القراءة او قرا في احدى الاخيرين
 فحسب ولو قرا في الاوليين والاخيرين فقط او تركهما في
 احدى الاوليين واحدى الاخيرين فقط قضى ركعتين اتفاقا
 ولو قرا في احدى الاوليين لا غير او في احدى الاوليين واحدى الاخيرين

ما قل ثمانية
 وقيل في كل ركعة
 يقضى الاخيرين بالاجماع

لا قائل في كل ركعة
 يقضى الاوليين بالاجماع

قائل في كل ركعة
 يقضى الاخيرين بالاجماع

باب السجدة ويقتدى ولا تقضى الا تبعا للعرض وعند
 محذور تقضي بعد الطلوع ويترك سنة الظاهر في الحائض
 ويقضي ما في وقتها قبل شفعه وغيرهما وفي النقص الحسن
 والوتر لا يقضى اصلا ومن ادرك ركعة واحدة من
 الظلم بحجاءه لم يصله بحجاءه بل ادرك فضله او
 من اتي مسجدا ولم يدرك جماعة يتطوع قبل
 الفرض ما شاء ما لم يخف فوته ومن ادرك الامام ركعا
 فكبر ووقف حتى رفع رأسه لم يدرك تلك الركعة و
 من ركع قبل امام فادركه امامه فيه صح ركوعه
 باب فضاء الفوائت الترتيب بين العائنة والوقية
 وبين الفوائت شرط فلو صلى فرضا ذكرا فافائنته
 فدفرضه موقوفا وعندهما بان افلوقضاها اذا
 ست بطلت فرضية ما صلى والا صحت عنده
 لا عندهما والوتر كالفرض عملا فذكره مفدا خلافا
 لهما ولو صلى العشاء بلا وضوء ناسيا ثم صلى السنة
 والوتر به يعيد السنة لا عادة العشاء ولا يعيد الوتر
 خلافا لهما وبطلان الفرضية لا يبطل اصل الصلاة

خلافا لمحمد ويسقط الترتيب بضيق الوقت بالنسيان
 ويصير ردة الفوائت ستاحدا بيته او قدعة ولا يعود
 يعود بالقبلة فمن ترك سنا او اكثر وشرع يودع الوقت
 مع بقاء الفوائت ثم فاته فرض جديد فصل وقية بعد مذكر
 له صحت وقية وكذا الوقى تلك الفوائت الا فضا او فحين
 فضله وقية ذكرا ولا يقتل تارك الصلوة عمدا بالمحذور
 لو ارتد عقيب فرض صلوة ثم اسلم فالوقت لزمه اعادته
 ولا يلزم قضاء صافاته زمان الردة ولا قضاء صافاته بعد
 السلام وفي دار الحرب ان جهل فرضيته **باب سجدة السجدة**
 اذا سمي بزيادة او بنقصان سجدة سجدتين بعد
 تسليمتين وقبل بعد واحدة وتنشيد وسلم ويا في
 بالصلوة على النبي عليه السلام والدعاء في قعدة السجود
 هو الصحيح ويجب ان قراء او سجود او قعود او قدم
 ركنا واحدة او كرده او غير واجب او تركه ركوع قبل القراءة
 وتأخير القيام الى الثالثة بزيادة على التشديد ركوع عيسى **الحسين**
 فيما يخفى وترك القعود الاول وقيل لا يؤول والوتر واجب
 وان تنسده في القيام والركوع لا يجب وان سها امره ليكفيه

سجدة ثان ويلزم المقتدى بسى واما من ان سجدة لا يسمى
والسجدة يسجد مع الامام ثم يقضى سها عن القعود
الاول وهو اليه اقرب عاد والاول يسجد بسى وان
سها عن الاخر عاد ما لم يسجد ويسجد بسى وان
سجد بطل فرضه برفعه عند سجدة ويوضع عند السجدة
يوسف وصارت نفلا خلافا لمحمد فيضم سادسة
ان شاء وان قعد في الرابعة ثم قام عاد وسلم قال سجدة
وان سجدة تم فرضه ويسجد بسى ويضم سادسة
والركعتان نفلا ولا عهدة لوقطع ولا تنوي ان عن سنة
الظهر ومن اقتدى به فيهما ^{ادقضا} صلاهما فقط ولو افا
قضاها عند سجدة يصلى ستا وقضا ولو سجدة
للسهو وشفع التطوع لا يبني عليه ولو نوى صح وسلام
من عليه التهو يخرج من الصلوة موقفا ان سجدة
عاد اليها والاولا فيصح اقتداء من اقتدى به بعد ذلك
ويصير فرضه اربعانية الاقامة ويبطل وضوءه
بغيره ان سجدة والاولا وعند سجدة لا يخرج
فيثبت الاحكام المذكورة سجدة والاولا ولو سلم من

عليه

عليه التهو بنية ان لا يسجد بطلت نيته وله ان
يسجد وان شذ في صلوة كم صلى ان كان اول ما عرض
له استقبال والا تحرك وعمل بغلبته ظنه فان لم يكن له ظن
بني على الاقل وقعد في كل موضع احتمل انه موضع
القعود توهم صلى الظاهر انه اتمها فلم يتم علم انه
صلى ركعتين اتمها وسجد للسهو **باب الصلوة المريض**
عجز عن القيام وخاف زيادة المريض بسببه صلى قاعدا
يركع ويسجد وان تعذر الركوع والسجود اومى
برأسه قاعدا وجعل سجوده اخفض ولا يرفع
الوجه شيئا للسجود فان فعل وهو خفض رأسه صح
ايحاء والافلا يصح وان تعذر القعود اومى مستلقيا
ورجله الى القبلة او مضطجعا ووجهه اليها وان
تعذر الايحاء برأسه اخبرت ولا يؤمى بعينه ولا يحا
جبه ولا بقلبه وان قدر على القيام وعجز عن الركوع والسجود
ويؤمى قاعدا وهو افضل من الايحاء ولو مرض في اثناء
الصلوة وبني بما قدر ولو افتتحها قاعدا يركع ويسجد
فقد روى القيام بني قاعدا وقال محمد يستأنف وان افتتحها

بايحاء فقد روى الركوع والسجود واستئناف المستطوع
 ان يتكبر على شيء ان اعى ولو صلى في ذلك جاز قاعدا بلا
 عذر صح خالفوا في الربوط لا يجوز بلا عذر ومن
 اعى عليه او جن يوما وليلته قضى وان زاد ساعة لا يقضى
 وعند محمد يقضى ما لم يدخل وقت **باب سجود**
الثانية يجب على من آتية من اربع عشرة آية في الاعراب
 والرعد والنخل والاسداى ومريم والحج اولاء الفرقان
 والنمل والمر تنزيل وصوفصلت والجم والانشقاق
 والعلق وعلى من سمع ولو غير قاصد وعلى التوئم بتلاوة
 امامه ولا يجوز بتلاوته اصلا الاعلى سامع ليس معه
 في الصلوة ولو سمع في الصلوة ممن ليس معه لا يسجد
 في الصلوة يسجد بعدها فان سجد في الايجوز ولا يبطل
 بطل الصلوة ولو سمعها من امامه فافتدى به قبل ان
 يسجد سجدة معه وان قتل بعد ما سجد فان كان في
 تلك الركعة لا يسجد اصلا وان في غيرها سجد هاتين
 خارج الصلوة كما لو لم يقتل ولا يقضى الصلوة تامة
 خارجها ولو تلاها ثم دخل في الصلوة واعادها وجد

كفته عن التلاوة وان سجد الاولى ثم شرع واعادها سجد
 اخرى ولو كرر آية واحدة في مجلس واحد كفته سجدة
 واحدة وان بدل او المجلس لا وتسرية الثوب
 والدياسة والانتقال من غصن الى اخر تبديل ولو تبدل
 مجلس السامع تكرار الوجوب عليه وان التحد مجلس
 التالي وان تبدل مجلس التالي والتحد مجلس لا وكيفيته
 ان يسجد بشرائط الصلوة بين تكبيرين من غير رفع
 يده ولا تشييد ولا سلام وكره ان يقرأ سورة و
 يدع آية السجدة لاعك ونادى ان يضم اليها آية او آيتين
 قبلها واستحضر اخفاء ما عن السامعين ويقضى
باب المسافر من جاوز بيوت مصره من جانب
 خروجه مريدا للسفر سيرا وسطا ثلثة ايام قصر قضا
 التبايع وصار فرضه ركعتين واعتبر في الوسط في
 السهل سيرا الا ببلد مشى الاقدام وفي البحر اعتدال البحر
 وفي الجبل ما يليق به فلو اتى المسافر ان قعد في الثانية صحت
 واساء والا فله يصح ولا يزال على حكم السفر حتى يدخل
 وطنه او ينوتر مدة الاقامة وهي خمسة ايام او ما

او اكثر ولو نوايا بموضعين ككتة ومنى لا يصير مقاما
 الا ان يبيت بلحدا او قصر ان نوى اقل منهما او لم ينو
 وفي سنين وكذا عكر نوايا بارض الحرب او حاصرها
 مصرافيهما او حاصرها اهل البغ في دارنا وغيره ويتم
 اهل الاخيرة لو نوايا في الاصح ولو اقتدى المقيم
 في الوقت صح ويتم بعده لا يصح واقتداء المقيم صحيح
 فيهما ويقتصر هو ويتم المقيم بلا قراءة ولا يصح ويستحب
 له ان يقول اللهم اتموا صلواتكم فاني مافر وبطلان
 الاصل محتمل لا بالسفر ووطن الإقامة بمثله والسفر
 والاصل وفائتة السفر تقضي في محضر ركعتين فائتة لمحض
 تقضي في السفر ابعاء المعتبر وذلك اخر الوقت والعاصي
 كغيره ونية الإقامة والسفر تعتبر من الاصل دون التبع
 كالعبد والمرأة والجندى **باب الجمعة** لا تصح الا
 بستة شرط الصرا وفناؤه والى سلطان او نائبه و
 وقت الظهور والخطبة قبلها في وقتيها والجماعة والاذن
 العام والمصر كل موضع له امير وقاض ينفذ الاحكام
 ويقيم الحدود وقيل ما لو اجتمع اهله ما جده لا يسمى
 في اكبر

وفناؤه

وفناؤه ما اتصل به معد الصالح وتصح في مصر
 في موضع هو الصحيح وعن الامام في موضع فقطو
 عند ابي يوسف في موضعين الخال بيني ما نرى ومنى
 مصر في الموسم تصح الجمعة فيها بالخليفة ولا مير الجار
 لا امير للموسم ولا بعرفات وفرض الخطبة تنسيحة
 او نحوها وعند ما لا بد من ذكر طويل يسمى خطبة
 وسنتي ان يخطب قائما على طهارت خطبتين يفصل
 بينهما بجلسته مستقيمتين على تلاوة آية والا يصح بان تقوى
 والصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم فيكره ترك ذلك
 واما الجماعة ثلثة سوى الامام وعند ابي يوسف اثنان
 وقيل محمد سعة فلو نفر واقبل سجوده يستأنف
 الظاهر وعندهما لا يستأنفهما الا ان نفر واقبل ثلثة
 وتبطل بخروج وقت وشروط وجوبها ستة الاقائ
 عصر والذكورة والحرية والصحة وسلامة العيدين
 والرجلين فلا يجب على الاعوي وان وجد قاذرا خلافا لهما
 وكذا الخلاف في الحج ومن هو خارج المصر ان كان يسمع
 النداء تجب عليه عند محذوبه يفق ومن لا الجمعة عليه

ان اذا بالاجزاء ته عن فضل الوقت والمافرو العبدو
 المريض ان يؤم في ما وتنعقد به من لا عذر له لوصول
 الظل قبلها جاز مع الكراهة ثم اذا سمع اليها والامام
 فيها يبطل ظمها وقال لا تبطل ما لم يدرك الجمعة و
 يستخرج فيها وكراهة للمعذور والسجود اداء الظل
 بحجاعة في الصلوة من ادركها في التشديد او سجود
 السجود يتم جمعة وقال محمد بن سفيان ان لم يدرك اكثر
 الثانية واذا خرج الامام فلا صلوة ولا كلام حتى يفرغ
 من خطبة وقال اباح الكلام بعد خروجه مسلم يشترع في
 الخطبة ويجب السجود وترك البيع بالاذان الاول فاذا جلس
 على المنبر اذن بين يديه ثانيا واستقبلوه مستمعين فاذا اتم
 الخطبة اقيمت **باب العيدين** يجب صلوة العيد في كل بلد
 كثيرا للجمعة وجوبا واذا سوي الخطبة ونادى في الفطر
 ان ياكل شيئا قبل صلوة ويمتاك ويغتسل ويطيب
 ويابس احسن ثيابه ويؤدى فطرته ويتوجه الى الصلوة
 ويجهر بالتكبير في طريقة خلافا للسماء ولا يتنقل قبلها
 ووقتها من ارتفاع الشمس قدر ربع اوتحسين الى

زوالها وصفتها ان يصلي ركعتين يكبر تكبيرة
 الاحرام ثم يثنى ثم يكبر ثلثا ثم يقرأ الفاتحة وسورة
 ثم يركع ويسجد ويبدأ في الثانية بالقراءة ثم يكبر ثلثا
 ثم اخرى الركوع ويرفع يديه في الازوايد ويخطب بعدها خطبتين
 يعلم الناس احكام الفطرة ولا تقضي ان فانت مع الامام
 وان منع عذر منها في اليوم الاول صلوا بالثاني ولا يصلي بعده
 والاضحية كالقصر لكن يستحب تأخير الاكل فيمالي وان يصلي
 ولا يكره قبلها في المختار ويجوز التكبير في طريق الصلوة ويعلم
 في الخطبتين تكبير التشريق والاضحية ويجوز تأخيرها الى
 الثاني والثالث بعذر وبغير عذر والاجتماع يوم عرفة
 تشتمل بالوافقين ليس بشيئ ويجب تكبير التشريق
 من فجر عرفة الى عصر يوم العيد على القيم بالمصر عقيب فرض
 اذ يجتمع جماعة مستحبة وبالاقتداء يجب على المرأة والمافر
 وعند هما الى عصر اخر ايام التشريق على من يصلي الفرض
 وعليه العمل وصفت ان يقول مرة الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر والله الحمد ولا يترك المؤتم ان
 تركه امامه **باب صلوة الخوف** ان اشتد الخوف

من عدوا وسبع جعل الامام طائفة بازاء العدو
وصلو بطائفة ركعة ان كان مسافرا او في الفجر او
ركعتين ان كان مقبلا او في المغرب وصنعت
هذه الى العدو وجاءت تلك الطائفة وصلو بهم
ما بقي وسلم وحده وذهبوا الى العدو وجاءت
الطائفة الاولى واتوا بلا قراءة ثم الطائفة الاخرى
واتوا بقراءة ويطلم بالشو والركوب والمقاتلة وان
اشتد الخوف وعجزوا عن الصلوة بهذه الصفة صلوا وخذلوا
ركبانا يؤمون الى اى جهة قدروا وان عجزوا عن التوجه ولا
يجوز بلا حضور عدو ولا يؤسفل لا يجيز به بعد
النبى عليه السلام والله اعلم **باب الجنائز** يوجه
المحتضر الى القبلة على شقه الا عن ولي خير الاستلقاء
ويلقن الشهادة فاذا مات شدوا الحية وغمضوا
عينيه ويستحب تعجيل دفنه ويجب غلله وجوب
كفاية واذا اراد غلله وضع سريره على وتر او ستر
عورته ويجرد ويؤنأ بلا مضضت واستثاق
ويغل بماء مغلي يسد راحضه ان وجد والا فافا

لقراح

والقراح وغل راسه ولحيته بالخطي واضجع على يسار
ه فيغل حتى يصل الماء الى ما يلي الخت منه على يمينه
ثم يجلس مستندا ويمسح برؤوسه فان خرج منه شئ
غله ولا يغيد غله ولا وضوء وينشفه بثوب
ويجعل الحنوط على راسه ولحيته والكافور على سائر
جده ولا ينسج شعره ولحيته ولا يقص ظفره
وشعره ولا يخن ثم يكفنه وسنة كفن الرجل
قميص وهو من النكب الى القدم واذا رول لفافة و
هما من القرن الى القدم واستحسن بعض المتأخرين
العمامة وكفاية ازار ولفافة وسنة كفن المرأة دوح
وخمار واذا رول لفافة وخرقة تربط على ثدييها وكفاية
ازار وخمار ولفافة عند الضرورة يكفى الواحد ولا يقتصر
عليه بلا ضرورة يستحب الابيض ولا يكفن الا في ميوز
له لبس حال حيوة **بسم الله** الاكفان وتر اقبلا ان يدرج فيها
وتبسط اللفافة ثم الازار عليها ثم يقمص ويوضع على
الازار ثم من قبل يسه ثم من قبل عينه ثم اللفافة كذا
لك والمرأة تلبس الذرع ويجعل شعرها صغيرتين

على صدرها فوقه ثم الخار فوق ذلك تحت اللقافة ^{يقعد}
الكفن ان خيف ان ينتشر ^{فصل} الصلوة عليه فرض
كفاية وشرطها سلام البيت وطهارته واور الناس
بالتقدم فيه بالساطان ثم القاضى ثم امام الحى ثم لول الاقرب
فالاقرب الا الاب فانه يقدم على الابن وللول ان ياذن
لغيره فان صلى غير من ذكر بالاذن اعاد الولوا انشاء ولا يصلي
غير الولي بعد صلوته وان دفن بلا صلوة صلى على قبره
سلام بيظن تفسيحه ويقوم خذاء الصدر للرجل والمرأة
ويكبر تكبيرة شتى عقبيها ثم ثمانية يصلي على النبي صلى الله
عليه وسلم بعدها ثم ثالثة يدعو النفس والميت ^{للمسلمين}
بعدها ثم اربعة يسلم عقبيها فان كبر خمسا لا يتابع و
لا قراءة فيها ولا تشديد ولا رفع يدا في الاول ولا يستغفر
لصبي يقول اللهم اجعله لنا وطرا اللهم اجعله لنا اجرا وزخرا
واجعله لنا شاقا مشفعا ومن اتى بعد تكبير الامام
لا يكبر حتى تكبر اخر فيكبر معه وقال النبي يوسف يكبر
ولا ينظر كبر كان حاضرا حال الترحمة ولا تجوز ركبا استحسا
ونكده في سجده جماعة ان كانت لبيت فيه وان كان خارجا

اختلف

اختلف المتابع ولا يصلو على عضو ولا على غائب ومن
استعمل بعد الولادة غدا ^{سبح} وصلو عليه والاغسل
في المختار واذرج ^{تغسل} قنولا يصلو عليه ولو سجد مع
احد ابويه لا يصلو عليه الا ان اسلم احدهما واسلم
هو عاقلا ولم يسب احدهما معه ولو مات لمسلم قريب
كافر غدا النجاسة ولفه فخرة والقاء فخرة
او دفعه الى اهل دينه وسن حمل الجنازة اربعة و
ان يبدا في وضع مقدميها على عينيه ثم مؤخرها ثم
مقدميها على يمينه ثم مؤخرها ويرعو ابه دون الجنب
والشيء خلفها افضل واذا وصلوا الى قبره كره الكوا
قبلا وضعه عن الاعتناق ويحفر قبره ويحمله ويدخل البيت
فيه من جهة القبلة ويقول واضعه بسم الله وعلمه
رسول الله وسبح قبر المرأة لا الرجل ويوجه الى القبلة و
تحمل القعدة ويستوي عليه اللبن والقصب ويكره الاجر
والخشب ويهيئ التراب وينم القبر لا يرفع ويكره بناء وما
لجص والاجر والخشب ولا يدفن اثنان في قبر الا لضرورة ولا
يخرج الميت من القبر الا ان يكون الارض مغصوبة ويكره

وطي القبر والجلوس والنوم عليه والصلوة عنده
باب **الشيء** هو من قتله اهل الحرب او البغي او قطع
الطريق او جرد في المعركة وببشر او قتله مسلم ظالم ولم
يجب بقتله دية فيكفن ويصلو عليه ولا يغسل ويدفن
بدسه وثيابه الا ما ليس من جنس الكفن كالقود
والخشو والخف والساح ويزاد وينقص مراعاة
لكفن السنة وان كان حبيا او مجنونا او جنبا او حائضا او نساء
يغسل خلافا لهما ويغسل ان قتل في الصر ولم يعلم انه
قتل عمدا ظلم او كذا ان ارتكبان اكل او شربا وعج
او باع او اشترى او عاش اكثر يوم عند النبي يوسف
خلافا للحمد او مضى عليه وقت صلوة وهو يعقل
او اوتته خيمة او نقل من المعركة حيا او اوصى مطلقا
عند النبي يوسف وقال محمد ان اوصى باسم اخر ولا يغسل
ومن قتل مجدا وقصاص غل وصلو عليه ومن قتل
لبغي او قطع طريق غل ولا يصلو عليه وقتلا
يغسل ايضا ويصلو على قاتل نفسه خلافا لابي يوسف
في الكعنة صح فيها الفرض والنفار ومن

جعل فيها ظمرا الى ظهوره ما سبب جاز ولو الى وجهه لا يجوز
وكره ان يجعل وجهه الى وجهه ولو تحلق وحولها وهو فيها
جاز وان كان خارجا جازت صلوة من هو اقرب اليها منه
ان لم يكن في جانبهم وتجاوز الصلوة فوقها **كتاب في حكمة**
هو عليك جزء من المال معين شرعا من فقير مسلم غير
شيء ولا مولاه مع قطع النفعة عن المالك من كل وجه
الله تعالى وشرط وجوبها العقل البالغ الاسلام والحرية
وملك نصاب حولي فارغ عن الدين وحاجة الاصلية
نام ولو تقدير املكك انما تنجب على مجنون ولا صبي
ولا مكاتب ولا مديون مطالب من العباد في قدر ربه
ولا في مال غمار وهو المفقود والتاوط في البحر والمضيق
لا بنية عليه ومدة فون في بنية نسي مكان وما اخذ
مصادرة ودين كان قد جرد ولا بنية عليه بخلاف دين
عليه فون او معسر او مقل او جاحد عليه بنية او علم
به قاض خلافا للحمد في المقل وبخلاف ماله في البنية
ونسي مكانه وفي المدفون في الارض والكرم
اختلافه وينكر الدين عند قبضه فنحو بدل مال

التجارة عند قبض اربعين وبديل مال ليس كذلك
 عند قبض نصاب وبديل مال ليس بما عند قبض
 نصاب وحولان حول وقال لا يزكو ما قبض منه
 مطلقا الا الديت والارش وبديل الكتابة فعند
 قبض نصاب ولا حولان حول ^{بالمعنى} وشرط ادائها
 نية مقارنته للاداء ولعز المقدار الواجب ولو تصرف
 بالكل ولم ينوها سقطت ولو بالبعض لا تسقط
 حصته عند ابي يوسف خلافا لمحمد وتكره الحيلة لا
 سقاطها عند محمد خلافا لابي يوسف ولو اشترى
 عند التجارة فنوى استخراجه بطل كونه للتجارة
 وسانوى للخدمة لا يصير للتجارة بالنية ما لم يبيعه
 وكذا ما ورث وان نوى للتجارة فيها ملك به بئس او
 صيته او تكاح او خلع او صلح عن قود كان له عند ابي
 يوسف خلافا لمحمد وقيل بالخلاف بالعكس ولغايبين
 الناذر للتصدق اليوم والدرهم والفقير
 باب زكاة السمائم السائمة التي تكفي بالرغى واكثر الحول
 وليس في اقل من خمس من الابل زكاة فاذا كانت

خا سائمة ففيها شاة وفي العشر ثمان وفي خمس
 عشرة ثلث شاة وفي عشرين اربع شاة وفي خمس وعشرين
 الى خمس وثلاثين بنت مخاض وهي التي طعنت في الثانية
 وفي ست وثلاثين الى خمس واربعين بنت لبون وهي
 التي طعنت في الثالثة وفي ستة واربعين الى ستين
 حقة وهي التي طعنت في الاربعة وفي احدى وستين
 الى خمس وسبعين جذعة وهي التي طعنت في الحما
 مة وفي ست وسبعين الى تسعين بنت لبون
 وفي احدى وتسعين حقتان الى مائة وعشرين ثم في كل
 خمس شاة الى مائة وخمس واربعين ففيها حقتان
 وبنت مخاض الى مائة وخمسين ففيها ثلث حقائق ثم
 في كل خمس شاة الى مائة وخمسة وسبعين ففيها ثلث
 حقائق وبنت مخاض الى مائة وست وثمانين ففيها
 ثلث حقائق وبنت لبون الى مائة وست وتسعين
 ففيها اربع حقائق الى مائتين ثم يفعل في كل خمسين كما فعل
 في الخمسين التي بعد المائة والخمسين والبخت والعرب واء

فصل وليس في اقل من اثنين من البقر زكاة فاذا كانت
 اثنين سائمة ففيهما تبيع وهو ما طعن في الثانية وتبيعه
 الى اربعين ففيهما من وهو ما طعن في الثالثة او سنة
 ولا شيء فيها زاد الى ان يبلغ ستين وعند الامام فيه بحال
 وفي الستين تبيعان وفي سبعين سنة وتبيع وهكذا يحسب
 كلما زاد عشر ففي كل اثنين تبيع وفي كل اربعين سنة والحوا
 مير كالبقر **فصل** وليس من اقل من اربعين من الخنم زكاة
 فاذا كانت اربعين سائمة ففيها شاة الى مائة واحدة و
 عشرين ففيها شاتان الى مائتين وواحدة ففيها ثلاث شياه
 الى اربعين مائة ففيها اربع شياه ثم في كل مائة شاة والضأن
 والهن سواء وادنى ما يتعلق به الزكاة ويؤخذ في الصدقة
 الشئ وهو ما تحت له سنة منى **فصل** اذا كانت الخيل
 سائمة ذكورا واناثا ففيها الزكاة خلاف لما فان شاء اعطى
 عن كل فرس دينار او ان شاء فقيسها واعطى من قيمتها ربع
 العشر ان بلغت نصابا وليس في الزكور الخالص شئ واتفقا
 وفي الاناث الخالص عن الامام وايمان ولا شئ في البغال والحمير
 ما لم تكن للتجارة وكذا الفضلان والحمدان والعاجيل الا

ان يكون

ان يكون سعيا كبيرا وعند ابي يوسف فيها واحدة منى
 ولا في الحوامل والعوامل والعلوقة وكذا السائمة
 للمشتركة الا ان يبلغ نصيب كل منى انصا با ومن و
 جب عليه سن فلم يوجد عنده رقع اذ في سنة مع الفضل
 او اعلم منه واخذ الفضل وفي الخيار للساعي ويجوز دفع
 القيمة في الزكاة والعشر والخراج والكفارة والنذر وصدقة
 الفطر وتسقط الزكاة بهلاك المال بعد الحول وان
 هلك بعضه سقطت حصته ويصرف المالك الى
 العفو ولا ثم الى نصاب يابى ثم وثمة عند الامام وعند
 ابي يوسف يصرف بعد العفو الاول الى النصب شايها
 والزكاة تتعلق بالنصاب دون العفو وعند محمد يمسها
 فلو هلك بعد الحول اربعون من ثمانين شاة تجب شاة
 كاملة وعند محمد نصف شاة ولو هلك خمسة عشر
 من اربعين بعير اوجب بنت مخاض وعند ابي يوسف
 خمسة وعشرون جراء من ستة وثلاثين من بنت لبون
 وعند محمد نصف بنت لبون وثمانى ما ويأخذ الساعي اوسط
 لا الاعلى ولا الادنى ولو أخذ لبغاة زكاة السويم والعشر

او يخرج بقواربان ان يعيدوه خفيفة ان لم يصرفوها في حقها
 الاخراج **باب نفقة الذهب والفضة والدرهم** نصاب
 الذهب عشرون مثقالا ونصاب الفضة مائتا درهم
 وفيهما ربع المشرق في كل اربعة مثاقيل وربعين درهما
 بحسابه وقال اما زاد بحسابه وأقل والمعتبر فيهما الوزن و
 جوابا واداء وفي الدرهم سبعة وهو ان يكون المنتشرة فيهما
 وزن سبعة مثاقيل وما غلب ذهبه او فضته فحكمه
 حكم الذهب والفضة الخالصين وما غلب غيث تعتبر
 قيمته لا وزنه وتشتط نية التجارة فيه كالعرض ويجب
 في شرهما وحليهما وانتهما وفي عرض تجارة بلمت قيمتهما
 نصابا من احدهما تقوم بما هو انفع للفقراء وتضم قيمتهما
 اليهما ليتم النصاب ويضم احدهما الى الاخر بالقيمة وعند
 هما بالاجزاء فيضم مستفاد من جنس نصاب اليه في حوله
 وحكمه ونقصان النصاب في اثناء الحول لا يضر ان كمل
 في ظرفيه ولو عجزا ونصاب سنين او نصب صحيح ولا شيء
 في مال الصبي التغلبي على المرأة منى ما على الرجل
باب العاشر هو من نصب على الطريق لياخذ صدقا

التجار يأخذ من السلم ربع العشر ومن الذمى نصفه و
 من الحرى تمامه ان بلغ ماله نصابا ويعلم قدر ما يأخذون
 منها وان علم اخذ مثله لكن ان اخذوا الكمل لا يأخذون بل يترك
 قدر ما يبلغه ما منه وان كانوا لا يأخذون شيئا لا يأخذ
 منهم شيئا ولا من القليل وان قربان في بيته ما يكمل النصاب
 ويقبل قول من انكر تمام الحول والفرار من الدين او الدعا
 الاداء بنف الى الفقراء بنف في المصروف غير السوايم او
 الاداء الى عاشر اخر ان وجد عاشر اخر مع كينة ولا يشترط
 اخراج البراة ولا يقبل في ادائه بنف خارج المصروف في
 السوايم ولو في المصروف ما قبل من السلم قبل من الذمى لا
 من الحرى الا قوله لا منته هو ام ولدى وان من الحرى ثانيا قبل
 من الحول فان مره بعد عوده الى داره عشر ثانيا ولا
 ويعتد قيمة الحرى لا قيمة الخنزير وعندنا في يوسف ان من
 يبيع معايشه هما ولا يعتد ما ترك في المصروف ايضا
 عنه ولا مضاربة ولا كسب ملاذون الا ان كان لاربن عليه
 وسعه مولا ومن من الحول اجمع فعشر وعشر ثانيا
باب الحادي عشر مسلم او ذمى وجد معدن ذهب

او قضة احد يدور صا و نحاس فارض عشر او خارج
 اخذ منه خنة والباقي له ان لم تكن الارض مملوكة والا فلي
 لكها وسا وجده الحبر في كل ^{او وجد} فوجد وان وجده في داره لا يخرج خلاف
 لهما وفي ارضه روايتان وان وجده كنز فيه علامة الاسلام
 فهو كاللقط وتما فيه علامة الكفر خسر وباقيه له ان
 كانت ارضه غير مملوكة وان كانت مملوكة وكذلك عند
 ابي يوسف وعندهم باقيه لمن ملكها اقول الفسخ ان علم و
 الا فلا قضى سالك عرف لهما في الاسلام وما استتب ضرب
 يجعل كافر يا في ظاهر المذهب وقيل اسلاميتا في زماننا و
 من دخل دار الحرب بايمان فوجد في صحرائها كازا فكله وان
 وجده في دار منى بارده على مالها وان وجد ركاز متاعهم
 في ارض منى غير مملوكة خسر وباقيه له ولا يخرج في خوفه
 وزجر وجد في جبل ويخرج زبيولا ولو وغيره عند ابي
 يوسف بالعكس **باب زكاة الخراج** فيها سقنة السقاء
 اوسق سبعا واخذ من شجر جبل العشر اقل واكثر بلا شرط
 نصاب وبقاء وعندهم انما يجب فيما يبقى سنة اذا بلغ خنة
 اوسق والوسق ستون صاعا وما لا يوسق فاذا بلغت

قيمته خمسة اوسق من اذني ما يوسق عند ابي يوسف
 وعند يحيى اذا بلغ خنة امثال من اعلى ما يقدر به نوعه
 فاعتبر في القطن خنة احوال وفي الزعفران خنة امساء
 ولا شيء في حطب وقصب فارسي وخشيش وبنين
 وسعف وفي ساسق بغرب اود البينة اوسا نيتة نصف
 العشر قبل رفع سؤن الذرع وفي العدا العشر اقل واكثر اذا
 اخذ من جبل وارض عشرية وعند يحيى اذا بلغ خنة افراق
 والفرق ستة وثلاثون رطلا وعند ابي يوسف اذا بلغ عشر
 قرب ويؤخذ عشران من ارض عشرية لتغلبى وعند يحيى
 عشر واحد ان كان اشترها منهم ذمي اخذ منه العشران
 وكذا لو اشترها منهم مسلم ^{من مسلم ولو اشترها} هو خلا فالذي يوسق وقيل
 يمد معه وعلى المرأة والصبي منى ^{او اسلم} ما على الرجل ولو
 اشترى ذمي عشرية مسلم فعليا الخراج وعند يحيى تبقى
 على حالها وان اخذها منهم مسلم بشقعة او ردت على
 البائع لفاد البيع عاد العشر وفي دار جعلت بستانا
 خراج ان كانت لذمي او لم يسقها بمائة وان يسقها
 بمائة العشر فعت ولا شيء في الدار ولو لذمي وماء السقاء

والبر والعين عشر وماء انما يحفرها العجم حراحي وكذا
 سيحون وجيحر ورجلة والفرايت عند اليوسف
 خلافا لمحمد بن رولس في عين قبر او نفط في ارض عشر شئ
 وان كانت في ارض خراج ففي حرمة ما الصالح للزراعة
 الخراج لا فيها ولا يجتمع عشر وخراج في ارض واحدة
باب المصرف هو الفقير وهو من له شئ دونه نصاب
 والمكين من لا شئ له وقيل بالعكس والعامل يعطى بقدر عمله
 ولو غنيا والمكاتب يعان في فوك رقبته وسديون لا يملك
 نصابا فاضلا عن دينه ومنقطع الغزاة عند اليوسف
 والحج عند محمد ان كان فقيرا ومن له مال وقطنه لامه ويجوز
 دفعه الى كل شئ والى بعضه ولا تدفع لبناء مسجد
 او تكفين ميتة وقضاء دينه او شئ يعتق ولا الى ذم ووصح
 غيره ما ولا الى غنى يملكه نصابا من اى مال كان او عبده او
 طفله بخلاف ولده والكبير وامرته ان كان فقيرا ولا الى
 ما شئ من ال علقى او عباس او عقيل او جعفر او الحارث بن
 عبد المطلب ولو كان عاملا عليه ما قيل بخلاف التطوع و
 موالى شئ مثله لا يدفع الزكاة زكوة الى اصله وان علا

أوفى وان سفل او زوجته وكذا لا تدفع الى زوجته لها
 لها ولا الى عبده او مكاتبه او مدبره او ام ولده وكذا عبده
 المعتق بعضه خلافا لهما ولو دفع الى من ظنه مصرفا
 انه غنى او يا شئ او كافرا وابوه او ابنه اجزاء خلافا لليوسف
 ولو بان ان عبده او مكاتبه لا يجزئ وتذب دفع ما يغني
 عن التوال يومه وكره دفع نصابا واكثر الى فقير غير
 مديون ونقلها الى بلد اخر الا الى قريبه او حوج اهل
 بلده ولا يسئل من له قوت يومه **باب امرقة الفطر**
 هو وجبة على الحر المسلم المالك نصاب فاضل عن حوائجه
 الاصلية وان لم يكن ناميا وبه يحرم الصدقة وتجب الاضحية
 عن نفسه وولده الصغير الفقير وعبده للخدمة ولو كافرا
 وكذا مدبره وام ولد لاهل زوجته وولده الكبير وطفله الغني
 بل من مال الطفل والمجنون كالطفل ولا عن مكاتبه ولا عن
 عبده للتجارة ولا عن عبد ابق الا بعد عوده ولا عن عبد
 او عبيدين اثنين وعندهما يجب على كل فطرة ما يحض من
 الرأس دون الاستفاصل ولو بيع نجار فله من يتقرب للملك
 له وتجب بطويع في يوم الفطر من مات قبله او اسلم او

ولد بعده لا تجب فطرته وصح تحجيلها بالافرق بين مدة
 ومدة ونذب اخراجها قبل صلاة العيد ولا تنقط با
 بالتأخير وهو نصف صاع من بز او دقيقة او سويقة او صاع
 من تمر او شعير والزبيب كالبر وعندهما كالشعير وهو
 رواية الحسن عن الامام ^{ابو ذر} والصاع ما يبلغ ثمانية
 ارطال بالعراق من غوعدس او صبح وعندهما يوسف
 خمسة ارطال او ثلث رطل ^{عليه} ولو دفع من ثوبه برصح
 خلا فالحي رد دفع البغي مكانه تترى به الاشياء فيه
 افضل وعندهما يوسف الدراهم افضل **كتاب الصوم**
 هو ترك الاكل والشرب والوطي من الفجر الى الغروب
 مع نيته من اهله وهو مسلم عاقل طاهر من حيض
 ونفاس وصوم رمضان فريضة على كل مسلم مكلف
 اداء وقضاء وصوم النذور والكفارة واجب وغير ذلك
 نفل وصوم العيدين ايام التشريق حرام ويجوز اداؤه
 رمضان والنذر للمعين بنية من الليل والى ما قيل
 نصف النهار لا عنده في الاصح وعطلق النية ونية
 النفل وصوم رمضان بنية واجب اخر للصحيح

المقيم

للمقيم لا النذر للمعين بل على انواه ولو نوى الرخص او السفر
 فيه واجبا اخر وقع على نوى وعندهما عن رمضان
 والنفل كالمكروه سنة قبل نصف النهار والقضاء والنذر
 المطلق والكفارات لا تصح الا بنية معينة
 من الليل ويشتمت رمضان برؤية هلاله او بعد
 شعبان ثلثين يوما ولا يصام يوم الشك الا تطوعا
 وهو احب ان وافق صوما يعتاده والا فيصوم الحول
 ويفطر غيره ثم بعد نصف النهار وكراه صومه
 عن رمضان او عن واجب اخر وكذا ان نوى ان كان
 من رمضان فعليه والافعن نفلا ^{واحد} اخر
 وصح في كل من رمضان ان شئت والافق نوى
 جزم ونفلا ان ردوا وقال ان كان رمضان فان صائم عنه
 والا فلا لا يصح ولو ثبت رمضان بنية ولا يصير
 صائما واذا كان بالسماع علة قبل في هلال رمضان جزم
 عدل ولو عبدا او انثى او محدودا في قنينة ولا
 يشترط لفظ الشهادة وفي هلال الفطر وذو الحجة
 شيادة حزين او حر وحزين بشرط العدالة ولفظ

الشهادة لا لدعوى وان لم يكن بالسما علة فلا بد في كل
 من جمع عظيم يقع العلم بحزمهم وفي رواية يكتفي باثنين
 وقال الطحاوي يكتفي بواحد ان جاء من خارج البلد او كان
 على مكان مرتفع ولو صاموا ثلثين ولم يرقه حل الفطر
 ان صاموا بشهادة اثنين وان صاموا بشهادة واحد
 لا يحل ومن رأى هلال رمضان او الفطر فزاد قوله
 صام وان افطر قضى فقط ويجب على الناس التماس الليل
 في التاسع والعشرين من شعبان ومن رمضان واذا
 ثبت في موضع لازم جميع الناس وقيل يختلف باختلاف المظالم
باب موجب الفساد يجب القضاء والكفارة ككفارة الظلم
 على من جامع او جوع في رمضان عدا في احد السبلين
 او اكل او شرب عدا غداء او دواء وكذا لو احتجم او
 اغتاب فظن انه فطرة فاكد عدا ولا كفارة بافساد
 صوم غير رمضان ويجب القضاء فقط لو افطر
 خطاء او مكرها او احتقن او استعط او اقتر في اذنه
 او داء او جافة او افة فوصل الدواء الجوفه او د
 ما غه او ابتلع حصاة او حديدا او استقاء ماء في

في قوله لا لدعوى وان لم يكن بالسما علة فلا بد في كل
 من جمع عظيم يقع العلم بحزمهم وفي رواية يكتفي باثنين
 وقال الطحاوي يكتفي بواحد ان جاء من خارج البلد او كان
 على مكان مرتفع ولو صاموا ثلثين ولم يرقه حل الفطر
 ان صاموا بشهادة اثنين وان صاموا بشهادة واحد
 لا يحل ومن رأى هلال رمضان او الفطر فزاد قوله
 صام وان افطر قضى فقط ويجب على الناس التماس الليل
 في التاسع والعشرين من شعبان ومن رمضان واذا
 ثبت في موضع لازم جميع الناس وقيل يختلف باختلاف المظالم
باب موجب الفساد يجب القضاء والكفارة ككفارة الظلم
 على من جامع او جوع في رمضان عدا في احد السبلين
 او اكل او شرب عدا غداء او دواء وكذا لو احتجم او
 اغتاب فظن انه فطرة فاكد عدا ولا كفارة بافساد
 صوم غير رمضان ويجب القضاء فقط لو افطر
 خطاء او مكرها او احتقن او استعط او اقتر في اذنه
 او داء او جافة او افة فوصل الدواء الجوفه او د
 ما غه او ابتلع حصاة او حديدا او استقاء ماء في

فيه او شرب يظن به ليلا والفجر طالع او افطر يظن الغزو
 ولم تغرب او اكل ناسيا فظن ان افطر فاكد عدا الوصية
 في خلقه نائما او جوسعت نائمة او مجنونة او لم ينو
 في رمضان صوما ولا فطرا وكذا لو اصبغ غير ناء
 للصوم فاله وعندهما يجب الكفارة ايضا ولو اكل
 او شرب او جامع ناسيا لا يفطر وكذا لو نام
 فاحتلم وانزل بنظر او اذهن او اكل او قعد او اغتاب
 او احتجم او غلبه القيء او تقيء قليلا او اصبغ جنبا او
 في اذنه ماء وكذا الوصية في احليله دهن او غيره خلافا
 لابي يوسف وان دخل خلقه غبارا او دخان او ذبا
 لا يفطر لو ميطر او ثلج افطر في الاصح ولو وطئ ميتة
 او بدية او في غير السبلين لو قتل او لم تر ان انزل افطر
 والا فلا وان ابتلع ما بين اسنانه وان كان قد اخصه
 قضى وان كان دونه لا يقضي الا اذا اخرجته ثم اكله ولو
 اكل سمسمه من الخارج ان ابتلعها فطر وان مضى بها
 فلا والقوى ملو الفم ان عاد او اعيد يفسد عند يوسف
 وان كان قليلا لا يفد باعادة القليل لا يهود
 وعند محمد يفسد

الكثير وكده زوق شي ومضعه بلا عذر ومضع الملك
والقبلة ان لم يامن علونف لا ان اس ولا الكل
ورهن الشارب والسواك ولو عشا ومضع
طعام لا بد منه لطفه ولا الحى امه يكره وعند
الامام الاستشاق للبرد وكذا الاغتسال
والتنف بثوب ولا يكره ذلك عندنا يوسف
وقيل يكره المضضة لغير عذر والمباشرة والمعانقة
والصافحة في رواية ويستحب التحور وتأخيرته وتعجيله
الفطر **فصل** يباح الفطر لمريض خاف زيادة مرضه
بالصوم ولم يافرو صومها حب ان لم يضره ولا
قضاء ان مانا علوجا لهما ويجب بقدر ما فاتهما
ان صح واقام بقدره والا فبقدر الصحة والاقامة فيطم
عنه وليه لكل يوم كالفطرة ويلزم من التلث ان اوصى ولا
فلان روم وان تبرع به صح والصلاة كالصوم وفدية كل
صلوة كصوم يوم هو الصحيح ولا يصوم عنه وليه ولا يصلي
وقضاء رمضان ان شاء فركه وان شاء تابعه فان اخره
حتى جاء اخر قدم الاداء ثم قضى ولا فدية عليه والشيوخ

الفالحى اذا عجز عن الصوم يفطر ويطعم لكل يوم كالفطرة
وان قدر بعد ذلك لنرم القضاء وحاملا او مضع خافت
علونفها او ولد لها تفطر وتقضى بالافدية ويلزم
نفل شرع فيه الا في الايام التثنية ولا يباح له الفطر
بلا عذر في رواية ويباح بعذر الضيافة ويلزم القضاء
ان افطر ولو نوى المسافر الفطر ثم اقام ونوى الصوم في وقتها
صح ويلزم ذلك ان كان في رمضان كما يلزم مقيما سافرا في يوم
منه لكن لو افطر لا كفارة فيسما ومن اغنى عليه اياما
قضاها الا يوما حدث فيه اول ليلة ولو جن في كرمه
لا يقضى وان افاق ساعة منه قضى ما مضى سواء بلغ نحو
او عرض له بعده في ظاهر الرواية ولو بلغ صبي او اسلم
كافر واقام مسافرا وطهرت حائض في يوم من رمضان
لزمه اسالك ببقية يومه ولا يلزم الاولين قضاءه بكمال
الاخيرين **فصل** نذر صوم يومى العيد وايام التشريق
صح وافطر وقضى وكذا لو نذر صوم السنة يفطر هذه
الايام ويقضى ما ولا عيدة لو صامها ثم ان نوى النذر
فقط او نواه ونوى ان لا يكون يمينا او لم ينو شي كان نذرا

فقط وان نوى اليمن وان لا يكون نذرا كان يمينا فحسب
 بالفطر كفارة اليمين لا القضاء وان نواهما ونوى اليمن فقط
 كان نذرا ويمينا فيجب القضاء والكفارة ان افطر وعند
 يوسف نذر في الاول ويمين في الثاني ولا يكره اتباع الفطر
 بصوم سنة من شوال وتفرقها بعد عن كراهة و
 التشبه بالنصارى **باب الاعتكاف** هو سنة مؤكدة
 ويجب بالنذر وهو اللبث في مسجد جماعة مع النية و
 اقله يوم عند الامام واكثره عند النبي يوسف ساعة
 عند النبي والصوم شرط في الاعتكاف الواجب وكذا في
 النفل في رواية والمرأة تعتكف في مسجد بيتها ولا يخرج
 للمعتكف الحاجة الانسان والحيضة فوقيت يدر كها مع
 سنتي باولا يلبث في الجامع اكثر من ذلك فان لبث فلا
 فسار فان خرج ساعة بلا عذر فسد وعند ما لا يفسد
 سلام يكن اكثر اليوم واكثر شربه ونومه فيه ويجوز له
 ان يبيع ويتبع فيه بلا احضار **الساعة** ولا يجوز لغيره
 ويحرم عليه الوطئ ورواها عن عبيد بن رافع ورواها
 ابو البليل والتمس والقبيل والوطئ في غير فرج ايضا ان اذن

انما قلنا في جامع

انما قلنا في جامع

والا فلا ويكره له الصمت والكلام الا في نذر اعتكاف
 ايام لزمت بلياليها وان نذر يومين لم ياه بليالتيها خلافا
 لابي يوسف في الليلة الاولى منيها وان نوم النحر خاصة صحة
 ويلزم المتابع وان لم ياتر منه بالشروع الا عند محمد
كتاب الحج هو زيادة مكان مخصوص بفعل مخصوص
 فرض في العمر مرة على الفور خلافا لمحمد بشرط اسلام حرة
 وعقل وبلوغ وصحة وقدرة زادوراجلة ونفقة ذهابه فاضلت
 عن حوايج الاصلية ونفقة عياله الى حين عودته مع
 امن الطريق وزمجه او محرم للمراة ان كان بينيما وبين مكة
 مسافة سفر ولا تجب بلا احدهما وشرط كون الحرم
 عاقلا بالغا غير مجنون ولا فاسقا ونفقة عياله
 وتجب معه حجة الاسلام بغير اذن زوجهما فلو احرم صبي
 او عبد فبلغ او عتق ففلا يجوز عن فرضه فان جدد الصبي احرامه
 للفرض بخلاف العبد وفرضه الاحرام وهو شرط والوقوف بعرفة
 وطواف الزيادة وهي اركان وواجب الوقوف بمزدلفة والسعي بين
 الصفا والمروة ورمي الجار وطواف الصدر الا فاق والحلق والتقصير
 وكل ما يجب بتركه الدم وغيره من وادابها وشيئها شوال

وذو القعدة والعشر الاوّل من ذي الحجة ويكره الاحرام له قبلها
 والعمرة سنة وللواقيت للدينين ذوا الحليفة وللشاميين
 حجة وللراغبين ذات عرق وللجديين قرن واليمنيين يلمّ أنجيل
 لا هلمها وطن من يها ويحرم تأخير الاحرام عنهما من قصد دخول
 مكة وجاز التقديم وهو افضل ويجل من هو داخلها دخول
 مكة غير محرم ووقت الحول للمك في الحج الحرم وفي العمرة الحول
فصل واذا اراد الاحرام ندب ان يقلم اظفاره ويغص شاربه
 ويحلق عانته ثم يتوضأ ويغتسل وهو افضل ويلبس
 اذرا واذا عجد يدين ابضين وهو افضل او كان خسانين
 ولو لبس ثوبا واحدا يستعورته جاز وبس طيب ويصلي
 ركعتين فان كان مفردا بالحج يقول عقبي سي الله ام انوار
 اريد الحج فيه لي وتقبله مني وان نوى بقلبه اجزاء ثم يابتي
 فيقول لبيك الله لبيك لا شريك لك لبيك ان الحمد
 والنعمة لك والملك لا شريك لك ولا ينقض منى او يجوز
 الزيادة فاذا البني ناويا فقد احرم فالتق الرفق والفسوق
 ويجادل وقتل الصيد البر والاشارة اليه والدلالة عليه
 وقتل القمل والتطيب وقله الظفر وحلق شعر راسه
او يتركه او يتركه او يتركه

او بدنه وقص لحيته وستر راسه او وجس وغد
 راسه او لحية بالخطمي وليس قصا وسب او يلا او
 قباء او عمامة او قلنسوة او خفين الا ان لا يجد نعلين
 فيقطعهما من اسفل الكعبين وليس ثوب صبغ برعمران
 او ورس او عصف الا ما غل حتى لا ينفذ ويجوز له
 الاغتسال ودخول الحمام والاستطالة بالبيت والحمل
 وشدة اليحميان في وسطه ومقائلة عدوه وبكثرة التلبية
 رافعا بها صوته عقب الصلاة وكل ما عاشر فاوهبط
 واذا راى او لقي راكبا او بالاسفار **فصل** فاذا دخل مكة ابتكاه
 بالمسجد فاذا عاين البيت كبده بال واستاء بال الحجر الاسود
 فاستقبله وكبر وهلل رافعا يديه كالصلاة ويقبله
 ان استطاع من غير اداء او يستنأى او يمشي شيا في يده
 ويقبله او يمشي اليه مستقبلا مكبرا منى لا احامدا
 لله تعالى صليا على النبي صلى الله عليه وسلم ويطوف
 اخذ عن عينيه مما يلا الباب وقد اضطجع رداؤه بان
 تحت البط الايمن والقو طرفيه على كتفه الايسر ويجعل
 طوافه وراء الخطيم سبعة اشواط يرسل في الثالثة
او يتركه او يتركه او يتركه

ان احب ثم يحلق وهو افضل او يقصر وقد حله غير النساء
 ثم يذهب من يومه والغدا ويعد الى مكة فيطوف الزيارة بلا رمل
 ولا سعي ان كان قد قدم الى الارض فيه وسعي بعده وقد
 حله النساء ووقته بعد طلوع فجر يوم النحر وهو فيه افضل وكره
 تلخيه عن ايام النحر ثم يعود الى منى فيحج الى ركن الشاة في اليوم
 الثاني بعد الزوال يبدأ بالتي تلي الحج فيرسيها بسبع حصيات
 يكبر مع كل حصيات ويقف عندها ويدعو ثم بالتي تليها كذلك
 ثم بحجرة العقبة كذلك الا انه لا يقف عندها ثم يفعل في اليوم
 الثالث كذلك ثم ان شاء نفر الى مكة وله ذلك قبل طلوع فجر
 اليوم الرابع لا بعد محق برمي وان شاء اقام فرمى كما تقدم وهو
 هو احب وان رمى فيه قبل الزوال جاز خلافا لى ما وجاز الرمي
 راكبا وغير راكب افضل في غير حجرة العقبة وببيت ليا الى الرمي
 رمى وكره تقديم ثقلها الى مكة قبل نفيه فان نفر الى مكة
 نزل حجي بالمخصب ولو ساعة فاذا اراد الضعن عنى ^{او شئ} _{فما}
 للصدر سبعة اشواط بلا رمل ولا سعي وهو واجب الاعلى
 للقيم بمكة ثم يستقي من ماء زمزم ويشرب ثم ياتي الباب
 ويقبل القبلة ويضع صدره وبطنه وحده الايمن على

الملتزم

للملتزم بين الباب والحجر الاسود ويشبث بالاستارسة
 ويدعو محتديا ويكبي ويرجع القتي نقر حتى يخرج
 من المسجد ^{انما هو من الاجابة} _{او كذا} ان لم يدخل الحرم مكة وتوجه الى عرفة
 ووقف بها سقطت عن طواف القدوم ولا شيء
 عليه لتركه ومن وقف واحتار بعرفة ساعة ما بين
 زوال الشمس من يوم عرفة وطلوع فجر من يوم النحر فقد
 ادرك الحج ولو نائحا او مضى عليه ولم يعلم انها عرفة ومن
 فاته ذلك فقد فات الحج فيطوف ويسعى ويحلب ويقتضي
 من قابل ولا رم عليه ولو امر رفيقه ان يحرم عنه عند اغما
 نه ففعل صح وكذا ان فعل بلا امر خلافا لى ما والمرأة
 في جميع ذلك كالرجل الا انها تكشف وجهي بالاراسها
 ولو سدت علو وجهيها شيئا وجاز ولا تجهر
 بالتلبية ولا ترمي ولا تسمى بين الميادين ولا تخلق بل
 تقصر وتلبس الخيط ولا تقرب الحجر اذا كان عند رجال و
 لو حاضت عند الاحرام اغتسلت واتت بجميع
 الناسك الا الطواف وان حاضت بعد طواف الزيارة
 سقط عنها طواف الصدر ولا شيء عليها لتركها كما

او يرمي المشرك

الاجابة على ما سأل عن ايام شهر الحجة

يسقط عن اقام بمكة ولو بعد النحر عند اي يوسف
رحم وعند من رجع الله لا يسقط بالاقامة بعده و
من قلد بدنة تطوع او نذر او جزاء صيدا ونحوه وتو
جده معها يريد الحج فقد احرم وان لم يلبث فان بعث بها
ثم توجها او قلد شاة لا يكون محرما والبدن من الابل والبقر
باب القران والتمتع القران افضل مطلقا وهو ان يمسك
بالعرة والحج معا من اليقات ويقول بعد الصلوة اللهم
انني اريد الحج والعمرة فيسرها لي وتقبلها مني فاذا دخل
مكة ابتداء فطاف للعمرة وسعى ثم طاف للحج طواف القدوم
وسعى فلو طاف لهما طوافين وسعى سبعين جاز و
اساء ثم الحج كما مر فاذا نحر بحجرة العقبة يوم النحر رجع دم
القران شاة او بدنة او سبع بدنة فان عجز عنه صام ثلثة
ايام قبل يوم النحر والافضل ان يكون اخرها يوم عرفة و
سبعة اذ فرغ ولو بمكة فان لم يصم الثلثة قبل يوم النحر
نعيين الدم وقف القارن بعرفة قبل طوافه بالعمرة فقد ر
فضها فعليه دم لرفضها ويقضيها ويسقط
عنه دم القران والتمتع افضل من الافراد وهو ان يأتي

بالعرة في اشهر الحج ثم يحج من عامه فيحرم به من اليقات وطواف
لها ويسعى ويتحلل منها ان لم يسق اليدي ويقطع التلبية
باول الطواف ثم يحرم بالحج من الحرم يوم التروية وقبله
افضل ويح ويذبح كالقارن فان عجز فحكمه وحج صوم ثلثة
قبل طوافها ولو في شوال بعد الاحرام بها الا قبله فان شاء
سوق اليدي وهو افضل احرم وساق وهو اول ومن قومه
وان كان بدنة قلد بامرأة او نعل وهو اول من التحليل و
الاشعار جائز عندهما وهو شق سنا من الاسباب
وهو الاشبه بفعله عليه السلام او من اليمن ويكره الاشعار
عند الامام ثم يعتزم كما تقدم ولا يتحلل ويحرم بالحج كما في الخلق
يوم النحر حل احرامه ولا تمتع ولا قران لاهل مكة ومن هو داخل
اليقات فان عاد للتمتع الى اهله بعد العمرة ولم يكن ساق اليدي
بظلمة تمتع وان كان قد ساقه لا ومن طاف للعمرة قبل شهر
الحج اقل من اربعة واتم بعد دخوله ما وحج كان متمتعا و
ان كان طاف اربعة فلا ولو اعتمر كوفى في اشهر الحج وتحلل
واقام بمكة وحج صح تمتع وكذا لو اقام ببصرة وقيل لا يصح
عندهما ولو اقام بدعة واقام ببصرة وقضاها وحج

لا تقرأ في اشهر الحج من صوم اليقات
ساق هذا يوم حقيقه اصل الاشعار ما عدا يوم النحر
ورمى بها الفتي في يوم الفتح هو الاخير وخاتمة الاشعار

لا يصح تمتعه الا ان يعود الى اهله ثم ياتي بها وعندهما يصح
وان لم يعد وان بقي بعد الا فساد بمكة وقضى الحج من غير عود
لا يصح تمتعه اتفاقا وما افساه التمتع من عرته او من حجة
مضوية وسقط عنه دم التمتع ومن تمتع ففسيخ لا تجزئه
عن دم المتعة **باب الجبايات** ان طيب الحرم عضو الزينة
دم وكذا الوادهن بزيت وعندهما صدقة ولو حضب
رأسه نجاء او ستره يوما كاملا فعليه دم وكذا لو لبس
مخيطا يوما كاملا هو حلق ربع رأسه او حية او حلق رقبته
او ايطب او احدهما او عانته وكذا لو حلق محاجة وعندهما
صدقة وان قص اظافر يديه ورجليه في مجلس واحد فعليه
دم وكذا لو قص اظافر يده واحدة او رجله وان قص اظافر
يديه ورجليه في اربعة مجالس فعليه اربعة دماء وعندهما
دم واحد وان طيب اقل من عضو او ستر رأسه او لبس
المخيط اقل من يوم فعليه صدقة وكذا لو حلق اقل من
ربع رأسه او حية او حلق بعض رقبته او عانته او احدا بطيه
او رأس غيره اقل من خمسة اظفار او خمسة متفرقة
وعند يحد في النخلة المتفرقة دم وان طيب او لبس او حلق

لعذر خيران شاء ذبح شاة وان شاء تصدق بثلاثة اصوع
علو ستة مساكين وان شاء صام ثلثة ايام ولو ارتدعا
تمسح بالقيصر او اتر بالست او يل فلا بأس به وكذا لو
ادخل منكبيه في القباء ولم يدخل يديه في كميته **فصل**
وان طلق للتقدم او للصدر جوبا فعليه دم وكذا لو طاف للركن
محدثا او ترك طواف الصدر او اربعة سنة او دون اربعة من الركن
او افاض من عرفة قبل الامام او ترك السعي او الوقوف بمحذوفة
او رمى الجمار كلها او رمى يوم او رمى حجرة العقبة يوم النحر او
اكثر ولو طاف للتقدم او الصدر محدثا فعليه صدقة وكذا
لو ترك دون اربعة من الصدر او رمى احدها الجمار الثلاث
ولو ترك طواف الركن او اربعة منه بقى حرم ما ابدى حتى يطوفها
وان طاف جوبا فعليه بدنة والا فضر ان يعيده ما دام بمكة
ويسقط الدم ولو طاف للصدر طاهرا في اخر ايام التشريق
بعد ما طاف للركن محدثا فعليه دم ولو كان بعد ما طاف لم
جنا فدرمان وعندهما دم فقط ايضا وان طاف لعمرته وسمى
محدثا يعيدها فان رجع الى اهله ولم يعدهما فعليه دم
ولا شيء لو اعاد الطواف فقط هو الصحيح وان جامع الحرم

في احد السبيلين قبل الوقوف بعرفة ولونا سبيل فسد حجه
 ومضى فيه ويقضي عليه وليس عليه ان يفارق ان يفترق
 عن زوجته والقضاء وان جامع بعد الوقوف قبل الحلق لا يفسد
 وعليه بدنة ولو بعد الحلق قبل طواف الزيادة فعليه دم وكذا لو قبل
 او ليس بشهوة وان لم ينزل وكذا لو جامع في عمرته قبل طواف الا
 كثر وفسدت وقضاها وان بعد طواف الاكثر لزم الدم
 ولا تفسد ولا شئ ان انزل بنظر ولو الى فرج وان اخر
 الحلق او طواف الزيادة عن ايام النحر فعليه دم خلافا لهما
 وكذا الخلاق لو اخر الدم او قدم نسبكا على نسبك هو قبله
 وان حلق في غير الحرم الحج او عمره فعليه دم خلافا لابي يوسف
 فلو عاد للعترة بعد خروجه فقصر فلا دم اجماعا ولو حلق
 القارن قبل الذبح لزم دمان وعندهما دم والدم حيث
 ذكر شاة بجري في الاضحية والصدقة ما يجري في الفطرة
فصل ان قتل محرم صيد او ذل عليه من قتل فعليه
 الجزاء وهو قيمة الصيد بتقويم عدلين في موضع قتله
 او في اقرب موضع منه ان لم يكن له قيمة شئ ان شاء اشترى
 بها هديا ان بلغت فذبحه بالحرم وان شاء اشترى

بها طعاما فتصدق به على كل فقير نصف صاع بر او
 صاع تمر او شعير لا اقل وان شاء صام عن طعام
 كل فقير يومه فان فضل اقل من طعام فقير تصدق
 به او صام عنه يوما كاملا وعندئذ الجزاء نظير الصيد ان اولى
 في الجشنة فيما له نظير في الظبي شاة وفي الضبع شاة وفي
 الارنب عناق وفي البربع جفرة وفي النعام بدنة
 وفي الحمار الوحش بقرة وما لا نظير له فكقولها ما والعا ^{قصد}
 والناس والعائد والبتدي في ذلك سواء وان جرح الصيد
 او قطع عضو او انتف شعره ضمن ما نقص جزا لا شئ
 فعليه قيمة وان جلبه فقيمة ^{ان كسر يضمنه فقيمة}
 البيضرة وان خرج من البيضرة فرخ ميت فقيمة الفخ
 ولا شئ بقتل غراب وحذاء وذيب وحنينة وعقرب
 وفارة وكلب عقور ويعس وضر وغل وبر دعوت ^{او يجرى}
 قراد وسلفات وان قتل قملة او جرادة تصدق ^{او يجرى}
 بما شاء ومخوف خير من جرادة ولا يشاوشاة فقتل ^{او يجرى}
 السبع وان صال فلا شئ بقتله وان اضطر المحرم الى
 قتل الصيد فقتله فعليه الجزاء والمحم ذبح شاة وبقرة

وبغير ورجاج ووطا^{أو وقص} وصيد سمك وعليه الجزاء بذيبح^{أو ذوق} حمام
 مسرور أو صبي مستأنس ولو ذبح صيدا فهو ميتة
 ولو أكل منه فعليه قيمته ما أكل مع الجاء بخلاف محرم آخر أكل منه
 ويحل للمحرم لحم صيد صار محلا^{أو ولد} وذبحه إن لم يدل عليه
 ولا أمة بصيد حلالا^{أو ولد} أعان به ومن دخل الحرم وفيد به صيد
 فعليه إرساله فان باعه رد البيع إن كان باقيا وإن كان لزمه
 الجزاء ومن أحرم وفيه أو فقص صيد لا يلزم إرساله
 وإن أخذ حلال صيدا ثم أحرم فأرسله بخلاف ما أخذه
 محرم فان قتل ما أخذه المحرم محرم آخر ضمنا ورجع أخذه على قتاله
 وإن قتل الحلال صيد المحرم فعليه قيمته وإن حلبه فقيته
 لبنه ومن قطع حشيش الحرم أو شجرة غير ميتة ولا
 مما ينبت الناس ضمن قيمته إلا ما جف والتصدق^{أو ذك} متعين
 وهذه الأربعة ولا يجزئ الصوم وحرم دعر حشيشه وقطعه
 إلا الأخر وكل ما على المفرد به دم على القارن به دمان إلا
 إن تجاوز الميقات غير محرم وإن قتل محرما صيدا فعلى كل
 مني جزاء كامل فإن قتل حلالا^{أو ولد} لا يصيد المحرم فعليه ما
 جزاء واحد وبطل بيع المحرم الصيد وشراؤه ومن أخرج

ظبية الحرم فولدت وما ناض منها وان ادعى جزاءها ثم ولدت
 لا يضمن الولد^{أو ولد} **باب في الميقات** **الأحكام**
 من جاوز الميقات غير محرم ثم أحرم لزمه دم فان عاد إليه
 محرما صلبا سقط وعندهما يسقط بمعوده محرما
 وإن لم يلبس وإن عاد قبل أن يحرم فأحرم منه سقط وكذا
 لو أحرم بعرة ثم أفسد ما وقضاها وإن عاد بعد ما
 شرع في الطواف لا يسقط وإن دخل كوفي البستان لحاجة
 فله دخول مكة غير محرم وميقاته البستان ومن دخل
 مكة بلا إحرام لزمه حج أو عرفة فلو عاد وأحرم بحجة إلا
 سلام في عامه سقط سالزمه بدخول مكة أيضا وإن
 بعد عامه لا يسقط وإن جاوز مكة واستمتع الحرم غير
 محرم فهو كمن جاوز الميقات ووقوفه كطوافه والله أعلم
باب في إحصاء الأجزاء والأحكام **مكة** طائفة شواطئها
 حرم بالحج ورفضه وعليه دم وقضاج وعرفة فلو أتمى ما صح
 وعليه دم وأحرم بالحج ثم بأخر يوم النحر فإن كان قد حلق في
 الأول لزم الثاني ولادم عليه ولا لزمه وعليه سواء قصر
 بعد إحرام الثاني أو لم يقصر وعندهما إن لم يقصر فلا دم

عليه ومن فرغ من عمره الا التفصير فاحرم باخر لزمه دم ولو
احرم افاقي الحج شبه بعمره لزمه فان وقف بعرفة قبل افعال العمرة
فقد رخصها الا لو توجه ولم يقف فان احرم بها بعد طواف الحج
ندب رخصتها ويقضيها وعليه دم فان مضى عليها صح
ولزمه دم وهو دم جبر في الصحيح وان اقل الحاج بعمره يوم
النحر وايام التشريق لزمته ولم يرضى وقضاؤها ودم فان
مضى عليها صح وعليه دم ومن فاته الحج فاحرم بحج او عمرة لزمه
الرفض والقضاء والدم **باب الاحصاء** ان احصر المحرم
بعدها ومضى او عدم محرم او ضياع نفقته فله ان يبعث شاة
تذبح عنه في الحرم في وقت معين وتحلل بعد ذبحها من غير
حلق ولا تفصير خلافا لابي يوسف وان كان قارنا يبعث
دمين ويجوز ذبحها قبل يوم النحر لا في الحل وعند ههنا
يجوز قبل يوم النحر ان كان محصر بالحج وعلى المحصر بالحج اذا
تحلل قضاء حج وعمرة وعلى المعتمر عمرة وعلى القارن حجة
وعمرتان فان رآل الاحصار بعد بعث الدم وامكنه ادراكه
قبل ذبحه وادراك الحج لا يجوز له التحلل ولزمه المضي وان
امكن ادراكه فقط تحلل وان امكن ادراك الحج فحط حازه

التحلل

الحج والعمرة
الحج والعمرة
الحج والعمرة
الحج والعمرة

التحلل استحسننا ومن منع بمكة عن الركبتين فهو محصور وان قرار
على احدهما فليس محصور ومن فاته الحج بقوايت الوقوف بعرفة
فليتحلل بافعال العمرة وعليه الحج من قابل ولا دم عليه ولا فوات
العمرة وهو احرام وطواف وسعي وحجوز في كل السنة وتكره يوم
عرفة والنحر ايام التشريق ويقطع التلبية فيها باول الطواف
باب الحج عن الغير يجوز النيابة في العبادات لا في التلبية مطلقا
ولا يجوز في البدنية بحال وفي الركبتين منها كالحج يجوز عند
العجز لا عند القدرة ويشترط الموت او العجز الدائم واللون
واغلا شرط العجز الحج الفرض لا للنفل من عجز فاحج صح
ويشع عنه وبنو التائب عنه فيقول ليكن حجة عن فلان
ويرد ما فضل من النفقة الى الوصي او الورثة ويجوز الحج
الضرورة والبراءة والعبد باذن وغيرهم اولى ومن امره
رجلان فاحرم بحجة عنهما ضمن نفقتي ما والحج لكون
ابيهما الاحرام ثم عين احدهما قبل المضي صح خلافا لابي
يوسف وبعد ولا ودم المتعة والقران على التامور
وكذا دم الجنانية ودم الاحصار على الامر خلافا لابي
يوسف وان كان ميتا ففي ماله وان جامع قبل الوقوف

وهذا القسم لا يتصور
على قولهما في الحج لان دم الحج يتوقف
يوم النحر
سواء مفدا او قادرا وغال بالهدى
وقوله ليس محصورا لان دم الحج يتوقف
بالاحرام جديلا
الى الهدى
امام ثلث عند ذمه دم النحر كالمحرم
وكتلا امام يوسف لا تكفي في يوم عرفة
في وقت من الاوقات اصلا

ضمن النفقة وان مات لا يورث في الطريق حج من منزل امره
من ثلث ما بقى من ماله وعندهما من حيث مات المأنة
لكن عند ابو يوسف جابقي من الثلث وعند محمد جابقي من
للال المدفوع ومن اهل حجة عن ابو يثيم عتبت احدهما
جائز وللانسان ان يجعل ثواب عمله لغيره في جميع العبا
دات **باب** هو من ابل او بقرا وغنم واقعة شاة
ولا يجب تعريفه ويجزى فيه ما يجزى في الاضحية
ويجزى الشاة في كل موضع الا اذا طاف للزيارة جنبا
او جامع بعد وقوف عرفة قبل الحلق فلا يجزى فيها
الا البدنة وتأكل من هدي التطوع والتعنة والقران
لا من غيرها وخص زبح هدي التعنة والقران بايام الحج
دون غيرها والكل باكرم ويجوز ان يتصدق به على
فقير الحرم وغيره ويتصدق بجاهه وخطامه ولا يعطي
اجر الجزا منه ولا يركب الا عند الضرورة فان نقص ركوبه
ضمنه ولا يحلبه فان حلبه تصلى به وينضح ضرعه بالماء
البار ولا ينقطع لبنه فان هلك عطى الهدي الواجب او
تغييب عيبا فاحشا اقام غيره مقامه وصنع بالمعيت ما شاء

وان عطى

وان عطى التطوع فموضع نعله يده وصرب به صفة
ولا يأكل منه هو ولا غنم وليس عليه غير ما يتقيد بدنه
التطوع والتعنة والقران لا غيرها **باب** اذا اشتد
شيء وان هذا اليوم الذي وقف فيه يوم الخرب طلت
ولو شهدوا انه يوم التروية صحت ومن ترك الحجر الاول
واليوم الثاني فان شاء رماها فقط والاولى ان يرمى الكل
ومن نذر ان يحج ماشيا يمشى من بيته حتى يطوف للزيارة
وقيل من حيث يحرم فان ركب لزمه دم حلالا لشرائطه محرمة
بالاذن له ان يحملها والاولى تخيلها باقصر شعرا وطفرة
قبل الجماع **باب** هو عقدير فعلى ملك التعنة
قصد يجب عند التوقان ويكره عند خوف الجوزون
مؤكد اهالة الاعتدال وينتقد بايجاب وقبولها
بلفظ الماضي واحدهما كزوجني فقال زوجت وان لم
يعلم معناها ولو قال داري او يذير فتى فقال داري او يذير فتى
فت بلا صميم صحيح وشراء ولو قال عند الشهود ما
ذن وشئوهم لا ينعتقد وانما يصح بلفظ نكاح وتزوج
وما وضع لتليك العين في الحال كبيع وشراء وهبته

وان عطى التطوع فموضع نعله يده وصرب به صفة
ولا يأكل منه هو ولا غنم وليس عليه غير ما يتقيد بدنه
التطوع والتعنة والقران لا غيرها **باب** اذا اشتد
شيء وان هذا اليوم الذي وقف فيه يوم الخرب طلت
ولو شهدوا انه يوم التروية صحت ومن ترك الحجر الاول
واليوم الثاني فان شاء رماها فقط والاولى ان يرمى الكل
ومن نذر ان يحج ماشيا يمشى من بيته حتى يطوف للزيارة
وقيل من حيث يحرم فان ركب لزمه دم حلالا لشرائطه محرمة
بالاذن له ان يحملها والاولى تخيلها باقصر شعرا وطفرة
قبل الجماع **باب** هو عقدير فعلى ملك التعنة
قصد يجب عند التوقان ويكره عند خوف الجوزون
مؤكد اهالة الاعتدال وينتقد بايجاب وقبولها
بلفظ الماضي واحدهما كزوجني فقال زوجت وان لم
يعلم معناها ولو قال داري او يذير فتى فقال داري او يذير فتى
فت بلا صميم صحيح وشراء ولو قال عند الشهود ما
ذن وشئوهم لا ينعتقد وانما يصح بلفظ نكاح وتزوج
وما وضع لتليك العين في الحال كبيع وشراء وهبته

394

الاول فوق بينه وبينها ولو لمّا انصف مهر والجمع بين
 امرأتين لو فرضت لحدّهما ذكر ايجرم عليها الاخرى بخلاف
 الجمع بين امراة وثبت زوجه الا منى والزاوي حرم منه
 المصاهرة وكذا المست بشهوة من احد الجانبين ونظره
 الى فرجها الداخلة ونظرها الى ذكره بشهوة ومباينون تسع
 سنين غير مستهانة وبه يفتى ولو انزل مع المست لا يثبت
 الحر منه هو الصحيح وصح نكاح الكتابية والصائبة للمؤمنة
 سبق المقدرة بكتاب لا عابدة كوكب وصح نكاح المحرم والحرة
 والامة المسلمة والكتابية ولو وضع طول الحرة والحر على
 الامة واربع فقط للمحررات او اما وللعبدين ثمان وحمل
 من زنا خلاها لاي يوسف ولا نوطاء حتى تضع وصو
 طوة سيدها او زان ولو تزوج امرأتين يعقد واحد
 واحد اي مما حرمه صح نكاح الاخرى والسّمى كليهما
 وعندهما يقسم على مهر مثلها ولا يصح تزوج
 امّته او سيده او محبوسية او وثنية ولا خامسة في عدة
 رابعة ابائهما ولا امة على حرة او في عدة لها خلافا لما فيها
 اذا كانت عدة البائنة ولا حامل من سبى او حامل

ثبت نسب حملها ولو من سبيها ما ولا نكاح المتعة ولو ^{قد}
باب الاولياء والاكفاء نفذ نكاح حرة مكلفة
 بلا ولي ولا اعتراض في غير الكفو ^{جمع الولي} وروى الحسن عن الامام
 عدم جوازها وعليه فتوى قاخوخا وعند محمد بن يعقوب
 هو قوف ولو من كفو ولا يجبر ولي بالغة ولو بكر فان
 استأذن الولي البكر فسكتت او ضحكته فلا صوت
 فهو اذن ومع الصوت رد وكذا لو تزوجها فبأغها
 الخبر بشرط في حاشية التزوج لا الهى هو الصحيح
 ولو استأذن من غير الولي الاقرب فلا بد من القول وكذا
 لو استأذن الخيب ومن زالت بكارتها بوثبت ابيض
 او جراحة او تعيس في بكر وكذا لو زالت بغير خفا
 لى ولو قال لى الزوج سكنت وقالت ردت ولا يثبت
 له فلو قال لى او تخلف عندهما الا عند الامام والولي
 نكاح الجنون والصغيرة ولو ضحيا فان كان ابيا وجدا لزم
 وان كان غيرهما فلم يما الخيار اذا بلغا وعلما بالنكاح
 بعد البلوغ خلاف الا لى يوسف وسكون البكر رضى
 ولا يمتد خيارها الى اخى المجلس وان جهلت ان لى الخيار

استأذن الولي البكر فسكتت او ضحكته فلا صوت
 فهو اذن ومع الصوت رد وكذا لو تزوجها فبأغها

العقد
 او بالخيار

بخلاف

بخلاف المعتقة وخيار الغلام والشيب لا يبطل ولو قاما عن
 المجلس لم يرضيا صريحا او دلالة ونشر القضاء للفسخ
 وخيار البلوغ لا في خيار العتق فان مات لحدتها قبل التفرق
 ورثه الاخر بلغا وله والولي هو المصيبة نسبا او سببا على
 ترتيب الارث وابن الجنون مقدم على ابيه بخلاف المحدث
 حرم الله ولا ولاية لعبد ولا لصغير ولا مجنون ولا كافر
 على ولده السلام فان لم يكن عصية فلا دم ثم للاختلاف بين
 ثم للاختلاف بين ثم لو ولد الام ثم لدوى الارحام الاقرب فالاقرب
 التزوج عند الامام خلاف المحدث والى يوسف مع محمد والى
 شهر ثم لم يولي الموالاة ثم لقاض في منشورة ذلك
 ولا بعد التزويج اذا كان الاقرب غائبا بحيث لا ينتظر الكفو لها
 طبع جواب وفيما بحيث مسافة السفوف قبل بحيث لا تصل
 القوافل اليه فالسنة الامرة ولا يبطل بعوده ولو تزوجها اوليا
 متساويا فان العبرة للاسبق وان كانا معا بطلا ويصح كواله
 وكيلة في النكاح ^{يعتبر الكفاءة في النكاح نسبا فقيل}
 بعضهم اكفاء وبعض غيرهم من العرب ليس كفوا لى ثم اكفاء وبعضهم
 وبنو هاتين ليسوا كفوا غيرهم من العرب ونعتب في العجم اسلاما

اي تزويج الصغار لا يصح به نكاحا عن السلطان
 اي تزويج
 اي تزويج
 اي تزويج

القبض
 اسم امرئة او رجلا

او قيمته وكذا لو تزوجها على مكيل او موزون بغير جنسه
 لاصفته وان بين صفته ايضا وجب هو قيمته وقيل التوب
 مثله ان يولي في وصفه وان شرط البكارة فهو جدي شيئا
 لزمه كالمهر وان اتفق على قدره والبتير واعلنا غير عند
 العقد فالمعتبر ما اعلناه وعندنا يوسف ما اسره
 ولا يجب شيء بلا وطى في عقد فاسد وان خلا به باق
 وطى وجب هو المثل لا ينزاع على المسمى وعليها العدة وابتدا
 وهما من حين التفريق لا من اخذ الوطيات هو الصحيح
 ويشت في التسبب ومدة من حين الدخول عند محمد
 وبه يفتى ومنى من مثله ما يعتبر بقوم ابنيها ان تسا
 وتاسنا وجمالا مالا وعقلا ودينًا وابتدا وعصر
 وبكارة وثيابة فان لم يوجد منهم فمن الاجانب فان
 لم يوجد جميع ذلك فما يوجد منه ولا يعتد باقية الوفا
 لتيها ان لم تكونا من قوم ابنيها وصح ضمان وليها ما يجرها
 وعطال الب من شأوت منه ومن الزوج ويرجع الولي على
 الزوج ان ارى ان ضمن بامره والا فلا والامانة منع نفسي ما من
 الوطى والسفر حتى يوفى بما قدر ما بين تعجيله من مكرها

لو كان المهر من كائنات ما نظر بالدين والتمسك و
 هي اقل فثبتت ليس من كائنات ما نظر بالدين
 لبعض من كائنات ما نظر بالدين والبعض الآخر
 بغيره

ابن ابي عمير

كلا وبعضا ولما استقر في خروج من المنزل ايضا ولما النفقة لو
 منعت لذلك وهذا قبل الدخول وكذا بعده خلافا لما في لو كان
 الدخول برضاها غير صبيته ولا مخونه وان لم يبين قدر العي وفقد ما
 يعمل من مثله عرفا غير مقرر ببيع ونحوه وليس له ذلك لو اخل كله
 خلافا لابي يوسف رحمه واذا اوقاها ذلك فله نقلها حيث يشاء
 مادون استقر بما يظهر الرواية والفتوى على الاول وان اختلفا
 في قدر المهر فالقول ما ان كان مسمى مثلهما كما قالت او اكثر وله ان كان
 كما قال او اقل وان كان مسمى ما اختلفا ولم يسم المثل والطلاق قبل
 الدخول القول لهما ان كانت متعنة للمثل كصف ما قالت وله ان
 كانت كصف ما قال او اقل وان كانت مسمى ما اختلفا ولم يسم المثل
 وعندنا يوسف في القول قبل الدخول وبعده لا ان يذكر مالا
 يتعارف مسمى اليها وانما هو برهن قبل وان برهن فمستأولا
 حيث يكون القول لهما وبيننا ما اولى حيث يكون القول لهما وان اختلفا
 فاصل وجب مسمى المثل وموت احدهما كحياته ما اولى في وقتها ان
 اختلف الورثة في قدره فالقول لورثة الزوج عند الامام ولا
 يستثنى القليل وعند محمد جميع الحيوة وان اختلفوا في اصابه يجب
 مسمى المثل عندهما وبه يفتى وعند الامام القول لمنكر التسمية

او سجد او سجد

ولو تزوج الجوسي ^{أي جوسي} ثم أسلم أحدهما فرق بينهما
 كذا لو تزوجا الينا وجرافعة أحدهما ^{أي جوسي} خلافا لهما والطفل
 مسلم ^{أي مسلم} ان كان أحدهما جوسيا أو أسلم أحدهما ^{أي جوسي} وكتابتها ان
 كان بين كتابتي وجوسي ولو أسلمت زوجة كافر وزوج
 الجوسي ^{أي جوسي} عرضا لاسلام على الآخر فان أسلم فهو له الآخر
 يعني ما فان ^{أي جوسي} الزوج فالفرقة طلاق خلافا لابي يوسف
 لان ابنته هي وليها الذي لو بعد الدخول والاف نصفه لو لم يولد
 شيء لو ابنته ولو كان ذلك فدارهم لا تبين حتى تحيض ثلثا
 قبل اسلام الآخر وان أسلم زوج الكتابينة بقولها وتبين
 الدارين سبب الفرقة لا شيء فلو خرج أحدهما اليها مسلما
 أو خرج مسيئا بانته وان شئيا معها ^{أي أسلم} ومنها جبر الينا بانته
 وإلحاحه عليها ^{أي أسلم} خلافا لهما وأراد أحد الزوجين فسخ
 في الحال وعند محمد رجوع ارتدوا ^{أي جوسي} جلا طلاق ولو طوؤة للمهر
 ولو غير بان نصفها ان ارتدوا لا شيء لهما ان ارتدت وان ارتدا
 معا واسلما معها لا تبين وان أسلما متعاقبا بانته ولا
 يصح تزويج ^{أي جوسي} الرد ولا ردة أحدهما ^{أي جوسي} يجب العدل فيه
 بين ثلثي لا وطفا والبكر والشيب والجديدة والقديحة

أي جوسي

والسلي والكتابينة فيه سواء للامة والكتابة والدية
 وام ولد نصف الحقة ولا قسم في السفر فيسافر عن
 شاء والفرقة ^{أي جوسي} احب وان وهبت قسمها ^{أي جوسي} الضم
 صح ولها ان ترجع ^{أي جوسي} **كتاب النكاح** هو من الرضيع
 من ثد والادوية فوقيت مخصوص ويثبت حكمه
 بقليله وكثيره فمدته لا بعدد ما وهو حولان ونصف و
 عندهما حولان ^{أي جوسي} فيحرم به ما يحرم من النسب الاجدة ولده
 واخت ولده وعمه ولده وام اخيه واخته وعمه او عمة او خاله
 او خالته والا اخا بن المدة لها وقسم عليه ^{أي جوسي} اخت الاخ
 رضاعا ونسبا كاخ من الاب لاخت من امه ^{أي جوسي} اخت من امه
 ولا حولين رضيع ^{أي جوسي} ثد وان اختلف زمانها ولا بين رضيع و
 ولد رضيعته وان سفا وولد رضيع لبنها منه فهو اب الرضيع و
 ابنه اخ لخت ^{أي جوسي} واخوه عم واخوته عمة ^{أي جوسي} لا حرمة لرضعها وشاة
 او من رجا ولا في الاحتقان لبن المدة وليس البكر وليته محرمة وكذا
 الاستحاط واللبس ^{أي جوسي} المحظوظ بالطعام لا يحرم خلافا لهما عند غابته
 اللبن ويعتبر الغالب لو خلط بماء او رواء او لبن شاة وكذا لو خلط
 بلبن امرأة اخرى وعند محمد رجوع تتعلق الحرمة بهما وان ارضعت
^{أي جوسي}

أي جوسي

أي جوسي

أي جوسي

حقها محرمتا ولا مهر كبير ان لم توطأ ولا صغيرة نصف
 ويرجع به على الكبير ان علمت بالتكاح وقصدت الفساد لا
 ان لم تعلم به او قصدت دفع الجوع والهلاك اولم تعلم انه مفسد
 والقول قولها فيه وانما يثبت الرضا ع بما يثبت به المال ولو قال
 هذه اخني من الرضا ع ثم ادعى الخطاء صدق **كتاب الطلاق**
 هو رفع القيد الثابت شرعا بالنكاح واحسنه تطليقها او
 حدة في طهر لا جاع فيه وتركها حتى تمضي عدتها وحسنه وهو
 سني تطليقها ثلاثا في ثلاثة اطيهار لا جاع فيها ان كانت مد
 خولا بها ولغيرها طلقته ولو في الحيض والائساب والصغير والحامل
 يطلق السنة عند كل شهر واحدة وعند محارمها لا تطلق
 الحامل للسنة الا واحدة وجاز طلاقهن عقيب جماع وبدعية
 تطليقها ثلاثا او شنتين بكلمة واحدة او في طهر واحدة لا رجعة
 فيه ان كان مدخولا بها او في طهر جامعها فيه وكذا تطلقها
 في الحيض ويجب مراجعتها في الاصح وقيل تسحب فاذا طهرت
 ثم حاضت ثم طهرت تطلقها ان شاء وقيل يجوز ان يطلقها
 في الطهر الذي يلي تلك الحيضة ولو قال للموطوءة انت طالق ثلاثا
 للسنة وقع عند كل طهر واحدة وان نوى الوقوع جملة

صح نيته ويقع طلاق كل زوج عاقل بالغ ولو مكرها او سكران او
 احرس باشارته المعسورة لا طلاق صبي ومجنون وناثم وسيد
 على زوجة عبده واعتبار بالنساء وطلاق الحرة ثلاث ولو تحت
 عبد طلاق الامة شنتان ولو تحت حر **باب ايقاع المأنة**
 صريح ما استعمل فيه خاصة ولا يحتاج الى نيية وهو انت
 طالق ومطلقة وطلقتك ويقع بكل منهما واحدة رجعية وان
 نوى اكثر او باينة وقوله انت الطالق او انت طالق او انت
 طالق او طالق يقع بكل منهما واحدة رجعية وان نوى شنتين او
 باينة وان نوى الثلاث وقعن يقع باضافته الى حملتها كما مر
 او الى ما يعتبر به عن الحيلة كالرقبة والعنق والراس والوجه والرج
 واليد والبدن والفرج والجزء شايع منها كنصفها او ثلثها
 لا باضافته الى يدها او رجلها او طهرها او بطنها او جوفها
 نصف تطليقة او سدسها او ربعها طلقت ويقع في انت
 طالق ثلاثه انصاف تطليقتين ثلاثا وفي ثلثه انصاف تطليقة
 شنتان وقيل ثلاث وفي واحدة الى شنتين او ما بين واحدة وشنتين
 واحدة وعند ما شنتان وفي واحدة في شنتين واحدة ان لم ينو
 شيئا او نوى الضرب والحساب وان نوى واحدة وشنتين

او مع شنتين فتلا وتزوج غير الموطوءة واحدة منها واحدة وشنتين
وان نوى مع شنتين فتلا فيهما ايضا ومن شنتين في شنتين
ثنتين وان نوى الضرب وفي ان طالق من هذا الى الشام واحدة
رجعية وفوان طالق عكة او في مكة او في خولك لا يقع مالم تدخل في مكة
الدار **قال** انت طالق غدا او في غد يقع عند الصبح وان نوى
الوقوع وقت العصر صحت نيته وفي الثاني قضاء ايضا خلافا لما
ولو قال انت طالق اليوم غدا او غدا اليوم يعتبر الاول ذكره ابو قال
انت طالق قبل ان تزوجك فهو لغو وكذا انت طالق امس وفي الثاني
اليوم وان كان نكحها قبل انسر وقع الاك ولو انت طالق ما اطلقك
او مقيم اطلقك لم يملك اطلقك وسكت طلقت المحاجة وعاق
الثلاث وقعن بسكوته ولو وصل انت طالق وقع واحدة ولو قال ان
لم اطلقك فانت طالق لا يقع مالم يمت احدهما وان ابلانته مثل
ان وعندهما مثل سق ومع نية الشرط او الوقت فما نوى واليوم
لاني مع فعل ممتد ولم يطلق الوقت مع فعل لا يمتد فلو قال امرك
بيدك يوم يقدم زيد فقد لم يلا لا تتخير وان قال يوم امرك
فانت طالق فكما يلا وقع ولو قال اناسك طالق فهو لغو وان نوى ولو
قال اناسك بابين او عليك حرام بانسان نوى ولو قال انت طالق مع موت

لا تطلق المحال حيث كانت ولو قال امرك ودخل مكة

او مع موتك فهو لغو وكذا لو قال انت طالق واحدة او لا خلافا
للمخبر رواية وان سلك امرأة او شقخصا بملكته او ^{شخصه}
بطل العقد فلو طلقها بعد ذلك لغا ولو قال لها وهي
امنة انت طالق شنتين مع اعتاق سيدك اياك فاعتقها مملك
الرجعة وان علق طلقها بحج الغد وعلق مولاها عتقها فجاه
لا تحل له الا بعد زوج اخر وعند في ملكك الرجعة ونعتك
لحجة اجماعا **قال** لي انت طالق هكذا مشيرا باصبع
وقع بعدد ما فان اشار ببطونيه اعتبر بالمشيرة وان ^{بظهورها}
اعتبر بالضمومة ولو وصف الطالق بضرب من الشدة ^{او بغيره}
قال انت طالق بائن او البتة او فحش او اخبث او اشد او طلاق
الشيطان او البدعة او كالجبل او كالنار او سلا بالبيت او بطلقة
شديدة او طويلة او عريضة وقع واحدة بالنية بلا نية
وكذا ان نوى الشنتين الا اذا نوى بقوله طالق واحدة ويقول به بائن
او البتة لخرى فيقع بائنا وصحت نية الثلاث في الكل
فصل طلاق غير المدخول بها ثلاثا ^{اي بالنية} وفهن وان فرق بان
بالاولى ولا يقع الثانية ولو قال انت طالق واحدة واحدة
وقع واحدة وكذا لو قال واحدة قبل واحدة او بعد واحدة

ولو قال بعد واحدة أو قبلها واحدة أو مع واحدة أو معها واحدة
 فشتان وفي الموطأ شتان فالكلام لو قال إن دخلت الدار فانت طالق
 واحدة واحدة فدخلت تقع واحدة وعندهم شتان ولو أخر الشرط
 فشتان اتفاق ويقع بعد قرن بالطلاق لا به فلو ماتت قبل
 ذكر العدد في قوله انت طالق واحدة لا تطلق **فصل** في كتابته أو تطلق
 ما حمل وغيره ولا يقع بها إلا بنية أو دلالا لنحوها فمما اعتدى
 واستبرأ في حرك وانتهى واحدة يقع بكلمة واحدة رجعية
 وما سواها يقع بها واحدة بآلة إلا أن ينوي ثلثا فيقع ولا
 يصح نية الثنتين وهو يائن بنية بنية حبك على غار بك الحق يا
 هلك وهبتك لا هلك سرحتك فارقتك امرأك بيدك
 اختار وانت حرة تقع في آخرى استتري آخرى أخرجه إذا هي
 قومي أنت في الأرواح فلو أنك التية صدق مطلقا حالة الرضاء
 ولا يصدق قضاء عند مذاكرة الطلاق فيما يصح في الجواب
 للطلاق دون الرد ولا عند الغضب فيما يصح للطلاق دون الرد
 والشتم ويصدق ديانة في الكل ولو قال ثلث مرات اعتدى و
 نوى بالأولى طلاق وبالباقى حيضا صدق وإن لم ينو بالباقى شيئا
 وقع الثالث وتطلق بلسان أو بامرأة أو بلسانك بزوجه أو نوى

الطلاق والصرح يلحق الصريح والباين يلحق الصريح
 لا الباين إلا إذا كان معلقا بالشرط **باب النفقة** وإذا قال لها
 اختاري بيني والطلاق فاختارت نفسها في مجلسها الذي علمت
 به فيه بانتهى بواحد قولاً تصح نية الثلاث وإن قامت أو أخذت
 في آخر بطل ولا بد من ذكر النفس أو الاختيار في أحد كلا
 مبيها وإن قال لها اختاري فقالت أنا اختار نفسي واخترت
 نفسي تطلق وإن قال لها ثالث مرات اختاري فقالت اخترت
 الأولى أو الوسطى أو الأخيرة يقع الثالث بلا نية وعندهم واحدة
 بالنية ولو قالت اخترت اختيارة وقع الثالث اتفاقا ولو قالت طلقت
 نفسي واخترت نفسي بتطبيقه بآلة بواحدة في الأصح وقيل
 بملك الرجعة وقال امرأك بيدك في تطبيقه فاختارت نفسها
 وقع واحدة رجعية ولو قال امرأك بيدك ينوي ثلثا فقالت
 اخترت نفسي بواحدة أو بجمرة واحدة وقع الثالث وإن قالت
 طلقت نفسي واحدة أو اخترت نفسي بتطبيقه فواحدة
 بالنية في الأصح وقيل بملك الرجعة ولو قال امرأك بيدك اليوم
 وبعد غد لا يدخل الليل وإن رده اليوم لا يدخل غد وإن رده اليوم
 وغدا يدخل الليل وإن رده اليوم لا يدخل غد ولو مكث بعد التفويض

بعد الثلث وزوج اخر وزوال الملك لا يبطل اليمين والملك شرط
 لوقوع الطلاق لا لا ^{او بعد اليمين} ~~لا~~ ^{او بعد اليمين} فان وجد الشرط فيه انحلت
 اليمين ووقع الطلاق ^{او بعد اليمين} ~~ولا~~ ^{او بعد اليمين} انحلت ولا يقع وان اختلفا في وجوب
 الشرط فالقول له الا ابرهنت وفيما لا يعلم الا منى القول
 لها في نفسيها ^{او بعد اليمين} ~~لا~~ ^{او بعد اليمين} حقها فلو قال ان حضنت فان طلق
 وفلان فقالت حضنت طلقت هي لا فلان وكذا لو قال
 ان كنت تحبين عذاب الله تعالى فان طلق وعبد وحر فقالت
 احب طلقت ولا يعتق ولا يقع في ان حضنت ما لم يستتر الدم
 ثلثا فان السعي وقع من ابتداءه ولو قال ان ولدت ذكر فان طلق
 واحدة وان ولدت انثى فان طلق شتان فولدت ثمانا
 لم يبدل اول تطلق واحدة قضاء شتان تنزها وتقصي
 العدة ولو علق بشيئين شرط للوقوع وجوز الملك عند
 اخرهما فان وجد او غيرهما فيه وقع وان وجد الاخرهما لا
 فيلا يقع ويبطل ^{او بعد اليمين} ~~تخييز~~ ^{او بعد اليمين} الثلث تعليقه فلو علقها بشرط
 ثم نجها قبل وجوبه ثم تزوجها ^{او بعد اليمين} ~~باعت~~ ^{او بعد اليمين} فلو علقها بشرط
 شيء ولو علق الثلث او العتق بالوطي لا يجب العقد باللبث
 بعد الايلاج ولا يصير به مراجعا في الرجعي ما لم ينزع ثم يزوج

ولو قال ان حضنت حبيضة اذا طهرت

خلا قال ابو يوسف ربح ولو قال ان نكحتها عليا فمضى طلاقها
 عليها فعدة البايين لا تطلق وان وصل بقوله انت طالق قوله
 ان شاء الله وان لم يشاء الله او ما شاء الله او ما لم يشاء الله
 او لا ان يشاء الله لا تطلق وكذا لو ما نت قبل ان يشاء الله
 وان مات هو يقع وفي ان طلق ثلثا او واحدة يقع شتان
 وفي الاثنيتين واحدة وفي الاثلاثا ثلاث **الطلاق**
 الحالة التي يصير بها الرجل فارا بالطلاق ولا ينفذ تبرعه فيها
 الا من الثلث ما يغلب في الملاك كرض عن عروا قامة
 مصالح خارج البيت ومبارزته رجلا وتقدمه ليقتل
 في قصاص او رجم فلو ابان امرأته وهو بذلك الحالة ثم ما
 ت عليها بذلك السبب او بخيره وهو في العدة ورثت وكذا
 لو طابت رجعية فطلقها ثلثا ومسانية قبلت ابنه
 بسنوية ولو اباها وهو محصور وفي صف القتال او محجور
 القصاص او رجم او يقدر على القيام بمصالح خارج البيت
 لكنه منشك او محجور لا يرث وكذا المختلعة ومخيرت اختارت
 نفسها ومن طلقت ثلثا بامرها او بغير امرها لكن يصح ثمنها
 ومن ارثت بعد ما اباها ثم اسلمت وكذا مفرقة سب

الحجب أو العنة أو خيار البلوغ أو العتق ولو فعلت ذلك وهو
 مريضنة لا يقدر على القيام بمصالح بيني بائح ما نت وهو في
 العدة ورثتها ولو أبانها بأمرها في مرضه أو تصار وانما كانت
 حصلت في وصية ومضت العدة ثم أوصلها أو أقر بدين قائما
 الأقل من أرثها ولو مما أو صو أو أقر وان علق الطلاق بفعل اجنبى
 أو لمجيئ الوقت فوجد فان كان التعليق والشرط في مرضه
 ورثت وان أحدهما في الصحة لا تترك وان علق بفعل نفسه
 وهما في المرض والشرط فقط ورثت وهذا لو علق ولا بد لها منه
 وهما في مرضه وكذا لو كان الشرط فقط فيه خلافا لمخرج وان
 كانا معا منه بد لا تترك على حال وان قذفها ولا عن وهو مريض ورثت
 وكذا لو كان القذف في الصحة واللعان في المرض خلافا لمخرج وان
 أو مشها وبانت به فان كان في المرض ورثت وان كان الأبار في الصحة
 لا وفي الرجوع تترك جميع الوجوه ان ما وهي في العدة ولا لا
باب الرجعة هي استدامة الكراح القائم في العدة فمن طلق ما دون
 ثلث رخص الطلاق أو بالثالث الأول من كتاباته ولم يصفه بضر
 من الشدة ولم يكن بمقابلته ما لعله ان يرجع وان امت ما دا
 مت في العدة بقوله رجعت أو رجعت امرأتى أو بفعل

ما يوجب حرمة الصاهرة من وطئ أو مس أو نحوه من أحد
 الجانبين ونزيب الاشهاد عليهما وإعلامهما بها ولو قال بعد
 العدة كنت رجعتك فقالت بحجبتها انقضت عدتي
 فانكر فالقول لها ولا يصح الرجعية خلافا لهما وان قال زوج
 الائمة بعد العدة كنت رجعتك فقالت مضت عدتي
 كزبت فالقول لها وعندهما السيد وفي عكسه القول للسيد
 اتفاق في الصحيح وان قال رجعتك فقالت مضت عدتي
 وانكر فالقول لها وان اظهرت من الحيض الاخير لعشرة ايام
 انقضت الرجعة وان تغتسل وان انقطع لاقلا لمام
 تغتسل أو يحض عليها وقت صلوة أو تتيم وتصلو وعند محمد
 تنقطع بالتيمم وان لم تغتسل وفي الكتابينة بمجرد الانقطاع اتفاقا
 لو اغتسلت ونسيت اقل من عضو انقطعت وان نسيت
 عضوا كاملا لا ولو كثر من المضمضة والاستنشاق كالاقل وفي رواية
 عن ابو يوسف كتمام العضو ولو طلق حاملا أو من ولدت منه وانكر
 وطئها له ان يرجع وان طلق من خلا بياها وانكر وطئها فليس له ان يرجع
 فان رجعها ثم ولدت بعد الرجعة لاقل من عامين حتى الرجعة
 ولو قال لامرأته ان ولدت فانت طالق فولدت ولدا ثم اخر من بطن

اخر فمورجعة وان قال كما ولدت فانت طالق فولدت ثلثين
 بطون فالثاني والثالث رجعية ويتم الثلاث بولادة الثالث
 وعلى العدة بالاقراء والطلاق الرجعية تستوفى و
 تزني وتندب ان لا يدخل غايها حتى يعلم ان لم يقصد
 رجعتها وليس له ان يسافر بها حتى يرجعها والطلاق
 الرجعي لا يحرم الوطئ وله ان تزوج مبانية بما دون الثلث
 والعدة وبعد ما ولا تخل الحرة بعد الثلث ولا الامنة
 بعد الثمنين الا بعد وطئ زوج اخر بنكاح صحيح ومضي
 عذتها ولا تخل له بملك يمين ويحمله او طئ الداهية لا السيد
 والشرط الا يزوج دون الانزال فان تزوجها بشئ التحليل
 كره وتخل الاول وعن اي يوسف ان النكاح فاسد وعرجل
 انه صحيح ولا تخل الاول والزوج الثاني يهدم ما دون الثلث
 ايضا خلا فالجرح من طلقت دونها وعادت اليه بعد
 زوج اخر عادة بثلاث وعنده بما بقي ولو قالت مطلقا الثلث
 انقضت عتق منك وتخللت وانقضت عتقني والمدة
 تحتمل ذلك وله تصديقها ان غلب على ظنه صدقها
 هو الخلو على ترك وطئ الزوج مدة

اي يمين

وهي

وهي اربعة اشهر للحرة وشهرين للامنة فلا ايلاء لو حلف على
 اقل منها وحكمه وقوع طلاقه بانسية ان يبرئ من الكفارة او الجزاء
 ان خنت فلو قال لن رجعت والله لا اقربك او والله لا اقربك اربعة
 اشهر كان مؤثما وكذا لو قال ان اقربك فعلى حج او صوم او صدقة
 او فانت طالق او عبد محرقة فان قربتها في المدة خنت وسقط
 الايلاء والا بانث بمضيها وسقط اليمين ان حلف على اربعة
 اشهر وبقيت ان اطلق فلو نكحها ثلثيا عاد الايلاء وان مضت
 مدة اخرى ياروطي بانث باخرى نكحها ثالثا فكذلك فان تزوجها
 بعد زوج اخر فلا ايلاء واليمين باقية فان وطئ لزم الكفارة او الجزاء
 ولا تبين بمضي المدة وان لم يطأ وكذا لو كانت من الاجنبية
 لو من مبانية اما الرجعية فكانت زوجة ولا ايلاء فيما دون اربعة
 اشهر فلو قال والله لا اقربك شهرين بعد الشهرين الاولين فليس
 مكث يوما ثم قال لا اقربك شهرين بعد الشهرين الاولين فليس
 بايلاء وكذا لو قال لا اقربك سنة الا يوما فادق قريته وقد بقي من
 السنة اربعة اشهر صار ايلاء ولو قال لا اقربك بصيرة وامرأة فيها
 لا يكون مؤثما وان عجز المولى من وطئها بمضيها او مضىها او بغيرها
 او صفرها او جبهه اولان بينه وبينها مسافة اربعة اشهر

او بغيرها

فهيئة ان يقول في ثلث اليان ان اسم العذر من وقت الحلف
 الى اخر الامة فلو زال فلانة فوعين الف بالوطي وان قال لها انت علي
 حرام كان موليا ان نزل التحريم او لم ينو شيئا وان نوى ظهرا وان نوى
 الكذب وان نوى الطلاق فباين وان التلت فثلث والفتوى على
 وقوع الطلاق فيه وان لم ينو وكذا بقوله كتحيل علي حرام او هو حرام
 بدست راسلت كبرم ليرفع حرام للعرف
 هو الفصل عن النكاح وقيل ان تفتت المرأة نفسها بما لا يخالفها به
 ولا بأس به عند الحاجة وكذا له اخذ شيء ان نشتر واخذ اكثر
 مما اعطاها ان نشتر والواقع به وبالطلاق علم مال باين ويلزم
 المال للشيء وما صلح بدلا للخالع وان بطلل العوض فيه يقع بالثنا
 وفي الطلاق يقع رجعي بلا شيء كما اذا خالعهما او طلقها وهو
 مسلم على حرم او خنزير او مينة او قالت خالعتي علما في يد ولا
 شيء في يدها وان قالت علي ما في يدي من درهم ولا شيء فيه
 لزمها ثلاثة دراهم وان قالت من مال لرسها من درهمها و
 ان خالعهما على عبدها الا يوق على اثني عشر روية من ضمانه لا تبرأ
 ولزمها تسليمة ان امسك والا فقيمة ولو قالت طلقني ثلاثا بالف
 فطلق واحدة فلم تلت الالف وبانت وفي علي الف يقع رجعي

بلا شيء وعندهما كالباء ولو قال لها طلق نفسك ثلاثا بالف او علف
 فطلقت واحدة لا يقع شيء ولو قال انت طالق بالف او علف
 فقبلت بانته ولزمها المال وان قال انت طالق وعليك الف او
 قال لعبد ما انت خرو عليك الف طلفت وعنف مجانا وان لم
 يقبل او عندهما لا مال يقبل او اذا قبل لزم المال والخلع معا
 وضته في حقها فيصح رجوعها قبل قبوله بعد ما اوجبت
 وشرط الخيار لها او يبطل بالقيام عن المجلس قبل قبوله وبما ين
 في حقه فلا يرجع بعد ما اوجب ولا يصح شرط الخيار له
 ولا يبطل بالقيام عن المجلس قبل قبولها وجانب العبد في الفتق
 علوا لكجانبها ولو قال لها طلقناك امسك الف فلم تقبل ففعلت
 برقبلة فالقول للبايع كذلك فالقول للمشتري والمباراة كالخلع و
 يسقط كل منى كل حوكل واحد من الزوجين على الآخر
 مما يتعلق بالنكاح فلا تطالب هي بمهر ولا نفقة ما نية
 مفروجة ولا هو بنفقة عجلها ولم تمض عدتها ولا بمهر
 سلم وخلع قبل الدخول وعند تحلل لا يسقط الا ما شقيا
 فيهما والى يوسف مع الامام والمباراة ومع محمد نعمة في الخلع
 ولو خلع صغيرته من زوجها بما لا يلزم المال ولا يسقط

منع منور شعير او عمر وتصح الاباحة والكفارة والفدية دون الصدقات والعشر فلو غدا هم وعشتاهم او غدا هم غدائين او عشتاهم عشتائين او اشبعهم جاز وان قلا ما اكلوا ولا بد من الادام في خبز الشعير دون الخنطة ولو اطعم فقير او احد سبعين يوما جزءه وان اعطاه طعام الشهرين في يوم لا يجزيه الا عن يوم واحد فان جامعها في خاد الا طعام لاسيما لو اطعم ستين فقير اكل فقير صاعا عن ظهارين لا يصح الا عن واحد ولو عن ظهار واقطار صح عنهما وكذا لو حرر عبيدين او صام عنهما اربعة اشهر او اطعم مائة وعشرين فقير صح عنهما وان لم يعين وان حرر عنهما رقبه واحدة او صام شهرا ثم عيّن عن احد هما صح ولو عن ظهار وقتل الا وان ظاه العبد لا يجزئه الا الصوم وان اعتق عنه سيده او اطعم هو شهادات مؤكدة بالايمان مقرونة باللعن قائمة مقام حد القذف في حق الزوج ومقام حد الزنا في حقها فلو قذف نفسه بالزنا وكلم منيها اهل الشهادة وهي ممن يحد قاذفها او دعي نسب ولو هوها وطالبته بموجبه وجب عليه اللعان فان اني جيس حتى يلاعن او يكذب نفسه فيحد لاعن وجب اللعان

عليها فان ابنت حست حتى تاعن او تصدقه فان لم تكن النجس من اهل الشهادة بان كان عبدا او كافرا او محدودا في قذف وهو من اهلها حد وان كان اهلا وهي امة او صغيرة او مجنونة او محدودة في قذف او كافرة او ممن لا يحد قاذفها فلا حد ولا لعان وصفتها ان يستدء بان توج فيقول اربع مرات اشهد بالله اني صبار ميتة به من الزنا وفي الخامسة لعنة الله عليه ان كان كاذبا في رميته به من الزنا يشتر اليها في جميع ذلك ثم تقول هو اربع مرات اشهد بالله انه كاذب تب فيمار ما يوبه من الزنا وفي الخامسة غضب الله عليهما ان كان صادقا فيمار ما يوبه من الزنا يشتر اليه في جميع ذلك وان كان القذف ينفي الولد ذكره عوض ذكر الزنا وان كان بالزنا وفي الولد ذكرهما فاذا اتلا عنافرق الحاكم بينهما وهو طلقة بانية وينقض نسب الولد ان كان القذف به ويلحقه بائنه فان كذب نفسه بعد ذلك حد وحله ان يتنزه جها خاد فالابي يوسف وكذا ان قذف غيرهما في حد او زنة فحدت ولا لعان بقذف الاخرس ولا ينفي الحمل وعندهما بلاعن ان اتت به لا قل من ستة اشهر ولو قال زنيته اي دعوى

وهذا الحمل منه لاعن اتفاقا ولا بنفي القاضى الحمل ولا نفى
الولد عند التمسينه وانبياع الة الولادة صح ولا عن وان
نور بعد ذلك لاعن ولا ينتفى وعندهما يصح النفى في
مدة النفاس وان كان غائبا فالحال على كمال ولادتها وان
نفول تؤمين واقربا لا خجدة وان عكس لاعن يثبت نسبها
فيها ^{هو من لا يقدر على الجماع او يقدر على التيب}
دون البكر فلو اقرانه لم يصل الى زوجته يؤجله الحاكم سنة
قريبة ^{اي تأخير ايدرا} هو الصحيح وبحسب منها رمضان ^{او ايام} حيضها
لا سدت مريضه او مرضها فان لم يصل فيهما فرق بينهما
ان طلبة الفرقة وهو طلقه بانية فلو قال وطئت وانكرت
قبل التلجيل فان كانت شيئا وبكر افضرت اليها السنة فقلت
هو ثليب فالقول له مع يمينه وان قلنا بكر اجل وكذا ان نكل
وان بعد التاجيل وهو ثب او بكر وقلن ثيب فالقول له
وان قلن بكر خبرت وكذا ان نكل وموافقا بطل
خيارها والخص كالعينين والجبون يفرق للحال وحق التفريق
في الامة ^{وهذا كسك او جهل كسك} المولود عند الامام ولها عند ابو يوسف ولا خيار لها
ان وجدت به جنونا او جذا ما اوبر صاحبها فالحمل ولا له

لو وجد بها ذلك اورثقا او قرنا ^{هي ترض}
يلزم المرأة عدة الحرة للطلاق او الفسخ ثلاثه قرواى
حيض وكذا من وطئته بشبهة او بنكاح فاسد ^{ورث}
او مات عنها وام ولد عتقت او مات مولاهما ولا بحسب
حيض طلقت فيه وان كانت لا تحيض لكر او صغرا وبلفت
بالسن ولم تحض فتلاثة اشهر وللموت في النكاح الصحيح
اربعة اشهر وعشرة ايام وعدة الامة حيضتان وفي
الموت وعدم الحيض نصف ما للحرة وعدة الحامل
وضع الحمل مطلقا ولو مات عنها صبي وعند ابو يوسف
ان مات عنها صبي فعدها بالاشهر وان حملت بعد
موت الصبي فعدها بالاشهر اجماعا ولا نسب في الو
جبين ومن طلقت في مرض موت رجعي كالزواج وان باينا
تعتد با بعد الاجلين وعند ابو يوسف كالرجعي ومن
عتقت في عدة رجعي تتم كالحرة وان في عدة بائن او موت
فكالامة وان عدة الآية بالاشهر ثم عاودها على ايتها
بطلت عدتها وتستننف بالحيض هو الصحيح وكذا
تستننف الصغيرة اذا حافت خالالا شيرو من اعتدت

البعض بالحجض ثم السبب تعتد بالاشهر واذا وطئت
 المعتدة بشيء وجبت عليها عدة اخرى وتدخلت في ما وما
 تراه بحسب منى ما وتم الثانية ان تحت الاول قبل تمامها او
 ابتداء العدة في الطلاق والعدة عقيبها وان لم تعلم به يومها
 ح الفاسد عقيب النفريق او العزم على ترك الوطئ ومن
 قالت انقضت عدتي بالحجض فالقول لها مع الجاهل ان
 مضى عليها ستون يوما وعندهما ان مضى تسعة و
 ثلثون يوما وثلاث ساعات وان رددت سعتين تسعين باين
 ثم طلقها قبل الدخول لزم مهر كامل وعدة مستأنفة
 وعند محمد نصف مهر واقام الاول ولا عدة في طلاق قبل
 الدخول ولا على زميته طلقها اذ في او حر بيته اليها مسلمة
 خلافا لهما **تحد** معتدة البائين والموت ان كانت
 مكففة مسلمة بترك الزينة وليس من غفر والعصفور والطبيب
 والدخن والكحل والحناء الامن عذر لا لمعتدة العتق والنكاح
 الفاسد ولا مخطب المعتدة ولا بائس بالنفريض ولا يخرج
 معتدة الطلاق من بيتها اصاد ومعتدة الموت يخرج منها
 راي بعض الليل ولا تبين في غير منزلها والامة يخرج في حاجة

المول وتعتد المعتدة في منزل يضاف اليها وقت الفرقة
 او الموت الا ان تخرج جبرا او خافت على ماليها وان كان
 المنزل او لم تقدر على كراية ولا بائس بكيونيتها ما في
 منزل وان كان الطلاق باينا اذا كان بينيها مسترة الا ان
 يكون فاسقا فان كان فاسقا او البيت ضيقا خرجت
 والا فلو خرج وجهه وان جعل بينهما امرؤ ثقة تقدر على
 الحيلولة فحسن ولو ابانى او مات عنها في سفر بينها
 وبين مصرها اقل من مدته رجعة وان كانت مسافرة
 فته من كل تخيرت كان معها او لا والعود احد
 وان كان ذلك في مصر لا تخرج منه مالم تعتد ثم تخرج
 ان كان لها مهر مروق الا ان كان معها مهر مجاز الخرج
 قبل الاعتداد **اقل مدة الحمل ستة**
 اشهر **كتمان** ومن قال ان نكحت فلانة في طلقها
 فولدت لست اشهر **نكح** الزهر نسبه ومهرها
 واذا امرت الطلقة بانقضاء العدة ثم ولدت لاقل من
 ستة اشهر من وقت الاقرار ثبت نسبه وان لست
 لا وان لم تقر ثبت ان ولدت لاقل من سنين وان كان

لسنتين او اكثر الا في الرجوع ويكون رجعة بخلاف البايين
الا ان يدعيه فيثبت فيه ايضا ويحمل على الوطء
بشبهة في العدة وان كانت البانة مراهقة فان انت به
لاقل من تسعة اشهر ثبتت والاقل من تسعة اشهر
يثبت فيما دون سنتين ومن مات عنها ان انت به لاقل
من سنتين وان كانت مراهقة فلاقل من عشرة اشهر
وعشرة ايام والاقل ولا يثبت ولادة المعتدة الا بشها
رة رجلين او رجل وامرأتين وعندهما يكفي شهادة
امرأة واحدة ان كان حمل طاهرا واعترف الزوج به تثبت
بمجرد قولها وعندهما لا بد من شهادة امرأة وان اد
عتى بعد موته زوج لاقل من سنتين فصديقها
او ورثة صح في حق الارث والنسب هو المختار ومن
نكح فانت بولد ستة اشهر فصاعد يثبت منه
ان اقرب بالولادة او سكوت وان حجب بشهادة امرأة فانفاه
لاعن وان لاقل من ستة اشهر لا يثبت فان ادعت نكاحا
سهما منذ ستة اشهر وادعي الاقل فالقول لها مع اليمين
وعند الإمام باليمين وان علق طلاقها بالولادة

فشهدت

فشهدت بها امرأة لا تطلق خلافا لهما وان اعترف بالحمل
تطلق بمجرد قولها وعندهما لا بد من شهادة امرأة ومن
نكح امه فطلقها فاشتراها فولدت لاقل من ستة اشهر
منذ شراها لزمه والاقل ومن قال لامته ان كان في بطنك
ولد فهو مني فشهدت امرأة بالولادة في امر ولد ومن قال
لغلام هو ابني ومات فقالت امه انا امرأته وهو ابنه يرثانه
فان جهلت حرتهما وقالت الورثة ان انت ام ولد فلا
ميراث لهما ^{او حشدك امك} الا في حق خضانه و
لدها قبل الفرقه وبعدها ثم امها وان علت ثم ام الاب
ثم اخت الولد لا بيمين ثم لا ثم لختي الله كذلك ثم عتته كذلك
وبينات الاخت او لحي من بنات الاخ وهن اولوس العمات ومن
نكحت غير محرمة سقط حقها لامن نكحت محرمة كانه نكحت
عمة وجدة نكحت جده ويعود الحق بزوال نكاح سقط
به والقول قولها في نفى الزوج ويكون الغلام عنده من
حتى يستغني بان يأكل ويشرب ويلبس ويستنجي وخذه
يجبر الاب على اخذه والحجارية عند الامه والحجدة حتى
تحيض وعند محمد حتى تستوي كما عند غيره مما ينفق ^{لها}

لفساد الزمان ومن لها الحضانة فلا تجبر عليها وان لم تكن
امارة فالحق للعصبات على ترتيبهم لكن لا تدفع صبية
الى غير محرم كابن العم ومولى العتاقة ولا الى فاسق
مكجن وان اجتمعوا في درجة فاورعهم اولو ثم استثم
ولا حق لامته وافر ولد في الحضانة قبل العتق والذمية
احق بولدها السلم مالم يخف عليه الف الكفر وليس لاب
ان يسافر بولد محق يبلغ حد الاستغناء ولا لادم الا الى
وطئها وقد نهجها فيه ان لم يكن دار الحرب وليس ذلك
لغير الامه وان كان بين المصريين او القريتين ما يمكن الاب
ان يطلع عليه ويبعث في منزله فلا باس به وكذا اله
النقلة من القرية الى المصر بخلاف العكس ولا خيار للولد
باب النفقة والكسوة والسكنى نفقة زوجة
على زوجها ولو صغير مسلمة كانت او كافرة كبيرة
كانت او صغيرة توطئ اذا سلمت اليه نفسه في منزله
او لم تسلم لحق لها او لعدم طلبه وتقدر النفقة لكل
شهر وتسلم اليها والكسوة كل ستة اشهر وتقدر بكفا
يتى بلا اسراف ولا تعذر ويعتبر في ذلك حالها في

10
الموسرين حال اليسار وفي العسرين حال الاعسار وفي المختلفين
بين ذلك وقيل يعتبر حاله فقط ^{انفقارة} والقول له في اعسار في حق
النفقة واليسنة لها وبفرض عليه نفقة خادم واحد له ولو مو
سرا وعند ابو يوسف نفقة خادمين ولو موسرا لا يلزمه
نفقة الخادم في الاصح ولو فرضت له سارة ثم ابسر فحاصمتها او حاكمه كتنوير
تتم لها نفقة اسار وبالعكس تلزم نفقة العسار ولا نفقة
لناشرة خرجت من بيته بغير حق ومحبوسة بدين ومريضة
لم تنزق ومفصولة وصغيرة لا توطئ وحاجة لامه فلو حجت
معه فلهما نفقة الحضار لا السفر ولا الكراء وان مرضت
فومنزله فلهما النفقة لا لو مرضت في بيتها وزفت مريضة
ولا يفرق لعجزه عن النفقة وتؤمر بالاستدانة لتحيل عليه
ولا تجب نفقة مدة مضت الا ان يكون قضى القاضي ^{اردين}
بها او تراضي على مقدارها ولو مات احدهما او طلق
بعد القضاء او تراضي قبل قبضها سقطت الا ان تكون
استأنت بامر القاضي ولو عجل لها النفقة او الكسوة
لمدت ثم مات احدهما قبل تمامها فلا رجوع خلاف المحدث
ولو تزوج العبد بالاذن فنفقما دين عليه ببيع فيه

مرة بعد اخرى ولا يباع في دين غيرها الا مرة وعلو الزوج
ان يسكنها في حال عن اهله واهلها ولولده من غيرها و
يكفيها بيت مفرد من دار اذا كانت له منع اهليها ولولو
لدها من غير من الدخول عليها الا من النظر اليها والكلام
معها ولا شأوا والصحيح انه لا يمنعها من الخروج الى
الوالدين ودخولها عليهما في الجملة مرة وفي غيرها في
السنة مرة وتفرض نفقة زوجة الغائب وطفله وابويه
في مال له من جنس حقه عند مورع او مضارب او
مدبون يقربه وبالزوجية او يعلم القاضى بها فاقامت
بيت لا يقضى بها وكذلك لم يختلف ما لا فاقامت البيته
علو الزوجية ليفض لها النفقة ويأمرها بالاستدانة
عليه لا تسع بنتها وعند زفر يسعها ليفض
النفقة لاثبوت الزوجية وهو المعمول به اليوم والمختار
وتجب النفقة والسكنى للمعدة الطلاق ولو باين والنفقة
بلا معصية كخيار العتق والبلوغ والتفريق لعدم الكفاة
لا المعتدة الموت والفرقة بمعصية كالزرة وتقبيل ابن
الزوج ولو ارتدت مطلقة الثالث تسقط نفقتها الا لو مكنت

فصل ونفقة الطفل الفقير علو ابيه لا يشتر كفيها
احد كنفقة الابوين والزوجة ولا تجبر امه علو ارضاعه
الا اذا تعينت ويتلخر من نرضعه عندها ولو استأجرها
وهو زوجته او معتدق من رجعي لترضع ولدها لا يجوز وفي
معتدة البايين روايتان وبعد العدة يجوز وهو احق وان لم
تطلب زيادة على الغير ولو استأجرها وهي زوجة لا رضاع
ولده من غيرها صح ونفقة البنت باللغة والابن زمنا
علو الابحاضة وبه يفتي وقيل علو الاب ثلثاها وعلو الام
ثلثها وعلو الوسر يسار يحرم المصدقة نفقة اصول الفقير
بالسوية بين الابن والبنت ويهتبر فيها القرب والحرية
لا الارث ولو كان له بنت وابن ابن فنفقة على البنت مع ان
ارثه لها ولو كان له بنت واخ فنفقة على بنت البنت مع ان كل
ارثه للاخ فعليه نفقة كل ذي رحم محرم منه ان كان فقيرا صغيرا
ذكر او شواوز من اوعى ولا يحسن اكسب الحرفه او يكون من
ذوي البيونات او طالب علم ويحبر عليها او تقدر بقدر الا
رث حو لو كان له احوات متفرقات فنفقة على من له اسما
كما يرث منه يعتبر فيها اهلية الارث لاحقيقة ونفقة

من له حال او ابن عم على حال ونفقة زوجة الاب على ابنته ونفقة
زوجة الابن على ابنته ان كان صغيرا او زنا ولا يجب نفقة الغير
على فقير الا للزوجة والولد ولا مع اختلاف الدين الا للزوجة و
قربة الولد اعلى واسفل والاب يبيع عرض ابنته للنفقة لا يبيع
عقاره ولا يبيع العرض لغيره على الابن سوا ما ولا لغيره يبيع
ماله للنفقة ما عندهما لا يجوز للاب ايضا ولا لغيره عليهما
لو انفقا من مال الابن عندهما ولو انفقا المودع مال الابن عليهما
بغير امر قاض ضمنه ولا يرجع عليهما ولو قضى بنفقة غير الزوجة
ومضت مدة بالاتفاق سقطت الا ان يكون امر الاستدانة
عليه وعلى الولي نفقة رقيقة فان ائتمنوا او انفقوا وان لم يكن
لهم كسب اجبر على بيع ماله وفي غير هذه من الحيوان يؤمر ببيع
نائب العتق هو اثبات القوة الشرعية للعتق انما
يصح مالك حر مكلف بصريح وان لم ينو كانت حره وحرر
او عتق ومعتق او حررتك او اعتقتك او هذه امولاي او يا
مولاي او هاهنا مولاي او يا حرة ويا عتق ان لم يجعل ذلك
اسما له وكذا لو اضاف الحر الى ما يعتبر به من البدن كزنا سائر حره
محرره وكذا لا يمتنع في جاك حره بكتابتها ان تنوي كذا ملك لي

عليك اولادك او خرجت من ملكي او حلت بسبيلك او قال
لا منه اطلقتك ولو قال اطلقتك لا تعتق وان تنوي وكذا سائر
الفاظ صحيح الطلاق وكنايته ولو قال انت لله لا يعتق خلافا
لما لو قال هذا ابني او ابنتي عتق بلا نية وكذا هذه امر وعندهما
لا يعتق ان لم يصلح ان يكون ابنا او ابنة او ابنة او ابنة او ابنة
هذا جدي لا يعتق في النحر وكذا لو قال هذا اخي او عتقه هذا
ابنتي ولا يعتق بلا سلطان وعليك وان تنوي ولا بيا ابنتي
اخي او انت مثل الحر وقيل يعتق ولو قال ما انت الا حر عتق ومن
ملك ذارحم فحر منه عتق عليه ولو كان لملك صغير او
مجنونا والمالك يكتب عليه قربة المولاد فحسب خلافا
ومن اعتق لوجه الله تعا عتق وكذا لو اعتق لغيره
للصبي وان عصى وكذا لو اعتق مكرها او سكران ولو اضا
فاعتق الى ملك او شرط صح ولو خرج عبد حر الى الاسلام
عتق والحمل يعتق بعثق امره صح اعتاقه وحده ولا يعتق
اقتنه والمولدي يتبع امته في الملك والرق والحرية والتدبير
والاستيلاء والكتابة وولد الامه من سيد ما حر ومن
زوجها مملك اسيدها او ولد الغرور حر بغيره

باب عتق البعض ومن اعتق بعض عبده صح وسعى فباقيته
وهو كالكاتب الا انه لا يرد في القلوع عز وقال لا يعتق كله
ولا يسع وان اعتق شريك نصيبه فالآخران يعتق او يدير
او يكتب او يستسعى والولاء لهما او يضمن العتق لو موسى
ويرجع به للعتق على العبد والولاء له وقال ليس للآخر الضمان
مع السيار والسعاية مع الاعسار ولا يرجع العتق على العبد
لو ضمن والولاء له في الحالين ولو شهدا كمنى ما باعناك شريك
سولهما في حظيما والولاء بينهما كيف ما كانا وقال اسع
للعشرين لا للموسرين ولو كان احدهما موسرا والآخر
موسرا سعى للموسر فقط والولاء موقوف في الاحوال حتى
يتصادقا ولو علق احدهما عتقه بفعل غدا والآخر بعد سه
فيه فمضى ولم يدر عتق نصفه وسعى ونصفه لهما بطلا
وعندهما ان كانا موسرين فلا سعاية واكانا موسرين
ففي نصفه عند ابي يوسف وفي كله عند محمد وان كانا مختلفين
سعى للموسر فقط في ربعه وعند ابي يوسف وفي نصفه
عند محمد ولو حلف كل بهتق عبده والمسئلة بحالهما
لا يعتق واحد ومن ملك ابنه مع اخر يشترى او يهينه

71
او صدقة او وصيته عتق حظه ولا يضمن ولشريكه ان
يعتق او يستسعى سواء علم الشريك انه ابنه او لا وقال
يضمن الاب لو كان موسرا وعند اعساره يسع الابن وكذا
الحكم والخلاف لو علق عتق عبد يشترى بعضه ثم اشتراه
مع اخر واشترى نصف ابنه ممن يملك كله ولو اشترى لا
جنبى نصفه ثم الاب باقيه موسرا ضمن الشريك واشتراه
وقال لا يضمن فقط ولو ملكه بالارث فلا ضمان اجماعا
عبد الموسرين دبره احدهم واعتقه الاخر ضمن الشاكت
مدبره والمدبر معتقه ثلثه مدبر الاسا ضمن والولاء ثلثاه
للمدبر وثلثه للعتق وقال ضمن مدبر لشريكه ولو موسرا ولو
لاء كله لم يوقية المدبر ثلثا فقيمه قنا ولو قال لشريكه هي ام ولدك
وانك تخدمه يوما وتوقف يوما وقال النكران يستعصى في
حظ ان شاء ثم يكون خرة ومالامه ولد تقوم فلا يضمن موسر
سرا عتق نصيبه منها وعندهما هو متقوم فضمن حصته
شريكه منها باب عتق اليوسر له ثلثة اعبد قال لاشين عنده
احد كما حتر فخرج احدهما ودخل الاخر فاعاد القول ثم هلك
عن غير بيان عتق ثلاثة ارباع الشاكت ونصف الخارج وكذا

من الداخل نصفه وقال محمد ربعه وله في مرضه ولم يجز الوارث
جعل كل عبد سبعة كسها من العتق وعتق من الثابت ثلاثة وسبع
في أربعة وهو كل من الاخرين اثنان وسبع كل مني سبعة في خمسة
وعند محمد يجعل كل عبد ستة كسها من العتق عنده ويعتق
من الثابت ثلاثة وسبع في ثلاثة وسبع من الخارج اثنان وسبع
في أربعة من الداخل واحد وسبع في خمسة ولو طلق كذلك
قبل الدخول ومات باريان سقط ثلاثة اشمان ^{ان كان ثلث زيجات} مهر الدائنة
وربع مهر الخارجة وثمان مهر الداخلة بالاتفاق وهو المختار
والبيع بيان في العتق بالهبة وكذا العرض على البيع والموت والتحرير
والقديرة والاستيلاء والهبة والصلقة مسلمة والو
طى ليس ببيان فيه خلافا لما في الطلاق اللهم هو
والموت بيان وان قال لامته اقل ولد تلدينه ذكر افانت
حرة فولدت ذكر او انثى ولم يدر اولها فالذكر رقيق ونصف
من الامه والانثى ولا يشترط الدعوى لصحة الشهادة ^{ويعتق}
على الطلاق وعتق الامه سعيه وفو عتق العبد وغير
المعينة تشترط خلافا لما قالوا وشهدا بعتق احد عبده
او امته لا تقبل الا في وضيقه وعندهم تقبل وان شهدا

بطلاق احد نسائه قبلت اتفاقا ^{باب الخلف بالعتق}
ومن قال ان دخلت الدار فكل مملوك لي يومئذ
يعتق يخلو له من في ملكه عند الدخول سواء كان في
ملكه في وقت الخلف او تجدد بعده ولو لم يقل يومئذ لا يعتق
الا من كان في ملكه وقت الخلف وكذا لو قال كل مملوك لي حر
بعد غد والمملوك لا يتناول الحمل فلو قال كل مملوك ذكر
حر وله امه حامل فولدت ذكر الاقل من نصف حول
من دخل لا يعتق ولو لم يقل ذكر عتق تبعا لامته ولو قال
كل مملوك لي حر بعد موت حار من في ملكه عند الخلف مديرا
لا من ملكه بعده لكن يعتق الجميع من الثلث عند موته
^{باب العتق على جمل} ومن اعتق على مال او به فقبل عتق
والمال دين يصح عليه الكفالة به بخلاف ما في الكتاب وان
قال ان اديت الى الف افانت او اذا اديت صار مثاذا ولا
مكاتب او يعتق ان ادت في المجلس او خلى بين المولى وبين المال
فيه في التعليق بان ومضى ادت او خلى في التعليق واذا او جبر
المولى على القبض وان ادت البعض يجبر على القبض ايضا
الا انه لا يعتق ما لم يؤدي الكمال ولو حط عنه البعض فان

ادو الباقي ثم ان ادى الفاكسيها قبل التعلية رجع المولى عليه
 بمثلها ويعتق وان كسبها بعده لا يرجع ولو قال انت
 حر بعد موتى بالى فان قبل بعد موته واعتقه الوارث
 يعتق والا فلا ولو حرره على ان يخدمه تلك المدة قبل ان
 له قيمة نفسه وعند محمد قيمة خدمته وكلا الوبايع
 للمولى العبد نفسه بعين في ملكه قبل القبض يلزمه قيمة
 نفسه وعند محمد قيمة العين ومن قال لا خراعتة اقلد بالى
 على ان تزوجني فافعل وايت ان نتزوج فلا شيء عليه
 ولو ضم عن نفسه الالف على قيمته او مسمى مثلها او ايمه
 حصته القيمة وسقط ما يخص المولى ولو تزوجه
 محصنة لها في الوجبين وخصته القيمة للمولى في النكاح
 وهذا في الاول **باب التدبير** التدبير المطلق من قال له
 مولاه اذامت فانت حر عن دبر سنين او يوم اموت
 او مع موتى او عنه موتى وفي موتى او انت مدبر او قد
 دبرتك او ان ميت الامة سنة وغلب موته فيهما
 او وصيت لك بنفسك او بربقتك او بثلاث مالى
 فلا يجوز اخراجه عن ملكه الا بالعتق ويجوز استخراجه

التدبير المطلق على ان يخدمه

وكتابه واجارده والامة توطاء وتزوج واذا مات سبيله
 عتق من ثلث ماله وان لم يخرج من الثلث فحساب وان
 لم يترك غيره سعي في ثلثيه وان استغرقه دين المولى سعي
 في كل قيمته فلو دبر احد الشريكين وضمن نصف شريك
 ثم مات عتق نصفه في التدبير وسعي نصفه في الاخر
 والقييد من قال له ان مت من مرضي هذا او سقري هذا
 او من مرض كذا او الى مئات سنة واحتمل عدم موته
 فيهما فيجوز بيعه وان وجد الشرط عتق عتق المدبر
باب الاستبداد لا يثبت ولد الامة من مولى ما الا ان يد
 عيه فان ثبتت صارت ام ولد لا يجوز اخراجها عن ملك
 الاب العتق وله وطى واستخدا مسمى او اجارته ولو تزوجها
 وكتابتها وتعتق بعد موته من جميع ماله ولا شيء
 لدينه ويثبت نسب ولدها بعد ذلك بلا دعوة وان نفاه
 انتفى ولو استولدها بنكاح ثم ملكها فهي ام ولد وكذا
 لو استولدها بملك ثم استحققت ثم ملكها بنكاح ما
 لو استولدها بربقة ثم ملكها ولو اسلمت ام ولد النصر
 انى عرض عليه الاسلام وان اسلم في ليه وان انى سمعت

في قيمتها وهي كالكتابة ولا ترق بعجزها وان مات عتقت بلا
 سعاية ومن ادعى ولده فيها شرك ثابت نسبه منه
 وصارت ام ولده وضمن نصف قيمتها ونصف عقرها لا قيمة ولدها
 وان ادعيها معا ثبت منيها وهو ام ولد امها وعلي كل
 نصف عقرها وفضلها ويرث من كل منيها ميراث
 ابن ويرثان منه ميراث اب ولده وان ادعى ولدا منته
 مكانه فصدقه الكاتب ثبت نسبه منه وعليه قيمة
 وعقرها ولا ولا نصير ام ولد له وان لم يصدق لا
 يثبت النسب الا ان دخل الولد في ملكه وقتما
^{كتاب الامانة} ^{اليامين} تقوية احد طرفي الخبر بالمقسم
 به وهو ثلاث عموه وهي خلفه علو امر ماض او حال كذا
 عمدا وحكما الا ^{انما} لا كفارة فيها الا التوبة ولغو او
 هو خلفه علو امر ماض بظنه كما قال وهو بخلافه وحكمة
 رجاء العفو ومنعقدة وهو خلفه على فعل او ترك في
 المستقبل وحكما وجوب الكفارة ان حنث ومنها
 ما يجب فيه البر كعمل الفرائض او ترك المعاصي ومنها
 ما يجب فيه الحنث كعمل المعاصي وترك الواجبات ومنها

ما يفضل فيه الحنث كحجر ان المسلم ونحوه وساعد ذلك
 يفضل فيه البر حفظ اليمين ولا فرق في الوجوب الكفارة
 بين العامة والناسي والمكره في الحلف والحنث وهو عتق
 رقبة او اطعام عشرة مساكين كما في عتق الظهار
 واطعامه او كسوته ^{او كسوته} ^{او كسوته} ^{او كسوته} عند الاداء صام ثلثة
 ايام متتابعات ولا يجوز التكبير قبل الحنث ولا كفارة في
 حلف كفو وان حنث مسلما ولا يصح بيمين الصبي والجن
 والناجم ^{فصل} وحروف القسم الواو والباء والتاء وقد تضم
 كالله افعلمه واليمين بالله او اسم من اسمائه كالرحمان و
 الرحيم والحق ولا يعترف اليه الا فيما يسمى به غيره كما
 محليم والحكيم او يصفه من صفاته بخلاف ما عرفا
 كعزة الله تعالى وجلاله وكبريائه وعظمته وقدرته
 لا بغير الله كالقرآن والنبى والكعبة ولا بصفة لا يحلف
 بها عرفا كرحمته وعلمه ورضائه وغضبه وسخطه
 وعذابه وقوله لعن الله عيسى وكذا دانم الله وسوكنتم
 خوره بخداى وكذا اقوله وعهد الله موسى ثاقه واقسم
 واخلف واشهد وان لم يقل بالله وكذا على نذرا وعين

في الامانة عموه هو الصبي فلا يجوز السر او بال فان عجز عن احداهما

وعند ان لم يضمنه الله وكذا قوله ان فعل كذا فهو كافر
او يهودي او نصراني او يوثق من الله ولا يصير كافرا بالحنث
فيها سواء علقه بماض او مستقبل ان كان يعلم انه يمين
وان كان عنده انه يكفر يصير به كافرا وقوله ان فعله
غضب الله او سخطه اولعت وهو زان او سارق
او شارب خمر او اكل ريبوا ليس يمين وكذا قوله حق الله
خلاف لا يري يوسف وكذا قوله سو كند خو رقبته
يا بطلان زن ومن حرم منكم لا يحرم ^{ان تعذر} وان استباحه
او شيئا منه فعليه الكفارة وقوله كل حلال عاخر
على الطعام والشراب والفتوى انه تطلق امره بلا
نية ومثله قوله حلال يزوي حرام وقوله هر چه
بدست راست كبر امره ^{او بدست راست} حرام ومن نذر فلان
مطلقا او معلقا بشرط يريد ان قد تم غايته ووجد
لزمه الوفاء ولو علقه بشرط لا يريد ان كان زنيته خيرة
بين والتكفير هو الصحيح ومن وصل بحلفه ان شاء
الله فالحنث باب اليمين والدخول ^{او الخروج} والالتيان
والسكن وغير ذلك ومن حلف لا يدخل بيتا فدخل الكعبة

واو السجدة والبيعة او الكينة لا يحنث وكذا لو دخل دهريرا
او ظلة باب دار ان كان لو اغلاق يبقى خارجا والحنث كما
لو دخل ضيقة وقيل لا يحنث في الضيقة ارضا وفي الايدخل
دانا فدخل دار حزية لا يحنث ولو قال هذا الدار فدخلها
حزية وصحرا او بعد ما سئمت دار اخرى حنث وكذا لو
وفي علو سطحها وقيل لا يحنث به في عرفها ولو دخلها
او دهريرا ان كان لو اغلاق يبقى خارجا لا يحنث والا
حنث ولو جعلت مسجد او حماما او سنانا او بيتا بعد
ما حرمت فدخلها لا يحنث وكذا لو دخل بعد ان سئمت
واشباهاه وفي لا يدخل هذا البيت فدخله بعد ما سئمت
صار صحرا او بعد ما سئمت بيتا اخر لا يحنث بخلاف ما لو
سقط السقف وفي الجدران وفي لا يدخل هذه الدار
وهو فيها لا يحنث سالم يخرج ثم يدخل وفي لا يمس هذا
الثوب وهو لا يمسه او لا يركب هذه الدابة وهو ركبها
او لا يسكن هذه الدار وهو ساكنها ان اخذ في النزول
النزول والنقطة من غير بيت لا يحنث والاحنث ثم في
لا يسكن هذا البيت او هذا الدار لا بد من خروجه بجميع

أهله وميتاعه حق لويوني وتله حش عند يوسف يعتبر
 نقل الاكثر وعند محمد بن قاسم ما يقوله به تحت ايشته وهو الا
 حسن والارفق ثم لا بد من نقله الى منزل آخر حق لا يتر
 بنقلته الى الستكة او المسجد وكذا في لا يسكن هذه المحل
 وفي لا يسكن هذه البلدة او القرية يتر بحز وجهه ويزك اهله
 وميتاعه فيهم وفي لا يخرج قاسم من محله واخرجه حش
 ولو حمل واخرج بالامر من مكيها او راضيا لا يحش ومثله
 لا يدخل وفي لا يخرج الا الى جنازة تفجج اليها ثم الحاجة
 اخرى لا يحش وفي لا يخرج الى مكة فحج يريد هاشم رجع
 حش وفي لا ياتيها لا يحش مالم يدخلها والذهاب كما يخرج
 في الاصح وفي لا ياتين فالانفا ثم يات حش مات حش في اخر
 اجزاس حياته وان قيل الايمان غذا بالاستطاعة في وعلا سا
 سلامة الا لا ت وعدم الوانع فالوليات ولا مانع من
 مرض او سلطان حش ولو نوى الحقيقة صدق دينه
 لا قضاء في الختار وفي لا يخرج الا باذن نه شرط الاذن
 لكذا خرج وفي الا باذن لو اذن له فقيه متى شاعت ثم نوماها
 فخرجت لا يحش عند يوسف خلاف المحل ولوراد

خور في الا ان اذن بك في الاذن مرة وفي لا يخرج

الخروج

الخروج فقال ان حش ووضر العبد فقال ان ضمنت
 تقب الحش بالقول فور اقول شت ففعلت لا يحش
 قال لا يخرج احش فتعذ مع فقال ان تعذت فتفكر لا يحش
 بالتعذ لا معه ولو في ذلك اليوم الا ان قال ان تعذت
 اليوم وفي لا يركب دابة عبد له ما نون لا يحش الا ان
 نوا هو غير متفرق بالدين وعند يوسف يحش
 مطلقا ان نوا هو عند حش مطلقا وان لم ينوه

في الا ان اذن بك في الاذن مرة وفي لا يخرج
 فهو على غير ما وردت فيها غير المطبوع لا يبيذها وخالها
 ودبش المطبوع لو من هذه الشاة فهو على وجهه
 والتبذ وفي لا ياكل من هذه الب فاكله رطبا لا يحش
 وكذا من هذا الرطب واللب فاكله ثم اوشير ان الخاف
 لا ياكل هذا الصبي فاكله مشاة او شبيخا او لا ياكل ثم هذا
 الحمل فاكله كيشا وفي لا ياكل ثم افاكل رطبا لا يحش ولو
 اكل من شاة حش وكذا لو اكله بعد ما حلف لا ياكل رطبا
 وقال لا يحش في ما اكله بعد خلفه لا ياكل رطبا
 ولا يسر حش اتفاقا وفي لا يشترى رطبا فاشترى كيا ان صر

الخروج

يسرا فيسرا طيب لا يحنث كما لو اشترى يسرا مذنباً او
 فلا ياكلها او يمشيها فاكلها سحشا او يحنث لا يحنث و
 كذا في الشراء ولو اكلها انسان او غنم او حنث وكذا لو اكل
 كذا لو كذا يشاء واختار انه لا يحنث بهما في عرفنا كما لو اكل
 البقرة او لا ياكل شيئا يتقيد شحم البطن فاحنث بشحم
 الطيور خافوا ما لو اكلوا كذا الية او حنث اتفاقا وولا
 ياكل من هذه الحنطة يتقيد باكلها ما قضى فلا يحنث باكل
 خبزها خادها لو اكل من هذا النقيض يحنث باكل خبزه
 لا سقم في الصحيح والخبر يقع على ما اعتاده اهل مصر
 كخبر يقع البراءة في حنث بخبز القطايف او
 خبز الارز بالعرف الا ان انواعه والشبهاء على الاعلى البانجان
 والحج والبيض الا ان انواعه الطيب على ما يطلع من اللحم بالماء
 وعلى مرقه الا ان نوعه في الشواء على ما يباع في مصر
 ويكسر في التناثر والفاكهة على التفاح والطين والشمس وعند
 ما على العنب والرتب والبرمان ايضا لا يقع على القشاة
 والنفار اتفاقا والاداء على ما يطلع به كالي والزيت و
 اللبن وكذا اللحم والبيض والحجس الا بالنية وعن محمد هو

ادا لم يحنثا والعنب والبطيخ ليسا باداء في الصحيح والقضاء
 الاكل في ما بين طلوع الفجر والاقوال والعشاء في ايام الزوال ونصف
 الليل والسحور في ما بين نصف الليل وطلوع الفجر وفي ان اكلت
 او شربت او لبست او كلمت او تزوجت او خرجت ونوى
 معيتنا لا يصدق ولو زاد طعاما او شربا او نحوه صدق
 ديانته لا قضاء وفي لا يشرب من دجلة لا يحنث بشربه
 منها بائناء ملط يكرع خلافا لى ما وان قال من ماء دجلة حنث
 بالاناء اتفاقا وكذا في الحنث والية وفي الاناء بعينه وامكان البر
 شرط صحة الحنث خلافا لى يوسف فمن حلف يشرب من
 ماء هذا الكوز اليوم ولا ماء فيه او كان في صبي قبل مضيه
 لا يحنث خلافا له وكذا ان لم يقل اليوم الا ان كان قصب
 ماءه فانه يحنث بالاتفاق وفي ليصعدن السماء اول طريق
 في الهواء اول يقبلن هذا الحجر ذهابا اول يقبلن زيدا عالما بموته
 انعقدت وحنث الحال وان لم يعلم بموته فلا خلافا لى
 سفوف ولا يتكلم فقراء القران او ستم او مالا او كبر لا يحنث
 سواء في الصلوة او خارجها هو المختار وفي لا يكلمه فكله
 بحيث سمع وهو نائم حنث ان يقظه وقيل مطلقا

ولو كان غيره وقصد سماعه لا يحنث ولو سلم على جماعة
 هو في نفسه يحنث وان تواجد دونه لا يحنث ولو قال لا باذ
 نه فاذن ولم يعلم به فكله يحنث خلافا لابي يوسف ولا يكله
 شهرا فهو من حين خلف ويوم اكلمه لطلق الوقت يصح
 نية التمسار فقط وليلة اكلمه على الليل فحسب وفوان كمنه الا
 ان يقدم خيدا او حتى يقدمه او الا ان ياذن زيدا او حتى ياذن فكله
 قبل ذلك حنث وان مات زيد سقط الحلف ^{معذرة} وفي لا ياكل طعامه
 فان اوله يدخل راده او لا يلبس ثوبه او لا يركب دابته او لا يركب
 عبده ان عاتن وزال ملكه وفعل لا يحنث خلافا للمحدث في العبد
 والدار وفي التجدد لا يحنث اتفاق وان لم يعين لا يحنث
 بعد الزوال ويحنث بالتجدد وفي لا ياكل امرأته او صديقته يحنث
 في العين بعد الابانة والعادة وفي غيره لا الا في رواية عن
 محمد ويحنث بالتجدد وفي لا ياكل صاحب ^{او طلق} هذه الطائفة كان
 قباعه فكله حنث لا اكلمه حينئذ او زمانا او لحيين او الزمان
 ولا نية وهو على سنة اشهر وسعها ما نوى وان قال
 الله را او لا بد في وعاءي العى ولو قال دهر افقد توقفي الامام
 وعندهما هو كالزمان ولو قال يا ما او شيئا او سنين

فعل ثلاثة وان عتق فعلى عشرة كايام كثيرة وقالوا على جماعة
 في الايام وسنة في الشهر والعين في السنين ^{او معتق بالزمن} باب العتق
في العتق قال ان ولدت فانت كذا حنث باليت ولو
 قال فهو حر فولدت ميتا ثم حيا عتق الحى خلافا لابي يوسف واذا عبد
 امك في محرقة فلك عبدان ^{بعد عتق ولو ملك} معانم آخر لا يعتق واحد منهما
 ولو زاد وحده عتق الآخر ولو قال اخر عبادكم فانت بعد
 ملك عبد واحد لا يعتق ولو بعد ملك عبدان يتفرقان
 عتق الآخر من ملك من كان ماله وعندهما عند سواه من
 الثلث وعلو اخر امرأته فان رجعا في طلق ثلث فلا ترض خلافا
 لهما وفي كل عبد شرقي بكذا في محرقة فبشر ثلث متفرقين
 عتق الاقل وان بشره معا عتقوا ولو قال من احببني عتقوا
 في الوجهين ولو نوى كفارته بشره بيه سقطت لا
 بشره امه استولى ما بالنكاح او عبد حلف بعتقه الا ان
 قال ان اشترى يبتك فانت حر عن كفارة وان شترى ^{او يملك} يبتك
 امه في حرقة ان تسري من فملكه وقتك حلف عتقت
 وان تسري من ملكها بعده لا يعتق وفي كل مما لو كان في
 حر عتق عبده ومدينه واقامات اولاده لا مكاتبه

الا ان نواهد وفي هذه طلقت الاخيرة وخير في الاولين
 وكذا العتق والافراز **باب البيوع والبيع والشراء والاعراض**
 وغير ذلك **باب المباشرة** دون التوكيل في البيع والشراء والاعراض
 والاستيجار والصلح عن مال والقسم والخصومة
 وضرب الولد وبنيها في النكاح والطلاق والخلع والعتق و
 الكتابة والصلح عن ردم عمدة والدية والصدقة والقرض والا
 ستيفاض وان نوى المباشرة خاصة صدق ديانة لا قضا
 وكذا ضرب العبد والذبح والبناء والخياطة والايديع والاستيفاض
 والاعارة والاستعارة وقضا الدين وقضه والكسوة
 والحمل الا انهم لو نوى المباشرة يصدق قضاء وديانة وفي
 لا يترفع فوجهه فوضوئي فاجاز بالقول ربحته وبالفعل
 لا يحنث وفي لا يترفع عبده او بنته يحنث بالتوكيل والا
 جازة وكذا في ابنه وبنته الصغيرين وفي الكبيرين لا يحنث
 الا بالمباشرة ودخول اللام على البيع كان بيعت لك ثوبا يقتضي
 لخصائص الفعل بالحال وفي عليه بان كان باسمه سواء كان
 ملكا او لا ومثله الشراء والاعارة والصباغة والبناء وعمل العين
 كان بيعت ثوبا لك يقتضي اختصاصه به بان كان ملكه

في البيع والشراء والاعراض
 في البيع والشراء والاعراض

في البيع والشراء والاعراض

سواء اسمه اولا وكذا دخولها على الضرب والاكل والشرب
 والدخول وان نوى غيره صدق فيما عليه وفي ان بيعته
 او ان اشترى منه فهو حر فعقد بالخيار عتق وكذا الوعد
 بالفساد والموقوف ولو بالباطل لا يعتق وفي ان لم يفع
 فكذا فاعتقه او دبره حنث قالت تنقضت على هذا كل
 امرأة لو طالق طلقت هو ايضا الا في رواية عن ابي يوسف
 وان نوى غيرها صلتق ديانة لا قضاء ومن قال على المشي الى
 بيت الله او الى الكعبة لزمه او عمره شيا فان ركع عليه
 دم ولو قال على الخروج او الذهاب الى بيت الله او المشي الى الصفا
 او البركة لا يذمه شيء وكذا لو قال على المشي الى الحرم او الى المسجد
 الحرم خلافا لما في عبده حر ان لم يحج الهام فشيئا يكونه
 يوم الحرك بكونه لا يعتق خلافا لما في لا يصوم فصام
 ساعة بنية حنث وان ضم صوما او يوما الا ما يتم يوما
 وفي لا يصلي يحنث اذا سجد سجدة لا قبله وان ضم صلاة
 فيشفيح لا باقلا وفي ان لبست من عزك فموسى خلا
 فالهما وان لبس ما غزلت من قطن في ملكه موقت الحلف
 فيمدى بالاتفاق حاتم الفضة ليس تجلي بحال حاتم الذهب

ان ذمت

وعقد التولون رصع فخري والاقلاوقا لحو مطلقا وبه
بقي وفي لا يجلس على الارض فجلس على بساط او حصير لا يجت
وان حال بينه وبينه ثيابه حنت وفي لا يتام على هذا الفراش
فجعل فوقه فراش فنام عليه لا يجت وان جعل فوقه فراش لا يجت
وفي لا يجلس على هذا السرير ان جعل فوقه سرير يجلس
لا يجت وان جعل فوقه بساط او حصير حنت باب
الضرب والاضرب وغير ذلك الضرب والكسوة و
الكلام والذخا يختص فعلها بالحي ولا يجت من قال
ان ضربته او كسوته او دخلت عليه او كسبه بفعالها
بعد موته بخلاف الغسل والحمل والنس لا يضربها في شعها
او حنقها او عضها حنت ليضربته حتى يموت فيو
على اشد الضرب ليقتضيه دينه قريباً فادون الشهر
قريب والشهر بعيد ليقتضيه اليوم فقضاءه زيوفاً او شهر
او بشي حنة او مستحقه او باعه بشي او قبضه بثلوثا او ثلث
صا او ستوناة او وهبه او ابراه منه لا يبر لا يقبض ربه
درهادر درهم لا يجت بقبض بعضه مالم يقبض
كله متفقاً وان فرق به ضروري كالوزن لا يجت ان كان

الامانة او غيب صا او سوى ما ذكر لا يجت بها او اقامتها
لا يفعل كذا تركه ابد او فليفعلت يكفي فعله مرة واحدة
والا يعلمه بكل داعر تفيد جلاله لا يتام في شئ فهو هب
ولم يقبل بركه كذا لك القرض والعارية والصدقة بخلاف ابيع
لا شئ الحانافى هو على ما لا ساق وله فلا يجت الخيتم الوردي
والياسمين وقيل يجت لا يشتم وردا او بنفسه فهو على
ورقه لا يدخل ادخلان تناور الملك والجاره خلقه لا
ساله وله دين على فليس او ملي لا يجت كتاب الحدود
الحود عقوبة مقدره فحجة الله تعالى لا يشتم تعزير
ولا قصاص حد الزنا وطى مكلف في قول خال عن ملكه
وشبهته ويشب بشهادة اربعة رجال مجمعة بالزنا
لا بالوطى او الجماع اذا سلمه الامام عن ماهية الزنا و
كيفية وعن زني واين زني ومتى زني فبقتلوه وقالوا ابراهه و
طهاؤ فرجه كالميا في الخلاء وعذلو اسرا وعلى نية او بالاقلا
رعاقلا بالغان مع مرات في اربعة من السر كما اقررت دعوى
يغيب عن بصره ثم سئل كما امر سوى الزمان في عينه مؤدب
تلقينه ليرجع باعلك قبالت اولست وطئت بشي منه

فان رجع قبل المحر او في اثنائه ترك والحال حسن رجه ^{او طفل مق}
 في فضاء حتى يموت يتبداه به الشهور فان ابوا او غابوا سقط
 ثم الامام ثم الناس وفي المقترب الامام ثم الناس ويفسر ويكن
 ويصلي عليه ولا غير المحسن جلد مائة والعبد نصفها
 بسوط لا تخاف له ضربا وسطا مفرقا لو بدنه الا للرئيس
 والوجه والفرج وعند اي يوسف يضرب اليه ضربة
 ويضرب الرجل قائما في كل جلد مائة وتنتزع ثيابه سوء الارار
 والراقب السعة ولا تنتزع ثيابه الا الفرو والكشور ويخفها
 في الرجم لا له ولا يجد سيد محلوكة بلا اذن الامام واحصان
 الرجم الحرية والتكليف والاسلام والوطي ينكح صبي حال
 وجود الصفات المذكورة في سائر الجمع بين جلد ورجم ولا
 بين جلد ونفي الا سياسة والريض يرجم ولا يجلد مالم يبرأ
 والحامل ان ثبت زناها بالبينه تجلس حتى تلد وترجم اذا و
 ضعت ولا تجلد مالم تخرج من نفاسها وان لم يكن الولد من
 يرقبه لا ترجم حتى يتضح عنى **باب الوطى الذي**
 يوجب الحد والذلة بوجبه البينة دار الله المحر وهي نوعان
 شئ في الفعل وهي ظن غير الدليل دليل لا فلا يحد فيها ان ظن

الحل والايحد كوطي معتد به من ثلثا ومن طلاقا على مال
 وام ولد اعتق او امانة اصله وان علا او امتز وجنته او عي
 وكذا ووطي النفس الرهونة في الاصح وشئ في المحل وهو قيام
 دليل نافي للحرمة في ذاته فلا يحد فيها وان علم بالحرمة كوطي امة
 ولده وان سفل او مشتركته او معتد به بالكنائيات دون
 الثلثا والبايع للبيعة او الزرع المحسورة قبل تسليمه والنسب
 يشترط في هذه عند الدعوة لا في الاول وان ادعاه ويحد بوطي
 امة تاجيه او عده وان ظن حتم او كذا بوطي امة فوجد ما على
 فراشه وان كان اعمى الا ان ادعاهما قالت اناز وجنتك لا بوطي
 اجنبية زفت اليه وقيل هو زوجتك وعليه الهير ولا بوطي
 بهيمة ونحوه في دار حريم ولا بوطي محرمة تزوجها او من سفل
 حره البزج بها خلافا لما ومن ووطي اجنبية في دار الفرج يعزر
 وكذا لو ووطيها في الدبر او عمل عمل قوم لوط وعندهما سفل
 وان زنى مع مجنونة فوجدانها لم يحد بوطي وعندها يوسف
 يحدان وفي عكسه حد الزميمة لا الحرة وعندها يوسف
 يحدان وعندها لا يحدان وان زنى مكاف مجنونة او صغيرة
 حلو في عكسه لا حد عليهما الا في رواية عن اي يوسف

ولا حد من المكنة ولا ان اقر احد من الزنا وادعى الاخر النكاح ومن
 ذلي بامنة فقتلوا به لزمه الحد والقيمة وعند ابو يوسف القيمة
 فقط والخليفة يوجب المال وبالقصاص لا بالحد
 لا يغير الشهادتين بحد مستقاره من غير
 بقا عن الامام الا في القذف في السابق يضمن المال ويصح الاقضية
 الا في الشرب وتقاربه غير الشرب بشي في الاصح والشرب يبرأ
 الرجوع وعند محمد بن سراج ان شئ من الزنا بغابت قبلت
 بخلاف سرقته من غائب وان اقر بالزنا محمي بولته حد وان
 شهدوا كذلك لا يحد وكذا لو اختلفوا في طوع الزنا وعند
 هما يحد ولا يحد احد لو اختلف الشهود في بلد الزنا او شهد
 اربعة ثمانية في بلد في وقت واحد اربعة ثمانية في ذلك الوقت ببلد آخر
 وكذا لو شهد اربعة ثمانية في بلد واحد في وقت واحد ببلد آخر
 او شهدوا على شئ هو ان شهد به الاصول بعد ذلك حد
 المشهود عليه لو اختلف شهوده في قولها البتة والشئ يوقف
 لو كانوا عتبات او اوعى يودين في وقت واحد من اربعة اول حد هم
 عبد ومحمد ^{جمع اعم} وكذا لو وجد احد هم عبد او محمد او بعد
 حد المشهود عليه ودينه في بيت المال ان رجم وار شرج ضربه
 او صوت ^{او صوت}

او موته منه هذرو قالوا في بيت المال ايض وكذا الخلاف لو رجع
 الشئ وودعوا بعد الرجم ^{الحد يبرأ منه} حد او غرموا الديه وكروا
 حد رجع وخرج رجعوا ولو رجع احد من خمسة فلا
 شئ عليه فان رجع اخر حد او غرموا رجعوا ولو رجعوا
 حد قبل القضاء حد واكمل ولم يبعده قبل الحد فكذلك وعند
 محمد الرجوع فقط ولو شهدوا فزكوا في رجم ثم ظهر واكفارا
 او عبيدا فالدين على الزكوي ان رجعوا عن التوكية والافعال بيت
 المال وقالوا في بيت المال مطلقا ولو قتل احد الثمور بجرم فظنوا
 كذلك فالدين في مال القاتل ولو اقر الشهود بدينه النظر لا يرد شهادتها
 دعه ولو انك الاحصان يثبت بشهادة رجلين او رجل امر
 تين او ولادة زوجته منه ^{باب حد الشرب} من شرب خمر او قطرة
 فاخذ ورجعها مسجودا وجاؤا به سكران ولو من نبيذ وشهد
 بذلك رجلان او اقر به مرة وعنده يوسف مرتين وعلم شربه
 طوعا حدا اذا حثا ثلثين سوطا الى واربعين العبد مفرقا على يده
 كما في الزنا وان اقر او شهدا عليه بعد زوال ريمها لا يحد بالسقوف
 لا يحد خافا الحد ولا يحد من وجد فيه راحة الحق او ثمانية ما اقر
 ثم رجع او اقر سكران والتسكر الوجوب الحد ان لا يعرف الجرم من الزنا

الوفر اشبه وترك الصاوة وترك الغسل من اجابة والخرج
 من بيته واقل التعزير ثلثة اسواط واكثره تسعة وثلاثون
 وعند ابي يوسف خمسة وسبعون ويجوز فيه به الضرب
 واشد الضرب التعزير ثم حد الزنا ثم الشرب ثم القذف ومن حد
 او عز رفات قدمه مذبذباً في تعزير الزوج زوجته
كتاب السرقة هو اخذ مكلف خفية قدر عشرة دراهم
 مضروبة من جز لا ملائمة فيه ولا شبهة وثبت بما
 يشبهه الشرب فان سرق مكلف خرا وعبد ذلك القدر
 محزن مكان او حافظ واقربى او شهدا عليه وسألهما الامانة
 عن السرقة ما هي وكيف هو وابن هو وم هو ومن سرق وبينها
 قطع وان كان واحدا وصاب كلاً مني قدر نصيبها
 قطعوا وان توروا لاخذ بعضهم ويقطع سرقة الساج
 والابنوس والصندل والفصوص الحضر والياقوت و
 الزبرجاء والانا والباب التخزين من الخشب لا سرقة شيء
 ناقة يوجد ما حافظا في انا خشب وحشيش وقصير وسوك
 وصيد وطير وزرنيخ ومغرة ونورة ولا بما يضر فساد
 كلب ولحم وفاكهة وبطيخ وكذا ثمر على شجر وزرع

المجصد ولا بما يتناول فيه الا نكار الشربة مطربة والآن هو
 كذا وطبل وبر ومار وطيور ووصليب ذهب وفضة وشدة
 ثم وندولاسر قد باب مسجد وكتب علم ومصحف وجي حروف
 عليه احاطة خلافا لابي يوسف وعبد كبير ودفتر بخلا والصغير
 ودفتر حساب ولا سرقة كلب وفهد بخيانة نهب واختلاس
 وكذا نيش خلافا لابي يوسف ولا سرقة مال عامة او مشترك
 او مشار بينه او زيد حالاً كان او مؤجلاً وان كان ديناً نقد اقرب
 عرضاً قطع خلافا لابي يوسف وان كان ديناً بفسق دراهم
 وبالعكس لا يقطع وقيل يقطع ولا بما قطع فيه ولا يتغير
 وان كان قد تغير قطع ثانياً كفضل نبع **كتاب السرقة**
 وهو قسران بمكان كبست ولو بالباب مفتوح وكصافق
 وبما فظكر هو عند مال ولو نالها في الحذر بالكان لا يتغير الحافظ
 ولا قطع سرقة مال من بهما قرابة ولا دولاً سرقة من بيت
 ذي رحم محرم ولو مال غيره ويقطع سرقة ماله من بيت
 غيره وكذا سرقة من بيت محرم رضا خلافا لابي يوسف
 فالام ولا قصع سرقة مال زوجة او زوجها ولو من حزر
 خاص وكذا الوسرقة من سيده او زوجة سيده او مكانه

او خنته او صير مخارفا لهما فيهما او من مقيم او حرام نهار او ان
 كان رتبه عنده او من بيت اذن في دخوله او مضيقه وقطع
 لو سرق من الحرام ليلا او للسجدة متاعا ورثه عنده او دخله
 في صندوق غيره او كره او خفيه او سرق جوالق فيه متاع ورثه
 يحفظه او تاتم عليه او سرق الفوج من البيت لئلا يجر خافا
 لهما ولو سرق شيئا ولم يخرج منه من الدار لا يقطع بخلاف ما لو
 اخبره من حجره الى الدار وسرق بعض اهل حجر دار من حجره اخرى
 فيها او اخذ شيئا من حجره فالقاء في الطريق ثم خرج فاخذها او
 حمله على حمار فساقه فاخرجه من حجره ولو دخل بيتا فاخذ
 ثوبا من هبة خارج لا يقطع وان وكذا لو ادخل الحمارج يده فتناول
 وقال لي يوسف يقطع الدخيل في الاقوي ويقطعان لو نقيب بيتا
 وادخل يده فيه واخذ شيئا او طرقة خارجة من كبر غير خافا
 لهما ان حياها واخذ من داخل الكم قطع اتفاقا ولو سرق من قضا
 رجلا او حمارا لا يقطع وان شق الحبل واخذ منه شيئا قطع
 والمسطاط كالبيت **فصل في كيفية القطع وامثاله**
 تقطع بجميع السارق من ذنبه ونخسه ورجله اليسرى ان عاد
 فان سرق ثانيا لا يقطع بل يحبس حتى يتوب وطلب السروق

او جوال
 او جوال
 او جوال

منه شرط للقطع ولو سرق غا او غاصبا او صاحب الرية او من
 جرا او مستعرا او مضارا او منقضا او قاضيا او سرق
 الشئ او امره ثم ناول يقطع بطلب المالك ايضا في الترقية من هبة
 لا يقطع لاسارق او المالك لو سرق من السارق بعد القطع
 بخلاف ما لو سرق من قبل القطع او بعد ذلك بثلثة اشهر وان
 لم يطلب احد لا يقطع وان اقترعوا به او لا بد من حضوره عند
 الاقرار والشهادة والقطع ولو كانت يده اليسرى او ايسرهما
 مقطوعة او شلاء او اصبعان سوء الايهام كذلك لا يقطع
 منه شئ بل يحبس وكذا لو كانت رجلاه اليمنى مقطوعة او شلاء
 ولا يضمن المأمور بقطع اليمنى لو قطع اليسرى او عندهما يضمن
 ان تعمده من سرق شيئا ورثه قبل الخصومة الى ما كذا لا يقطع
 وكذا لو نقصت قيمته من النصاب قبل القطع او ملكه بعد القضا
 او ارجع اليه ملكه وان لم يثبت وكذا لو ادعاه احد السارقين ولو
 سرقا وغاب احدهما وشهدا على سرقتهما قطع الاخر ولو
 اقر العبد لادون بسرقه قطع ورثته وكذا المحجور عند الامام
 وعند ابو يوسف يقطع ولا ترد وعند محمد لا يقطع ولا ترد
 ومن قطع بسرقه والعين قائمة رد هوان لم تكن قائمة فافضل ان

او جوال

عليه وان اسى بكما وان سرق سرقا ت قطع بكما او بعض
لا يضمن شيئا مني او لا يضمن ما لم يقطع به ولو سرق ثوبا
فشقه في الدار ثم اخرج به قطع لا ان سرق مشاة فذبح او
ضرب بالسوق دراهم او دنانير قصع وردها وعندهما لا يرد
ما ولو صبغه احمر لا يؤخذ منه ولا يضمن وعند محمد يضمنه
يعطى ما زاد الصبغ وان صبغه اسود اخذ منه ولا يعطى شيئا
وحكى فيه حكميها في الاحمر **باب قطع الطريق** من قصص
قطع الطريق من مسلم او ذمي على مسلم او ذمي فاخذ قبل
جس حو يتوب وان اخذ ما لا وحصا لك واحد نصاب
السرقه قطع يده اليمنى ورجله اليسرى وان قتل في قطع او بعضا
او جرح قتل احدا فلا يعتبر عقو الوولو وان قتل واخذ ما لا قطع
وقتل واصلب او قتل واصلب وخالف محمد في القطع ونصاب
حيا ويبيع بطنه بفتح حتى يوت ويترك ثلثة ايام فقط ويرد
ما اخذ الى سالكه ان باقيا والا فلا ضمان ولو باشر الفاعل بعضهم
حدوا كهم وان اخذ ما لا وجرع قطع من خالفه **باب جرح وان جرح**
فقط او قتل فمات قبل ان يؤخذ فاحد ولو لم يلق الوولو ان شاعا فلو ان
شأ اخذ بموجب جناية وكذا لو كان فيهم صبي ومجنون او ذمي

محرم من القطوع عليه او قطع بعض القافلة على بعض او
قطع الطريق ليل او نهارا عسرا او بين مصرين ومن خذوة في
غير مرة قتل بسوا الا فكل قتيل بالثقل **كتاب النكاح**
بذاة مستأفرض كفاية اذا قام به بعض سقط عن الكل وان تركه
الكل اثموا ولا يجب على صبي وامرأة وعبد واعمي ومقعده او قطع
فان هجم العذر وفرض عين فتخرج المرأة والعبد بالاذن الزوج
والولو وكرة الجفان ان كان فيني والافلا واذا احاصرنا هدم ندعو
هم الى الاسلام فان اسلموا فبقوا والا فالى الجزية ان كانوا من اهلها
ونبتن لهم قدرها ومضى تجب فان قبلوا فاقبلهم فالتا وعليهم ما
علينا وحرمة قتل من لم تبلغه الدعوة قبل ان يدعى وندب
دعوة من بلغته فان ابوا نستعين بالله ونقاتلهم بنصب المجانيق
والتحريق والتفريق ووقطع الاشجار وافساد الزروع ومنهم
وان شربوا باسار المسلمين ونقصدهم به وبكره اخرج
النساء والصالحين في سرية لا يؤمن عليهم الا في عسكر يؤمن
عليهم ولا دخول مستأمن اليهم بمصطفى ان كانوا يوفون بالعهد
ونهبوا عن الغدر والغلول والمثلث وقتل امرأة او غير مكافاة وشيخ
او اعمي او مقعد او قطع اليمنى الا ان يكون احدهم قاندا على

وهو الذي يربطه بالاحجار

على القتال او ذرا في الحرب او ذامال بحث به او ملكا وعن قتل اب
 كافر بل بابي الابن ليقلته غيره الا ان فصد الاب قتله ولا يمكنه
 دفعه الا بالقتل ويجوز صلحهم ان كان مصلحة لنا واخذ مال الا
 حله ان لنا به حاجة وهو كالجزية فان كان قبل النزول سياحه
 وكافى بعده ودفع المال ليصلحوا لا يجوز الا خوف الهلاك وبما
 لم يرتدوا بدون اخذ مال وان اخذ لا يرتد ان ترجح النبذ
 اليهم ومن بدا منهم بخيانة قتل فقط وان كان بائنا فلهم
 او يازن ملكهم قوتل الجميع بلا نبذ ولا يباع منهم سلاح
 ولا خيل ولا حديد ولو بعد الصلح ولا يجرى اليهم و
 صبح امان حر او حرة كافر او جماعة او اهل اقام حصن وحر
 قتلهم فان كان فيه ضرر نبذ اليهم وادى ولو امان ذمي او اسيرا
 وتاجر عندهم وكذا امان من اسلم ولم يهاجر فجنون او صبي
 او عبد غير مأذون بالقتال وعند مجدي يجوز امانى ما وادى
 سف معدن رواية **باب الغنائم** وقسمتها ما فتح
 الامام عتوة قسمه بين المسلمين او اقر امله عليه ووضع
 الجزية عليهم ^{او عتوه} والخراج عوارضهم وقتل الاسرى وادى
 قسم او تركهم احرار اذمة المسلمين واسلامهم لا يجمع
 اذا اطلق

٢٩
 استرقا قسم ما لم يكن قبل الاخذ ولا يجوز رد دم اليهم
 ولا الن ولا الفداء بالمال وقيل لا بائس به عند الحاجة اليه
 ويجوز بالاسارى عندهما وتخرج موائش ^{او حيوان وسقى} سقى نقلها و
 تحرق ولا تعذر ويحرق سلاح سقى نقله ولا تقسم
 غنيمة في دار الحرب الا لا يداع ثم ترد ولا تباع قبل القسمة
 والمقاتل والردو سوا وفي الغنيمة وكذا مذكور تحرق قبل احرارها
 بدارنا ولا حق في السوق لم يقاتل ولا لمن مات في دار الحرب
 قبل احرار بدارنا ولو بعد احرار يورث نصيبه ويستف
 منها بلا قسمة بالسلاح والركوب والبس ان احتج وبالغلف
 والمحطوب والذهن والطيب مطلقا وقيل ان احتج ولا
 بالبيع اصلا ولا ^{او يبيع} التحول ولا بعد الخروج بريد ساقط
 الى الغنيمة وان استف به رد قيمته وان قسمت قبل الرد
 تصدق به لو غنيا ومن اسلم منهم قبل اخذه احرر
 نفسه وطفله وكل مال هو معه او ربيعة منه مسلم
 اذمى وعقاره في وقيل فيه خلاف مجدي يوسف في قوله الاول
 وولده الكبير وزوجته وحملها وعنده المقاتل وماله مع غنم
 بغصب او ربيعة في وكذا ماله مع مسلم وزمى بغصب

خلافتهم اوقيل الي يوسف مع الامام ^{فد} وتقسيم الغنيمة
 للرجال ستم والغارس ستمان وعندهما ثلثه سهم وفارسه
 سومان ولا يسمى ^{او يابه} اكثر من فارس وعند اي يوسف سهمين
 والذين كالمعاق ولا يسمى ^{او يابه} لراحلة ولا بغل العدة كونهن
 اوراجلا عند الحياوزة فينبغي للامام ان يعرض ^{او يابه} الخيش عند دخوله
 دار الحرب ليعلم الفارس من الرجال فن جاوز راجلا فشتري فيسا
 فله ستم راجل ومن جاوز فارسا فشتري فارسه فله ستم فارس
 ولو داهه قبل القتال او وهبه او آجره او رهنه فسمى راجلا فظاهر الرو
 به وكذا لو كان مريضا او مهن الا يقاتل عليه ولا يسمى لمهلك او
 مكاتب او صبي او امرأة او ذمي ^{او يابه} باريضه لسمى بحسب ما يري الامام
 ان قتالوا الود او تالوا فاجرحوا او ذل الذمة على عورتي ^{او يابه} في الطريق
 والخمس للبياتمي والسيالكين وابن السبيل ويقدم منيهم ذو القربى
 الفقير ^{او يابه} ولا حق فيه لا غنياتهم وذكره تعالى البرك وسسمى النبي صل
 الله عليه وسلم سقط بموته كالصفي وان دخل دار الحرب
 من لا منعة له بلا اذن الامام لا يخمس ما اخذوا وان كان باذنه
 اولهم متعة خمس والامام ان ينقل قبل احرار الغنيمة ^{او يابه} وقيل ان يضع
 الحربوزاها فيقول من قتل قتلا فله سبابه او من اصاب
^{او يابه}

شيئا

في قتله
 او يابه
 او يابه
 او يابه

شيئا فله ربيعة او يقول لم يثبت جعلت لكم الربيع بعد الخمس
 ولا تنقل بكم الا خوذوا ولا بعد احرار ^{او يابه} الاسن الخمس والسلب
 لكل ان لم ينقل وهو من كسبه وما عليه وشبابه وسلاحه
 وما معه لامع غارمه علو دابة اخرى والتفيل لقطع
 حق الغير لا للملك خلافا لما في قوله من اصاب جارية فهي
 له لا يحل لمن اصابها الوطوء ولا البيع قبل احرارها ^{او يابه}
 الله اعلم **باب احوال الكفار** ^{او يابه} اذا سبي الشرك التزم ولحقوا
 اموالهم ملكوها وعملك ساو حذنا من ذلك اذا غلبنا عليهم
 وان غلبوا على اموالنا واحرزوها بدرهم ملكوها وكذا لو
 نذمتا اليهم ^{او يابه} بغير ذم اذا ظفروا عليهم فمن وجد ملكه اخذه
 قبل القسمة ^{او يابه} مجانا وبعد ما ان كان مثليا لا ياخذ وان قحيا
 اخذه بالقيمة وان اشتراه مني ^{او يابه} بغير ذم فخرجوه وموقفي
 ياخذ بالثمن ان اشتراه به وان اشتراه بغير ذم فخرجوه وموقفي
 وان وهب له بغير ذم ومثله للثمن واشترائه بغير ذم وان
 اشتراه بخسبه او وهب له لا ياخذ وان كان عيدا فقيمت
 عينه فبذلها بغير ذم واشتراه اخرا ياخذ للمشتري الاول منه بمثله
 ثم الثالث منه بالثمنين وليس له اخذه من المشتري الثاني

ولا يملكون حرثا ومدرعا ولا ثوبا ومكاتب ولا عبيد لهم كذلك
ولا يملكون عبيدا بغير ما لهم في اخذ ماله بعد القسم بجانا ايضا
لكن يعقوض عنده من بيت المال وعندهما موكلا سوروان ابو يقرس
ومتاع فاشترى رجا ذلك كما واخرجه اخذ ماله ما سوى العبدان
والعبدان وبعدهما بالخير ارضوا وان اشترى مستامن عبدا
مسلم او دخله دارهم عتق خلاقه وان اسلم عبدا لهم ثمة فجاءه
او ظمرا على اسم او خرج الى عسكرنا فهو حر **الاستان**
اذا دخل تاجرنا اليهم بامان لا يحال له ان يتعرض لشي من ماله
او دمهم فان اخذ شيئا واخرجه مكره مخطور افي تصدق به
وان غدر به ملكيهم فاخذ ماله او جسده او فعل ذلك غيره بعلمه
حل له التعرض كالاشير وان اداته ثمة حرثا او اذان جريا او غصب
احدهما من الاخر جالبا لا يقضي وكذا لو فعل ذلك حرثا او جريا
مستامين وان خرجا مسلمين قضى بالدين لا بالغصب ولو
اسلم الحرثي بعد ما غصبه للمسلم ثم خرجا يفتي بالرد ريانة وان قتل
احد المسلمين المستامين الا حرثه فعليه الدية في ماله وكفارة
ايضا في الخطاء وان كانا اسيرين فلا شيء الا الكفار قفي الخطاء
وعندهما كالمستامين ولا شيء في قتل المسلم ثم اسلموا اسلم ولم

ولم بهاجر سوى الكفارة في الخطاء اتفاق **الاستان** لا يمكن مستامن
ان يقيم في دارنا سنة ويقال له ان قريت سنة علينا نضع الجزية فان
اقام سنة صار ذميا ولا يمكن من العود الى داره وكذا لو قيل له ان اقم
شهر او نحو ذلك فاقام او اشترى ارض او وضع عليه حرثا او عليه
جزية سنة من حين وضع الحراج او نكحت المستامنة ذميا لا لو
نكح هو ذميا فان رجع الى داره حل ذمها وان كان له وديعة عند
مسلم وذمها او دين عليه ما فاسر او ظمرا او ظمرا عليه سقط دينه وصار
ووديعة فياء وان قتل ولم يظمرا عليه لم يمس ومات في الحرب شرفا جاء
حرثا بامان وله زوجة هناك وولد ومال عند مسلم او ذمها او حرثا
فاسلم هناك ظمرا عليه فالحال في وان اسلم ثم جاءنا ثم ظمرا عليه
فقط له حرثا مسلم ووديعة عند مسلم او ذمها او غير ذلك في
ومن اسلم ثم وله هناك وارث مسلم فقتله مسلم عدا او خطاء
فلا شيء عليه في الكفار قفي الخطاء او اذ قتل مسلم لا في الخطاء
لو مستامن اسلم هناك فله تمام اخذ الدية من عاقله القاتل او في
العقد له ان يقتل او يخذل الدية وليس له العفو بجانا **الاستان**
ارض العرب عشرة ريف وهو ما بين القدرين الى اقصى حجب باليمن
الى حد الشام وكذا البصرة وكذا ما اسلم اهله او فتحه عنوة فو قسيم

بين الغائبين وارض السواد خراجية وهو ما بين الغائبين والعقبة
 حلوان ومن الثعلبية او العلت الى عبادان وكذا كما ما فتح عنوة
 واقراهم او صومكو او سوي سكة وارض السواد هم لوكة لاهلها
 يجوز بيعهم لها ونصر فيهم فيها وان اخرج موات يعتبر قرية
 عند ابو يوسف وموافقه عند محمد والخارج نوعان خراج
 مقاسمة فيتعاقب بالخارج كالعشر وخراج وظفة فلا يزار
 على ما وضعه عمر رضي الله عنه على السواد الكراحيب صالح
 للزراعي بصاع من بتر او شعير درهم والجربيل للطبنة خمسة
 دراهم والجربيل الكرم والنخل المتصل عشرة دراهم والاسواه
 كزعفران وبستان ما تطبق ونصف الخراج عاية الطاقة
 وان لم تطبق ما وظيف نقص ولا يزداد وان اطاقا عند ابو
 خازم الحارثي ولا خراج ان انقطع عن ارضه لاء او غلب عليها
 او اصاب الزرع افة ويحب ان عطى ما لكها ولا يتغير ان اسلم
 او اشتراها مسلم ولا عشر في خارج ارض الخراج ولا يتكرر
 خراج الوظيفه يتكرر الخراج بخلاف العشر وخارج المقاسمة
 الجزية اذا وضعت بتر ارض او صالح لا تغير وان
 فتحت بلدة عنوة واقراهم اهلها عليهم ان توضع على الظاهر

الذي في السنة ثمانية واربعون درهما وعلى التوسط نصفها
 وعلى الفقير الخمار على الكسب ربعها وتوضع على كتابي و
 يجوز بيعه ونحوه على الاعزى ولا مائة فيا يقبل منها الا الاسلام
 او السيف ونسبته وانما هي اطفالها ولا جزية على صبي وامرأة
 ومراة او ثوب كان ثوب شيخ كبير ورمي واعى ومقعد وفقر
 لا يكتب وراعي الاخيالط ونجيب في اول الحول ويؤخذ
 قسط كل شيء فيه ^{او يبين} تسقط بالاسلام او الموت وتدخل
 بالتكر خلافها ما يخاف خراج الارض ولا يجوز احداث سعة
 او كيسة او صومعة في دارنا وتعد النهدمة من غير تقاويم
 الذي في زينة ومركب وسرج ولا يركب خيل ولا يملح سلاح
 ويركض الكسبيج ويركب سرجها لا يكاف والاحقر ان لا يترك ان
 يركب بالضرورة وحيلة يترك في الجامع ولا يلبس ما يخص أهل
 العلم والزهدي والشرقي وغيره انما في الطريق والحمام ويجوز على دار
 علامتك لا يستغفر له ولا يلبس السلام ويضيق عليه الطريق
 ويؤدى الجزية قائما والاختلاف اعدو يؤخذ بتلبسته ويبر ويقل
 له ان الجزية يا عدو الله ما يذم ولا ينقض عهده بالاباء عن
 الجزية اوبناته مسلمة ووقته مسلمة او سبية النبي صلى الله عليه

وسلم بل بالحق يدرك الحرب او الفلبية على موضع الحار يشاور يصير
 كالبرئ لكن لو اسرى يسترق والموت يقتل ويؤخذ من بني تغلب
 رجالهم ونساءهم ضعف الزكوة لاسم صيانتهم ويؤخذ من
 موالى الجحش يتولوا الجحش كوالقريش ويصرف الجحش والجحش يروى
 أخذ من بني تغلب ومن ارض اهلها عنها الا هذه اهل الحرب
 اولادهم منهم بلاد قتال في مصالح المسلمين كسد الثغور وبناء
 القناطر الجسور وكفاية العلماء والدرسين والفتيين و
 القضاة والعمال والقاتلة وزاد فيهم ومن مات في نصف السنة
 حرم من العطاء **باب الرد** من ارتد والعباد بالله تعالى تعرض
 عليه الاسلام ويكشف شيعته ان كانت فان استنصر ^{او صغر كدثر} جيس
 ثلثة ايام فان تاب فبى الاقتل وتوبته بالتبى عن كل دين سوى
 الاسلام او عمن انتقل اليه وقتل قبل العرض ترك تثبت الاضمان
 فيه ويروى ملكه عن ماله ووقوفه فان اسلم عاروان مات او
 قتل او الحق يدرك الحرب وحام به عتق مديروه وانما اولاده و
 حلت ديونه وكسب اسلامه لو ارثه المسلم وكسب دينه في ذم
 يقتضى دين اسلامه من كسب اسلامه دين ردة من كسبها
 ويوفى ببيع وسراؤه واجارته وهيبته ورهنه وعتقه وتك

بيرو وكتابتهم وصيته فان اسلم صحت فان مات او قتل او
 حكم بلحقه بطلت وقالا لا يزول ملكه عن ماله ونقضت ديونه
 مطلقا من كل كسبه وكلاهما لو ارثه المسلم ومحمد اعتبر كونه وارثا
 عند الحاقه لى يوسف عند الحكم به ونصح تصرفاته ولا توقف
 غير الفاوضته لكن كصرف الصحيح عند يوسف وكصرف الميراث
 محمد ونصح اتفاق استيلاذه وطلاقه ويحظر نكاحه وذيبحته
 وتتوقف مفاوضته وتترثه امراة المسلمين ان مات او قتل او
 في العدة وان عار مسلما بعد الحكم بلحقه اخذ ما وجد باقيا في
 يدوارته ولا ينقض عتق مديره وام ولده وان عار قبل فكاكه
 لم يرتد والمرأة لا تقتل بل تحبس حتى تتوب وتضرب طأما والامه
 بجرحها مولاها وينفذ جميع نصرتها في ماله واجميع كسبه الوارثها
 المسلم اذا ماتت وبنيها زوجهما ان تلت ميراثه لان ارتد
 صحيحة وقاتلهما يعزرف فقط وسائر احواله ماله لا يرثها فان ولدت
 امته فادعاه ثبت نسيه وامومهيتها والحرير نسيه مطلقا ان
 كانت مسلمة وكان ان كانت نصرانية الا ان ولدت لاكثر من نصف
 حول مندار تدوان الحق عالمه فظهر عليه في وفوه فان حق ثم جمع
 فذهب به فظهر عليه فهو لوارثه قبل القسمة وان الحق فقط

بعد ما بينه فكانت بينه وبينه الكتاب والولاء
 لم يوس قتل مدبر خطاه فقتل علور دته او الحق فديته في كسب
 اسلام وقال في كسب مطلقا ومن قطعت يده عدا فان ذلك
 والعيار بالله تعالى ومات منه الحق ثم جاء مسلم ومات منه
 فنصف دية لور شته في مال القاطع وان اسلام بدون الحاق فان
 فتمام الذية وعند محمد نصف ما كانت ان تدفع الحق فلذلك مال
 وقيل فبدل الكتاب لمولاه والباقي لور شته وبيان ان تدفع الحق
 فولدت المرأة ثم ولد الولد فظي عليهم فالولد ان يوء ويحجر الولد
 على الاسلام لا ولده واسلام الصبي العاقل صحيح وكذا ان تدله
 خلافا لا يوسف ويحجر على الاسلام ولا يقتل ان الي بال **البغاة**
 اذا خرج قوم مسلمون عن طاعة الامام وتغلبوا على بلد دعاهم
 الى العود وكشف شيعتهم فبذلهم بالقتال لو تخبروا بالجمعة
 فيه وقيل لا مالم يبدوا فان كان لهم فدية اخبروا على حكيهم وانبع
 مواليهم والاقبال لا تشبه في ذمتهم ولا يقسم ماله على يديهم
 حتى يتوبوا فبذل على شتم باغ مثله فظي عليهم لا يجب شتم وان
 غلبوا على مصير فقتل بعض اهلهم اخرهم عدا فقتل به اذا
 ظي على المصروا ان قتل عدا لور شته الباغ يرد ولو بالعكس

٢٢٢
 في كتابه في بيان ما
 في كتابه في بيان ما

لا يرد الباغ الا ان ادعى انه كان على الحق وعندنا يوسف لا يرد مطلقا
 وكذا بيع السراح محرم علم انه من اهل الفتنة وان لم يعلم فلا والله
 اعلم **كتاب الاقضية** اثقنا طه مندوب وان خيف هلاكه فواجب
 وكذا اللقطة وهو حر الا ان ثبت رقة محجة ونفقت في بيت المال
 وكذا لجنايته وان لم يوان انفق عليه الملتقط فهو متبع الا ان
 ياذن الحاكم بشرط الرجوع ويصدق في الاقضية اذا بلغ ولا يدخل
 من ملتقط وان ادعاه واحد ثبت نسبه منه ولو عبدا وهو
 حر او زميتا وهو مسلم ان لم يكن في مفرهم ودمي ان كان فيه وان
 ادعاه اثنان معا ثبت نسبه وان وصف احد من اعلامه فيه
 او سرقه او اوله او الحو والمسلم او من العبد والدمي وان شذ عليه
 ماله او دابة هو عليه ما في قوله ينفق منه عليه باصر قاض قضاة
 ايضا وله شراء ما لا بد له من من طعام وكسوة وقبض مائة
 وتسليم في حرفة لا تزوجه وتصرف في ماله لغيره ما ذكر ولا جارة
 في الاصح وقيل له اجارته **كتاب الاقضية** هو امانة ان شهد
 انه اخذها ليردها على صاحبها والا ضمن والقول للمالك ان انكر
 اخذه للرد هو عندنا يوسف الملتقط ويكفي في الاشياء ما قو
 من سمعتموه ينشذ لقطه قد لوة على ويعرفها في مكان
 او طلب يرد

في حق غيره فلا يثبت محن مات حال فقده ان حكم بموته فيوقف
نصيبه منه كالأوبعضا الى ان يحكم بموته فان جاء قبل الحكم
به فهو له والا فليس يرث ذلك المال ولا له ولا مضى من عمره
مالا يعيش اليه اقران وقيل تسعون سنة وقيل مائة عشرون
سنة حكم بموته فحق مال حينئذ فلا يرثه من مات قبل ذلك
وتعتذر وجبته للموت عند ذلك **في الشركة** هي ضريان
شركة ملك وشركة عقد فالاولى ان يملك اثنان عينا ثانيا
او شراء او اتي بابا او استيلا او احتلطا مالهما بحيث لا يتميز
او خلطا وكل منى اجنبي ونصيب الاخر يجوز بيع نصيبه
من شريكه في جميع الصور ومن غيره بغير اذنه فيما عدا الخلط
والاحتلطا فلا يجوز بلا اذنه والثانية ان يقول احدهما اشار
كتك في كذا ليقبل الاخر وكنها الايجاب والقبول بشرطها
عدم ما يقطعها كشرط دراهم معينة من التبرع لاحدهما
وهي اربعة انواع شركة مفوضة وهي ان يشترك متساويان
نصرا ودينا ومالا وريحا وتتضمن الوكالة فلا يجوز بين
مسلم وذمي خلا لا ييوسف ولا بين حر وعبد وبالغ وصبي
ولا بين صبيين وعبدين او مكاتبين ولا بد من لفظ الاقارن

وضم اوسبان جميع مقتضاتيا ولا يشترط تسليم المال ولا خلطا وما
اشتراه كل منهما سوى طعام اهله وكسوتهما فليجدا وكلا دين
لزم احدهما بما تصح فيه الشركة كبيع وشراء واستيجار لزم الاخر
وان لزم بكفالة باصر لزم الاخر خلافا لهما وكذا ان لزم بنفسه خلافا
لا ييوسف وفي الكفالة بلا امر لا يلزم في الصحيح وان ورت احدا
ما تصح به الشركة او وهب لموقفه صارت عينا وكذا ان
فقد فيها شرط لا يشترط في العنان وان ورت عرضا او عقارا
بقيت مفوضة ولا تصح مفوضة ولا عنان الا بالذراهم او
الذنانير او بالفلوس النافقة عند محمد او بالتبر والتقرة ان تعامل
الناس بهما ولا تصح ان بالعروض الا ان يبيع نصف عرض
نصف عرض الاخرم بعقد الشركة ولا بالكيل والوزن و
العدد والتقارب قبل الخاط وان خلطا جنسا واحدا ثم اشركا
فشركة عقد عند محمد ومالك عند ابي يوسف وان خلطا
جنسين لا تشكرا اتفاقا وشركة عنان وهي ان يشركا جنسا
ويدين وتتضمن الوكالة دون الكفالة وتصح في نوع من التجارات
وفي عمومها وببعض مال كل منهما وبكثير ومع التفاضل
في المال والريح ومع التساوي فيهما او في احدهما دون الاخر

عند عملهما او مع زيادة الربح للعامل عند عمل احدهما او مع كون مال
احدهما ذاهبا والاخر دائرا لا يشرط الخلط فيهما ايضا والوصيفة
على قدر المال وان شرط غير ذلك وما شراه كل منهما طويل ثم
هو فقط ويرجع على شريكه بحصته منه ان اذاه من مال وتبطل
الشركة بهلاك المالين واحدهما قبل الشراء وهو على ما الكفيل
الخلط هلك فبيده او في يد الاخر وعليهما بعده فان هلك بعد
ما شري الاخر مال فالشري بينهما ويرجع الشري على شريكه
بشر حصته وان هلك قبل شراء الاخر فان كان وكلا حين الشركة
صحيحا فالشري لهما شركة مملك ويرجع بحصته والاقل للشري
فقط وكلا من شريكي المفاوضة والعنان ان يبيع ويشتري
ويستأجر ويؤك ويودع ويؤجر في المال بدانة وشركة الضايغ
والتقبا وهي ان يشتري خيطا طان او صباغ او خيطا طان او يتقبا
الاعمال ويكون لكسب بينهما ولو شرط العمل نصفين والربح ثلاثة
جاز وكل عمل تقبله احدهما يلزمه فاعلى كل منهما الطلب بالعمل
ولكل مني ما طلب الاجر ويؤثر الدافع بالدفع الى احدهما والكسب
بينهما وان عمل احدهما فقط وشركة الوجوه وهوان يشتري كولا مل
لها على ان يشتري بوجوهها او يبيعها والربح بينهما فان شرطهما مملو

صحت ومطلقا اعتان وتنضمن الوكالة فيما يشتريانه فان
شرطا من اصفية المشتري او مثا لشدة فالربح كذلك وشرط
الفضل باطل **فصل** ولا يجوز للشركة فيما لا تنج الوكالة به
كالخطاب والاحتشاش والاصطيار والاستغناء وما
جمعه كالفداء وان اعان الاخر مثله لا يذاعل بنصف ثمن
الناخوز عند ابي يوسف خا (فالحمد وما اخذاه معا فليهما
نصفين وان كان لاحدهما بغل والاخر راويه فاستقر واحد
هما فالكسب له والاخر اجر مثل مال والربح في الشركة الفاسد
على قدر المال ويبطل شرط الفضل وتبطل الشركة بموت
احدهما ويحقا فمرتدان حكم به ولا يلزم احدهما مال الاخر ولا
اذن كالمصاحبه فاديا معا ضمن كل حصته صاحبه وان
اديا متعاقبا ضمن الثاني علم باداء الاول الاوقالا لا يضمن
ان لم يعلم وان اذن احد المفاوضين لشريكه ان يشتري او يبيعا
هما ففعل فيهما خاصته باد شيء ويؤخذ كل ثمن او قالا
يضمن حصته بشريكه **كتاب الوقف** هو جنس
العين على مملك الواقف والتصدق بالنفقة كالعارية فلا
يلزم ولا يزول ملكها الا بحكم به حاكم قبل او يعلقه بموت

٢٤

بان يقول اذا كنت فقد وقفت داره وعندهما خمس
العين على ملك الله تعالى فبه يعود نفعه الى العباد فيلزم
وينزل ملكه بمجرده القول عندنا يوسف وعندنا الامام
يسلمه الى الولي فالوقوف على الفقراء او بني سقاية او خانا او رباطا
لبنى السبيل او جعل ارضه مقبرة لا ينزل ملكه عندنا الا بالحاكم
عندنا يوسف ينزل بمجرد القول وعندنا محمد اذا سلم الى مشور
واستغنى الناس من السقاية وسكنوا الخان والرباط ودفنوا
في المقبرة وشرط لتمامه ذكره مصرفه في يد يوسف
يصح بدونه واذا انقطع مصرفه الى الفقراء وصح عندنا يوسف
وقف المشاع وجعل ارضه الوقف والولاية لنفسه ويجعل
العضد او الكلال او لانت اولاده او مديريه ما داموا احياء و
بعدهم الفقراء وشرطان يستبدلان به غيرهما اذا شاءا خلافا
لمحمد الكلال وصح وقف العقار وكذا المنقول التعارف ووقفه عند
محمد كالفاس والبر والعدوم والنشار والجنانة وثيابها و
القدور والراجل والصاحف والكسب واليوسف معه في
وقف السداح والكراع كل خير والا بل فوسيل الله تعالى به يفتي
وكذا يصح عندنا يوسف وقفه تبعا كن وقف ضيعة يبقها

واكرتها وهم عبيده وسائر الاثبات واذا صح الوقف
فلا يملك ولا يملك ان تجوز قسمة المشاع عندنا يوسف و
يبدأ من ارتفاع الوقف يعني انتم وان لم يشرطها الواقف
ان وقف على الفقراء وان وقف على معين فعليه ان امتنع او كان
فقير الجرم الحاكم وعمره من اجرة ثم رده اليه ونقض الوقف
يصح في الغارث ان اجتاح والا يحفظ الى الوقفة الحاجة وان
تقدر صرف عينه ببيع ويصرف عنه النبي ما لا يقسم بين
مستحق الوقف **فصل** اذا بنى مسجدا لا ينزل ملكه عند
حتى يفره عن ملكه بطريقه ويأذن بالعتاوة فيؤصل
فيه واحد وفي رواية شرط صلوة جماعة ولا يضر جعله
تحت سرة بالمصالحه وان جعله لغرض صالح او جعل
فوقه بيا وجعل بابه الى الطريق وعزله او اتخذ وسط دار
مسجدا واذن بالعتاوة فيه لا ينزل ملكه عندنا يوسف
ويجوز عنه وعندنا يوسف ينزل ملكه بمجرد القول مطلقا
ولو ضاق المسجد ويجنبه طريق العامة يوسع منه وبالعكس
رباطا استغنى عنه يصرف وقفه الى اقرب رباط اليه والو
قف في المضر وصية ويتبع شرط الواقف في اجارة الوقف
ان وجدوا الا في مختار ان لا يوجب الضياع اكثر من ثلاث

سنتين ولا غيرهما اكثر من سنة ولا يجوز الا باجر للثلث ثم لا ينقض
ان زادت الاجرة لكثرة الرغبة وليس للموقوف عليه ان يجبر
الابانة او ولاية ولا يعار ولا يرهن وان غصب عقاره
يختار وجوب الضمان ولو شرط الولاية لنفسه وكان
حائثا ينزع منه وان شرط ان لا ينزع والله اعلم **كتاب البيع**
البيع مبادلة مال بمال وينعقد بايجاب وقبول بلفظي للمضي
كبت واشترى بمت وما دل على معناه او بالتصاطي والتفيس
والخسيس هو الصحيح ولو قال اخذه بكذا ففعل اخذت او رضى
صح واذا وجب احدهما فالآخر ان يقبل كالبيع بك الثمن في المجلس
او يترك لا بعضا دون بعض الا اذا بين ثمن كل وان رجع المحب
اوقام احدهما عن المجلس قبل القبول بطل الايجاب واذا وجد
الايجاب والقبول لزم البيع بلا خيار محاسن ويصح في العوض
المشار اليه بلا معرفة قدره ووصفه لا في غيره وبثمن حال
ومؤجل باجل معلوم ولو اشترى باجل سنة فمعه البائع
البيع حتى مضت ثم سلم فله اجر سنة اخرى خلافا لوما
وان اطلق الثمن فان استوت مائة النقول ورواها صحيح
لزم ما قدر من اي نوع كان وان اختلفت رواجف الارواح
وان استوى رواجها لا مالا التي افسد مالا يمين ويصح في الطعا
وكل مكيل وموزون كيانا ووزنا وكذا جزا فان بيع يغير

جنسه وانا او حجر معين لا يدرى قدره ومن باع صرة كل صاع
بدرهم صح فصاع فقط الا ان يسمى محتويا او المشتري الفسخ
بالخيار وان كيل او سمي جملتها في المجلس بعينه ومن باع
قطيع غنم كل شاة بدرهم لا يصح في شيء منها او كذا لو باع ثوبا
كل ذراع بدرهم وكذا كل معدود متفاوت وعندنا يصح في
الكل في جميع ذلك وان باع صرة على اثنى مائة فقير عاين درهم
فوجدت اقل او اكثر اخذ المشتري الاقل بحصته وفسخ والائر
للبيع وفي المزدوع يأخذ الاقل بك الثمن او يفسخ والائر له بلا
خيار للبايع وان سمي لكل ذراع قسطا اخذ الاقل بحصته
وكذا ان ائذوله بالخيار في الوجهين وصح بيع عشرة اسهم
من مائة سهم من دار لا بيع عشرة اذرع من مائة ذراع منها
وعندنا يصح فيهما ولو باع عدلا على انة عشرة اشواب فاذا
هو اقل او اكثر فسد البيع ولو فصل الثمن فكذا في الاكثر ويصح
في الاقل بحصته ويخير المشتري وان باع ثوبا على انة عشرة اذرع
كل ذراع بدرهم اخذه المشتري بعشرة او عشرة ونصفا باختيار
وبتسعة او تسعة ونصفا باختيار وعندنا لا يفسخ بخير في
اخذه باحد عشر في الاول وبعشرة في الثاني وعندنا بخير فاخذ
في الاول بعشرة ونصف وفي الثاني بتسعة ونصف **فصل**
يدخل البناء والفايحة في بيع الدار باذكر الشجر في بيع الارض

ولو أطلق شراء شجرة دخل مكانها عند مجيده وهو المختار خلاف
 لابي يوسف ولا يدخل الزرع في بيع الارض ولا الثمن في بيع الا
 باشتراطه وان ذكر الحقوق والرافق ويقال للبائع اقلعة و
 اقطعي او سلم البيع وكذا لا يدخل حبت بذرة ولم ينبت بعد
 وان نبت ولم يصير له قيمة وقيل لا ومن باع ثمرة بداء صلاحها او
 لم يبدأ صحت ويقطعها المشتري للحال وان شرط تركها على الشجر فسد ولو
 بعد تنافس عظمى خالف المحمدي وكذا شراء الزرع وان تركها باذن البائع
 بلا اشتراط طاب له ان يادق وان بغير اذنه تصدق بما اذا في ذمتها
 وان بعد ما تنافست لا يصح دفع شيء استنجاها الشجر الى وقت الادراك
 ويطلب الاجارة وطابت الزيادة وان استنجاها الارض لتركها في فسخ
 ولا طيب الزيادة ولو اشترت ثمرا آخر قبيل القبض فسد البيع وبطل القبض
 يشتركان والقول في قدر الحادث للمشتري ولو باع شجرة واستثنى
 منها ارضا معلومة صح وقيل لا ويجوز الرفع في سبيل ان يبيع
 بغير جنسه وكذا الباقي في فسخه والارض والسموم وكذا الوزن
 الفستق والجوز في قشها الاول واجرة الكيل وعد البيع ووزنه
 وزرعه على البائع واجرة نقد الثمن ووزنه على المشتري وفي بيع ساعة
 بثمن مسلم هو اقل ان لم يكن موقفا وفي بيع ساعة او ثمن بثمن
 سلم معا **الخيار** صح خيار الشريك من العاقدين ولها
 معاملة ايام لا اكثر الا ان اجاز في الثلاثة وعندها يجوز ان يبرن

الشجب

مدة معلومة او مدة كانت وان اشترى على انه ان لم يتقد
 الثمن الثلاثة ايام فارجع صح والخيار بعد الا ان ينقضي الثلاثة
 وعند المحمدي يجوز الاربعة واكثر وخيار البائع يمنع خروج البيع
 عن ملكه فان قبض المشتري فملكه لزمه في ذمته وخيار المشتري
 لا يمنع فان هلك في يده لزم الثمن وكذا لو تعيب الا انه لا يدخل
 في ملك المشتري خلاف المحمدي فلو اشترى زوجته بالخيار
 لا يفسد النكاح وان وطئها قبل ردّها لانه بالنكاح الا في البكر
 ولو ولدت في مدته لا تصبر ام ولده ولو اشترى قريبه او عبدا
 بعد قوله ان ملكك عبدا فهو حر لا يعتق فان في مدته ولا يعتد
 حينئذ المشتري به في مدته من الاستبراء ولا استبراء على البائع
 ان ردت به ولو قبض المشتري بالبيع باذن البائع ثم اوردى عنده
 في ملكه فهو على البائع لا ارتفاع القبض بالذم لعدم الملك ولو
 اشترى الاذن وشيئا به فابراه بايعه عن ثمنه بغير خياره
 وله الرد لانه يلو عدم التملك ولو اشترى ذمي من ذمي حر فاسلم
 في مدته بطل شراؤه كذا يدينكها مسلما بالاجازة خلاف المحمدي
 في الجميع ومن الخيار يجوز بخرقة صاحبه وعيسته ولا يفسخ
 الا بخرقة وخلافه لابي يوسف فان فسخ وعلم به في المدة انفسخ
 والا ثم العقد ويتم العقد ايضا بموت من له الخيار وكذا في ذمي
 المدة والاختار بشقة سبب المبيع وبكل ما يدل على الرضى

كالركوب لغیر الاختیار والوطئ والاعتاق وتوابعه ولو شرط
 للشتر الخيار لغیر جاز وانما اجاز او فسخ صح وان اجاز واحد
 وفسخ الاخر انحصر السابق وان كانا معا فالفسخ ولو باع عیدین
 بالخيار فاحدهما فان عینته وفصل ثم كذا واحد منهما صح والا
 فلا ويجوز خيار التعین وهو بیع احد شیئین او ثلثة على ان
 یأخذ المشتري ایا شاء ولا يجوز فی اکثر من الثلثة ینقید بخیره
 بمدة خيار الشرط على الاختلاف والبیع واحد والباقي امانة فلو
 قبض الكلف لك واحد او تعین لم البيع فی تعیین الباقي
 للامانة وان هلك الكلف لم ينصف ثمن الكلف ثلثه وليس له
 رد الكلف الا ان ضم اليه خيار الشرط وبورث خيار التعین و
 الغیب لا الشرط او الریة ولو اشترى على انهما بالخيار فرضی
 احدهما لا یرد الاخر خلافهما وعلى هذا خيار العیب والریة
 ولو اشترى عبدا على انه خباز او كاتب فظلم بخلافه اخذه
 بكل الثمن او ترك **فصل الرویة** من اشترى مال یرمى بحد ما اذا
 مال یوجب له ما یبطله وان رضی قبله او لا خيار لمن باع مال یرمى بحد
 خيار الرویة ما یبطل خيار الشرط من تعیب وتعییب فی یده
 وتعذر رد بعضه ونصرف لا یفسخ كالاعتاق وتوابعه او حیوان
 حقا للغیر كالبیع المطلق والرهن والاجارة قبل الرویة وتوابعه لا
 یمجب حق الغیر كالبیع ^{المطلق} بالخيار والمساومة والیساء بالاتسليم
 بالتجار

یبطال

یبطال

یبطال بعد ما وكنت روية وجه الرقيق والذابة وكفلها وفي
 شاة اللحم لا بد من الجسر وفي شاة القنية لا بد من روية الصرغ
 ورؤية ظاهر الثوب ان لم يكن معلما كافية ورؤية علم السعيا
 ورؤية داخل الدار وان لم يشاهد بيوتها وعند زق لا بد من
 مشاهدة البيوت وعليه الفتوى اليوم وان رأى بعض البيوع فله
 الخيار اذا رأى باقيه وما يعرض بالتموزج كالكيل والوزن فرؤية بعضه
 كروية كله وفي ما يطعم لا بد من الذوق ونظر الوكيل بالشراء او
 القبض كاف لانظر الرسول وعندهما كالوكيل وبيع الاعوي شراء
 صح وله الخيار اذا اشترى ويسقط بحسبه المبيع او شحمه او
 زوقه فيما يعرف بذلك ويصح في العقار له ومن رأى احد الثوبين
 فشراهما ثم رأى الاخر فله اخذهما او ردهما الا اذا اخذهما او
 من رأى شيئا ثم شراه فوجده متغيرا بخر والافاد وان اختلفا
 في غيره فالقول للبائع وان في الرویة فلم يشتره ومن اشترى عدل
 زطي فباع منه ثوبا او هب وسلم فله بعيب لا بخيار روية
 او شرط **فصل** مطلق البيع يقتضي سلامة المبيع فلم يوجب
 مشري عيبا رده او اخذه بكل ثمنه الا امساكه ونقض ثمنه الا
 برضى بايعه وكل ما اوجب نقصان الثمن عند التجار فهو عيب
 فالاباق ولو المارون سفرو من صغیر يعقل عيب وكذا السرققة
 والبول والغراش وهو الكير عيب آخر فلو باع او سرق فلو بال

في صفه ثم عاوده عند المشتري فيه رد وان عاوده عنده
 بعد البلوغ لا والجنون عيب مطلقا فلو جن في صفه وعاوه
 عند المشتري وفي كبره رد به ونحوه والرد في الزنا والتولد منه
 عيب في الجارية لا في الغلام الا ان يكون مرداء والاستحاضه
 عيب وكذا عدم حيض بنت سبع عشر سنة لا اقل ويعرف
 ذلك بقول الامه فتردا ان انضم اليه نكول البايع قبل القبض
 وبعده هو الصحيح والكفر عيب فيهما وكذا الشيب والدين و
 السعال القديم والشعر واللاء في العين فان ظهر عيب قد تم بعد
 ما حدث عند المشتري اخرج رجوع بالتقصان كنوب مثله
 فقطعه فاطلع على عيب وليس له الرد الا ان يرضى البايع
 باخذه كذلك فله ذلك حتى لو باعه للمشتري سقط رجوعه
 فان خاف الثوب او صبغه احمر اولت التسوية بغير علم ثم ظهر
 عيبه رجوع ينقصانه وليس لبايعه ان يأخذ محو لو باعه
 بعد رؤية عيبه لا يسقط الرجوع ولو اعتق بالامال او دبر او
 استولد ثم ظهر العيب رجوع وكذا ان ظهر بعد موت المشتري وان
 اعتق علوما لا قبله لا يرجع بشيء وكذا لو اكل الطعام كله او مضغه
 او ليس الثوب فتخرج لا يرجع خلافا لما وان شري بيضا او
 جوزا او بطيخا او قثاء او خيارا فكسره فهو حده فاسد فان كان
 ينفع به رجوع من قطانه والاقبال عند قوله وجب للمشتري ان

وهو

وهو قليل كالأول خذها الاثنيتين في المائة صح البيع والا فسد
 ورجع بكل ثمن ومن باع ما اشتراه فردة عليه بغير قبض
 باق ان انكروا او بينة فردة على بايعه ولو قبله برضاه لا بدوة
 عليه ومن قبض ما اشتراه ثم ادعى عيبا لا يجبر على دفع ثمنه ولكن
 يبرهن او يحلف بايعه فان قال شي مودى عيب دفع ان حلف
 بايعه وليم العيب ان نكل ومن ادعى باق مشريه يبرهن
 اوله انه ابق عنده ثم يحلف بايعه بالله لقد باعه وسلم وما
 ابق قط او بالله ماله حق الرد عليك لقد باعه وما به هذا
 العيب او لقد باعه وسلم وما به هذا العيب وفي اباق الكبر
 يحلف بالله ما ابق منذ بلغ مبلغ الرجال وعند عدم بينة للمشتري
 على اباق عنده يكتفى البايع عندها انه ما يعلم انه ابق عنده و
 اختلفوا على قول الامام فان ذكر على قولهما حلف ثانيا كما مر و
 لو قال بايعه بعد النكاح بضعتك هذا مع اخروقه للمشتري بل
 وحده والقول له وكذلك لو اتفقا في قدر البيع واختلفا في القبض
 ولو اشترى عشرين صفقة وقبض احداهما ووجد بالقبض وحده
 او بالآخر عيبا ردتها واخذها ولا يرد العيب وحده الا ان
 ظهر للعيب بعد قبضها ولو وجد بعض الكيل او الوزن
 معيبا بعد القبض رد كله واخذه وقيل هذا ان لم يكن في وعاءين
 ولا في وكال عشرين ولو استحق بعضه بعد القبض ليس

من الوجه الذي يدل على
 عند كقط لا ياله صح

ليس

رد في مخالفة الشوب ومداواة العيب بعد رؤية العيب
وركوبه رضى ولو كسر رده او سقيه او شرا عافه ولا بدله
منه فلا ولو قطع البيع بعد قبضه او قتل بسبب عند
البائع رده واخذ ثمنه وقال ارجع بفضل ما بين كونه سارقا
وغير سارقا فلا ولا غير فائلا ان لم يعلم بالعيب عند الشراء
والا فلا ولو تداولته الايدي ثم قطع في يد الاخر رجوع الباعة
بعضهم على بعض كافي الاستحقاق وعندها يرجع الاخر
على بايعه لا بايعه على بايعه ولو باع بشرط ان يرد من كذا عيب
وان لم يجد العيوب ويدخل في البراءة كحادث قبل القبض عند
ابى يوسف خلافه **باب بيع القاص** بيع ما ليس بمالك
والبيع به باطل كالدم والميتة والحرة وكذا بيع ام الولد والمذنب وكذا
بيع المكاتب الا ان يجبره فكن وكذا بيع مال غير متقوم كالخمر
والخنزير بالثمن وبيع قن ضم الحرة وكبنة ضمت الى ميتة وان
بين ثمن كل وعندهما يصح في العبد والذبيحة ان بين الثمن وصح في
قن ضم الى مذبح او القن غيره بالحصة وكذا في ملك ضم الى وقف
والصحيح بيع العرض بالثمن او بالعكس فاسد وكذا بيعه بالخمر
ولا يجوز بيع طير فاهواء وشتمك لم يصد او صيد والقي في
خطينة لا يؤخذ منها بالاحيلة او دخل اليها بنفسه ولم يسد
لمه وان صيد والقي فيها او امكن اخذه بالاحيلة صح ولا بيع

مدخله

الحمل

الحمل والنتاج واللبن والضرع وكذا اللؤلؤ في الصدفة والصوف
على ظاهر الغنم خلافه لا يبيع يوسف في ما ولا بيع في الشاة
وضريبة القانص ويجوز في سقفه ودرع من شوب وان ذكر
قطعه فلو قطع الجذع او قطع الذراع وسلم قبل الفسخ عاد
صحها ولا المزاينة وهي بيع الثمر على الحمل بثمر محذور مثل كيله خبثا
والحافله هو بيع البرق وسيله بغير مثله خبثا ولا بيع
بالدراستة والمناذرة والقاء الحجر بان يتساو ما سلعة فيلزم
البيع لو لم يسهل المشتري او وضع عليها حجر او نبذها اليه البائع
ولا بيع شوب من شوبين الا بشرط ان يأخذ ايتوسا شاة ولا
الراعي ولا اجارتهما ولا الحمل بالاكواراه خلافه المحذور ودود
القر في بيضه وعندها يبيع يوسف يجوز في الدور اذا كان مع القوي
فالباحس عنه قولان وعند محمد يجوز بيعهما مطلقا وهو
المختار ولا بيع الا بقا الامن يزعم انه عنده فان عاد قبل
الفسخ لا ينقلب صحها او قيل ينقلب ولا لبن امرأته ولو
بعد الحلب وعندها يبيع يوسف يصح في لبن الامه ولا شعر الخنزير
ولكن يباح الانتفاع به بالخمر ضرورة ويفسد الماء القليل
عندها يبيع يوسف لا عند محمد ولا بيع شعر الادمي ولا الاسن
به ولا شيء من اجزائه ولا بيع جلود الميتة قبل الدباغ ويجوز
بعده وينتفع به وبيع عظمها وينتفع به وكذا عصبها

وقرنها

وصوفها وشعرها ووبرها عظم الفيل خلافا للمحد ولا يجوز
بيع علق سقط ولا السيل ولا هبته وصح في الطريق
ولا بيع شخص علان امة فاذا هو عبد ولو باع كشافا اذا
هو نعمة صح ونحوه ولا شراء ما باع باقل مما باع قبل نقد الثمن
وكذا شراؤه مع غيره بثمنه الاقل قبل نقده ويصح في الفير
بخصته ولا شراء زيت علوان يزنه بظرفه ويطرح عنه
لكل ظرف مقدار معين وان شرط طرح مثل وزن للظرف
يصح وان اختلفا في الظرف وقدره فالقول للمشتري ولو
امر مسلم ذميا ببيع خمر او شراءها صح خلافا له او كذا
لو امر للحرم غيره ببيع صيده ولو شري كافر عبدا مسلما
او صحفا صح ويجوز علوا اخر اجساما من ماله والبيع بشرط
بقتضيه العقد صحيح كشرط المالك المشتري وكذا بشرط لا
يقتضيه العقد ولا نفع فيه لاحد كشرط ان لا يبيع الذابة
للبعثة ولو بشرط لا يقتضيه العقد وفيه نفع لاحد العاقلين
او البيع يستحق فيه فاسد كبيع عبد علوان يعتقه المشتري او
يدرته او يكاتبه او امة علوان يستولدها فلو اعتقه المشتري
عاد البيع صحيحا فيلزم الثمن وعندهما يعود فنلزم القيمة و
كشرط ان يستخدمه البائع شيئا او يسكنها او لا يسلم الرأس
الشمر او يقرضه المشتري ودرهما ويهدي له هدية او يقطع

البائع الثوب ويخطه قباء او قيصا او يخذو النعل او يشتره
ويصح في النعل استحسانا ولا يجوز بيع الامنة الاحكام ولا البيع
الى النير وذو المرحان وصوم النصارى وفطر اليهود ان لم
يعلم العاقلان ذلك ولا البيع الى الحصار والديار والقطا
والبحار وقدره الحجاج وتصح الكفالة الوهدة الاوقات فان
اسقط الاجل قبل حلوله صح وكذا لو باع مطلقا ثم اجل هذه
الاوقات ومن باع نصيبه من دان يجوز ان يعلم المتعاقدان
خلافا لابن يوسف ويكفي علم المشتري عند محمد **فصل**
قبض المشتري للبيع بيعا باطلا باذن بايعه لا يملكه وهو
امانة في يده عند البعض ومضمون عند البعض وفي الاول
قول الامام والثاني قوله اخذ من الاختلاف فيما لو بيع مدبر
او ام ولد فمات في يد مشريه حيث لا يضمن عنده خلافا لهما
ولو قبض البائع بيعا فاسدا باذن بايعه صريحا او دلالة كقبضه
في مجلس عقده وكل من عوضه مال ملكه ولزمه له ذلك مثله
حقيقه او معنى القيمة في البقي وكل من مافسحه قبل القبض
وبعده ما دام في يد المشتري اذا كان الفساد في صلب العقد كبيع
درهم بذهمين وان كان بشرط زائد كشرط ان يهدي له
هدية فكذا قبل القبض واما بعده فالفسخ لمن له الشرط
لا لمن عليه ولا يأخذه البائع حتى يرد ثمنه فان مات

البائع فالمشترى الحق به حتى يأخذ ثمنه وطلب للبائع بيع ثمنه
 بعد التقابل لا المشتري ببيع مبيع فبئس صدق به كما طلب
 ربح مال ادعاه فقضى ثم تصادقا على عدمه فربعد ما ربح
 فيه المدعي فان باع المشتري ما اشتراه فاسدا صح وكذا لو اعتقه
 او وهبه وسلى وسقط حق الفسخ وعليه قيمته ولو بئى
 فدار اشتراها فاسدا او غدر من فعله قيمتها وقال لا ينقض
 البناء والغرس ويرد لها ويشك ابو يوسف في رواية محمد
 عن الامام لم يضمن قيمتها ولم يشك محمد وذكره البخاري والسوم
 على سوم غيره اذا رضى بائنا ثم وثقوا الجلب المضربا هل البلد وبيع
 الحاضر للباد وطما في غلة الثمن من الفسخ والبيع عند اذا
 بالجمعة لا بيع من يري و صح البيع في المبيع ومن ملك محلو كين
 صغيرين او كبيرين وصغيرا احدهما ذور حرم محرم من الاخر
 كونه ان يعرف بينهما بدون حق مستحق وتصح البيع خلافا
 لابي يوسف في رواية الولاد في رواية وفي الجميع في اخرى فان كان
 كبيرين فلا بأس بالتقريف **باب الاقالة** تصح بلفظين احدهما
 مستقبل حلا فالجهد وتتوقف على القبول والمجلس كالبيع
 وهو بيع جديد في حق غير العاقدين اجماعا وحقهما
 بعد القبض ففسخ فان تعذر جعلها ففسخا بطلت وعند ابو يوسف
 بيع فان تعذر ففسخ فان تعذر بطلت وعند محمد

فسخ

ففسخ فان تعذر فبيع فان تعذر بطلت وقبل القبض ففسخ
 في النكاح وغيره وعند ابو يوسف في المقار ببيع فلو شرط
 فيها اكثر من الثمن الاول والا خلافا للحنن بطل الشرط ولزم
 الثمن الاول وعندهما يصح الشرط لو بعد القبض وتجمل
 ببيعان شرطان من غير تعيب لزم الاول ايضا وعند ابو يوسف
 تجعل ببيعان يصح الشرط وان تعيب صح الشرط اتفاقا ولا
 تصح بعد ولادة المبيعة خلافا لهما ولا يمنعها هلاك الثمن
 بل هلاك البيع وهلاك بعضه يمنع بقدره **باب**
المراوحة المراوحة بيع ما شراه بما شراه به
 وزيادة والتولية بيعه به بلا زيادة ولا نقص والوضعة
 بيعه بانقص منه ولا يصح ذلك ما لم يكن الثمن الاول مثليا
 او في ملك من يريد الشراء والبيع معلوما ويجوز ان يضم
 الى راس المال اجر القصاراة والصبغ والطرار والقتل و
 الحمل وسوق الغنم والتمسار لكن يقول قام على كذا لا
 اشترى به ولا يضم نفقته ولا اجر الراعي والطبيب والعلم
 ويستأخذ حفظ فان ظهر للمشتري خيانة في المراوحة خير فاخذ
 بكل ثمنه او تركه وفي التولية يحط من ثمنه قدر الخيانة
 وهو القياس في الوضعة وعند ابو يوسف يحط فيهما
 قدر الخيانة مع حصتها من الربح في المراوحة وعند محمد

بخير فيهما فلو هلك قبل الرضا واستع الفسخ لزم كل الثمن
 اتفاقا ومن شري شيئا بعشرة قباعة بخمسة عشر ثم شراه
 ثانيا بعشرة برابح على خمسة وان شراه ثانيا بخمسة
 لا برابح وعندهما برابح على الثمن الاخر مطلقا وان اشترى
 ما زون مديون ثوبا بعشرة وباع من سيده بخمسة
 عشر او بالعكس برابح على عشرة والضارب بالنصف
 لو شري بعشرة وباع من رب المال بخمسة عشر برابح
 رب المال على اثني عشر ونصف ويرابح بلا بيان لو اعم
 رب المبيعة او وطئت وهي ثيبا واصاب الثوب قرض
 فارق او حرق نار وان فقيئت عنهما او وطئت وهي
 بكر او فكسر الثوب من طيبة ونشرة لزم البيان وان
 اشترى بنشرة ويرابح بلا بيان خير المشتري فان اتلقه
 ثم علم لزم كل ثمنه وكذا التولية ولو اشترى ثوبا من
 صفقة كالبخسة كره بيع احدهما من الحاجة بخمسة بلا
 بيان ومن وثق بمقام عايب ولم يعلم مشربه قدزه فسد وان
 علمه في المجلس خير **فصل** لا يصح بيع النقول قبل قبضه و
 يصح في العقار خلافا للمحدوم من اشترى كيليا كيليا لا يجوز له
 بيعه ولا اكله حتى يكبله وكفى كيل البايع بعد العقد بحضرة
 هو الصحيح ومثله الوزن والعدرى لا المذروع وصح

التصرف

التصرف في الثمن قبل قبضه والحط منه والزيادة فيه خلاف قيام
 البيع لا بعد هلاكه وكذا الزيادة في البيع ويتعلق الاستحقاق
 بكل ذلك في ربح ويولي على الكمان زيد وعلى ما بقي ان حط
 والشفع ياخذ بالاقول والفصلين ومن قال بيع عبدك من
 زيد بالف على اني ضامن كذا من الثمن سوء الا لفاخذ الالف
 من زيد والزيادة منه وان لم يقل من الثمن فالالف على زيد ولا
 عليه وكلا دين اجل باجل معاوم صح تأجيله الا القرض الا
 في الوصية ولا يصح تأجيله لمجمل متفاحش كميوب
 الربح ويصح في المتقارب كالحصاد ونحوه **باب** **الربا** هو
 فضل مال خال عن عوض شرط لاحد العاقلين في معاوضة
 مال بمال وعلمه القدر والجنس فحرم بيع لكيات والوزن ونحوه
 متفاضلا او شعبة ولو غير مطعوم كالخض والحديد وحل
 متماثلا مع التقابض او متفاضلا غير معين كحفنة بحفنتين
 وببيضة ببيضتين وثمر ثمرين فان وجد الوصفان حرم
 الفضل والنساء وان عدل احدا وان وجد احدهما فقط حل
 التقاض لا النساء فلا يصح سلم هروي ولا بر في شعير و
 شرط للتعيين والتقابض والتصرف والتعيين فقط في غير
 وماتص على تحريم الربا فيه كيلا في كيل ابد كالبتر والشعير
 والتمر والماء او على تحريمه وزنا فدهو وزنا ابد كالذهب والفضة

ولو تصور في مخالفته وما لا ينص فيه حمل على العرف وكثير المسته
الذكورة فما يجوز بيع البر بالبر متماثلا وزنا ولا الذهب بال
لذهب متماثلا كباد وجاز بيع فلس معين بعشرين معينين
خلافه ويجوز بيع الكراباس بالقطن وبيع اللحم بالحيوان
وعند محمد لا يجوز بيعه بغيره بغير جنس حتى يكون اللحم أكثر مما
في الحيوان من اللحم ويجوز بيع الدقيق بالدقيق متماثلا كباد
لا بالتسويق أصلا خلافا لهما ويجوز بيع رطب بالزبيب
متماثلا وكذا بيع الزبيب بالتمر والعنب بالزبيب متماثلا
خلافا لهما وكذا بيع البر رطبا أو مبلولا بمثلله أو بالبأس والتمر
أو الزبيب منقعين بمثلهما متساويا خلافا للحم ويجوز بيع
لحم حيوان بلحم حيوان غير جنسه متفاضلا وكذا اللبن والحاموس
مع البقر جنس واحد وكذا المع مع الضئان والنخيت مع العرب
ويجوز بيع خل العنب بخال التفاح متفاضلا وكذا شحم البطن باللبنة
أو باللحم والحن بالبر والدقيق أو السويق وإن كان أحدهما سننة
بيد يفي ويجوز بيع النجيد بالزبد مما فيه الريا الاستساو وكذا البسر
بالتمر ولا يبيع البر بالدقيق أو بالسويق أو بالنخالة مطلقا ولا يبيع الزيت
بالزيت والسمسم بالسمسم حتى يكون الزيت والشح أكثر مما في
والسمسم لتكون الزيادة بالنخيل ولا يستقرض الخبز أصلا وعندنا يوفى
يجوز وزنا وبه يفتى وعند محمد يجوز عدة أيضا ولا يابن السيد

وعنده والسلام والخير فودا والحب **باب الحقوق والاستحقاق**
يدخل العلو والكيف في بيع الدار لا العطله الا بذكر كل حق هو
لها أو يافها أو بكل قليل وكثير هو فيها أو سنها أو عندهما
تدخلان كان مفتحا في الدار ولا يدخل العلو في شراء منزل
الا بذكر نحو كل حق ولا في شراء بيت وإن ذكر كل حق ولا الطريق
والسيا والشرب الا بذكر نحو كل حق وتدخل في الإجارة بدون ذكر
فصل البينة حجة متعددة والاقراء حجة فاصدة والتا قاض عن
دعوى الملك لا الحرية والطلاق والنسب فلو ولدت أمة مبيحة
فاستحققت بينة تبعتها ولها أن كان في يده وقضى به أيضا وقيل
يكفي القضاء بالأم وإن أقرته الرجل لا يتبعها وإن قال شخص
لا خراشني فإنا عبيد فاشتره فإذا هو حر فإن كان البائع حاضرا
أو مكانه معلوما لا يضمن الأمر والأمن ويرجع علم البائع إذا حضر
وإن قال لا تمنني فإضمان أصلا ومن ادعى حقا مجهولا في دار
فصومح علوشه فاستحق بعضهما فلا يرجع عليه ولو استحق
كأمر ذكره العوض وفيه منه صحة الصلح عن المجهول ولو كان ادعى
كأمر ذكره حصه ما يستحق ولو بمضاولين باع فضول ملكه
أن يفستحه وله أن يجزئه بشرط بقاء العاقدين والمعقود
عليه والملك الأول وكذا بقاء الثمن إن كان عرضا وإذا جاز في الثمن
العرض ملك الفضول وعليه مثل البيع لو مثليا أو إقضية

وغير العوض ملك للحيوان امانه فبذلك الفضول ان يفسخ قبل اجازة
 المالك وصح اعتاق المشتري من الغاصب اذا اجيز البيع خلافا للمحدث
 ولا يصح بيعه ولو قطعت يده عند الشراء فاجيز فارتشه
 له ويتصدق بما زاد على نصف ثمنه ومن اشترى عبدا من غير
 سيده ثم اقام بينة على اقرار البائع او السيد بعدم الامر وادردة
 لا تقبل ولو اقر البائع بذلك عند القاضو فله ردته ولو اشترى
 دارا من فضولي وادخلها في بناءه فاضمان على الفضولي تخلفا للمحدث
باب السلم هو بيع اجل يعجل ويصح فيما امكن ضبط صفته و
 سعره فدمره لا فغيره فيصح في الكيل والموزون سواء النقدين
 وفي العدد في المتقارب كالجوز والبيض عدد او كذا وكذا الفلوس
 خلافا للمحدث وفي اللبن والاجرة اذا سمي ما بين معلوم وفي المذروع
 كالنوب ان بين طوله وعرضه ورقعته وفي السمك المالح وزنا
 ونوعا معلومين وكذا الطرد وحينه فقط ولا يجوز فيها
 عدد او لا في الحيوان واطرافه ولا في جلوده عدد او لا في الحطب
 حزمها والرطبة جرزها ولا في الجواهر والخز ولا في اللحم طريا وقالوا
 يصح اذا وصف موضع معلوم من بضعة معلومة ولا يجوز
 السلم بكيل او زراع معين لا بدري قلده ولا في طعام قرية او قمر
 نخلة معينة ولا فيما لا يفي من حين العقد والحين المحل وشرط
 بيان الجنس كبر او شعير والنوع كسفينة او خمسية والصفة كجيد

اوردق والقدر نحو كذا ان طلا او كذا لا ينعقبض ولا يبسط
 واجل معلوم واقله شهر في الاصح وهو ان كان كيليا او وزنا
 نيا او عدد نيا فلا يجوز في جنسين بلا بيان رأس مالا منهما ولا
 بنقدين بلا بيان حصته كل مني حاسن السلم فيه ومكان ايضائه
 كاله حمل وموتة وعندهما لا يشترط معرفة قدر رأس المال اذا كان
 معنيا ولا مكان الايضائه ويوفيه في مكان عقده ومثله الثمن
 والاجرة والقسمة وما لا حمل له يوفيه حيث شاء في الاصح
 اتفاقا وقبض رأس المال قبل التفريق شرط بغايه فلو اسلم مائة
 دينارا على المسلم اليه في كسر بطا في حصته الدين فقط ولا يجوز
 التصرف في رأس المال والسلم فيه قبل قبضه بشركة او تولية
 ولا شراء شيء من المسلم اليه برأس المال بعد التقاض قبل قبضه
 ولو اشترى كرا او امر ريت السلم بقبضه قضاء لا يصح ولو
 امر مقبضه بذلك صح وكذا لو امر ريت السلم بقبضه له ثم
 لنفسه فاكثاله لاجل المسلم اليه ثم لنفسه صح ولو اكثاله المسلم
 اليه فظفر في السلم باسمه وهو غايب لا يكون قبضه ولو اكثاله البائع
 كذلك كان قبضا بحالا فمالم اكثاله فظفر في نفسه او فوا حيث بينته
 ولو اكثاله الدين والعين فظفر المشتري ان بدا بالعين كان قبضا وان بدا
 بالدين فلا وعندهما صح قبض العين فان شاء رضى بالشركة وان شاء
 فسخ البيع ولو اسلم امر فوكر وقبضت ثم تقابلا فانت قبل

رد هاتين التقابيل وتجب قبضتها بوجه قبضها ولو كانت ثم تقابل
صح وكذا المقايضة في الوجهين بخلاف الشراء بالثمن فيهما ولو ادعى
احد عاقدة السلام بيان الاجل واشترط الرداء وانكر الآخر القول
لذعيه ما طلقا وقال المذكر ان كان ربي السلام في الاول والسلام اليه
في الثانية والاستصناع باجل سلم في صح فيما لم يكن ضبط صفته
وقدره تعورف او لا وبان اجل يصح فيما تعورف كحق وطشت
وقفية وهو بيع لا عدة فيجوز الصانع على عمله ولا يرجع
للمصنع عنه والبيع هو العين لا عمله فلو ادعى ما صنعه غيره
او ما صنعه هو قبل العقد فاخذه صح ولا يتعين للمصنع
بل اختياره في صح بيع الصانع له قبل وثبته وله اخذه وركه
ولا يصح فيما لم يتعارف كالشوب **كتاب** يصح بيع الكتاب
والفساد وسائر السباع علمت او لا والذمي في البيع كالمسلم الا في الخمر
فانها في حقه كالخل والخنزير في حقه كالسنة ومن زوج مشربته
قبل قبضها جاز فان وطئت كان قبضا والافراد من اشترى
شيء فغاب غيبة معروفة لا يباع في دين باعده وان لم يكن
معروفة يباع فيه اذ ابرهن انه باعه منه اذ لم يكن قبضا وان غاب
احد المشتريين فالخاضع دفع كالثمن وقبض البيع وجب اذا حضر
الغائب حتى ينفذ حصته وان اشترى بالف مثقال ذهب و
فضة فبما انصفان وان قال الف من الذهب والفضة من الذهب

خمس مائة درهم وزن سعة ومن قبض ثوبا بدر جيد غير عالم به
فانفقته او هلك فهو قضا وقال ابو يوسف يرد مثل الزيف
ويقبض الجيد وان فرح طبر او باض فراض او تكس ظي في ولس
اخذه وكذا صيد تعلق بشبكة منصوبة للجفاف ودخل دار او
درهم او سكر نش فوقع على ثوب فان عده صاحبه لذلك او
كفه بعد السقوط او اغلق باب الدار بعد دخول ملكه وليس
للغير اخذه كما لو عسل النحل في ارضه او نبت في بيتها شجر او جفت ثمرات
بحر يان الماء ما لا يصح تعليقه بالشرط وبطل الشرط الفاسد
البيع والاجارة والقسمة والاجازة والرجعة والصلح عن
مال والابراء عن الدين وعزل الوكيل والاعتكاف والزراعة و
العاملة والافراد والوقف وكذا التحكيم عند ابو يوسف خلاف المحدث
وما لا يبطل الشرط الفاسد القرض والهبة والصدقة والنكاح
والطلاق والخلع والعتق والرهن والايصاء والوصية والشركة
والمضاربة والقضاء والامارة وكفالة والحوالة والوكالة و
الاقالة والكتابة واذن العبد من التجارة ودعوة الولد والصلح
عن دم العمد والجراحة وعقد الذمة وتعليق الرد بعيب او بخيار
شرط وعزل القاض **كتاب المصنف** هو بيع ثمن بثمن تجاسا
اولا بشرط فيه التقابل من قبل التفرق وصح بيع الجنس بغيره
مجازفة وبفضل لا يبعه بجنسه الا مساويا وان اختلفا

جَوْدَةٌ وصِيَاغَةٌ فان بيع مجازفة ثم علم التساوي قبل التفريق
 جاز ولا يجوز التصرف في بلد الصفة قبل قبضه فلو باع ذهباً
 بفضة واشترى بها ثوباً قبل قبضها ففسد بيع الثوب ولو
 اشترى أمة سواها فقامع طوق قيمته الف بالدين ونقد
 القافى وثن الطوق ولو اشترىها بالدين الف نقد والف بنسبة
 فالنقد ثمن الطوق وان اشترى شيئاً حليته خمسون مثاقير
 ونقد خمسين فهو حصة الحلية وان لم يبين او قال فخذ هذا
 من ثمنها وان افترقا بلا قبض صح في السيف دور هي ان تحل
 بلا ضرر ولا بطل فيهما وان باع انا فضة وقبض بعض ثمنه
 وافترقا صح في ما قبض فقط والا نأو مشترك بينهما وان استحق
 بعضها خذ المشتري ما بقي بحصته او رده ولو استحق بعض
 قطعة نفقة اشتراها خذ الباقي بحصته بلا خيار و صح
 بيع درهمين ودينارين ودرهم وبيع كرتي وكرتي شعير وبيع
 احد عشر درهما بعشرة دراهم ودينار بعشرة هي عليه او
 بعشرة مطلقاً ان دفع الدينار ويتقاصان العشرة بالمشرة
 وما غلب الفضة او الذهب فضة وذهب حكماً فلا يجوز
 بيع الخالص به ولا بيع بعضه ببعض الامتساوياً وذا
 ولا استقراض الا وزناً وما غلب عليه الغش منهما
 في وفي حكم العروض في بيعه بالخالص على وجهه عملية السيف

ويصح

ويصح بيعه بجنسه متفاضلاً بشرط التقابض في المجلس
 والبايع والاستقراض عاير من وزن او عدد او مائماً ولا يتعين
 بالتعيين لكونه ثماً ولو اشترى به فكسده بطل البيع وقال لا يبطل
 وتجب قيمته يوم البيع عند أبي يوسف واخر ما تعوسل به عند محمد
 ما لا يروح منه بتعيين بالتعيين والتساوي الغش كغلو به في البيع
 والاستقراض وكذا في الصرف وقيل كغالبته ويجوز البيع بالفلوس
 النافقة وان لم تعين فان كسدت فاختلاف كما وكساد المغشوش
 ولو استقرضها فكسدت برء متلماً وعند أبي يوسف قيمتها
 يوم القرض وعند محمد قيمتها يوم الكساد ولا يجوز البيع بغير
 النافقة ما لم تعين ومن اشترى بنصف درهم فلوس او
 دانق فلوس او قيراط فلوس جاز البيع وعليه ما يباع بنصف
 درهم او دانق او قيراط منها ولو دفع الى صير في درهم او قال اعطني
 بنصف فلوس او بنصف نصف الاجبة ففسد البيع في الكل
 وعندهما صح في الفلوس ولو كرا اعطني صح في الفلوس انقلقا
 ولو قال اعطني به نصف درهم فلوس ونصف الاجبة صح
 في الكل والنصف الاجبة بمثله والفلوس بالباقي **كتاب الكفالة**
 هي ضم ذمة الوذمة والمطالبة لافي الدين هو الاصح ولا يصح
 الا من يملك التبرع وهي ضربان بالنفس وبالمال فلا يولي تتعقد
 بكفالت بنفسه او بقرينه ونحوهما مما يعبر به عن البدن ويجوز

شايع منه كنصفه او عشرة وبضمنته او هو على او انا زعيم
 به او قبيل به لا باناضامين كعرفته وصح اخذ كفيلاين واكثر
 ويجوز فيها احضار المكفول به اذا طلبه المكفول له فان لم يحضر
 خمس وان عيّن وقت تسليم لزمه ذلك فيه اذا طالب به فان سلم
 قبل ذلك براء فان غاب المكفول به وعلم مكانه ايضاً الحكم
 مدة ذهابه وايا به فان مضت ولم يحضره جسد واذ غاب
 ولم يعلم مكانه لا يطالب به وتبطل بعت الكفيل والمكفول به
 ولو عبد ادون موث المكفول له بل يطالب وارثه او وصيته
 الكفيل ويبرأه اذا سلم حيث تمكن فخاصته وان لم يقل
 اذا دفعته اليك فان ابراهم ويتسلم وكيل الكفيل او رسوله ويتسلم
 المكفول به نفسه ان كفالة فان شرط تسليمه في مجلس القاضى
 فسلم في السوق قالوا يبرأ والمختار في زمانه لا يبرأ وان
 سلم في مصر اخر لا يبرأ عندهما ويبرأ عند الامام وان
 سلم في بنية او في السواد لا يبرأ وكذا ان سلم في السجدة
 وقد جسه غير الطالب فان كفل بنفسه علوانه ان لم يوافق
 به غدا فهو ضامن لما عليه فام يوافق به غدا لزمه ما عليه
 وان مات ولا يبرأ من كفالة النفس ومن ادعى على اخر
 مائة دينار بينهما او لم يبينها فكفل بنفسه رجل علوانه
 ان لم يوافق به غدا فعليه المائة فلم يوافق به غدا لزمه المائة

خلاف المحدد ولا يجبر على اعطاء كفيل بالنفس في حدود قصدا
 فان سمحت به نفسه صح وقال لا يجبر في القصاص وحد
 القذف فان شهد عليه مستوران في حد او قود جنس
 وكذا ان شهد عليه عدل واحد خلافهما في رواية وصح
 الرهن والكفالة بالخراج والكفالة بالمال صحيحة ولو مجهول
 اذ كان ديناً صحيحاً بتكفلت عنه بالف او بمالك عليه او بما
 بدر كل وهذا البيع وكذا لو علقها بشرط ملائم كشرط وجوب
 الحق نحو ما بيعت فلان او ما غصبك او ما ذاب لك عليه
 وان استحق المبيع فعلى وكشرط امكان الاستيفاء نحو
 ان قدم زيد وهو المكفول عنه وكشرط تعذر الاستيفاء
 نحو ان غلب عن البلد وان علقها بمجرى النهر كوجوب
 المرح ومجيء المطر تبطل وكذا ان جعل احدهما اجار ففسخ
 الكفالة ونجى المال جلا لا للطالب مطالبة اى شاء من كفيله
 واصيله الا اذا شرط براءة الاصيل فتكون حوالة كمال
 الحوالة بشرط عدم براءة المحيل كفالة ولو طالب احدهما
 له مطالبة الاخر فان كفل بماله عليه فبرهن على الفلز منه
 ان لم يبرهن صدق الكفيل فيما اقر به مع يمينه والاصيل
 في اقراره باكثر على نفسه خاصة فان كفل باذنه لا يرجع
 عليه بما ادى عنه وان اجازها المكفول عنه وان كانت بامره

رجع ولا يطالبه قبل الاداء فان لو لم فله ملازمته وان
جنس فله جنسه ويبرأ الكفيل براءة الاصيل وان ابراء الطا
لب الاصيل واخر عنه برى الكفيل وتأخر عنه فان ابراء
الكفيل واخر عنه لا يبرأ الاصيل ولا يتأخر عنه فان كف
لدين الحال مؤجلا الى وقت يتأجل عن الاصيل ايضا ولو
صاح الكفيل عن الفعل ما ية برى او رجع بما فقط ان
كفل بامره وان صاح عن الالف بجنس اخر رجع بالالف
وان صاح عن موجب الكفالة برى هو دون الاصيل
وان قال الطالب الكفيل بامر برى من المال رجع على
اصاله وكذا في برى عن يوسف خلافا لمحمد وفوائده
لا يرجع وان كان الطالب حاضرا يرجع اليه في البيان في الكف
ولا يصح تعلية البراءة عن الكفالة بالشروط كساعة الراءة و
للخيار الصريح ولا يجوز الكفالة بما تعذر استيفاؤه من
الكفيل كالمحدود والقصاص ولا بالاعيان المضمونة
بغيرها كالبيع والرهون ولا بالامانات كالوديعة و
المستعار والمستأجر ومال المضاربة والشركة ولا بدين
غير صحيح كبذل الكتابة تحت كفله او عبدا وكذا بدل السقاة
عند الامام ولا بانحل علو دابة معينة او بخدمة عبد
معين بخلاف غير المعين ولا عن مبيت مفلس خلافا

لها ولا بقبول الطالب في المجلس وقال ابو يوسف يجوز
مع غيبته اذا بلغه فاجاز فان قال المريض لو انتهى تكفل عني
بما علي فكفل مع غيبه الغرض اجاز اتفاقا ولو قال لا جنبي
اختلف فيه المشايخ ويجوز بالاعيان المضمونة بنفسها
كالقبوض على سواه الشراء والعصوب والبيع فاسدا وتسلم
البيع المشتري والرهون الى الراهن والمستاجر الى المستاجر والثمن
فصل ولو دفع الاصيل المال الكفيل قبل دفع الكفيل الى الطا
لب لا يسترد منه وصارح في الكفيل فله ولا يتصدق به و
رده والمطلوب احب ان كان المدفوع شيئا يتعين كالبرخا
لها ولو امر الاصيل كفيله ان يتعين عليه ثوبا ففعل فالثوب
الكفيل والريح عليه ومن كفلا لآخر بملاذبه له على غيره او بما
قضى له به عليه فغلب الغريم فيرهن الطالب على الكفيل بان له
على الغريم الف لا يقبل ولو برهن ان له على زيد الف وهذا كفيله
بامره قضى به على ما ولو بلامره قضى على الكفيل فقط وضمان
الدرك المشتري عند البيع تسليم بطل دعوى الضمان البيع
بعد ذلك وكذا لو كتب شيئا له وختم على صك كتب فيه
باع ملكه او بعبا باثنا في مال او كتبها على اقرار العاقدين
وضمان الوكيل بالبيع الثمن للموكل باطل وكذا ضمان المضارب
الثمن لرب المال وضمان احد الشريكين حصته شريكه من ثمن

مبا عاه صفقة واحدة وصح لو بصفقتين وضمان الدرك
والخراج والقسمة صحيح وكذا ضمان النواجب سواء كانت بحق
كل من النهر واجرة الخمار او بغير حق كالحجبات وضمان العمدة
باطل وكذا ضمان الخااص خلا فلهما ولو قال الكفيل ضمانة الشراء
وقال الطالب بل حال القول للكفيل وفي الاقرار للمقر له ولا يؤ
خذ ضمان الدرك ان استحق المبيع ما يقض بمثمنه على بايعه
باب كفالة الرجلين والعبدين دين عليهما ككفل كل من صاحبه
فما اذا ه احدهما لا يرجع به على الاخر الا اذا ادعى النصف
ولو كفلا بمال عن رجل وكفل كل منهما به عن صاحبه
فما اذا ه رجع بنصفه على شريكه او بكاه على الاصيل الواسع
وان ابراء الطالب احدهما فله اخذ الاخر بكماله ولو فسخت
المفاوضة فلبت الدين اخذ من شاء من شريكيهما بكل
دينه وما اذا ه احدهما لا يرجع به على الاخر ما لم يزد على
النصف واذا كوتب عبدان بعقد واحد وكفل كل عن صاحبه
رجع كل على الاخر بنصف ما ادعى وان اعنى السيد احدهما
قبل الاداء صح وله ان ياخذ حصته الاخر منه اصاله او من
المعتق كفالة ويرجع المعتق فقط بما ادعى على صاحبه و
لو كان على عبد مال لا يجب عليه الا بعد عتقه فكفل به رجل
كفالة مطلقة لزم الكفيل حالا واذا ادعى لا يرجع على العبد الا

بعد عتقه ولو ادعى بعتقه فكفل به رجل فان العبد فبرهن
الادعى انه عبد له ضمن الكفيل قيمته ولو كفل سيده عن عبده بامر
او عبد غير مديون عن سيده فعنق فاق ادعى لا يرجع على الاخر
باب ضمان الدين هو نقل الدين من ذمته الى ذمته اخرى ونصح
في الدين لا في العين برضاء المحال والمحال عليه وقيل لا بد من رض
المحيل ايضا واذا تمت براءة المحيل بالقبول فلا يأخذ المحال من
شركته لكن يأخذ كفيل من الورثة او الغرماء مخافة التهم ولا
يرجع عليه المحال الا اذا تولى حقه وهو مومن المحال عليه مفسا
او انكاره الحوالة وحلفه ولا يثبت عليه ما عندها بتفليس القاضي
ايامه ايضا ونصح بالدرهم المودعة ويد المحال عليه بهلاكها او
بالغصوبة ولا يبرأ به لاكمالها واذا قيدت الحوالة بالدين او الود
ديعة او الغصب لا يطالب المحيل المحال عليه معاق المحال
اسوة لغرماء المحيل بعد موته وان لم تنفذ بشئ فله الطالب
ولا تبطل الحوالة باخذه ما على المحال عليه او عنده واذا طالب
للمحال عليه المحيل بمترما حاله فقلل حلت بدين له عليك لا
يقبل بل رجعة ولو طالب المحيل بما حال فقال حلتى بدينك عليك
لا يقبل بل رجعة ويكره السفينة وهي الاقراض لسقوط شرط
الطريق **باب القضاء** القضاء بالحق من اقوى القريض
وافضل العبادات واهل من هو اهل للشهادة وشرط اهليته

شرط اهليتها والفاسق اهله ويصح تقليده ويجب ان لا يقلد كما
 يصح قبول شهادته ويجب ان لا تقبل ولو فسق العدل يستحق
 العزل ولا ينعمل في ظاهر المذهب وعليه مستأجنا ولو اخذ القضاء
 بالرشوة لا يصير قاضيا والفاسق يصلح مفتيا وقيل لا
 ولا ينبغي ان يكون القاضي فظا علي ظاهرا عنيد وينبغي ان
 يكون موثوقا به ودينه وعقافته وعقله وصداقه وفهمه
 وعلمه بالتساع والاثار ووجوه الفقه وكذا المفتي والاجتهاد شرط
 الاولوية فيصح تقليد الجاهل ويختار الاقرب والاولى وكره
 التقليد لمن خاف الخيف والعجز عن القيام به ولا يأس به لمن يشق
 من نفسه بآداء فرضه ومن تعين له فرض عليه ولا يطلب
 القضاء ولا يسأله ويجوز نقله من السلطان الجابر ومن
 اهل البغى الا اذا كان لا يمكنه من القضاء بحق واذا تقلد بسأل
 ديوان قاض قبله وهو الخزانة التي فيها التجارة والمحاضر
 وغيرها ويبحث امينان يقبضان ما يحضره المعزول
 او امينه ويشتالانه شيئا فشيئا ويجعلان كل نوع في خر
 بطة على حدة وينظر في حال المحبوسين فمن اقر بحق او اقامت
 عليه به بينة الزمه ولا يعمل بقول المعزول ولا يتنادى عليه
 ثم يحل سبيله بعد ما استظفر في امره ويعمل في الواجبات وغاة
 الوفاء بالبينات او باقرار ذي اليد ولا يقول المعزول الا ان اقر

اقر ذو اليد بالتسليم منه ويجلس الحكم جلوسا ظاهرا في السجدة
 والجامع اولى ولو جلس في داره واذن في الدحول فلا يأس به ولا
 يقبل هديته الا من قريبه او ممن جرت عادته بمهاداته
 ان لم يكن لهما خصوصية ولم يزد على العادة ويحضر الدعوى
 العامة لا الخاصة وهي سال اتخاذان لم يحضر ويشهد
 الجنازة ويعود المريض ويتخذ مستجرا وكاتب عدل ويستور
 بين الخصمين جلوسا واقبالا ونظرا ولا يسأرا احدهما
 ولا يشير اليه ولا يضيفه دون الاخر ولا يضحك اليه
 ولا يجمع معه ولا يلقنه حجة ويكره تلقين الشاهد بقوله
 له اشهد بكذا واستحسنه ابو يوسف وغيره موضع
 التهمة ولا يبيع ولا يشتري في مجلسه ولا يجزأ من عرض
 له هم او نعاس او غضب او جوع او عطش او حاجة
 كرفع القضاء واذا تقدم اليه الخصمان فان شاء قالهما
 سالهما وان شاء سكنت واذا تكلم احدهما سكنت الاخر
فصل واذا ثبت الحق للمدعي وطلب حبس خصمه فان
 ثبت بالاقرار لا يجبره الا اذا امره بالاداء فان ثبت
 بالبينات حبسه قبل الامر بالدفع وقيل لا فان ادعى الفقر
 حبسه في كل مائة مائة بدل مال كالثمن والقرض وبالتزامه
 كالسر العجل والكفالة لا في ما عدا ذلك الا اذا برهن خصمه

ان له مالا ويحبسه مدة يغلب على ظنه لو كان له مال لا
 يظهره هو الصحيح وقيل شهرين او ثلاثة فان لم يظهر له مال
 خلق سبيله الا ان يبرهن خصمه على يساره فيؤيد حبسه
 ولا يسمع البيعة على اعساره قبل حبسه عليه عامة للشايخ
 ويحبس الرجل النفقة زوجته او الدفودين ولده الا ان اثنى من
 الاتفاق عليه ولو مرض فالجس لا يخرج ان كان له من يجزئه
 فيه والا اخرج ولا يمكن المحرق من اشتغاله فيه هو الصحيح
 ويمكن من وطئ عماريتا كان فيه خلوة واذا تمت للذة ولم
 يظهر له مال خلق سبيله ولا يحول بينه وبين عز مائة بلا
 زمانة ولا يمنعونه من التصرف والتسفر وتأخذون فضل
 كسبه ويقسم بينهم بالحصص واللازمة ان يدوروا معه
 حيث دار فان دخل داره جلسوا على الباب ولو كان الدين لرجل
 عواما لا يلازمه بالبيع امرأة تادى منى او قال اذا قلته
 الحكم يحول بينه وبين عز مائة الى ان يبرهنوا ان له مالا **فصل**
 اذا شهدوا عند القاضي عار خصم حاضر حكم بها وكتب بالحكم
 وهو السجل وان شهدوا على غائب لا يحكم بل يكتب بها بالحكم
 بالشهادة المكتوب اليه وهو كغيب القاضي والقاضي والكتاب
 الحكمي وهو نقل شهادة في الحقيقة ويقبل في كل مالا يسقط
 بالشبهة كالدين والمقار والناكح والتسبب والغصب والإمانة

والمضاربة المحجودتين وعن محمد قبوله في كل ما ينقل وعليه
 المتأخرون وبه يفتى ولا بد ان يكون الو معلوم بان يقول
 من فلان الى فلان ويذكر نسبه ما فان شاء قال بعده والى كل
 من يصل اليه من قضاة المسلمين ويقراء على شئدهم
 عليه ويعلمهم بما فيه وتكون اسماؤهم داخله ويختتمه بخضر
 نعيم ويحفظوا ما فيه ويسلم اليهم والى يوسف بشرط
 شيئا من ذلك سوى استثنى ما ردهم انه كتاب لما ابتلى بالقضا
 واختار الشرخسي قوله وليس ليجري العيان واذا وصل الى
 المكتوب اليه نظر الى ختمه ولا يقبله الا بحضرة الخصم
 بشهادة رجلين او رجل وامرأتين انه كتاب فلان القاضي
 قراء علينا وختمه وسلم اليها في مجلس حكم وعند يوسف
 انه كتاب فلان وختمه وعنه ان الختم ليس بشرط فاذا شئدوا
 فخر وقراءه على الخصم والزمن بما فيه ويبطل الكتاب بموت
 الكاتب وعزله قبل وصول الكتاب وعموما المكتوب اليه الا
 ان كتبت بعد اسعه والى كل من يصل اليه الكتاب من قضاة
 المسلمين لا يموت الخصم بل بنقله على وادى واذا علم القاضي بشئ
 من حقوق العباد في زمن ولائته ومحاكمه جازله ان يقضوه
فصل ويجوز قضاة المراء في غير حدود وقود ولا يستخلف
 قاض الا يفوض اليه ذلك بخلاف المأمور بالجمعة واذا استخلف

المفوض اليه فثابت لا ينزل بعزله ولا بعونه بل هو نائب الا
صل وغير المفوض ان قضى نائبه بحضوره او بغيبته فجاز
جائز كما في الوكالة واذا رفع القاضي حكم قاض آخر في اختلاف
فيه الصذر الاول امضاه ان لم يخالف الكتاب او السنة المشهورة
او الاجماع وما اجتمع عليه الجحى ولا يعتبر فيه خلاف البعض
والقضاء محل اوجبه ينفذ ظاهره وباطنه ولو بشهادة زور
اذا ادعى بسبب معين وعندهما لا ينفذ باطنا بشي مادة الزور
فلا إقامة بيته زورا انه تزوجها وحكم به حل لها ثم كذبها فافا
لها وفي الاملاك المرسلة لا ينفذ باطنا اتفاقا والقضاء في
مجتهد في خلاف قراره ناسيا او عامدا لا ينفذ عندهما ولا يفتى
وعند الامام ينفذ لو ناسيا او في العذر وايتان ولا يفتى على عايب
الا بحضرة نائبه حقيقة كوكيله او شرعا كوصي نصاب القاضي
او حكما بان كان ما يدعى على الغائب سببا لما يدعى على الحاضر فان
كان شرط لا تصح ويفرض القاضي ما لا يتم ويكتب ذكر الحق ولا
يجوز ذلك الوصو ولا للاب والاصح **فصل** ولو حكم الخصمان
من يصلح قاضيا بحكم بينهما صحيح ونفذ حكم علييه او اقرار
او تكول او خياره باقرار احد الخصمين وبعدالة الشاهد حال
ولا يتولى ذلك منهما ان يرجع قبل حكم لا بعده واذا رفع حكم
الى قاض امضاه ان وافق سماع افي مذهبه والآنقضه ولا

يصح

يصح التحكيم في حدوده وقود ويصح وسائر المجتهدات قالوا ولا
يفتي به دفعا التجاسر العوام ولو حكما في دم خطا وحكم
بالدية على العاقلة لا ينفذ ولا يصح حكم المحكم ولا الموتى لا
بويه وولده وزوجته ويصح عليهم ويصح لمن ولاه وعليه
مسائل ليس لذي سفل عليه علو لغيره ان ينفذ في سفله
او ينقب كوة بلاد صدي العلم ولا لذي العلوان يسنى عليه
وعندهما الكا منى ما فعل ما لا ضرر فيه بالارض الاخر وقيل
قولهما تفسير لقوله وليس لاهل دابة مستطيلة تشعب
منها مستطيلة غير نافذة فتح باب في المنفعة وفي النافذة
وفي مستديرة لا قطر فاهله ذلك ومن ادعى هبة في وقت
فستان بينه فقال جدد الهبة فاشترى بيته منه ولم يقل
ذلك فبرهن على الشراء بعد وقت الهبة تقبل وله قبله
لا تقبل ومن ادعى ان ذيدا اشترى جاريته فانكر ذيدا وذك
هو خصومه حل له وطئها ومن اقر يقبض عشرة و
ادعى انما زيوفا او يخرج صدق لان ادعى انها ستو
قة ولا ان اقر يقبض الجبار وحقة او الثمن او بالاستيفاء
والزيف ماردة بيت المال والبيترجة ما يرد به التجار ايضا
والسوقة ما غلب غشته ومن قال لمن اقر له بالف ليس لي
عليك شيء ثم قال في مجلسه نعم لو عيلد الف لا يقبل منه

بالدخلة بخلاف ما لو كذب من قال له اشتريت مني هذا ثم
صدق ومن قال لمن ادعى عليه ما لا ساكن لك على شئ فقط
فليبرهن عليه به فليبرهن هو مدعي على القضاء والبراءة قبل وان
ذا دعى انكاره ولا اعرفك فلا ولو ادعى على اخر بيع امته منه
واداد ردها بعيب فانك فبرهن المدعي على البيع والمنكر على البراءة
من كل عيب لا يسمع برهان المنكر وذكر ان شاء الله في اخر
صك يبطل كله وعندهما يبطل اخره فقط وهو شخص
فصل مات نصراني فقالت زوجته اسلمت بعد موته وقال وارثه
بالبطله فاقول له وكذا الوصيات مسام فقالت زوجته اسلمت
قبل موته وقال الوارث بان بعده وان قال المودع هذا بن مودعي
الميت لا وراث له غيره دفع المودعة اليه وان قال لا هذا
ابنه ايضا وكذا به الاول قضى الاول ولو قسم الميراث بين
الورثة او الغرماء بشهادة لم يقولوا فيها الا نعرف له وارثا او
غيرهما الا لا يؤخذ مني سم كفييل وهو احتياط ظلم وعندهما
يؤخذ ومن ادعى عقارا ارثاله ولا خيه الغائب وبرهن عليه دفع
اليه نصفه وترك باقيه مع ذي اليد لا اخذ كفييل منه ولو جاحدا
قالا ان كان جاحدا اخذ النصف الاخر منه ووضع عند امين وفي
المنقول يؤخذ منه بالاتفاق وقيل على الخلاف واذا حضر الغائب
دفع اليه نصيبه بدون اعادة البينة ومن اوصى ثلث ماله

فهو على كل حال له ولو قال ماله او ما املك صدقة فهو على مال
الزكوة ويدخل فيه ارض العشر عنداني يوسف خاتما لم يرفل
ليكن له مال غيره امسك منه قوته فاذا صاب مالا تصدق
عنه ما امسك ومن اوصى اليه ولم يعلم فهو وصي بخلاف
التوكيل وقيل في اخبار التوكيل خبر في دوان كان فاسقا لا
في العزل منه الا خبر عدل ومستورين وعندهما هو كالأول
وكذا الخلاف في اخبار السيد بخاتبة عبده والشفيع بالبيع و
البكر بالتزويج والمسلم بها جاز بالشرايع ولو باع القاضى
او امينه عبدا الغرماء واخذ المال فضايع واستحق العبد لا
يضمن ويرجع المشتري على الغرماء ولو باعه الوصي لاجلهم
بامر القاضى ثم استحق او مات قبل قبضه وضاع المال رجع
المشتري على الوصي وهو على الغرماء ولو قال لك قاض عدل عالم
قضيت على هذا بالرجم او القسطع او الضرب فافعله وسعك
فعله وكذا في العدل غير العالم ان استفسر فاحسن نفسه
والا فلا ولا يعي بقول غير العدل مطلقا ماله يعاين سبب الحكم
ولو قال قاض عزل للشخص اخذت منك الف اورفعني الي
فلان فقضيت بماعلماء او قال قضيت بقطع يدك في حق فقال
بالاخذتها او قطعت ظمنا واعترف يكون ذلك حال ولايته
صدق القاضى ولا يمين عليه ولو قلل فعلته قبل ولايتك او بعد

عزلك وادعي القاضى فعله في ولايته فالقول له انما هو المصوب
والقاطع او الاخذ ان كانت دعواه كدعوى القاضى ضمن هذا
لا في الاول **كتاب الشهادات** هي اخبار بحق الغير على الغير
عن شهادة لا عن ظن ومن تعين لتحملها لا يسمع ان يمنع
منه **في** من ادأوها بعد التحمل اذا طلبت منه الا ان يقوم
المحوب غيره وشترها في الحدود افضل ويقول في السرقة اخذ
لاسرقة وشرط للزنى اربعة رجال وللقصاص بقية
الحدود جلان وللملازمة والبكارة وعيوب النساء فيما لا
يطلع عليه الرجال مائة واحدة وكذا الاستيذان للحدود
في حق الصلوة لا للارث وعندهما في حق الارث ايضا و
غير ذلك رجالان او رجل وامرأتان ما لا كان او غير مال
كالنكاح والرضاع والطلاق والوكالة والوصية وشرط
لكل الحرية والاسلام والعدالة ولفظ الشهادة فلا
تصح لو قال اعلم او ابتقن ولا يستال قاض عن شاهد
بلا طعن الخصم الا في حدود وقود وعندهما يستال في
سائر الحقوق سرا وعلنا وبه يفتى في زماننا وبجاء الا
كتفاء بالسر ويكفي للقرينة هو عدل في الاصح وقيل
لا بد من قوله عدل جائز الشهادة ولا يصح تعديل
الخصم بقوله هو عدل لكن اخطأ او نسي فان قال

هو عدل صدق ثبت الحق ويكفي الواحد لتزكية السر والشبهة
والرسالة الى المركب والاشنان احط وعند محمد لا بد من الاثنين
وشرط الحرية في تزكية العارية دون السر **فصل** يشهد
بكل ما سمعه او رآه كالبيع والاقرار وحكم الحاكم والغصب
والقتل وان لم يشهد عليه ويقول شيئا لا يشهد في ولايته
على شهادة غيره اذا سمع اداءها او اشهاد الغير عليها ما لم ولا يهل
شاهد ولا قاض ولا رآه بخطه ما لم يتذكر وعندهما يجوز ان كان
محفوظا في يده ولا يشهد بما يعاينه الا النسب والموت والتمك
والدخول والولاية القاضى واصلا للوقف اذا خبره به من يشق به
من علمين او عدل وعدلين وفي الموت يكفي العدل ولو انقضى هو
المختار ويشهد من رأى جالسا مجلس القضاء يدخل عليه الخصم
انه قاض ومن رأى رجلا وامرأة يسكنان معا ويبنىما انسا ط
الازواج انهما زوجته ومن رأى شيئا سوى الادنى في يد متصرف
فيه تصرف الملاك انه له ان وقع في قلبه ذلك والادنى ان علم
رقته او كان صغيرا لا يعبر عن نفسه فكذلك ولو فسر للقاض ان
شهد بالنساع او معانته اليد لا يقبلها ومن شهد انه حضر
دفن زيد او صلى عليه قبلت وهو عيان **باب** يقبل شهادة
ومن لا تقبل شهادة الاعمي خلافا لابي يوسف فيما اذا التحم بما يصير
ولا شهادة المملوك والضيق الا ان يتحتم حال الرق والضيق واديا

بعد العتق والبلوغ ولا شهادة المحذور فؤذف وان تاب إلا ان أخذ
 كافرا ثم أسلم ولا الشهادة لإصله وان علا وقرع وان سفل ومعه
 ومكاشبه ومن أحد الزوجين الآخر والشريك لشريكه فيما هو في
 شركتهما ولا شهادة للخت الذي يفعل الرد والناحية والمغنية
 والعدو بسبب الدنيا على عذقه ومد من الشرب على الله وهو من
 يلعب بالطيور أو بالطنبور أو يغني للناس أو يلعب بالزرد أو
 يقامر بالشطرنج أو تفوته الصلوة ليسببه أو يرتكب ما يؤ
 حب المحذور ناكل الربوا أو يدخل الحمام بلا إزار أو يفعل ما يستحق
 به كالبول والاكل على الطريق أو يظمر سبب السلف وتقبل
 الشهادة لأخيه وعمه ومحمريمه رضاعا أو مصاهرة وشهادة
 أهل الأهواء إلا الخطابية والذمي على مثله وان اختلفا مائة
 وعلى المستثنى من دون عكسه والمستثنى من على مثله ان كانا من
 دار واحدة وعذوة بسبب الدين ومن المصغرة ان اجتنب
 الكبار وغلب صوابه على خطائه والاقلف والخصي وولد الزنى
 والخنثى والعمال والعتق لمعتقه والمعتبر حال الشاهد وقت
 الاداء لا وقت التحمل ولو شهد ان اباها أو صليها زيد وزيد
 عيه قبلت وان انكر فلا ولو شهد ان اباها الغائب وكلمه لا
 تقبل وان ادعاه ولو شهد دينا ميتا انه أو صلي زيد وهو
 يدعيه قبلت وكذا لو شهد مويونا أو من أوصى لهما أو صباه

ولا تقبل

ولا تقبل الشهادة على جرح مجرور وهو ما يفسق الشاهد به من
 غير ايجاب حق للشع أو للعبد نحو هو فاسق أو كل الربوا أو
 انه استأجرهم وتقبل على اقرار المدعي بنفسه وعلم انهم
 عبيدا ومحدورون فؤذف أو شاربو خمر أو قذفة أو شركاء
 المدعي أو انه استأجرهم لها بكذا أو اعطاهم ذلك مما كان لي
 عنده أو اتى صاحبني بكذا أو دفعته اليهم على ان لا يشهدوا
 على فشيدها ومن شهد ولم يبرح حتى قال أو همت بعض
 شاهدي قبل ان كان عدلا **باب الاختلاف في الشيء** شرط
 موافقة الشهادة على الدعوى فلو ادعى دارا شراء أو ارتا أو
 شهدا بملك مطلق ردت وفي عكسه تقبل وكذا شرط اتفاق
 الشاهدين لفظا ومعنى فلا تقبل لو شهدا أحدهما بالف
 أو مائة أو طلبة والآخر بالفين ومائتين وبطليقتين أو ثلث
 وعندهما تقبل على الأقل ولو شهدا أحدهما بالف والآخر بالف
 ومائة والمدعي إذا أكثر قبلت على الألف اتفاقا وكذا مائة
 ومائة وعشرة وطلقة ونصف ولو شهدا بالف أو
 بقض الف وقال أحدهما قضى منها كذا قبلت على الألف لا
 على القضاء مالم يشهد به آخر وينبغي لمن علم ان لا يشهد
 حق يقر المدعي به ولو شهدا بقتله زيد يوم الجمعة وآخر
 ان بقتله آياه فيه بكوفة ردتا فان قضى بأحدهما أو لا

بطلت الاخرة ولو شهدا بشرقة بقرعة واختلغا في لونهما قطع
وان اختلفا في الذكورة والانوثة لا وعندهما لا يقطع فيهما
وفي الغصب لا تقبل اتفاقا ولو شهدوا احد بالشرع او الكتابة
بالف والاخر بالف ومائة ردت وكذا العتق على مال والصلح
عن قود والرهن والخلع ان ادعى العبد والقاتل والراهن والمرأة
وان ادعى الآخر كان كدعوى الدين والاجارة كالبيع عند اول المدة وكما
الدين بعدها وفي النكاح تقبل بالالف ستحسانا ولا فرق فيه
بين دعوى الاقل والاكثر وقال ردت فيه ايضا ولا بد من الحجر
في شهادة الارث بان يقول الشاهد مات وتركه ميراثا للمدعى
او مات وهذا ملوكه او فوبده خلافا لابي يوسف فان قال
كان هذا الشيء لاب المدعى اعاره من ذواليد او ودعه اياه قبلت
بالحجر وان شهد ان هذا الشيء كان في يد المدعى منذ كذا رقت وان شهد
انه كان منك قبلت ولو اقر المدعى عليه انه كان في يد المدعى امر بالدفع
اليه وكذا لو شهدا باقراره بذلك **باب الشهادة على النفس اذ**
تقبل في غير حد وقود وان تكررت وشرط لها تعدد حضور الا
صل بموت او مرض او سفر وان يشهد عن كل اصل اثنان لا تغاير
فرع الشاهدين وصفتها ان يقول الاصل شهد على شهادتي
انني اشهد بكذا ويقول الفرع عند الاداء اشهدة ان فلانا اشهدني
على شهادته بكذا وقال لا يشهد على شهادتي به ويصح تعديل

الفرع اصله واحد الشاهدين الاخر فان سكنت عنه جازو
نظر في حاله عند ابي يوسف وقال محمد ترد شهادته وتبطل شهادته
الفرع بانكار الاصل الشهادة وان شهد على شهادته اثنان على فلا
نه بنت فلان الفلانية وقال لا اخبرنا اني سمعنا يعرفنا او جاءنا
بامرأة لم يدري انتماهي ان لا قيل له مات شاهدين انتماهي وكذا
في نقل الشهادة فان قال افيهما التيميمية لا يجوز حتى ينسباها
الى اخذها او التعريف يتم بذلك الجدا والفخذ او ينسبها خاصة و
النسبة الى المصرا والمحلة الكبيرة عاقبة والى السكة الصغيرة
خاصة **باب الرجوع عنها** لا يصح الرجوع عنها الا عند قاض
فلو ادعى المشهود عليه رجوعا عما عند غيره لا يحلفان ولا يقبل
برهانه عليه بخلاف ما لو ادعى وقوعه عند قاض وتضمنه
اياهما فان رجعا قبل الحكم لا يحكم وان بعده لا ينقض وضما
ما اتلفاهما اذا قبض المدعى ما ادعاه دين كان او عينا فان جمع
احدهما ضمن نصفاه والعبرة لمن بقى لا لمن رجع فان شهد
ثلثه ورجع واحد لا يضمن فان رجع اخر ضمنا نصفان فان شهد
رجل وامرأتان فرجعت واحدة ضمنتم وتبعا وان رجعتا
ضمننا نصفان وان شهد رجل وعشر نسوة فرجعت ثلث لا
يضمن شيئا فان رجعت اخرى ضمن التسع ربعا وان رجع
العشر ضمن نصفان وان رجع الكل فعمل الرجل سدس

عليه من خمسة اسداس وعندهما عليه نصف وعليه من نصف
وان شهد رجلان وامرأة ويرجعوا فالفرع على الرجلين خاصة
ولا يضمن راجع شهيد بنكاح ميمر مسمى عليها او عليه الا ما زاد على ميمر
الثل ولا من شهد بطلاق بعد الدخول ويضمن في الطلاق الدخول
نصف المهر وفي البيع ما انفصل عن قيمة المبيع وفي العتق القيمة
وفي القصاص الدية فقط ويضمن الفرع ان رجع الا الاصل
ان قال ما اشهدته على شهادتي ولو قال اشهدته وغلطت
ضمن عند محمد لا عندهما وان رجع الاصل والفرع ضمن الفرع
فقط وعند محمد يضمن المسمى عليه اي الفريقين شاء
وقول الفرع كذب اصلي او غلط ليس بشيء وان رجع المسمى عن
التركيبة ضمن خلافا لهما ولا يضمن شاهد الاحصان بدجوعه
ولو رجع شاهد اليمين وشاهد الشرط وحده اختلف الشيخ
ومن علم انه شهد زورا شتم ولا يعزر وعندهما يوجع
ضربا ويحبس **كتاب الوكيل** هو اقامة الغير مقام نفسه في
الصرف بشرط ما كون الموكل ممن يملك التصرف والوكيل
يعقل فيصح توكيل الحر البالغ او الماذون حر بالغ او ماذونا
او صبي عاقل او عبد مجبورين بكل ما يهقده هو بنفسه
وبإتقاء حق وبإستيفائه الا فحده وفود مع غيبة الموكل
وبالحصومة وكل حق بشرط رضى الخصم للرعيها

الا ان يكون الموكل مريضا لا يمكنه حضور مجلس الحكم او غا
بما سافه سفر او مريضا للسفر او مخدرة غير معتادة الخروج
الى مجلس الحاكم وعندها لا يشترط رضا الخصم وحقوق
عقد يضيفه الوكيل الى نفسه كبيع واجارة وصلاح عن اقرار
تتعلق به ان لم يكن محجورا فيسلم البيع ويتسلم ويقبض
الثلن ويطالب به ويرجع به عند الاستحقاق ويخاصم
في عيب مثريه ويرده به ان لم يسلم الى موكله وبعد تسليمه
لا الا باذنه ويخاصم في عيب مبيعه وفي شفيعته اذا كان
في يده وكذا شفيعه مثريته والملك يثبت للموكل ابتداء
فلا يعتق قريب وكيل شراء وحقوق عقد يضيفه الى مو
كلة تتعلق بالموكل كمنح وخلع وصلاح عن انكار او دم عمد
وكتابة وعتق على مال وهبة وصدقة واعارة وايداع و
رهن واقرار وشركة ومضاربة فلا يطالب وكيل التوقيع
بالمهر ولا وكيل المرأة بتسليمها ولا ببدل الخلع والمثري يمنع
الثلن عن الموكل فان دفعه اليه صح ولا بطالبه الوكيل ثانيا وان
كان للمثري على الموكل دين وقعت للقفاصة به وكذا ان كان
له على الوكيل دين خلافا لابي يوسف ويضمنه الوكيل للموكل
وان كان دينه على عاقل القفاصة بدين الموكل دون الوكيل
باب الوكالة بالبيع والشراء لا يصح التوكيل بشراء شيء ويشمل

اجناسا كالرقيق والتوب والذابة او ما هو كالاجناس
كالدار وان بين الثمن فان سمي نوع الثوب كالحمر وى جاز
وكذا ان سمي نوع الدابة كالفرس والبغل او بين ثمن الدار
والمحلة او بين جنس الرقيق كالعبد ونوعه كالترك او ثمننا
يعين نوعا او عمم فلقال ابتع لي مارييت ولو وكله بشراء
الطعام في يوم على البر ودقيقه وقيل على البر في الذراهم
وعلى الجز في قليلها وعلى الدقيق في وسطها وفي متخذها
ليتم على الخبز كل حال وصح التوكيل بشراء عين بدين له
على التوكيل وفي غير العين ان هلك في يد الوكيل فعليه وان
قبضه الوكيل في يده قال لا هو لا زم للموكل ايضا وهلكه
عليه اذا قبضه الوكيل وعلى هذا اذا امره ان يسلم ما عليه
او يصرفه ولو وكل عبد يشتري نفسه له من سيده
فان قال يعني نفسي لفلان فباع في يده وان لم يقل لفلان
عتق وان وكل العبد غيره ليشتريه من سيده فان قال الوكيل
للسيد اشتريته لنفسه فباع عتق على السيد ولو لاؤه
له وان لم يقل لنفسه في يدي الوكيل وعليه ثمنه وما اعطاه
العبد لاجل الثمن للمولى واذا قال الوكيل لموكله بشراء عبد
اشتريته لك عبد فمات وقال للموكل اشتريته لنفسك
فالقول للموكل ان لم يكن دفع الثمن والا فللوكيل والوكيل

طلب الثمن من الموكيل وان لم يدفعه الى البائع وجنس
المشتري لاجله فان هلك قبل جنسه هلك على الامر
ولا يسقط ثمنه وان بعد جنسه سقط وعند ابي يوسف
هو كالرهن وليس للوكيل بشراء معين ثراؤه لنفسه
فان شراء بخلاف جنس ما سمي من الثمن او بغير النقود وقع
له وكذا ان امر غيره فشراء بعينه وان بحضوره فلموكل
وفي غير العين هو للوكيل الا ان اضاف العقد الوكيل او اطلق
ونوى له ويعتبر في التسليم والصرف مفارقة الوكيل للموكل
ولو قال يعني هذا الذي يدفعا عنه ثم انكر كون زيد امسه فلزيد
اخذ من لم يصدق انكاره فان صدقه لا يأخذه جبر اقل
سالم المشتري اليه صح ومن وكل بشراء رطل لحم بدرهم لزم
موكله رطل بنصف درهم وعندهما يلزمه الرطلان بالدرهم
ولو وكل بشراء عبيدين بعينه ما فشيء احدهما جاز وكذا
ان وكل شراءهما بالف وقيمتيها سواء فشيء احدهما
بنصف او باقل وان باكثر لا وقال ابو جابر ايضا ان كان بمائتين
فيه وقد بقي ما يشتري بمثل الآخر فالشراخر بمائتين قبل
الخصوصه جاز اتفاقا فان قال الوكيل بشراء عبد غير معين
بالف وقال الموكل بنصفه فان كان قد دفع اليه الالف صدق
الوكيل ان ساوى الالف وان لم يكن دفعها فان ساوى

نصفها صدق الموكل وان ساواها تخالف والعبد للموكل
امور وكذا في مبيع لم يستعمله ثمنا فشره واختلفا في
ثمنه ولا عبرة لتصدق بيق البائع في الاخطى **فصل** لا يصح
عقد الوكيل بالمبيع او لشرائه مع من تردد شهادته وقال
يجوز مثل القيمة الا في العبد والكاظم والوكيل بالمبيع يجوز
بيعه بما قل او اكثر وبالعرض وقال لا يجوز الا بمثل القيمة وبا
لنفوذ ويجوز بيعه بالنسيئة وبيع نصف ما وكل بيعه واخذه
بالتن كفيلا او رهنه فلا يضمن ان تولى ما على الكفيل او ضاع
الرهن فبيده ولو وهب التمن من المشتري ابراء منه او حطه
منه جاز ويضمن وعندنا يوسف لا يجوز وكذا الخلاف لو
اجله او قبل به حوالته ولو اقاله صح وسقط الثمن عن المشتري
ولزم الوكيل وعندنا يوسف لا يسقط عن المشتري ولو
كيل بالشراء يجوز شراؤه بمثل القيمة وبزيادة يتفان
فيها وهي ما يقوم به مقوم وقد روي في العروض ده بنم وفي
الحيوان ده وفي العقار ده دوازده لا بما يتفان بها ولو وكل
بيع عبد فباع نصفه جاز وقال لا يجوز الا ان باع الباقي
قبل الخصومة وهو اسخسان وان وكل بشراء عبد
فاشتري ونصفه لا يلزم الموكل الا ان اشترى باقية قبل الخصومة
اتفاقا ولو رده المبيع على الوكيل بعيب بقضاء رده على امره

مطلقا فيما لا يحدث مثله وكذا فيما يحدث مثله ان كان
بينة او نكول وان كان باقرا فلا يلزم الوكيل ولو باع نسيئة
وقال الموكل امرتك بالنقد وقال لا اطلقت صدق الموكل وفي
المضارب ولا يصح تصرف واحد الوكيلين وحدهما وكلاهما
الا في خصومة ورده وديعه وقضاء دين وطلاق وعتق
لا عوض فيهما وليس للوكيل ان يوكل الا باذن موكله او بقوله
اعماله ايك فان اذن فوكل كان الثاني وكيلا للموكل الاول الثاني
فلا ينعزل بعزله ولا بموته وينعزلان بموت الاول وان وكل
بلا اذن فمعد الثاني بحضرة جاز وكذا لو عقد بغيره فا
ن جاز له او كان قد قدر الثمن ولا يجوز لعبد او مكاتب التصرف
في مال طفله ببيع او شراء ولا تربي وكذا الكافر في بيع طفله للمسلم
باب الركاكة بالخصومة والقبض للوكيل بالخصومة القبض خلافا
للفر والفتوى اليوم على قوله ومثله الوكيل بالتفاضي والوكيل
بقبض الدين بالخصومة قبل القبض خلافا لما والوكيل باخذ
الشفعة بالخصومة قبل الاخذ اتفاقا وكذا الوكيل بالرجوع
في الهبة او بالقسمة او لرد بالعيب وكذا الوكيل بالشراء بعد
مباشرة وليس للوكيل بقبض العين بالخصومة فلو برهن
ذو اليد على الوكيل بقبض عبد ان موكله باعه منه يقصر
بذو الوكيل ولا يثبت البيع فيلزم اعادة البينة اذا حضر الموكل

كما بقصر يد الوكيل بنقل الزوجة أو العبد ولا يثبت الطلاق
والعتق لو برهننا عليه بما لا حضور الموكل وأما الوكيل بالخصومة
على موكله عند القاضي صحيح لا عند غير القاضي خلافاً لما يروى
لكن لو برهن عليه أنه أقر في غير مجلس القضاء خرج عن الوكالة
ولا يدفع إليه المال كالأب والوصي إذا أقر في مجلس القضاء
لا يصح ولا يدفع إليه المال ولا يصح توكيل ربه المال كقبضه بقبض
سائر الكفول عنه ومن صدق مدعي الوكالة بقبض الدين أمراً
لدفع إليه فإن صدقه صاحب الدين والأمر بالدفع إليه أيضاً
ورجع به على الوكيل إن لم يهلك في يده وإن هلك إلا أن كان
ضمنه عند دفعه أو دفع إليه علواً غير مصدق وكالته
ومن صدق مدعي الوكالة بقبض الإمانة لا يؤسر بالدفع إليه
وكذا لو صدقه في دعوى شئها من المال ولو صدقه في أن المال
مات وتركها سيراً له الأمر بالدفع إليه ولو ادعى المدعي على وكيل
بقبض الدين استيفاء الدين ولا يثبت له أمر بدفعه إليه ولا
يستخلفه أنه ما يعلم استيفاء موكله بل يتبع رب الدين و
يستخلفه أنه ما استوفى ولو ادعى البايع على الوكيل الرد بالعيب
أن موكله رضيه لا يؤسر بدفع الثمن قبل خلع المشتري ومن دفع إليه
آخر عشرة ينفقها على أهله فإنفق عليها عشرة من عنده ففيها
باب عزل الوكيل الوكيل عزل وكيله إلا إذا تعلق به حق الغير

429
وكيل الخصومة بطلب الخصم ويتوقف انعزاله على علمه
فتصرف قبله صحيح وتبطل الوكالة بموت الموكل وجنونه وكيل
مطلقاً وحده شئ عند أبي يوسف وحول عند محمد وهو
الختار وبالحاقه بدار الحرب يرتد أخلافه أو كذا يعجز موكل
مكاتباً وحجراً وما ذونا وأفتراق الشريكين وتصرف الموكل
فيما وكل به ولا يشرط في الموت وما بعده علم الوكيل **كتاب**
الدعوى هو أخبار بحق له على غيره والدعي من لا يجبر على الخصومة
والدعي عليه من يجبر ولا تصح الدعوى إلا بذكر شئ على جنسه
وقدره فإن كان ديناً ذكر أنه يطالب به وإن كان عيناً نقلت
ذكر أنها في يد المدعي عليه بغير حق وإنه يطالب به ما لا بد من
احضارها إن أمكن ليسأله عنها عند الدعوى وعند الشها
دة أو الحلف وإن تعذر بذكر قيمتها أو في العقار لا يحتاج إلى
قوله بغير حق ولا يثبت اليد فيه بتصادق ما بالبيتة أو علم
القاضي في الصحيح ولا يدفع من ذكر البلد والمحلة والحدود
الأربعة في الدعوى والشهادة وأسماء أصحابها ونسبهم
أو الجدة في الرجل المشهور يكفي بذكره فإن ذكر ثلث أو ثلثي الرابع
صح وإن ذكره وعاط فيه لا وإذا صححت سؤال القاضي الخصم
عنها فإن أقر حكم عليه وإن أنكر سأل الدعي البيتة فإن أقا
مها أو أحلف الخصم أن طلبه خصه فإن حلفاً انقطعت

الخصومة متى تقوم البينة وان تكلم مرة او سكنت بلا افة
فقد قضى بالنكول صح وعرض الميرثلثا ثم القضاء احوط ولا
تزدعين على مدعي ولا يقضي بشاهد وعين ولا يحلف في نكاح
وزجعة وفي ايلاد واستيلاد وورقة ونسب وولاد
عندهما يحلف وب يقضي ولا في حذول وعان والساقي يحلف
وان نكل ضمن ولا يقطع ويحلف الزوج اذا ادعت طلاقا
قبل الدخول اجما عا فان نكل ضمن نصف المهر وكذا في النكاح
اذا ادعت مهرها وفي النسب ان ادعى حفا كارت ونفقة
وغيرهما وفي القصاص فان نكل في النفس جس حتى يقر
او يحلف وفي ايلاد ونسب يقتصر وعندهما بعض الارش فيهما
فان قال المدعي او بينة حاضرة وطالب بعين خصمه لا يحلف
ويكفل بنفسه ثلثة ايام فان ابي لازم ودار معه حيث
دار وان كان غريبا يكفل او بلازم قد راجع القاضى والبعين
بالله نعا لا بطلاق وعناق وقيل ان الخصم يما في زما
نناصح وتعاط بذكر صفاته ان شاء القاضى ويجوز من
التكرار لا بزمان او مكان ويحلف اليهودي بالله الذي انزل
التوراة على موسى م والنصراني بالله الذي انزل الانجيل
على دم والمجوسي بالله الذي خلق النار والوشني بالله ولا يحلفون
في معابدهم ويحلف على الحاصل في البيع والنكاح بالله ما

بينكما بيع قابله او نكاح قائم في الحال وفي الطلاق ما هي
باين منك الآن وفي الفصب ما يجب عليك رده وفي الود
بعته ماله هذا الذي يدعي فبيدك وديعة ولا شيء منه
ولاله قبلك حق لا على السبب نحو بالله ما بعته خاها الا بيق
فان كان في الحلف على الحاصل ترك النظر للذي حلف على السبب
اجما عا كدعوى الشفعة بالجوار ونفقة المبتونة والخصم
لا براهما وكذا في السبب لا يرتفع كعبد مسلم يدعي الفتق بخلاف
الكافر والامة ومن ورث شيئا فادعاه اخر حلف على العلم
وان شراه او وهب له فعلى البنات ولو اقرت النكر بمينه
او صلح عنهما بشئ صح ولا يحلف بعده **باب الخالف** وله اختلاف
في قدر الثمن او المبيع وفيما حكم لمن برهن وان رهنا فليثبت
الزيادة وان عجزا عن البرهان قيل لهما اتمان يرضوا احدهما
بدعوى الاخر والا فسخنا البيع فان لم يرضوا احدهما بدعوى
الاخر تحالفا وبدئ بهمين الشري وفي المقايضة بايتهما
شاء ومن نكل لزمه دعوى صاحبه ان حلفا فسخ القاضى
البيع بطلب حديهما ولا يخالف لو اختلفا في الاجل وفي شرط
الخيار او في قبض بعض الثمن وحلف النكر ولا بعد هلاك البيع
وحلف الشري وعند محمد يخالفان ويفسخ وتلزم القيمة
وكذا الخلف لو تعذر الرد وهو قائم ولا بعد هلاك بعضه

الا ان يرضى البايع بترك حصته المالك وعندهما يتخالفان و
 يرد الباقي والقول المشتري في حصته المالك عند اليوسفي
 وتلزم قيمته عند المحر وتعتبر قيمته ما في الانقسام يوم القبض
 وان اختلفا في قيمة المالك فالقول للبايع وان برهننا فبرهانه
 اول وان اختلفا في قدر الثمن بعد اقالة البيع تحالفا وعاد البيع
 ان لم يقبض البايع المبيع وان قبضه فلا تخالفا خلافا للمحر
 ولو قدر زوال بعد اقالة السلم فالقول للمسلم اليه فيه ولا
 يعود السلم ولو اختلفا في قدر الاجرة والمنفعة او في ما قبل
 استيفاء المنفعة تحالفا وتراذوا بدئ يمين المستأجر ان اختلفا
 في الاجرة ويمين المور في المنفعة وايضا انك لزم دعوى الاخر
 وايضا برهن قبل وان برهننا فحجج المستأجر في المنفعة وحجة
 المور في الاجرة وبعد استيفاء المنفعة لا يتخالفان والقول
 للمستأجر وبعد استيفاء البعض يتخالفان وتفسخ فيما بقي
 والقول للمستأجر فيما مضى وان اختلفا في قدر بدل الكتاتية
 لا يتخالفان والقول للعبد ولا يتخالفان وتفسخ وان اختلفا
 الزوجان في سماع البيت فالقول لها فيما صلح لها وله فيما صلح له
 او هما بعد موت احدهما القول في المحتمل المحي وعند اليوسفي
 كذلك في الزائد على جمان مثلي ما وفي جمان مثلي ما او لورثتها
 وعند محمد للرجل او لورثته وان كان احدهما محمولا فالكمل للمحر

والجواة للمحر في الموت وقال الا ان يكون والكاتب كالمحر **فصل**
 قال ذو البدين هذا الشئ او دعيه فان الغائب او اعارني او
 اجرني او رهنيته او غصبته مني وبرهن على ذلك اندفعت
 خصومته للدعي وقال اليوسفي قيمته عرف بالخيل لا تندفع
 وبه يؤخذ وان قال الشهود او دعيه من لا تعرف لا تندفع
 بخلاف قولهم نعرفه بوجهه لا باسمه ونسبه حيث تندفع
 عند الاسام خلافا للمحر ولو قال شريته منه لا تندفع وكذا
 لو قال الدعي سرقته او غصبته مني وان برهن ذو اليد على ايدي
 ع الغائب وكذا ان قال سرق مني خلافا للمحر ولو قال الدعي استعنته
 من زيد وقال ذو اليد او دعيته هو ان دفعت بالرجحة الا اذا
 برهن للدعي ان ذيدا وكله بقبضه **باب دعوى الرجل بالرجحة**
 تعتبر بينه ذو اليد في الملك المطلق وبينه الحارح فيه احق ولو
 برهننا على ما في يد آخر قضى به لهما ولو على نكاح امرأة سقط
 وهي لمن صدقته فان ارجاها السابق احق وان قرت لاحدهما
 قبل البرهان ففي له فان برهن لاحد بعد ذلك قضى وان برهن
 احدهما ففرض له ثم برهن الاخر لا تقبل الا ان اثبت سبقه
 وكذا الا يقبل برهان خارج على ذي يد نكاحه ظاهر الا ان اثبت
 سبقه وان برهننا على شراء شئ من اخر فلكل نصفه ثمنه

او تركه ويترك احدهما بعد ما قضى لهما الاخذ الاخر كله فان
كان لاحدهما يد او تاريخ فهو اولى فان اتخافا السابق اولى و
ان كان لاحدهما يد والاخر تاريخ فذو اليد اولى والشراء احق
من هبة وصدقة مع قبض والهبة والصدقة فيما لا يمتثل
القسمة سواء وكذا الشراء والمهر عند ابي يوسف وقيل عند
الشراء اولى وعلى الزوج القيمة والرهن مع القبض اولى من
الهبة معه فان كانت بشرط العوض فهي اولى وان لم يكن
خارجا عن ملك مورث او شراء مورث فهو واحد غير ذي اليد
فالسابق اولى وان برهن احدهما على الشراء من ذيد والاخر
عليه من بكر واتفق تاريخهما فيهما سواء وكذا الووفاة احد
هما فقط ولو برهن خارج على الشراء من شخص واخر على
الهبة والقبض من غيره واخر على الارث من ابيه واخر على
الصدقة والقبض من رابع قضو بينهم ارباعا ولو برهن
خارج على ملك مورث وذو اليد على ملك اقدم منه فهو
اولى خلافا لمحمد في رواية وكذا الخلاف لو كانت اليدهما ولو برهن
خارج وذو يد على ملك مطلق ووقت احدهما فقط فالخارج
اولى وعند ابي يوسف ذو الوقت اولى ولو كان المدعي في ايدهما
او في يد ثالث والسئلة بحالهما فيهما سواء وعند ابي يوسف
الذي وقت اولى وعند محمد الذي اطلق اولى وان برهن خارج

وذا يد على النجاج وذو اليد اولى وكذا لو برهن كل على تلقي الملك
من اخر وعلى النجاج عنده ولو برهن احدهما على ملك مطلق
والاخر على النجاج فهو اولى وكذا لو كانا خارجين ولو قضى بالنجاج
لذو اليد ثم برهن ثالث على النجاج فضله الا ان يعيد ذو اليد
برهانه كما لو برهن المقتضي عليه بالملك المطلق على النجاج بقيل
وينقض القضاء وكل سبب لا يتكرر فهو مثل النجاج
كسج ثياب لا تنسج الا مرة وكلب اللبن واتخاذ الجبين و
اللبد والمرعري وجز الصوف وما يتكرر عنزلة الملك المطلق
كسج الخز وكالبناء والفرس وزراعة البر والحبوب وما
اشكل رجع فيه الى اهل الخبرة فان اشكل على سم جعل كالمصق
وان برهن خارج على ملك مطلق وذو يد على الشراء منه
فهو اولى وان برهن كل منهما على الشراء من صاحبه ولا يلج
تسائر او ثلث المال في يد ذي اليد وعند محمد يقضى للخارج وان اتخا
في العقار يلاذك قبض وتاريخ الخارج اسبق قضى لذو اليد
عند محمد للخارج وان اثبتا قبضا قضى لذو اليد اتفاقا وان كان
وقت ذي اليد اسبق قضى للخارج في الوجهين ولا تنجح بكثرة
الشهود وان ادعى احد خارجين نصف دار والاخر كلها فاما
لربع الاول وعندهما الثلث والباقي للاخر وان كانت في يدهما
فكلها المدعي الكزنصف بقضاء ونصف بلا قضاء ولو برهن

خارجان على نواح دابة وارخا فصولن وافق ستمها ناريجنه و
ان اشكل فلهما وان خالفهما بطلاوان برهن احد الخاجين على
غصب شيء والاخر على بيعته اسويا **فصل** في التنازع بالا
يد لا بشر الثوب او من الاخذ بكلمة والراكب احق من الاخذ
بالجمام ومن في الشجر احق من الرديف وصاحب الحمل او
من علق كوزه عليها والراكبان بلا سرج او فيه سواء وكذا
الجالس على البساط والمتعلق به ومن معه ثوب وطرفه
مع اخو الحائط من جذوعه عليه او اتصال ببنائه اتصال
تربيع لا لمن له عليه هر ادنى بالجداران فيه سواء وان كان
لكل عليه ثلثة جوزوع في بينهما ولا تجمع بالاكثرتيها
وان كان لاحدهما ثلثة والاخر اقل في ولصاحب
الثلثة والاخر موضع خشبة ولو كان لاحدهما جذوع
والاخر اتصال فلدى الاتصال والاخر حق الوضع وقيل
لدى الجذوع وذو بيت من دار كذا بيوت منها في حق
ساحتها ولو ادعى ارضا كل اثنين في يده وبرهنا فخصي بيدها
فان برهن احدهما او كان لبيت فيهما او بني او حفرة في يده في يده
صبي يعتبر عن نفسه فقال انا اخر فالقول له وان قال انا عبد
لفلان فهو عبد لدى اليد وكذا من لا يعتبر عن نفسه فلو
ادعى الحرية عند كبره لا يقبل بالاحجة **باب دعوى النسب** و

ولدت مبيعة لاقل من نصف سنة منذ بيعت فادعاه
البائع في وابتنه اذ ولده ويفسخ البيع ويرد الثمن وان ادعاه
المشتري مع دعوته او بعدها وكذا الوادعاه بعد موت الام
او عتقها او يردها خصته من الثمن والعتق وكل الثمن في الموت
وقال اخصته في سائر ما ولو ادعاه بعد موته او عتقه ردت
ولو ولدت لاكثر من نصف سنة او اقل من سنتين ان صدقه
المشتري فالحكم كلاول والاقل يثبت وان لاكثر من سنتين
لا تصح دعوته فان صدقه المشتري ثبت نسبه وحملا على النكاح
ولا يرد البيع ولا يعنق الولدان باع عبدا ولد عنده ثم
ادعاه بعد بيعه بغيره صححت دعوته ورد بيعه مشتريه و
كذا لو كانت النسبة المشتري او كانت ابنة او زوجه او
ثم كانت الدعوة صحيحة ونقضت هذه التصرفات ولو باع
احد ثوبا من ولدا عنده فاعتقه بغيره ثم ادعى البائع
الاخر ثبت نسبه ما ويطل عنق المشتري ومن في يده صبي
لو قال هو ابن زيد ثم قال هو ابني لا يكون ابنة وان محمد زيد بنونه
وعندهما يصح ان محمد لو كان في يد مسلم وذمي فادعى المسلم
رقه والكافر بنونه في وحرابن للكافر ولو كان في يد زوجه بن فعم
انه ابنه من غيرها وزعمت انه ابنيها من غيره في وابتنيها ولو
استولد مشتركة ثم استحققت فالولد حر وعلى الاب قيمته

يوم الخصومة فان مات الولد فلا شيء على ابيه وتركته
وان قتله الاب غرم قيمته وكذا ان قتله غيره فاخذ دية
ويرجع بقيمته وبالثمن على بايعه لا بالعقر
هو اخبار بحق لآخر على نفسه ولا يجمع الا لعلوم وحكم
ظهور القرينة لا تشاؤه فصح الاقرار بالخمس لا بطلاق
وعناق سكرها واد اقر حرم مكاف بحق معلوم او مجهول
كشيء وحق فصح ولزمه بيان الجهمول بماله قيمة والقول قوله
مع بمينه ان ادعى القرينة اكثر وفي مال لا يصدق في اقل من
درهم ومال عظيم نصاب من ما يتن به فضة او غيرها
من الابا خمسة وعشرون ومن البر خمسة او سق ومن
غير مال الزكاة قيمة النصاب واثم ال عظام ثلثة نصب
ودراهم ثلثة ودراهم كثيرة عشرة وعندهما نصاب
وكذا درهما درهم وكذا اكد احد عشر وان ثلث فذلك و
كذا احد وعشرون وان ثلث زيد مائة وان ربع زيد الف وكذا
كل كيل وموزون وشرك في عبد فهو نصف عند يوسف
وعند محمد بن موسى بالبيان وقوله على اقر اريد بين فان
وصل به وهو وديعه صدق وان فصل لا عندى او معى
او معى او في صندوق او كيسي اقرار بامانة ولو قال لمن ادعى عليه
الفان نعمها او تنقدها واجلني بها او قد قضيكما او ابرأتني منها

او وهبتها الى او تصدقت بها على او احلنك بها فقد
اقر وبلا ضمير لا ولو اقر بدين مؤجل وقال المقر له هو حال لزمه
حالا وحلق المقر له على الاجل ولو قال على مائة ودرهم فالك
دراهم وكذا كل ما يكال او يوزن ولو قال مائة ثوب او مائة ثوبان
لزمه تفسير المائة وان قال مائة وثلثة ثوب فالك ثياب و
لو اقر بتم في قوصرة لزمه او بخاتم لزمه الحلقه والفصل او يوسف
فالتصل والجفن والحائل او مجله فالكسوة والعيدان وان بدابة
في اصطلح لزمه الدابة فقط وثوب في سنديل لزمه وكذا بثوب
في ثوب وان بثوب في عشرة ثوب لزمه ثوب واحد عند
ابن يوسف واحد عشر ثوبا عند محمد ولو قال على خمسة لزمه
خمس وان نوى الضرب وبيتة مع تلزم عشرة وفي قوله
على من درهم الى عشرة او ما بين درهم الى عشرة يلزمه تسعة
وعندهما عشرة وان قال له من دارى ما بين هذا الجدار الى
هذا الجدار فله ما بينهما فقط وصح الاقرار بالحمل وحمل على الو
صية من غيره وللحمل ان يبين سببا صالحا كارت او وصية فان
ولدت حيا لاقل من نصف حول منذ اقر فله ما اقر به وان
حيين فله ما وان سببا فله وصي والمورث وان قر ببيع او اراض
او ابيع الاقرار لغاوا ان اقر بشرط الخيار لزمه المال وبطل الشرط
باب الاستثناء وهو في معناه صح استثناء بعض ما اقر به لو

ولزمه باقي و بطل استثناء الكل وان اقر شيئين واستثنى احد
 هما او احدهما وبعض الا بطل استثناء ومخالفهما وان استثنى
 بعض احدهما او بعض كل منهما صح اتفاقا ولو استثنى كليا او
 وزنيا او عدديا استنفاريا من دراهم صح بالقياس خلاف المحذور ولو
 استثنى منها شاة او ثوبا او دارا بطل اتفاقا ومن وصل باقراره
 ان شاء الله بطل اقراره وكذا ان علقه بمسئنة من لا تعرف
 مسئنته كمالا ذلك والجن ولو اقر بدار واستثنى بنا فيها كانا
 للمقر له ولو قال بناؤها الى والعرضته له كان كما قال وقصر الخاتم
 ونخل البستان كبناهما وان قال له على الف من عمر عبد لم
 اقبضه فان عين العبد للمقر له سلم وتسلم ان شئت
 وان لم يعينه لزمه الالف قوله لم اقبضه ولو قال من ثمن
 خمر او خنزير لا يصدق عندهما الوصل صدق ولو قال
 من ثمن متاع او اقترضني وهي زيوفا ونهر حرة لزمه الجهاد
 وقال يلزمه ما قال ان وصل وان قال من غصب و
 وديعة وهي زيوفا او نهر حرة صدق ولو قال هو ستو
 قة او رصاص فان وصل صدق والا فلا ولو قال غصبته
 ثوبا او حياء بمعيب صدق ولو قال له على الف الا انه ينقض
 مائة صدق ان وصل والا لزم الالف ولو قال اخذت
 منك الفا وديعة في ملكك وقال المقر له اخذتها غصبا

ضمن ولو قال بدل اخذت اعطيني لا يضمن ولو قال
 غصبت هذا الشيء من ذيد لا يلزم من عمر وفيه يلزم وعليه
 قيمته لم ولو قال هذا كالي وديعة عندك فاخذته وقال
 الاخر هو لي دفع اليه او اعترته او اسكنته ادى ثم ردها
 على صدق وعندهما القول لما خوذ منه ولو قال خاط
 ثوبى هذا بكذا ثم قبضته منه وادعاه الاخر فعلى هذا الخلاف
 في الصحيح ولو قال اقتضيت من فلان الفا كانت لي عليه
 او اقرضته الفا ثم اخذتها منه وانكر فلان فالقول له و
 لو قال زرع فلان هذا الزرع اوبني هذا لدار او غرس هذا
 الكرم لي استعنت به فيه وادعى فلان ذلك فالقول للمقر
باب اقرار الزوجين دين صحته وما لم يصر فيه بسبب معروف
 سواء ويقدمان على ما اقر به في الرض والكل مقدم على الارث
 ولا يصح تخصيصه عنهما بقضاء دينه ولا اقراره لو ارثه
 الا ان يصدق به بقية الورثة وان اقر لاجنبى صح ولو احاط
 بماله وان اقر لاجنبى ثم اقر انه ابنه يثبت نسبه وبطل اقراره
 وان اقر لاجنبية ثم تزوجها لا يبطل اقراره ولو اوصى لها
 ثم تزوجها بطلت ولو وصيها ثم تزوجها فلان جوع
 وان قر بغيره لم يحمول النسب بولد مثله بمثله انه ابنه و
 صدقه الغلام ثبت نسبه منه ولو لم يرضوا وشارك

وان قال اجرت فركبى او ثوبى لهذا فلانا
 فركبه او لبس درة على صحت

الورثة وصح اقرار الرجل بالوالدين والزوجة والولي
 وشرط تصديق هؤلاء وكذا اقرار المرأة لكن بشرط اقرار
 هب بالولد تصديق الزوج ايضا وشهادة قابلة وصح
 تصديقهم بعد موت المقر الا تصديق الزوج بعد موتهما
 وعندهما يصح ايضا وان اقر بنت غير الولاد كاخ
 وعم لا يثبت وبرثة ان لم يكن له وارث معروف ولو
 بعيدا ومن مات ابوه فاق باخ شاركه في الارث ولا يثبت
 نسبه ولو كان لا يبيها الميت دين على شخص فاق احدهما
 بقض ابيه نصفه فالنصف الباقي للآخر ولا شيء للمقر **كتاب**
الفضل هو تقدير رفع النزاع ويجوز مع اقرار وسكوت
 وانكار فالاول كالبيع ان وقع عن مال مال فثبت فيه الشفعة
 والرد بالعيب وخيار الرؤية والشرط ويفسده جناية البدل
 لاجتهال المصالح عنه ونشترط القدرة على تسليم البدل
 وان استحق بعض المصالح عنه او كله رجوع بكل البدل
 او بعضه وان استحق بعض البدل او كله رجوع بكل المصالح
 عنه او بعضه وان وقع عن مال بمنفعة اعتبر اجارة فيشرط
 فيه التوفيت وسيطل موت احدهما والاخير ان معاوضة في
 حق الدعي وفداء اليمين وقطع المنازعة في حق الاخر فلا شفعة
 في دار صولح عنهما مع احدهما ونحب في دار صولح عليهما

وما استحق من الدعي كلا او بعضا يرد الدعي حصت من
 البدل ويرجع بالخسومة فيه وما استحق من البدل بعضا
 او كلا يرجع الدعي الى دعواه وقدره وهلاك البدل قبل
 التسليم كاستحقاقه في الفصيلين ولو صالح على بعض دار بينهما
 لا يصح وحيلته ان يريد في البدل شيئا او يبرئ عن دعوى
 الباقي **فصل** يجوز الصالح عن مجبور ولا يجوز الا على معلوم
 ويجوز عن دعوى المال والنفقة والجناية والنفس ومادونهما عدا
 او خطأ وعن دعوى الرق وكان عتقا بمال ولاه عليه ودعوى
 الزوج النكاح وكان خلعا او بجره عليه ديانة ان كان مبطلا
 ولو صالحها بمال لتقر له بالنكاح جاز ولا يجوز ان ادعته الزاوة
 وقيل يجوز ولا عن دعوى الحد وان قتل عبدا ما دون رجل او صالح
 وان صالح عن مغضوب تلف باكثر من قيمته جاز ولا يبطل
 الفطيل ان كان لا يتغابن فيه وان بعرض صحيح مطلقا اتفاقا وان
 اعتق موسر عبدا مشتركا وصالح عن باقيه باكثر من نصف
 قيمته بطل الفضل وان بعرض صحيح ويجوز صالح المدعي بمال يدفعه
 الى المنكر ليقتر له وبدل الصالح عن دم عبدا وعلى بعض دين يدعيه
 يلزم الوكيل لا الوكيل الا ان ضمنه وبدل ما هو كبيع يذم الوكيل
 وان صالح فضولي وضمن البدل او اضاف الى ماله او اشار الى عرض
 او نقد بلاضافة او اطلق وسلم صحيح وكان متبرعا وان اطلق

عن المجبور لا يجوز بالعرف
 عن المجبور لا يجوز بالعرف

ولم يسلم توقف فان اجازته المدعي عليه جاز ولزمه البدل
والابطال **باب الصلح عن الدين** الصلح عما استحق بعقد المدا
نية على بعض جنسه اخذ لبعض حقه واسقاط الباقيه
لا معاوضة فلو صلح عن الف حال على مائة حال او الف مؤجل
صح وكذا عن الف جبار على مائة زبوف ولا صح عن درهم على
دينين مؤجل او عن الف مؤجل على نصفه حالا او الف سود
على نصفه بيضا ولو صلح عن الف درهم ومائة دينار على
مائة درهم حاله او مؤجله صح وان قال من له على آخر الف
ادعنا نصفه على انك بريء من باقيه ففعل بريء والآ فلا يبرأ
خلافه الا يوسف وان قال صلحتك على نصفه على انك
ان لم تدفع غدا النصف فالالف عليك لا يبرأ اذ لم يدفع
اجماعا وان قال انك من نصفه على ان تعطيني نصفه غدا
بريء من نصفه اعطى ولم يعط وكذا لو قال ان ادبت الى
نصفه فانت بريء او اذا ادبت اوستى اديته لا يصح البراء
وان ادعى من قال ستر الرب دينه لا قرالك بمالك حتى توخره
عني وتخط عني ففعل جاز وان اعلن لزمه الحال **فصل**
ان صلح احد ندين عن نصفه على ثوب فاشريكه ان يتبع
لديون بنصفه او اخذ نصف الثوب الا ان يضمن للمصالح
ربع الدين وان قبض شيئا من الدين شاركه شريكه فيه واتبع

الغريم بما ينبغي وان اشترى بنصيبه شيئا ضمنه شريكه
ربع الدين او اتبع الغريم ومن ابراء عن نصيبه او قاض الغريم
بدين سابق لا يضمن لشريكه وان ابراء عن البعض قسم
الباقي على سمانه وان اجل نصيبه لا يصح خلافا لابي يوسف
وبطل صلح احد ندين سلم عن نصيبه على ما دفع خلافا له
ايضا وان اخرج الورثة احدى من عرض وعقار بمال او
عن احد النفلين بالاخر او عن مائتي مائتي مائة صح قل البدل وكثر
وعن نفدين وتغيرهما باحد النفلين لا صح الا ان يكون للمعطي
اكثر من نصيبه من ذلك الجنس وان بعرض جاز مطلقا وان في
التركة دين على الناس فاخرجوه ليكون الدين ليسم بطل الصلح
فان شرط ابراء الغرماء من نصيبه صح وكذا ان قضوا
خصمته من دين عا او اقرضوه قدرها واحلوا له به على الغرماء
وصالحوه عن غيره وفي صحة الصلح عن تركه هي عين غير معلومة
على مكيل وموزون اختلاف والاصح الجواز ان علم انهما غير مكيل
او الموزون اذا كانت كلهما في يد البقية وبطل الصلح والقسمة ان
كانت على الميت دين مستغرق وان غير مستغرق فالاولى ان لا
يصالح قبل قضائه ولو فعل فالواجب ان يقسمه ويجوز
قياسا استخسانا وقيل القياس ان يوفى الكل والاستخسان
ان يوفى قدر الدين ويقسم الباقي **باب المضاربة**

هي شركة فالرجح مال من جانب وعمل من جانب والمضارب
 أمين فاذا انصرف فوكيل فان رجح فشريك وان خالف فغاصب
 وان شرط كل الرجح له فستفرض وان شرط لرب فستبضع
 وان فسدت فاجبر فله اجر مثله رجح او لم يرجح ولا يزداد علما
 شرط له عندئذ يوسف خالف المجر ولا يضم المال فيها ايضا
 ولا تصح المضاربة الاجل تصح بالشركة وان دفع عرضا
 وقال بعده واعلم في ثمنه مضاربة او قال قبض مالي على فلان
 واعلم فيه مضاربة تجازت ايضا وشرط تسليم المال الى المضارب
 بلا يد رب المال فيه عاقدا كان او غير عاقدا كالمصغر اذا عقدها
 له ولي واحد الشريكين اذا عقدها الاخر وكون الرجح بينهما
 ستمائة ففسدان شرط لاحدهما عشرة دراهم مثلا
 وكل شرط يوجب جملة الرجح يفسدها وما لا فلا ويبطل
 الشرط الوضعية علم المضارب والمضارب في مطلقها
 ان يبيع ويشترى ويوكل بهما ويسافر ويبضع ويودع ويبرهن
 ويرثمن ويواجر ويستاجر ويتجمل بالثمن على الايسر وغيره
 ولو ابضع رب المال صح ولا يفسد به المضاربة وليس له ان
 يضارب الا باذن رب المال او يقول له اعمل برائك ولا ان يقرض
 او يستدين او يهب او يتصدق الا بتصريح فان شترى بما لها
 براء ففسده او حمله بماله فهو متبرع وان قيل له اعمل برأيك

وله الخلط بماله والصبيغ ان قيل له ذلك فلا يضم شريكا
 بما اذا الصبيغ وحصة له اذا بيع وحصة الثوب في المضاربة
 وان قيدت ببلد او سعة او وقت او معاملة معين فليس له
 ان يتجاوز كما في الشركة فان تجاوز ضمن والرجح له فان قال له
 عامل اهل الكوفة او الصيارفة فعامل في الكوفة غير اهلها او
 صارف مع غير الصيارفة لا يكون فالفاء وكذا لو قال اشتر في
 سوقها فاشترى في غيره بخلاف قوله لا اشتر في غير السوق
 ان قال هذا المال تعمل به في الكوفة او فاعمل به فيها او خذه بالنصف
 فيها في وثقييد بخلاف خذه وان عمل به فيها والمضارب يبيع
 نسيئة سالم يكن اجلا لا يبيع اليه التجار وان باع بنقد ثم اخر
 صح اجماعا وله ان ياذن لعبد المضاربة في التجارة وليس له
 ان يترفع عبد او امانة من ماله او لا ان يشتري به من
 يعتق على رب المال فان شترى كان له لاهلها ولا ان يشتري من
 يعتق عليه ان كان في المال رجح فان فعل ضمن وان لم يكن رجح فلان
 حدث رجح بعد الشراء عتق نصيبه ولا يضم شيئا بل يبيع
 العتق في نصيب رب المال ولو اشترى المضارب بالنصف فامته
 بالف وقيمتها الف فولدت ولدا يساوي الف فادعاه مؤسرا فصارت
 قيمته الف ونصفه استسعاه رب المال في الف وربعه او عتقه
 فاذا قبض الا لوضمن المدعي نصف قيمة الامنة **باب المضارب**

يضارب فان ضارب المضارب بالاذن فلا ضمان مسلم
يعمل الثاني في ظاهر الرواية وهو قولهما وفي رواية الحسن عن
الاصم لا يضمن بالعمل ايضا مسلم يرمح وان كانت الثانية فإ
سدة فلا ضمان وان ربح وحيث ضمن فلرب المال تضمين
ايقما شاء في المشهور وقيل على الخلاف في ايداع المودع وان
اذن له بالمضاربة وضارب بالثلث وقد قيل له ما رذق
الله بينا نصفان او فلي نصفه او ما فضل فنصفان
ففي ربح الرب المال وثلثه للثاني وسدسه للاول وان
دفع بالنصف فنصفه لرب المال ونصفه للثاني ولا شيء
لاول وان شرط للثاني الثلثين فكما شرط ويضمن الاول
للثاني سدسا وان كان قبيل له ما رذق الله او ما ربحت بينا
نصفان فدفع بالثلث فكل مني ثلثه وان دفع بالنصف
فللثاني نصف ولكل من الاول ورب المال ربع ولو شرط لعبد
رب المال لمثل ما يعمل معه ولرب المال ثلثا لنفسه ثلثا صح و
تبطل بموت احد هما او ببلحاق رب المال مرتدا لا بلحاق المضارب
ولا ينكر بعزله مسلم يعلم به فان علم به والمال عروضا فله بيعها
ولا ينصرف ثمنها وان كان نفدا من جنس راس المال لا يتصرف
فيه وان من غير جنسه فله تبديله بجنسه استخساذا لو اوافقا
وفي المال دين على الناس لزومه الاقتضاء ان كان ربح والآفة ديون

المالك به وكذا سائر الوكلاء والبيع والسمسار يجبران
عليه وما هلك من مال المضاربة ضرر الربح او لا فان زاد على
الربح لا يضمن المضارب فان اقتسماه وفسخت ثم عقدت
فرب المال او بعضه لا يتراد ان الربح فان اقتسماه من غير
فسخ نراذاه حتى يتم راس المال فان فضل شيء اقتسماه و
ان لم يف فلا ضمان على المضارب **فصل** في انفق المضارب
من ماله او بمصره او في مصر اخذه دار او لا فالفاسدة فان
سافر وطعامه وشرايه من ماله بالمعروف وكذا كسوته و
ركوبه شراء واستيجار او كذا اجرة خادمه وفراشه
عليه وغسل ثيابه والذهن في موضع يحتاج فيه اليه وضمن
ما كان زائدا على العادة ونفقته في مصره من ماله كالدوا وورد
ما بقي من كسوة وغيرها اذا قدم الى راس المال ومادون السفر
كسوق المصر ان امكنه ان يغدو ويبسب في اهله والا
فكالسفر وليس المستبضع الانفاق لانفاق من ماله او يوق
خذ ما انفق المضارب من الربح او لا وما فضا قسم وان
سافر بماله ومال المضاربة او بالبن لرجلين انفق بالحصه
وان باع متاع المضاربة من اجرة خيسب ما انفق عليه
من حمل ونحوه لانفقة نفسه ولو شرط مضارب بالنصف
بالف المضاربة بئ او باعه بالفين او شترى بهما عبدا فضا

فبذره قبل نقدهما بغرم المضارب ربعي مائة المالك الباقي وربع
 لعبد المضارب وباقيهما للمضاربة ورأس المال ألفان وخمسمائة
 ولا يبيعه من النجدة الأعلى ألفين فلو بيع بأربعة آلاف فحصة المضاربة
 ثلثة آلاف والربح مائة وخمسمائة بينهما ولو اشتري رب المال
 عبد بخمسمائة وباعه من المضارب بألف لا يبيعه من النجدة
 الأعلى خمسمائة ولو اشتري مضارب بالنصف المضاربة عبد
 بعده ألفين فقتل العبد رجلا خطأ فربح الفداء عليه وباقيها على
 المالك وإذا فدى يخرج عن المضاربة ويخدم المضارب يوما
 والمالك ثلثة أيام ولو اشتري بألف المضاربة عبد أو هلك
 الألف قبل نقده دفع للمالك المئتين ثم وثم وجميع ما دفع رأس
 المال ولو كان مع المضارب ألفان فقال دفعتم إلي ألفا
 ورجعت ألفا وقال المالك بل دفعتم إليك ألفين فالقول
 للمضارب ولو اختلفا مع ذلك ففقد الربح فللمالك ولو
 قال من معه ألف فقد ربح فيهما هي مضاربة زيد قال زيد
 بل بضاعة فالقول لزيد وكذا لو قال ذوالمهد هو فرض و
 قال زيد أو وربعة أو مضاربة ولو قال المضارب أطلقت
 وقال المالك عتلت نوعا فالقول للمضارب ولو أذع كل نوعا
 فللمالك **كتاب الوديعة** الأيداع تسليم المالك غيره على
 حفظ ماله والوديعة ما ينزل عند الأسير وهي أمانة فلا تضمن

بالهلال والهبة ان يحفظها بنفسه وعياله وله السفر بها
 عند عدم النفي والخوف خلافا لما فيها له حل وموتة فان
 حفظها بغيرهم ضمن إلا إذا خاف حرقا أو غرقا فدفعها إلى
 جاره أو إلى سفينة أخرى فان طلبها رتبها فحسبها وهو قادر على
 تسليمها صار غاصبا وكذا لو حمله أياها وإن أقر بعد بخلاف
 حمله عند غيره وإن خلطها بماله بحيث لا يميز فان
 يحنسها ضمن وانقطع حق المالك منها في المايع وغيره عند الامام
 وعندهم في غير المايع للمالك ان يشتركه ان شاء وكذا في المايع عند
 محمد وعند أبي يوسف يصيب الأقل تابع للمالك فيه وإن يغير
 جنسها كبر بنشعير وزيت بنشعير ضمن وانقطع حق المالك
 اجماعا وإن اختلفت بلا صنعه اشتركا اجماعا وإن تعدى
 فيها بان كانت ثوبا فلبسه أو دابة فركبها أو عبدا فاستخدمه
 ضمن فإن أزال التعدي زال الضمان بخلاف المشتعير والمستاجر
 وكذا لو أودعها ثم استردها وإنفق بعضها فله الباقي ضمن
 الجميع ولو تصرف فيها فربح يتصدق به وعند أبي يوسف
 يطيب له وإن أودع اثنان من واحد شيئا لا يدفع إلى أحدهما
 حصته بغيبة الآخر خلافا لما وإن أودع عند اثنين ما يقسم
 اقتساما وحفظ كل حصته فان دفع أحدهما الآخر ضمن
 الدافع لا لقابض وعندهما كل حفظ الكد باذن الآخر وإن

وان مالا يقسم حفظه احدهما باذن الاخر اجاعا وان
عن دفعها الى عياله فدفع الى امر له بدخول وان الى من لا بد له
منه كدفع الدابة الى عبده وشئ يحفظ النساء الى زوجته لا
يضمن وان امر يحفظها او يبيت سبعين ذرا في حفظها او غيره
منها لا يضمن ولو اودع المودع في ملكك ضمن الاول فقط وعند
هما ضمن ايا شاء فان ضمن الثاني رجع على الاول لا بالعكس ولو
اودع الغاصب ضمن ايا شاء اجاعا ولو اودع عند عبد شيئا
فانلفه ضمنه بعد عتقه وان عند جنى فانلفه فلا ضمان اصلا
وقال ابو يوسف يضمنان للحال وان دفع العبد الوديعه الى مثله
فملكك ضمن الاول بعد العتق وعند ابو يوسف ضمن ابيهما
شاء الحال وعند محمدان ضمن الاول فبعد العتق وان ضمن الثاني
فالحال ومن معه الف فادع كل من اثنين ايداعها عنده فكل
لها فهي لهما وضمن لهما مثلها **كتاب العارية** هي تملكك منفعة
لا بدل ولا تكون الا فيما ينفع به مع بقاء عينه واعادة الكيل
والموزون والمعدود فيض الا ان عتق انتفاعا عمن رد العين بعده
وتصح باعرتك ومنعتك واطعمتك ارضك وحلتك علود بيتي
واخذ ملكك عبيد اذ ايرد بذلك الهبة ووداري لك سكوا او
عري سكني والمعبر الرجوع فيها متى شاء ولو هلكك بلا تعد
فلا ضمان ولا توجر ولا ترهن كالوديعه فان اجرها فتلقت

ضمن ايا شاء فان ضمن المودع لا يرجع على احد وان ضمن
المستاجر رجع على المودع ان لم يعلم انه عاريته وان يعبر مالا
يختلف باختلاف المستعمل كالحمل على الدابة لاسيما يختلف كالكوب
ان عتق مستعمله وان لم يعتق جازا ايضا مالم يتعتق فان تعتق
لا يجوز قلوبه بركب هو ليس له اركاب غيره وان اركب غيره
ليس له ان يركب هو وان قيدت بنوع او وقت او بهما ضمن با
لخلاف الوش ففقط وان اطلق فيها فله الانتفاع باق النوع
شاء في اى وقت شاء ونصح اعاده الارض للسنة والفرس وله
ان يرجع متى شاء ويكلفه قلعها ولا يضمن ان لم يوقت
وان وقت ورجع قبله كره له ذلك وضمن سائقه بالقلع و
قيل بضمن قيمته وبتملكه والمستعير قاعه بلا تضمين ان لم تنقص
الارض به كثير او عند ذلك للمالك الخيار وان اعادها للزرع لا تؤخذ
حق بحد صدوق ام لا واجرة رد الاستعار والمستاجر والوديعه
ديعة والرهن والغصب على المستعير والمودع والرهن
فمن والغاصب وادارة المستعير الدابة الى اصطبل رهنه او العبد
او الثوب الى دار مالك برؤ بخلاف الغصب والوديعه وان رد
المستعير الدابة مع عبده او جيره شاهرة او سائمة برؤ و
كذلك رد هامة اجير رهنه او عبده يقوم على الدابة ولا بخلاف
الاجنبي والاجير سوا وسه ودره شئ ونفيس الودار ماله ويكتب

يستعمل الارض للزراعة قد اطعمتني ارضك لا اعز تني خلافتها
كتاب الهبة هو عليك عين بلا عوض وتصح بايجاب وقبول
 وتتم بالقبض الكامل وان قبض في المجلس بلا اذن صح وبعده لا بد
 الاذن وتنهد بوهبت وتخلت واعطيت واطعمتك هذا الطعام
 وكسوتك هذا الثوب واعزتك هذا الثمن وجعلته لك عري
 ودارك هبة سكنها او ينشأ في حلتك على هذه الذابة وان قال داري
 لك هبة سكني او سكني هبة او تخلو سكني او سكني صدقة او
 صدقة عارية هبة فعارية فتصح هبة مشاع لا يحتمل القسمة
 لانصح ما يحتملها فان قسم وسلم صح ولا تصح هبة دقيقة في ثمر
 ورد من فوسم وسلم من فوسم وان طعن او استخرج وسلم
 وهبة لبن فوضع وصوف على عثم وتخل وزرع في الارض وثمر
 وتخل كسبة الشناع وهبة شئ هو فوبد الموهوب له تتم بالتجديد
 قبض وهبة الاب لطفله تتم بالعقد ان كان الموهوب في يد
 الاب او يد مورعه لان كان في يد غاصب او شجاع بها فاسدا
 او شهب والصدقة في ذلك كالهبة والام كالب عند غيبته
 عبيدة منقطعة او مونة وعدم وصيته ان كان الطفل في عيالها
 وكذا كل من يقول الطفل وهبة الاجنبي له تتم بقبضه لو عاقلا
 وبقبض ابيه او جده او وصي احدهما او امته ان في خبرها او
 او اجنبي يربيه او بقبض زوج الطفلة لها ولو مع حضرة

الاب هذا بعد ان قاف لا قبله وصح هبة اثنين لو احدى دارا
 لا عكسه خلافتها وصح تصدق عشرة على فقيرين و
 هبتها لهما ولا تصح ان لغنيين خلافتها **باب الرجوع**
 صح الرجوع فيها كالا او بعوضا ويكره ويمنع منه حر وفدع
 حضرة فالدال الزيادة المتصلة كالبناء والفرس والسمن لا
 المنفصلة والليم موت احد العاقدين والعين والعوض
 الضاف اليها اذا قبض نحو خذ هذا عوضا عن هبتك او
 بدلا عنها او في مقابلتها ولو كان من اجنبي فلو لم يصف فكل
 ان يرجع فيها وهب والخاء الخرج عن ملك الموهوب
 له الزاوية الوجبة وقت الهبة فله الرجوع لو وهب ثم
 نكح لا لو وهب ثم ابان والفاق في القرابة فلا رجوع فيها وهب
 لذى رحم محرم والهباء هلاك الموهوب والقول فيه قول
 الموهوب له وفي الزيادة قول الموهوب ولو عوض فاستحق
 نصف الهبة رجوع ينصف العوض وان استحق نصف
 العوض لا يرجع بشئ حتى يرد باقيه وان استحق الكل
 رجوع بالكل فيهما ولو عوض عن نصفها فله ان يرجع بمالم
 يعوض ولو خرج نصفها عن ملكه فله ان يرجع بمالم يخرج
 ولا يصح الرجوع الا براض او يحكم قاض فلو اعق الموهوب
 هوب له بعد الرجوع قبل القضاء والتسليم نفذ ولو منعه

فهناك لا يضمن وهو مع احد هما فسخ من الاصل
لاهبة من الوهب له فار يشترط قبضه وشرح المشاع
وان تلف الوهب فاستحق فضمن الوهب له لا يرجع
عليه واهبه والهبة بشرط العوض هبة ابتداء فشرط القبض
في العوضين ومنعهما الشيوع فاحد هما بيع انتهى وفتبت
الشفعة وخيار العيب والشرط والرؤية في كل منهما **فصل**
ومن وهب امة الاحمل او على ان يرد لها عليه او يعتقها
او يسئولها صحت الهبة وبطل الاستثناء والشرط وكذا
لو وهب دارا على ان يرد عليه بعضها او يعوضه شياء
ولو دبر الحمل ثم وهبها فالهبة باطله بخلاف مالو اعتقه
ثم وهبها ومن قال لمد يونه اذا جاء غدا فالدين لك او فانت
برؤسنة او ان اديت الي نصفه فالباقي لك او فانت برؤسنة
في بطل والعمر جائزة للمعتر حال حيائه ولو دبرته بعده وهو
ان يجعل داره له مدة عمره فاذا مات اليه والرفقي باطل
عند يوسف نصح كالعمر وهو ان يقول ان مت قبلك
فلك وان مت قبلني فلي فان قبضها كانت عارية في يده
الصدقة كالهبة لا تصح قبل القبض ولا في مشاع يقسم فيها
ولو لغني ولا في الهبة لفقير ولو قال جميع مالي او ما املكه
لفلان فهو هبة وان قال ما ينسب **كتاب الزكاة**

هو بيع منقبة معلومة بعض معلوم دين او عين وما
صلح ثمنه اصل اجرة وتفسد بالشروط ويثبت فيها
خيار الشرط والرؤية والعيب وتقال وتفسخ والمنفعة
تعرف نارة ببيان المدة كالسكنى والزراعة فتصح على مدة
معلومة او مدة كانت وفي الوقت تتبع شرط الواقف
فان لم يشترط فالفتوى ان لا يزداد في الارض على ثلث سنين
وفي غيرهما على سنة ونارة تعلم بذكر العمل كبيع الثوب وخيا
طته وحمل قدر معلوم على دابة مسافة معلومة ونارة
بالامانة كنقل هذا الى موضع كذا او الاجرة لا تستحق با
لعقد بل بالتعجيل او بشرط او باستيفاء العقود عليه او
التمكن منه فتجب لوقض الدار ولم يسكنها حتى مضت
المدة وتسقط بالغصب بقدر فوت التمكن ولرب
الدار والارض بالاجرة لكل يوم ولرب الدابة لكل مرحلة
وللقصار والخياط بعد الفراغ من عمله وان عمل في بيت
المستاجر والخياط بعد اخراج الخبز من التنور فان اخترق
قبل الاخراج سقط الاجر وان بعده فلا ان في بيت المستاجر
ولا ضمان وقالان شاء المستاجر ضمنه مثل دقيقه ولا
اجر وان شاء ضمنه الخبز وله الاجر والطباخ للوليمة بعد
الفرق والضارب اللين بعد اقامته وقال بعد لشريجه

ومن عمله اثر في العين كصباع وفخار بقصر بالبناء و
 البيض فله جسمها الاجر فان جسمها فضا عت فلا
 ضمان ولا اجر وقال ان شاء المالك ضمنه مصبوعا وله اجر
 او غير مصبوع ولا اجر ومن لا اثر لعمله فيها كالحمار والملاح
 وعاسل الثوب ليس له جسم بخلافه اذا لابق واذا اطلق
 العمل للصانع فله ان يستعمل غيره وان قيد بعمله بنفسه
 فلا ومن استأجره رجل ليجي بعباله فوجد بعض قدامه
 فاني بمن يقيه وله اجر بحسابه وان استوجر لا يصل طعام
 او زيد فوجده ميتا فرده فلا اجر له وكذا لو استوجر
 لا يصل كتاب اليه فرده لموته وقال محمد له اجر ذهابه
 وله تركه هناك فله اجر الذهاب اجما **باب ما يجوز**
من الاجارة وما لا يجوز وصح استئجار الدار والحانوت
 وان لم يذكر ما يعمل فيه وله ان يعمل كل شئ سوى ما يبوحن
 البناء كالحجارة والقصار والطير واستئجار الارض للزراعة
 ان يأتى ما يزرع فيها او قال علوان يزرع ما شاء وللبناء و
 للفرس واذا انقضت المدة لزمه ان يقلعها او يسلمها فارة
 الا ان يقرم المورقة ذلك مقلوعا برضى صاحبه وان كانت
 الارض تنقص بقاعه فبدون رضاه ايضا ويرضيا بتركه
 فيكون البناء والفرس لهذا الارض لهذا الرطبة كالشجر
 الزبون

والزرع بترك باجر المثل الى ان يدرك واستئجار الدابة للركوب
 والحمل والثوب للبر فان اطلق فله ان يركب ويلبس من شاء
 فاذا ركب او ليس هو او اركب او ليس غيره تعين فلا يستعمله
 غيره وان قيد براكب او لا بركب فخالق ضمن وكذا كل ما يختلف
 باختلاف المستعمل وما لا يختلف به فتقبيده هدر فلو
 شرط سكنى واحد جاز ان يسكن غيره وان سمي بما يحمل
 على الدابة نوعا وقد ركب بئر فله حمل مسله او اخف كالشعير
 والسهم لا ما هو اخر كاللحم وان سمي قدر من القطر فليس
 له ان يحمل مثل وزنه حديد او ان زاد على ما سمي فعطبت
 ضمن قدر الزيادة ان كانت تطيق ما حملها والا فكل القوية و
 في الارداق يضمن النصف ولا عبرة بالثقل وان كبحها او
 ضربها فعطبت ضمن خلافا لهما فيما هو معتاد وان تجاوز
 بما سكا ناسما ضمن ولا يبرأ بردها الى ما سماء وان استلجر
 هاذها او اياها في الاصح وان نزع سرج الحمار واسرجه بما
 يسرج به مثله لا يضمن فان اسرجه او وكفه بما يوكف
 به وقال يضمن قدر ما زاد وزنه على السرج فقط وان سلك
 الحمار طريقا غير ما عينه المالك مما يسلكه الناس فلا ضمان
 عليه ان لم يتفاوت الطريقان وان تفاوتا او كان لا يسلكه الناس
 او حمله في البحر فختلف ضمن وان بلغ فله الاجر وان عين زرع بئر

فزرع رطبه ضمن ما نقصت الارض ولا اجر عليه وان امر
 بخناطة الثوب فميصا فحناطة قبا وخبر المالك بين
 تضمينه قيمته وبين اخذ القبا ودفع اجر مثله لا يزداد
 على ماسي وكذا لو امر بقبا فحناطة سراويل فالاصح وقيل
 يضمه هنا بلا خيار **باب الاجارة الفاسدة** يجب في الاجر المثل
 لا يزداد على المسمى ومن استأجر دارا كل شهر بكذا صح العقد
 في شهر فقط الا ان يسمي حلة الشهور وكل شهر سكن منه
 ساعة صح فيه وسقط حق الفسخ وظاهر الرواية بقاؤه
 في الليلة الاولى ويومها وان اجرها سنة بكذا صح وان لم يبين
 قسط كل شهر وابتداء المدة ماسي والافوقت العقد فان كان
 حين يملئ تعين بالاهلة والافبالايام وعند محمد الا بالايام
 والباقي بالاهلة والابو يوسف معه في رواية ومع الامام في اخرى
 وكذا العدة ويجوز اخذ اجرة الحمام والحمام لا اخذ اجرة عسب
 اليسر ولا على الطاعة كالاذان والحج والامامة وتعليم القرآن و
 الفقه والمعاصي كالغناء والنوح والملاهي ويفق اليوم بالاجور
 على الامامة وتعليم القرآن والفقه ويجبر المستأجر على دفع
 ماسي ويجبر به وعلى دفع الحلو المرسوس ولا صح اجارة
 المشاع الا من الشريك وعندهما نصح مطلقا وان اجر
 دار من رجلين صح انفاقا ويجوز استئجار الظير باجر

معلوم وكذا بطعامها وكسوتها خلافا لها وعليها غسل
 الصبي وغسل ثيابه واصارح طعامه ودهنه لا ثمن بشئ
 منها بل هو واجرهما على من نفقته عليه فان ارضعت في
 المدة بلبن شاة او غدنة بطعام فلا اجر لهما ولزوجهما و
 طهر بالافقي بيت المستأجر وله زوج فسخها ان لم تكن برضا
 ان كان كاحه ظاهرا الا ان قرت به ولا لاهل الطفل فسخها ان
 مرضت او حبلت وفسد استئجارها ذلك ليسبح له عزلا
 بنصفه او حمار ليحمل عليه طعاما بفقير منه او ثور ليطحن
 له برب فقير من دقيقه ويجب اجر المثل في الكل لا يجاوز
 المسمى وان استأجره لينحيز له اليوم فقير ابد رهم فسد
 خلافا لها ولو قال في اليوم صح انفاقا وان استأجر ارضا
 علوان يكرهها ويرزعها او يسقيها ويرزعها صح وعلوان يلبسها او
 يكره ثمرها او يلبس فيها لا يصح وكذا الاستئجار للزراعة بزرعة
 والركوب بركوب وللسكنى بسكنى ولللبس بلبس وان استأجر شريك
 او حماره يحمل طعام هو لهما لا يلزم الاجر كراهن استأجر الرهن
 من المرتين وان استأجر ارضا ولم يذكر ان يرزعها او لم يبين
 ما يرزعها لا يصح ان لم يعلم فان زرعه او سقى الاجل عاد صحها
 وله المسمى وان استأجر حمارا الى مكة ولم يذكر ما يحمل عليه فحمل
 المعتاد فتفق لا يضمن وان بلغ مكة فله المسمى وان اختصما

قبل الزرع والحرفة فضت الاجارة دفعا للفساد **فصل الاجير**
المشترك من يعمل الغير واحدا ولا يستحق الاجر حتى يعمل كالصبي
والقصار والمتاع وفيه امانة لا يضمن ان هلك وان شرط ضمانه
وبه يفتى وعندهما بضمن ان اسكن التجوز منه كالغصب والسرقة
بخلاف ما لا يمكن كالموت والحريق الغالب والعدو المكاب ^{ما تلف} ويضمن
يعمله اتفاقا كخربق الثوب من دقة وزلف الحال وانقطاع الجبل
الذي يستد به المكاري وغرق السفينة من سدها لكن لا يضمن به
الادوية عن غرق في السفينة او سقوط من الدابة ولا يضمن فساد
ولا يزرع لم يجاوز المعتاد ولو انكسرت في طريق الفرات فلما لك
ان يضمنه قيمته في مكان جملة ولا اجر او في مكان كسره وله الاجر
بحسابه والاجير الخاص من يعمل لواحد ويسمى اجير واحد يستحق
الاجر يتساوى نفسه مدته كمن استوجر للخدمة سنة او لرحي الفم
ولا يضمن ما تلف في يده او بعمله ويصح ترديد الاجر بين نفسه
مختلفين واريما وجد لزم ما يستحق له نحو ان خطته فارسيبا
فبدرهمين او روميا فبدرهمين وان صبغته بعصف فبدرهم
او بنوعان فبدرهمين وان سكنت هذه فبدرهم والشعر
اولمه فبدرهمين وان دكبتها الى الكوفة فبدرهم او الى واسط
فبدرهمين وكذا يصح لورد بين ثلثة لا بين اربعة ولو قال ان
خطته اليوم فبدرهم او غدا فنصفه فخطه اليوم فله الدرهم

وان خطه غدا فله اجر الثلث لا يجاوز نصف درهم وقال الشرحان
جايز ان ولو قال ان سكنت هذا فانوت عطارا فبدرهم او حذرا
فبدرهمين جاز خلافا لهما وكذا الخلا ولو قال ان ذهبت بيده
الذابة الى الخيرة فبدرهم وان حملت ثوبا الى الفارسية فبدرهمين او
قال ان حملت عليا الى الخيرة كرشعير فبدرهم وان حملت كزير
فبدرهمين ولا يسافر بعد استأجره للخدمة بلا اشتراطه
ولو استأجر عبد المحور افعرا واخذ الاجر لا يسترده منه ولو
اجر العبد الغصوب نفسه فكل غاصبه اجره لا يضمن خلافا لهما
وما وجدته سيده اخذه وقبض العبد اجره صحيح ولو اجر عبده
هذين الشهرين شهر اربعة وشهر خمسة صح والاول
اربعة ولو استأجر عبدا فابق او فطر فادى وجوده او المدة
والمو لو وجوده فبيل الاخير ساعة حكم الحال فان كان حاضرا
وصحى صدق الموو والا فليستأجر وكذا الاختلاف في
انقطاع ماء الرحي وجريانه ولو قال رب الثوب امرتك ان
تصبغه احمر فصبغته اصفر وقال الصانع امرتني عاصفتك
صدق رب الثوب وكذا الاختلاف في القميص والقباء فان خلف
ضمن الصانع قيمته ثوب غير معمول ولا اجر او اخذ الثوب
واعطاء اجر مثله لا يجاوز به السمي وان قال رب الثوب عملت
لواجر او قال الصانع باجر فالقول لرب الثوب وعند يوسف

للصانع ان كان حريقا وعند نجد للصانع ان كان معروفا بعمله
 بالاجر **باب فسخ الاجارة** تفسخ بعيب فوق النفع كحرق
 الدار وانقطاع ماء الارض او الرخ او اخل به كمرض العبد ودين الدابة
 فلو انتفع به معيبا وازال العيب سقط خياره وتفسخ
 بالعذر وهو العجز عن الضي على موجب العقد لا بحمل ضرر
 غير مستحق به كقلع سين سكن وجعه بعد ما استوجله و
 طبخ بوليه ما نت عروسيها بعد الاستيجار للطبخ لهما او
 اختلعت وكذا لو استأجر دكانا ليخبر فذهب ساليه او اجر شيئا
 فلم يدره لا يجد قضاؤه الا من ثمن ما آجره ولو باقرا استأجر
 عبدا للخدمة في الصرا او مطلقا فسا فر او اكثر دابة السفر ثم
 بذله منه ولو بدل الكاري منه فليس بعذر ولو مرض في موعد
 في رواية الكرخي دون رواية الاصل ولو استأجر حياط يعمل
 لنفسه عبدا يحيط له فافلس في موعد ربحه في حياط يحيط
 بالاجر ومخلاف تركه الحياطة ليعمل في الصراف ويخلف بيع ما آجره
 ولو استأجر دكانا لعمل الحياطة فتركه ليعمل آخر فعذر وكذلك
 استأجر عقارا ثم اراد السفر وتفسخ بموت احد العاقدين
 عقدها لنفسه فان عقدها لغيره فلا كالوكيل والوصي ومتولى
 الوقف **باب مشورة** ولو احرق حصان دار من شجرة او
 مستعارة فاحرق شيئا في ارض غيره لا يضمن ان كانت الرمح

هادية وان كانت مضطربة ضمن ولو اقع دختا ط او صناع
 وحانوته من يطح عليه العمل بالنصف صح وكذا لو استأجر
 جملا ليحمل عليه محلا وراكبين الى مكة وله الحمل المعتاد وان شأ
 هذا الجمال المحمل في وجوه وان استأجره محلا زاد فآجرها كل شهر
 كذا فلم يفرع فعليه السمي فان حقد الغاصب ملكه او لم يجد لكن
 قال لا اريدها بالاجر فلا وان برهن على ملكه بعد حجه ومن
 اجر ما استأجره باكثر يتصدق بالفضل ونصح الاجارة
 مضافا وكذا فسخها والمزارعة والغاسلة والمضاربة
 والوكالة والكفالة والابضاء والوصية والقضاء والامارة
 والطلاق والعنف والوقف لا البيع واجازته وفسخه والقبض
 والشركة والهبة والنكاح والرجعة والصالح عن مال وبراء
 الدين **كتاب** الكتابة تحرير المملوك يد في الحال
 ورقيه في المال فن كاتب مملوكه ولو صغير يعقل مال حاله ومضى
 مؤجرا او سجن صح وكذا لو قال جعلت عليك الفانودية بخوما
 اقلها كذا واخرها كذا فاذا ادبته فانت حر وان عجزت ففقت
 فقبل ولو قال اذا ادبته الى الفاكه مشي برمانية فانت حر فهو
 تعليق وقيل مكانية واذا صححت الكتابة خرج عن يد المولى
 دون ملكه فان تلف ساليه ضمنه وكذا ان وطئ الكاتبة او جنحها
 عليها او على ولدها وان كاتب على قيمته فسدت فان اذاها

فاكل منه فله رد عوضه ولو قال انما ص
 داره فرفعها والآ صر

عشق وكذا اتفسد لو كانته على عين لغيره يتعبدن بالتهجين او
على مائة ويرد عليه عبدا غير معتق وعند ابي يوسف تجوز
وتنقسم المائة على قيمة المكاتب وقيمة عبد وسط فيسقط
قسط العبد والباقي بدل الكتابة وان كاتب المسلم بحجر او خنزير
فسد فان اذاه عشق ولزمه قيمة نفسه والكتابة على ميتة
او دم باطله فلا يعتق باءاء السي ونجيب القيمة في الفاسدة ولا
تنقص عن السي وترا د عليه وصحت على حيوان ذكر جنسه
لا وصفه ولزم الوسط او قيمته وصح كتابت كافر عبده الكافر
بحجر مقدرا واذا اسلم فللسيد قيمته وعشق باءاء عينها **باب**
نصرة الكاتب لمان يبيع ويشترى ويسافر وان شرط عدمه
في روج امته ويكاتب عبده فان اذى بعد عشق الاول فولاه
لهم وان قبله فللسيد وليس له ان يتزوج بلا اذن وان لا يهب ولو
بعوض ولا يتصدق الا بيسير ولا يكفل ولا يقض ولا يعتق
ولو عمل ولا يزوج عبده ولا يبيعه من نفسه والاب والوصي
في رقيق الصغير كالمكاتب ولا عملك الماذون شيئا من ذلك عند
ابي يوسف له تزوج امته وعاء هذا الخلاف الضاربين الشريكين
او المكاتب قريب ولاد دخل في كتابته ولو اشترى ذارحم محرم غير
الولاد لا يدخل خازنهما وان اشترى امة ولده مع ولدها دخل
الولد في الكتابة ولا نسياع الام وان لم يكن معها جاز يبيعها خلا

خلافهما وولده من امته يدخل في كتابته وكسبه له ولو
زوج امته من عبده ثم كاتبا فولدت يدخل الولد في كتابة الام
وكسبه لهما ولو نكح مكاتب باذن امه زعمت اني با حرة فولدت
فلاستحققت فولدها عبدا وعند محمد حر وتؤخذ منه قيمته
بعد عتقه وان وطئ المكاتب امك بملك بغير اذن سيده فا
سحققت اخذ منه عقرها في الحال وكذا اشراها فاسدا في طمها
وردت وان وطئها بنكاح لا يؤخذ منه الا بعد عتقه ومثله
الماذون في التجارة **فصل** واذا اولدت المكاتب من مولاهما ضمت
على الكتابة او عجزت نفسها وهي امة ولده واذا مضت على الكتابة
اخذت منه عقرها وان مات المولى عتقت وسقط عنها البلاء
وان ماتت وتركته مالا اديت منه كتابتها وما بقي ميراث
لايتها ولا يثبت تسبب من تلده بعده بامر عوة بل هو مثلها
في الحكم وان كاتب مديرة او امة ولده صح وان مات مجانا والذبح
يسع في بدل كتابته او ثلثي قيمته ان كان معسر او عند ابي يوسف
يسع في الاقل من البدل او من ثلثي قيمته وعند محمد يسع في الاقل من ثلثي
البدل او ثلثي القيمة وان دبر مكاتبه صح ومضى عليها او عجزت نفسه
وصان مديرة فان مضى عليها فمات سيده معسر يسع في
ثلثي البدل او ثلثي قيمته وعندهما يسع في الاقل من ثلثي كل منهما
وان عشق مكاتبه عتق وسقط عنه بدل الكتابة وان كوثب

على الفاسد قبل فصاح على نصفه حالا صح وان مات مريض
كاتب عبد قيمته الف على الفين الى سنة ولا دل له غيره ولم يحز
الورثة ادى البد ثلثي البد حالا والباقي الى اجله او دة رقيقا
وعند محمد يودى ثلثي القيمة للحال والباقي الى اجله او دة رقيقا
وان كاتبه على الف وقيمة الفان ولم يحز والى ثلثي القيمة للحال
او دة الى الرق اتفاقا ومثلي البيع وان كاتب حتر عند عبد بالف
وادى عنه عتق ولا يرجع به عليه واذا قبل العبد فهو مكاتب
وان كاتب عبد عن نفسه وعن اخر عاتب فقبل صح وقبول الغائب
ورده لغوه ويؤخذ الحاضر بكل البذل ولا يؤخذ الغائب بشي
وايما ادى اجبر المولى على القبول وعتق او لا يرجع احدهما
على الاخر وكذا الوثني بما سعا ولا يعتق احدهما باءا وحصة
بخلاف مالوكا ناشين ولو عجز احدهما ادى الاخر لكل عتقا
ان كاتب امة عني ما وعن صغير بين لها جاز واذا ادى اجبر المولى
على القبول وعتقوا ولا يرجع على غيره **باب كتابة العبد**
المشتك ولو اذن احد شركين في عبد للاخر ان يكاتب حصته
منه بالف ويقبض البذل ففعل وقبض البعض فعجز الكاتب فلا يقبض
للقابض خاصة وقال البيهقي ما ساء لرجلين كاتباهما فانت بق
لرافاداهما احدهما ثم انت باخر فادعاه الاخر فعجزت فمحق اوله
للاول وضمن نصف قيمتها ونصف عقرها وضمن الثاني تمام

عقرها وقيمة الولد وهو ابنه واتمها دفع العقر اليها قبل
العجز جاز وعندهما لا يثبت تسبب الولد من الثاني ولا يضمن
قيمته وحكمه كاتمه ويضمن تمام العقر ويضمن الاول نصف قيمتها
مكاتبته عند ابي يوسف والاقل منه ومن نصف سابق من
البذل عند محمد ولو لم يطأ الثاني بل دبرها فعجزت بطل التدر
ببر وهو ام ولد للاول والولد له وضمن نصف قيمتها ونصف عقر
ها ولو اعنتفها احدهما سوسا فعجزت ضمن العتق نصف
قيمته ما يرجع به عليها خالفهما وان لم تعجز فلا ضمان و
عندهما يضمن المولى وشجب السعاية في العسر ولو دبر
احد السر يكين ثم اعنتق الاخر مولى ضمنه الدبر واستسعى
العبد او اعنتفه وان عكسا فالدبر يعتق واستسعى وعندهما
ان دبر الاول ضمن نصف قيمته مولى او ميسر او عتق الاخر
لغوه وان اعنتق الاول ضمن لو مولى واستسعى البذل لمعسر
وتدبر الاخر لغوه **باب العجز والموت** اذا عجز المكاتب عن نجه فان
رجله حصول مال لا يعمل الحاكم بتعجيله وعمل يومين او ثلثة
والاعجزة وفسخ الكتابة ان طلب سيده او عجز سيده برضاه
وعند ابي يوسف لا يعجز مال يتوال عليه بخان واذا عجز عادت
احكام رقه وما يورده لمولاه ويحل له ولو اصله من صدقة و
ان مات عن وقاء لا يفسخ ويؤدى بدلها من ماله ويحكم

بعثته في اخر جزء من حياته ويورث ما بقى من ماله ويعتق او
لايه الذين شراهم او ولدوا في كتابته او كونه سعة تبعها او قصدا
وان لم يترك وفاء وولد وولد في كتابته سعي على نحو سة فاذا ادنى
حكم بعثته وعنف ابية قبل موته والولد المشرقا ان يؤدى
حالا او يرد في الرق وعندها هو الاول وان مات الكاتب وترك
ولدا من حرة ودين على الناس فيه وفاء فجنى الولد ففرض بارش الجنانية
على عاقلة الام لا يكون ذلك قضاء بعجز الكاتب وان اختصم
موال الام والاب في ولايته ففرض به لوال الام في وقضاء بعجزه و
لو جنى عبد فكاتب ستيده جاهلا بجنانيته فعجز دفع او فدى
وكذا لو جنى الكاتب فعجز قبل القضاء به ولو بعد ما قضى عليه به
فمؤدين بناء فيه ولا تنفسخ الكتابة بموت السيد ويؤدى
البدل الى ورثة على نحو سة فلان اعتقه بعضهم لا ينفذ وان اعتقه
كلهم عتق مجانا **كتاب العلاء والاولاد** من اعتق ولو بيد او استلار
او كتابة او وصيته او ملك قريب ولغا شرطه لغيره او سايئة ومن
اعتق حاملا من زوج فن فولدت لاقل من نصف سنة فولد الو
لده لا ينتقل عنه ابد وكذا لو ولدت ثومين احدهما لاقل من نصفها
وان ولدت لاكثر من ذلك فولد له ايضا لكن ان اعتق الاب جرحه
الى مواليه ولا يرجع الاولون عليهم ما عقلوا عن قبل الجرح ولو تزوج
على له موالى لواله او لامعتقة فولدت منه فولد الولد لمواليها

وعند ابو يوسف حكم حكم ابية والمعتق مقد على ذوى الارحام
مؤخر عن العصبية النسبية فلان مات السيد ثم للمعتق فارشه لا
قرب عصبية ستيده فيكون لابنه دون ابية لو اجتمعا وعند
ابو يوسف لابية السيد والباقي للابن وعند استواء القرب
تستوى القسمة وليس للنساء من الولد الا ما اعتقن او اعتق
من اعتقن او كاتبت او كاتب من كاتبتين او ديت من ديتن الحديث
فصل ولاد الوالدة سببه العقد فلو اسلم عني على يد رجل او
والاه على ان يرثه ويعقل عنه او والي غيره من اسلم على يده صح
ان لم يكن معتقا وعقله عليه وارثه ان لم يكن له وارث وهو مؤق
خر عن ذوى الارحام وله ان يفسخه قولاً بحضوره وفعلا
مع عيسته بان ينتقل عنه الى غيره وبعد ان عقلا عنه او عن ولده
لا يفسخه وهو ولا ولده وبلا على ايضا ان يبرأ عن ولادته بحضوره
ولو اسلمت امرأة ووالدت او اقرت بالولاد فولدت نجس والتسب
او كان معها ولد صغير كذلك ينسبها فيه خلافا لما **كتاب**
الاكرام هو فعل يوقعه الانسان بغيره يفوت به رضاه او
يفسد اختياره مع بقاء اهليته وشرطه قدرة المكرة على ابقاء
ما هد به سلطانا كان او ارضا وخوف المكرة وقوع ذلك
وكونه محتسعا قبله عن فعل ما كره عليه محقه او محق آخر او
محق الشرع وكون المكرة به متلفا نفسا او عضوا او موجبا

عما يعدم الرضاء فلو اكره على بيع او شراء او اجارة او اقرار بقتل
او ضرب شديدا او جسد مديد خبز بين الفسخ والامضاء و
بملكه الشري ملكا فاسدا ان قبضه فلو اعتق صح اعتاقه
ولزمه قيمته وقبض الثمن او تسليم البيع طوعا اجارة لافعلها
كرها ولا دفع الهبة طوعا بعد ما اكره عليها وان هلك البيع
في يد المشتري وهو غير مكره لزم قيمته والبايع تضمن اي شئ
من الكره والمشتري فان ضمن الكره رجع على المشتري بقيته وان
ضمن المشتري بعد ما اذا اولته البيعان نفذ كل شراء وقع بعد
شراؤه لا ما وقع قبله وان اجاز عقدا منها اجاز ما قبله ايضا
وله اشتد اذ افسخ لوي اقر او ضرب سوط وجسديوم
ليس باكره الا فيمن يتنصر به لكونه دامت نصب وان اكره على
اكل ميتة اودم او لحم خنزير او شرب خمر بضرب او جسد او
قتل لا يحل تناول وان بقتل او بقطع عضو حل وياشم بضره
على التلف ان علم الايابة كما في النخوصت وان اكره على الكفر او سب
النبي صلى الله عليه وسلم بقتل او قطع عضو رخص له الظهار
وقليه مطمئن بالايان ويوجب بالصبر على التلف ولا رخصة
بغيرهما وان اكره على اتلاف ما لم يسلم باحدهما رخص له والظمان
على الكره او على قتله او قطع عضوه لا يبرخص فان فعل فالقصاص
ص على الكره فقط وعند ابو يوسف لا قصاص على احد ولو اكره

على ان يتدوى من جبل فقتل فدينه على عاقلة المكره وعند ابو يوسف
في ماله وعند محمد عليه القصاص ولو اكره بقتل على ثرد او
اقتحام نار او ساء وكل من ملك فله الخيار في الاقدام والصبر وقال
يلزم الصبر ولو وقعت نار في سفينة ان صبر احترق وان
التي نفسه غرق فله الخيار عند الامام وعند محمد يلزم الشيات
وان اكره على طلاق او عتاق او توكيل بما نفذ ويرجع بقيته
العبد على الكره وكذا ينصف الحر لو الطلاق قبل الدخول ولا جهر
لو بعده وصح بمن الكره ونذره وطمانه ولا يرجع بما غرم
بسبب ذلك ورجعته واولاؤه وقيته فيه واسلامه لكن
لاقتنا فيه لو ارتد ولا يصح ابراءه ولا ردة فلا تبين بها المرافعة
فان ارعت تحقيق ما اظهره وادعى ان قلبه مطمئن بالايان
صدق ولو اكره على الذي ففعل حد ما لم يكرهه سلطان و
عندهما الاحتد عليه وبه يفتي **كتاب النكاح** هو منع نفاذ نكاح
قوة واسباب الصغر والجنون والترف فلا يصح نصف صبي
او عبد بلا اذن وليه وسيد ولا تصرف للجنون المغلوب بحال
ومن عقد منهم وهو بهفله فوليته بخير بين ان يجيزه او يفسقه
ومن اتلف منهم شيئا فعليه ضمانه ولا يصح طلاق الصبي والجنون
ولا عتاقهما ولا اقرارهما وصح طلاق العبد وقرانه في حق
لا في حق سبكه فلو اقر بماله لزمه بعد عتقه وان يحد او قود

لزمه في الحال ولا يجزى على السفيه وان كان سيذرا ومن يات في
رشد لا يسلم اليه ماله مالم يبلغ سنة خمس وعشرين
سنة فاذا بلغها دفع اليه ماله وان لم يونس رشده وان تصرف
فيه قبل ذلك نفذ وعندهما يجزى على السفيه ولا يدفع اليه ماله
مالم يونس رشده ولا يصح تصرفه فيه فان باع لا ينفذ وان فيه
مصلحة اجازة الحاكم وان اعتق نفذ وسعي العبد في نفسه
وان دبر صح فان مات قبل رشده سعي العبد من قيمته مذكور
ويصح تزوجه بمهر للثلاث وان سعى اكثر بطلت الزيادة وتخرج
الزكاة من التشفية وينفق منه عليه وعلى من تلزمه نفقته
ويدفع القاضى قدر الزكاة اليه ليسودى بنفسه ويوكا عليه
امينا الى ان يؤدى بها فان اراد حجة الاسلام لا يمنع منها ولا من
عمرة واحدة وترفع نفقته الى ثقة ينفق عليه من الطريق لا
اليه ونصح سنة الوصية في القرب وابواب الخير من الثلث و
يجزى على المفتي الماخذ والطبيب الجاهل والمكاريء الفلاس اتفاقا
ولا يجزى على فاسق ومغفل اذا كان مصلحة ماله ولا على مدين
ولا بيع القاضى ماله فيه بل يحبس ابد حتى يبيعه هو بنفسه
فان كان ماله من جنس دينه اذاه الحاكم يند ويبيع احد الشريكين
بالاخر استحقاقا وعندهما يجزى عليه ان طلب غر ماله ويمنع
من التصرف والاقرار ويبيع الحاكم ماله ان امتنع وبقيته

بين غر ماله بالخصص وان اقر حال حجه لزمه بعد قضاء
ديونه لافي الحال وينفق من مال الفليس عليه وعلى تلزمه نفقته
والفتوى على قولهما في بيع ماله لاستناعه وبيع النفوذ ثم العرق
ثم العقار ويترك له دست منه فرب الساع اسوة للعرف فيه
فصل يحكم بلوغ الغلام بالاحتلام والاحبال وسيلوغ الحادة بالحكم
والاحتلام والحبل فان لم يوجد شيء من ذلك فاذا تم له غملى عشر
سنة ولها سبع عشرة سنة وعندهما اذا تم خمسة عشر سنة
فيهما وهو رواية عن الامام به ينفى وادى مدته له اثني عشر
ولها سبع سنين واذا راهقا وقال بلغنا صدقا كالبالغ حكما
باب ادون الاذن فله الحجز واستقاط الحق ثم تصرف العبد
باهليته فان لزم سيده عمنه ولا يتوقت فلو اذن ذابما الى
ان يحجز عليه فلا يخصص فاذا اذن في نوع من التجارة كان ماذونا
في سائر الانواع ويثبت صرحا ودلالة بان شرع عبده يبيع
ويشتري فسكت سواء كان البيع الموى او غيره بامره او غيره
صحيحا او فاسدا ولما اذن اذنا عاما لا يشترى شي بعينه او
طعام الاكلا او شيا الكسوة ان يبيع ويشتري ويوكا بهما و
يسلم ويقبل التسليم ويرهن ويرهن ويراع ويشتري يذرا
يذره ويشارك عنانا او يستاجر ويوجر ولو نفسه ويضارب
ويدفع المال مضاربة ويضع ويبيع ويقر بدين ووديعه

وغضب ولو باع واشترى بعين فاحش جاز خلافا لهما
 ولو جاز في موضع من جميع المال ان لم يكن عليه دين وكان
 فن جميع ما بقى وان لم يبق ادى المشتري جميع المحابات او رد البيع
 وله ان يصيف معاملته ويحفظ من الثمن بعيب وثان رقيقته
 في التجارة لان يتزوج او يزوج عبده وكذا امتحان فاذن
 ولا ان يكتب او يعق ولو مال او يقرض او يمسك ولو بيع
 بيمينه الا ليج من الطعام والمجور لا يبيد في البيعة ايضا وعن
 النبي اذا دفع المولى الى المجور قوت يومه فدى بعض رفقائه
 للاكل معه فلا يشر به بخلاف ماله دفع اليه قوت شهر فلو كان
 المدة ان يتصدق من بيت زوجه بالبسر كالرقيق ونحوه
 وسائر الماذون من الدين سبب تجارة او ما في معناها كبيع
 وشراء واجارة واستيجار وغصب ومجدا امانة وعقر امة
 شراها فوطئها فاستحققت بتعلق برقيقته فيسابع ان لم يفده
 المولى ويقسم ثمنه وما في يده من كسبه بالخصص سواء كسبه
 قبل الدين او بعده او اثنى به وما بقى عليه بطالب بعد عتقه وما
 اخذه سيده منه قبل الدين لا يسترد وله اخذ غلة مثله مع وجود
 وجود الدين والزائد على الغرماء ونحو الماذون ان ابقى او مات
 سيده او جن مطلبها او لحق بدار الحرب مرتد او حرج عليه وعلم
 به اكثر اهل سوقه والامانة ان استولدها الا ان دبرها ويضمن

القيمة الغريم فيها واقاره بعد الحجر بدين او بان ما في يده امانة
 او غصب صحيح خلافا لهما وان استغرق دينه رقيقته وما في يده
 لا يملك سيده ما في يده فلو اعتق عبده ما في يده لا يصح وعندهما
 يملك فيصح عتقه وان لم يستغرق صح اتفاقا ويصح بيعه من
 سيده بمثل القيمة لا باقل وبيع سيده منه بمثلها الا باكثر فلو باع
 باكثر بحول الراي او بنقص البيع فان ساء سيده اليه البيع قبل ان ينفذ
 الثمن ولما كان لا يستلمه حتى يأخذ ثمنه ويضمن السيد باعتاقه
 الماذون مديونا الاقل من قيمته ومن الدين وما زاد من دينه على
 قيمته طولب سعتقا وان باعه وهو مديون مستغرق وغبنه
 مشتريه فالغرماء اجازة بيعه واخذ ثمنه او تضمنه او شاورا
 من السيد او المشتري قيمته فان ضمنوا السيد ثم رد عليه بعيب
 رجع عليه به بالقيمة وعاد حقه من العبد وان باعه واعلم بكونه
 مديونا فالغرماء رد البيع ان لم يصل ثمنه اليهم فان وصل
 ولا محابات في البيع فلا فان غاب البائع والمشتري ليس خصما
 لهما ان انكر الدين وعند النبي يوسف هو خصم ويقضون له
 بالدين ومن قال انا عند فلان فاشترى وباع فحكمه كالماذون الا
 انه لا يسابع في الدين ما لم يقر سيده بل انه **فصل** تصرف الضمى ان
 نفع كالا سلام وقبول الهبة والصدقة صح بلاذن وان ضرك الطلاق
 والعناق فلا ولو باذن وان احتملها كالباع والشرع صح بلاذن

لا بدونه فاذا اذن الصبي في التجارة ابوه او جدّه عند عدسه او وصي
احدهما والقاضي فحكمه حكم العبد الاذن بشرط ان يعتقد ان
البيع سالب الملك والشراء جالب له ولو اقر بما في يده من كسبه
او ارش صح والمعتوه بمنزلة الصبي وصح اذن الوصي والقاضي
لعبد يشتم **كتاب الغصب** هو اذالة اليد المحقة باثبات اليد
المبطله فاستخدام العبد وحرل الدابة غصب لا الجلو سر على
البساط وحكم الاثم لمن علم وجوب رد عينه في مكان غصبه
ان كانت باقية والضمان لو هلكت فهو المثل كالكيل والوزن و
العددي المتقارب يجب مثله فان انقطع المثل يجب قيمته
يوم الحسومة واي يوسف عند محمد يوم الانقطاع وفي
القي كالعدي المتفاوت والبر المخلوط بالشعير يجب قيمته يوم
الغصب اجماعا فان ادعى الهلاك حبس حتى يعلم انه لو كان
باقيا لاطمروه ثم يقض عليه بالبدل والغصب اتم هو فيما
ينقل فلو غصب عقارا فملك في يده لا يضمن خلافا للحمد وما
نقص منه بفعله كسكناه وزرعه ضمن ولا خذ رأس ماله و
يتصدق بالفضل وعند اي يوسف لا يتصدق به وكذا لو
استعمل بالعبد المقصوب فنقصه الاستغلال واجل التملك
ونقص يضمن النقصان وما فضل من الغلة والاجرة تصدق
به خلافا له وان تصرف في الغصب او الوديعة فربح وهما يتبعان

بالتعيين يتصدق بالربح خلافا له ايضا وان كانا لا يتبعان فان
اشار اليهما ونقدهما فكذلك وان اشار الى غيرهما ونقدهما
او اشار اليهما ونقد غيرهما او اطلق ونقدهما طاب له الربح
اتفقا قبل وبه يفوز المختار انه لا يطيب مطلقا ولو اشترى
بالق الغصب او الوديعة جارية تعدل الدين فوهبها او طعنها
فاكله لا يتصدق بشيء **فصل** وان غصب ما غصبه فبالاسم
واعظم منافع ضمنه ومملكه لا يحمل انتفاعه به قبل الضمان
كشاة ذبحها او طعمها او شواها او قطعها او بر طعمه او زرعه
او دقيق خبره وعنب وزيتون عصره وفطن غزله وغزل
سجده وحديد جعله سيف او صفر جعله او ساجدة او بسنة
بني عليها وان جعل الفضة او الذهب دراهم او دنانير او اثنية
لا يملكه وهو مالكه بلا شيء وعندها ملك الغاصب وعليه
مثله فان ذبح الشاة فالملك ان شاء طرحها عليه وضمنه
قيمتها او اخذها وضمنه نقصانها وكذا الوقطع يدها او قطع
طرف دابة غير مأكولة او خرف الثوب خرقا فاحشافوت
بعض العين ويعرض نفعه وفي سائر نفسه ولم يفوت شيئا
من النفع يضمن نقصانها ومن بني في ارض غيره او غرس امر
بالقلم والرد وان كانت تنقص بالقلم فالملك ان يضمن له
قيمتها ما مور ابقليهما افتقوا ثم الارض بلا شجر او بناء

وتقوم مع احدهما يستحق القلع فيضمن الفصل وان صبح
 الثوب احمر او اصفر او البتة السويق يسحق فالمالك ان شئنا
 قيمته ثوبه ابيض ومثل سويقه او اخذهما وضمن ما زاد
 الصبغ والبتة وان صبغه اسود ضمن قيمته ابيض او زده
 بلادة شئ لانه نقص وعندها الاسود كغيره وهو اختار
 زمان **فصل** وان عتب ما غصب وضمن قيمته ملكه مستندا
 الى وقت الغصب وتسليم له الاكساب دون الاولاد والقول
 في القيمة للغصب مع يمينه اذ لم يبرهن مالكه على الزيادة فان ظهر
 وقين اكثر وقد ضمن يقول مالك او يبرهانه او بالنكول فهو للعاصب
 ولا خيار للمالك وضمنه بقوله فالمالك ان شاء اضمن الضمان او
 اخذه ورد عوصه ولو برهن كل من الغاصب والمالك على الملاك
 عند الآخر فيينة الغاصب او لا خلا فالابو يوسف ومن غصب
 عند فلاحه فضمنه ففد بعه وان اعتقه فضمنه لا ينقذ عتقه
 وزوايد الغصب غير مضمونة ما لم يتعد فيها او يمنعهما بعد
 طلب المالك اياهما سواء كانت متصلة كالخسر والتمتع او منفصلة
 كالولد والثمره وان نقصت الخارية بالولادة في يد الغاصب ضمن
 نقصانها ويحجر بقية الولد او بالفترة ان وقت ولو زنى بامه غصبها
 وردها حاملا لا فولدت فاننت بها ضمن قيمتها يوم علم فيها بخلاف
 الحرة وعندهما لا يضمن في الامة ايضا ولوردها محومة فاننت

لا يضمن وكذا لو زنت عنده فردتها فجلدت فاننت منه ولا يضمن
 منافع ما غصبه سواء سكنه او عطاه الا في الوقف ولا في السلم
 او خنزيره بالانلاف وضمن القيمة فيهما لو كانا ذمي وان ائلف ذمي
 خمر ذمي ضمن مثلهما ولا ضمان بالانلاف الميتة ولو لذمي ولا بالانلاف
 متروك التسمية عدا ولو لم يبيح وان غصب خمر مسلم فعلمها
 بملا قيمته له لخذها المالك بلا شئ فلو ائلفها الغاصب ضمنها لالو
 تلفت وان خلل بالقاء سلع ملكها ولا شئ علي وعندها تلفت
 للمالك ان ساء برده قدره من الملح من الخل فلو ائلفها الغاصب
 لا يضمن خلا واليه وان خالها بالقاء خل منكمها ولا شئ للمالك
 عند الاماء وكذا عند محمد ان تخلفت من ساعتها والا فالخل
 بينهما على قدر سلكتها وان غصب جلد ميتة فديعه بها القيمة
 له اخذه المالك بلا شئ فلو ائلفه الغاصب ضمن قيمته مذبوحا
 وقبل طاهر غير مذبوح وان ديعه عاله قيمة رخذ المالك ويرد
 ما زاد الربح بان يقوم مذبوحا وذكيا غير مذبوح ويرد فصل
 ما بينهما والغاصب ان يجسه حتى يستوفي حقه وان ائلفه
 لا يضمن وعندهما يضمن مذبوحا الا قدر ما زاد الربح ولو تلف
 لا يضمن اتفاقا ومن كسر لمسلم برطا او طبلا او من مارا او دقا
 او اراق له سكر او من تصفا ضمن قيمته بغير لنو ويصح بيع هذه
 الاشياء وقال لا يضمن ولا يجوز بيعها وعليه الفتوى ومن غصب

مدبرة فانت في يده ضمن قيمتها ولو اقر ولد فلا ضمان خلافا لها
 ولو شق الزق لا زاف لم يضمنه عندنا يوسف خلافا لمحمد
 ولا ضمان على من حل في يد عبد غيره او يواط دابته او فتح اصطيها
 او قفص فذهب خلافا لمحمد في الذابة والطير ولا على من سعى
 الى سلطان ممن يؤذيه ولا يندفع الا بالسعي او ممن يفسق ولا
 يمنع بتهمة ولا على من قل السلطان قد يعزله وقد لا يعزله ان
 فلانا وجد ما لا فخرته شيئا فان كانت عادته ان يغرم البينة
 ضمن وكذلك سعى بغير حق عند محمد رجر له وبه يفنى ولو اطم
 الغاصب الغصوب مالكة يرى وان لم يعلم **كتاب الشفعة**
 هو تلك العقار على مشتريه بما قام عليه جبر او تجب بعد البيع
 وتستمر بالاشهاد وتلك بالاختلاف قضاء او رضاء وانما
 تجب للخليط ونفس البيع فان لم يكن او سلم فللخليط في حق البيع
 كالشرب والطريق الخاصين كمن لا تجرى فيه السفن وطريق
 لا ينفذ ثم الجار الملاصق ولو يابيه في سكة اخرى ومن له جذوع
 على حائطها او شركة في حشبة عليه جوار وان في نفس الجدار
 فشرىك وهو على حد الراس لا لستاهم فاذا علم المشفع بالبيع
 بشهيد في مجلس علمه انه يطلب او يسعى طلب موافقة ثم يشهد
 عند العقار او على المشتري او على البايع ان كان المبيع في يده فيقول
 اشترى فلان هذه الذر وقد كنت طلبت الشفعة وانا اطلبها

الآن

الآن فاشهدوا على ذلك ويسعى طلب تفريش واشهاد ثم يطلب
 عند قاض فيقول اشترى فلان دارا وانا اشفعيها بسبب
 كذا فخر بالنسبة ويسعى طلب خصوصية وتخليك ولا تبطل الشفعة
 بما خبره مطلقا في ظاهر المذهب وعليه الفتوى وقيل يفنى بقول
 محمد انه اذا خبره شهرا بلا عذر بطلت واذا ادعى الشراء او طلب
 الشفعة سأل القاضى الدعي عليه وان اقر بملك ما يشفع به
 او نكل عن الخلف على العلم ملكيته او برهن الشفعيع سأل عن
 الشراء فان اقر به او نكل عن الجبر انه ما ابتاع او ما يستحق عليه
 هذه الشفعة او برهن الشفعيع قضى له به ولا يشترط احضا
 الثمن وقت الدعوى فلا يقضى له لزما حضاره والمشتري جبر
 الدار لقبض ولا تبطل شفعته بتأخير الثمن بعد ما ايسرنا
 بادائه وللشفيع ان يحاصم البايع ان كان المبيع في يده ولا يسمع
 القاضى البينة عليه حتى يحضر المشتري فيفسخ البيع بحضوره
 ويقضى بالشفعة على البايع ويجعل العمدية عليه والوكيل بالشراء
 خصم للشفيع ما لم يسلم الى الموكل وللشفيع خيار الزوينة والعيب
 وان شرط المشتري البراءة منه **فصل** وان اختلف الشفعيع و
 المشتري في الثمن فالقول للمشتري وان ادعى المشتري وان برهنه فالشفيع
 والي يوسف رحمه للمشتري وان ادعى المشتري ثمنه والبايع اقر منه
 اخذ الشفعيع بما قال البايع قبل قبض الثمن وما قال المشتري

بعده وان عكساً فبعد القبض يعتبر قول المشتري وقبله بخالفاً
واي نكل اعتبر قول صاحبه وان خلفاً فسخ البيع وتأخذ الشفع
فقال البائع وان خط عن المشتري بعض الثمن يأخذ الشفع بالباق
وان خط الكل يأخذ بالكل وان خط النصف ثم النصف يأخذ
لنصفه الاخير وان زاد المشتري في الثمن لا يلزم الشفع الزيادة وان
كان الثمن مثلياً لزم الشفع مثله وان قيمياً فقيمته وان كان مثلياً
أخذ بثمر حال او يطلب في الحال وتأخذ بعد مضي الاجل ولا
يتعجل اساعى المشتري لو أخذ الشفع في الحال ولو سكنت عن الطلب
لجمل الاجل بطلت شفيعته خلافاً لابي يوسف ولو اشترى ذوق
بخر او خنزير يأخذ الشفع الذي يمثل الخنزير وقيمة الخنزير والمسلم
بالقيمة في مال ولو اشترى او غرس من اخذها الشفع بالثمن و
بقيته ما مقلوعين كما في الفصيص وكلف المشتري فله ما ولو
استخفت بعد ما بنى الشفع او غرس رجع على المشتري بالثمن
فقط وان حرق الشجر او انهدم البناء عند المشتري يأخذها
الشفيع بكل الثمن ان شاء وان هدم المشتري البناء أخذ الشفع العرصة
بخصته وليس له أخذ النقص وان اسرى الارض مع شجر مثمر
او غير مثمر فاشترى في يده أخذها الشفع مع الثمن في مال وان جره المشتري
فليس للشفيع اخذها وتأخذ ما سواه بالحصصة في الاول وبكل الثمن
في الثاني **باب ما يجب في شفيع** انما تجب الشفعة قصداً في عقار

ملك بعوض هو مملوك وان لم تمكن فسمته كرحي وحمير وبيدر
فلا تجب في عرض وفلك وبناء وشجر بيبايدون الارض ولا في ارن
وصدقة وهبة بالاعوض مشروط وما بيع بخيار البائع او بيعا
فاسدا لم يسقط حق الفسخ ولا فيما يقسم بين الشركاء او جعل
اجرة او بدل خلع او عتق او صلح عن دمه عداً من ان قبول بعضه
مال وعندهما تجب فحصة المال ولا فيما صلح عنه بالتكازر او سكوت
وتجب فيما صلح عليه باحدهما ولا فيما سلمت شفعة ثم ردت
بمختيار رؤية او شرط او بمختيار عيب بقضاء وما رزبه بلا
قضاء او بالاقالة تجب فيه وتجب في العلو وحده وفي السفلى سبه
وفيما بيع بمختيار المشتري وان بيعت دار بمجنب البيعة بالمختيار فا
الشفعة لمن له الخيار بايها او مشترياً او تكون اجازة من المشتري
والشفيع لا يولي اخذها منه لا اخذ الثانية وان بيعت دار بمجنب
ما بيعت بيها فاسدا فشفيعها البائع ان بيعت قبل قبض المشتري
فاذا قبض بعد الحكم له به لا تبطل وان بيعت بعد قبض المشتري
فالشفعة للمشتري فاذا اشترى منه البائع البيعة قبل الحكم له
بالشفعة بطلت شفيعته وان بعد الحكم بقيت الثانية في ملكه
والمسلم والذمي في الشفعة سواء كذا الحر والعبد المأذون والكتاب
ولو في بيع السيد كالعكس **فصل في بطل الشفعة** يسلم الكل
او البعض ولو من الوكيل وبترك طلب الموائمة او التفرير وبالصلح

عن الشفعة على عوض وعليه ردة وكذا الوبايع شفعتها بحال
وكذا لو قال الخيرة اختار بيني بالف وقال الغين لا امرأته ذلك فاختر
نه بطل خيارها ولا يجب العوض وتبطل بيع ما يشفع به قبل
الحكم بهما وموت الشفيع لا يموت المشتري ولا شفعة لمن
باع او بيع له او ضمن الدرك او ساوم المشتري بيعا او حيازة
وتجب لمن ابتاع او ابتاع له ولو قيل للشفيع انيما بيعت بالف
فسلم ثم بان انيما بيعت باقل او بكيل او وزنة او عدد في متقارب
قيمتها الف او اكثر فله الشفعة ولو بان انيما بيعت بعرض قيمته
الف بدنانير قيمتها الف فلا لو قيل له المشتري فلان فسلم فبان غيره
فله الشفعة ولو بان انه هو مع غيره فله الشفعة في حصته الغير
ولو بلغه بيع النصف فسلم فظهر بيع الكل فله الشفعة وان باعها
الازراع من طول جانب الشفيع فلا شفعة له فان اشترى منها
سهما بثلث ثم اشترى باقيها فالشفعة في السهم فقط وان اتباعها
بثلث ثم دفع عنه ثوبا اخذه الشفيع بالثلث لا قيمته الثوب ولا تكرر الحيلة
فاسقاطها عند ابو يوسف وبه يفتي قيل وجوبها وعند محمد نكده
والشفيع اخذ حصته بعض المشتريين لا حصته بعض البايعين
وللمجار اخذ بعض مشتاع بيع فقسم وان وقع في غير جانب وللعبد
للاذن والقبول شفعة في مبيع سيده وبالعكس وصح تسليم
الاب والوصي شفعة الصغير خلافا لمحمد فيما بيع بغيره او اقل

وقوله رواية عن الامام في الاقل الذي لا يتعاقب فيه كتاب القيمة
هو جمع نصيب شايع في سعيين وتشغل على الافراز والمبادلة
والافراز اغلب في المثليات في اخذ الشريك خطه من مال
غيبته صاحبه ولو اشترى به فاقسمها فلكل ان يبيع حصته
مراجه بحصته ثمنه والمبادلة اغلب في غيرها فلا يأخذ
ولا يبيع مراجه بعد الشراء والقسم ويجوز عليها في بطل
الشريك في متحد الجنس لا في غيره ونزب للقاضي نصب قاسم
رزقه من بيت المال ليقسم بلا اجر فان لم يفعل قاسما يقسم
باجر يقدره له القاضي وهو على عدد الرؤوس وعندهما على قدر السهام
واجرة الكيل والوزن على قدر السهام اجماعا ان لم يكن بالقسم
فان لها فعلى الخلاف ويجب كون عدلا امينا عالما بالقسم ولا يجزى
الناس على قاسم واحد ولا يترك القسام لغير كونه وصح الاقسام
بانفسهم بلا امر القاضي ويقسم على الصبي وليه او وصيه فان
لم يكن فلا بد من امر القاضي ولا يقسم عقارين للورثة باقرارهم
مالم يبرهنوا على الموت وعدد الورثة وعندهما يقسم وغير العقار
في ايدى جميعا لا يقسم حق يد هذا انه لها ولو برهنوا على الموت و
عدد الورثة والعقار في ايدى جميعهم وسعهم وارث غائب وصي
قسم نصب وكيل او وصي بقبض حصته الغائب والصغير ولو
كان العقار في يد الغائب او شئ منه او في يد سود عنه او في يد الصغير

لا يقسم وكذا لو حضر وارث واحد وكانوا شترين وغاب احد
هم واذا انتفع كل من الشركاء بنصيبه بعد القسمة فيقسم بطلب
احدهم وان تضرب الكل لا يقسم الا برضاهم وان انتفع
البعض دون البعض قسم بطلب ذي النفع لا بطلب الاخر هو
الاصح ويقسم العروض من جنس واحد ولا يقسم الجنس من
بعضها على بعض ولا الجواهر ولا الحمام ولا البز ولا الرحي
ولا الثوب الواحد ولا الحائط بين دارين الا برضاهم وكذا القيق
خلافهما والدور في مصر واحد يقسم كل على حدة وقالوا ان كان
الاصح قسمة بعضها في بعض جاز في مصرين يقسم كل
على حدة اتفاقا وكذا دار وضيفة او دار وحانوت والبيوت
في محلة واحدة او في محلات تجوز قسمة بعضها في بعض والمنازل
الملاصقة كالبيوت والمباني كالمدور **فصل** وينبغي للقاسم
ان يصور ما يقسم ويعدله ويزرعه ويقوم ببناءه ويفرز كل
نصيب بطريقه وشربه ويلقب الانصبا بالاول والثاني والثالث
ويكتب اسماءهم ويفرز فالاول لمن خرج اسمه اولا والثاني
لمن خرج اسمه ثانيا والثالث لمن خرج ثالثا ولا يدخل الدرهم
والقسمة الا برضاهم فان وقع مسيل او طريق لاحدهم في
نصيب اخر ولم يشترط في القسمة صرف عنه ان اسكن والا
فستحت ويقسم سهمين من العلو سهم من السفلى وعند

اليوسف سعي باسمهم وعند محمد يقسم بالقيمة وعليه
الفتوى وان اقر احد المتقاسمين بالاستيفاء ادعى ان بعض
نصيبه في يد صاحب لا يصدق الا بحججه وبقبل بشهادة الفأ
سمين فيها خلاف المجد ولو قال قبضته ثم اخذ بعضه حافض
وان قال قبل ان يقتر بالاستيفاء اصابني كذا ولم يسلم الي وكذا
الاخر تخالفا وفسخت ولو ادعى غيبا لا يعتبر كالبيع الا اذا كانت
القسمة بقضاء والغبن فاحش فتفسخ ولو استحق بعض
سعين من نصيب البعض لا تفسخ ويرجع بقسطه في خط
شركه وكذا في الشايع وعند اليوسف يفسخ وفي بعض شناع
في الكل تفسخ اجماعا ولو ظهر بعد القسمة دين على الميت محيط
نقضت وكذا الوغير محيط الا اذا بقي بالقسمة ما يفي به ولو اراء
الفرس او اداء الورثة من مالهم لا تنقض مطلقا **فصل** ويجوز
المهايات ويجبر عليها في دار واحدة يسكن هذا بعضا وهذا بعضا
او هذا علوها وهذا سفليها وفي بيت صغير يسكن هذا شهر
وكذا الاجارة واخذ الغلة في ثوبته وفي عبد يخدم هذا يساويها
يوما وفي عبيدين يخدم احدهما احدهما والاخر ولو انتفعا على
ان نفقة كل عبد على من يخدمه جان استخسانا بخلاف الكسوة
وفودا بين يسكن هذا هذه وهذا الاخرى ولا يجوز ذلك في دابة
او دابتين الا ينرا ضيما خلافهما ويجوز في استعمال دار

او دارين هذا وهذا وهذا الاخر لا في استعمال عبد او دابة وما زاد
في نوبة احدهما في الدار الواحدة مشترك لافي الدارين وهو استعمال
عبدين هذا وهذا وهذا الاخر لا يجوز خلافهما على هذا الدان
ولا تجوز في ثمر شجر اولين غنم اولادها وتجاوز في عبد ودابة
السكن والخدمة وكذا في كل مختلفي النفعة ولا تبطل للمهاياة بموت
احدهما ولا بموتهما ولو طلب احدهما القسمة بطلت **كتاب**
المزارعة هو عقد على الزرع ببعض الخارج وهي فاسدة وعندهما
جائزة وبه يفتي وقال الحصري وابو حنيفة رحمهم هو الذي قطع هذه
المسائل على اصوله لعلمه ان الناس لا يخذون بقوله ويستترط فيها
صلاحية الارض للزرع واهلية العاقلين وتعيين المدة ورب
البذر وجنسه وتصيب الاخر والتخليه بين الارض والعامل و
الشركة في الخارج فتفسد ان شرط لاحدهما قفزان معينة
او ما يخرج من موضع معين كالذي يات والسواقي وان يرجع قدر
البذر والخارج وينقسم سابقا وان يكون الثمن لاحدهما والحب
لاخر او يكون الحب بينهما والثمن لغير رب البذر او يكون الثمن بينهما
والحب لاحدهما وان شرط كون الحب بينهما والثمن لرب البذر
او شرط رفع العشر صححت وان لم يتعرض للثمن فهو بينهما وقيل
لرب البذر واجر الحصار والرفاع والدوس والتذرية عليهما با
الحصص وان شرط على العامل فسدت وعن ابو يوسف انه يصح

وهو

وهو لا يصح وعليه الفتوى بشرطه على رب الارض بفسد اتفاقا وما
قبل الادراك كالسقي والحفظ فهو على المزارع وان لم يشترط واذا كان الارض
والبذر لاحدهما والعمل والبقر والاخر او الارض لاحدهما والبقر
الاخر او العمل لاحدهما والبقر والاخر صححت وان كانت الارض والبقر
لاحدهما والبذر والعمل والاخر بطلت وكذا لو كان البذر والبقر لاحدهما
والارض والعمل والاخر او البذر لاحدهما والباقى والاخر فلا صححت
فالحاج على المشرط وان لم يخرج بشئ فلا شيء للعامل ومن المضي
بعد العقد اجبر الرب البذر وان فسدت فالخارج لرب البذر
والاخر اجر مثل عمله او ارضه ولا يزداد على ما شرط خلاف المحمد
وان فسدت لكون الارض والبقر فقط لاحدهما الرمي اجر مثلها
هو الصحيح وان فسدت والبذر لرب الارض فالخارج كله حلاله
وان للعامل تصديق مما فضل عن قدر بذره واجرة الارض واذا المضي
رب البذر عن المضي فذكر رب العامل الارض فلا شيء له حكاه ابو حنيفة
ديان ونظير المزارعة بموت احدهما وتفسخ بالاعتذار كالاجارة
تفسخ ان لازم دين محجج الى بيع الارض قبل ثبات الذرع لا بعده ما
لم يصد ولا شيء للعامل ان كان كرب الارض وحفر النهر وان تمت
مذنته قبل ادراك الذرع فعلى العامل اجر ومثل حصته من الارض
حتى يدرك ونفقة الذرع عليهما بقدر حصصهما وانما انفق
بغير اذن الاخر ولا امر قاض فهو مستبوع وليس لرب الارض اخذ

الذرع بقلا وان اراد المزارع ذلك قبل ان يرب الارض اقلع الذرع ليكون
بينكما او اعطه قيمة نصيبه وانفق انت على الذرع وارجع فحصدته
ولو مات رب الارض والذرع يقال فعمل العامل العمل وان يدرك ولو مات
العامل فقال وارثه انما اعما اليان يستحصل فله ذلك وان لم يرب الارض
كتاب المسافات هو دفع الشجر الى من يصلحه بحجر من ثمره
وهي كالمزارع عتقها وخالفها وشروط الالهة فانها تصح بل ذكرها
وتقع على اول ثمرة تخرج وفي الرطب على ادراك بذرها ولو دفع ثمرها
او اصول الرطب ليقوم عليها او اطلق في الرطب فسدت ويفسدها
ذكر مدة لا يخرج الثمر فيها وان احتمل خروجها وعدمه جازت فان
خرج فيها فعلى الشرط وان تأخر عنها فسدت وللعامل اجر مثل
وكذا كل موضع فسدت فيه وان لم تخرج شئ فلا شئ له وتصح
المسافات في النخل والكره والشجر والرطب واصول الباذنجان فان كان
في الشجر ثمران كان يزيد بالعمل صحت والا فلا وكذا في المزارعة لو دفع
ارضا فيها بقل وساقبل الادراك كالسقي والتلقيح والحفظ فعلى العامل
وسابعد كالحجر او لحفظ فعليهما ولو شرط على العامل فسدت
اتفاقا ولو بطل موت احدهما فان كان الثمر خاما عند الموت او تمام
المدّة يقوم العامل وارثه عليه وان ابي الدافع او ورثته وان اراد
العامل او وارثه من شئ اخير الاخر او وارثه يبين ان يقسموه
على الشرط او يدفعوا قيمة نصيبه او ينفقوا ويرجعوا كما في المزارعة

ولا تفسخ

ولا تفسخ بلاءه ومضى العامل اذا اجر عن العمل عذر وكذا كون
سارقا يخاف منه على الثمر والشعب ولو دفع فضاء مدة معونة
لمن يغرس ليكون الارض والشجر بينهما لا تصح والشجر لرب الارض
والغارس قيمة غرس وعمله والله اعلم **كتاب الذبائح الذبيحة**
اسم ما يذبح والحذبح قطع الاوداج وتحل ذبيحة مسساة وكذا
نبي ذمى او حرى ولو امرادة او صبي او مجنون او عقلا او
اخرس او اقلق لا ذبيحة ونحوه ونحوه وسى او سندا او تارك
التسمية عدا فان تركها ناسيا تحل وكذا ان يذكر اسم الله
غيره وصلادون عطف وان يقول لسم الله الله تقبل من فلان
وان قاله قبل الاضجاع او التسمية او بعد الذبح لا كرمه وان
عطف حرست نحو يسلم الله وفلان بالجرو وكذا ان اضجع
شاة وسى وذبح غيرها يملك التسمية وان ذبحها بشفرة
اخرى حلت وان رمى الى صيد وسى فاصاب غيره اكل وان سى
على سميهم ورعى بغيره لا يؤكل والارسال كالرمى والشرط الزك
الخالص فلو قال اللهم اغفر لي لا تحل وبالحمد لله وسبحان الله
يحل لا لو عطس وحمله والسنة شجر الايل وذبح البقر
والغنم ويكره العكس ويحل الذبح بين الحلق واللبة اعلى الحلق
او اسفله او وسطه وقيل لا يجوز فوق العقدة والعروق
التي تقطع في الزكوة الحلقوم والمرضى والودجان ويكفي

قطع ثلثة منها ايا كانت وعند محمد لا بد من قطع اكثر كل
 واحد منها وهو رواية عن الامام وعند ابي يوسف لا بد
 من قطع الخلقوم والمرعى واحد الودحين وقيل محمد معه
 ويجوز الذبح بكل ما اقرب الاوراج وانهر الدم ولو سرة اولية
 او سنا او ظفر من زرعين لا بالقائمين ونذب احداث الشفرة
 قيل الاصجاع وكره بعده وكذا اجزها برجلها الى الذبح والنخع
 وقطع الرأس والسلم قيل ان شبر ذوالذبح من التقفاء وتحمل
 ان بقيت حيث حرق قطعت العروق والا فلا ولزم ذبح
 صيد استأنس وجاز جرح نعم توحش او تردى في بئر اذا لم يمكن
 ذبحه ولا يحل الجنين بذكوة الله اشعرام لا وقال الاجل ان ثم خلقه
 والله اعلم **فصل** ونحو اكل كل ذي ناب او مخلب من سبع او طير
 ولو ضعا او تعلبا او نخرا هلبية والبغال والفيال والضب واليربوع
 وابن غرس والزيور والسلفيات والحشرات ويكره الغراب
 الا يقع والغداف والرحم والبغات والخيل تحريمها في الاصح وعند
 هما الا يكره الخيل وحل المفقه غراب الذرع والارنب ولا
 ياكل من حيوان الماء الا السمات بانفاعه كالحريث والمار المائي
 ولا يوك الطافوسه وان مات بحر او برد ففيه روايتان وحمل
 هو والجراد بلا ذكوة ولو ذبح شاة لم تعلم حيوانها فتحركت
 او خرج منها دم حلت والا فلا وان علمت حلت مطلقا

والله اعلم **كتاب النجاسة** هو واجبة وعند ابي يوسف
 سنة وقيل هو قولها وانما تجب على من مسلم مقيم موسر عن
 نفسه لا عن طفله وقيل تجب عنه ايضا وقيل يصح عنه ابوه
 او وصيته من ماله فيطعم منها ما اسكن ويستبدل بالباقي ما
 ينفع به مع بقائه وهو شاة او بزنة او سبع بزنة بان يشترك
 مع ستة في بفرة او بغيره وكل يربد القربة وهو من اهله ما
 لم ينقص نصيب احدهم عن سبع فلو اراد احدهم بنصيبه اللحم
 او كان كافيا او نصيبه اقل من سبع لا يجوز عن واحد منهم ويجوز
 اشتراك اقل من سبعة ولو اشترك ويقتسم لحمها وزنا لا جزافا
 الا اذا حلط به سر اكارعه او جلده ولو شرب بدنة للاضحية ثم
 اشترك فيها سنة جاز فيه استخسانا والاشتراك قبل الشراء
 احب واول وقتها بعد فجر يوم النحر ولا تذبح في المصير قبل صلوة
 العيد واحة قبيل غروب اليوم الثالث واعتبر الاخر للفقر وضده
 والولادة والموت واولها افضل وكذا الذبح ليلا فان قات وقتها
 ذبحها لزم النصدق بعين النذرة حية وكذا ما اشترىها فقير
 للضحية والغني يتصدق بغيرها اشترىها او لا وانما الجزء فيها
 الجزع من الضان والثني فصاعدا من الجميع ويجوز للجاء والخصي
 والنول والجرباء السميكة لا العمياء والعمداء والعجفاء التي لا تنقي ولها
 جاء التي لا تمشي الى المنسك وسقطوعة اليد والرجل وذاهية اكثر

العيين او الاذن او الذنب او الالية وفي ذهاب ان نصف روابيان و
 يجوز ان ذهب اقل منه وقيل ان ذهب اكثر من الثلث لا يجوز وقيل
 ان ذهب الثلث لا يجوز ولا يضر تعيبها عند الذبح من اخطأ
 بها وان مات احد سبعة وقال الورثة اذبحوها عنكم وعنه
 صح وكذا لو ذبح بدنة عن اضحية ومثمة وقران وثكل من لحم
 اضحية ويعطى من شاة من غن و فقير و ندب ان لا ينقص
 الصدقة عن الثلث وتركه الذي عيال تسعة عليهم وان يذبح
 بعده ان احسن والا لا مرغبه ويحضرها ويكره ان يذبحها كالمات
 ويتصدق بجلدها او بعمله لة كجرب او حفاوف او يشتريه
 ما ينتفع به مع بقاء كغيره من الحيوان لا يستملك كحل و
 شبيهه فان بذل اللحم والجلد يتصدق به ولو ذبح اضحية غيره
 بغير امره جاز ولو عا ط اثنان فذبح كل شاة الاخر صح ولا
 ضمان ويحلان وان تشاحا ضمن كل صاحبه قيمته لحم و
 يتصدق بهما وصحت التضحية بشاة الغصب دون شاة
 الوديعه وضمتها **كتاب الهبة** المكروه الى الحرام اما قرب
 وعند محمد كل مكروه حرام ولم يلفظ به لعدم القاطع
 في الاكل منه فرض وهو ما يندفع به الهلاك وسندوب وهو
 ما اذا لم يمكن الى الصلوة قائما يسلم عليه الصوم وسباح
 وهو ما اذا لا الشيع لزيادة قوة البدن وحرام وهو الزاير عليه

الالفصد التقوى على صوم الغدا وليلا يسبح الضيف ولا يجوز
 الرياضة بتقليل الاكل حتى يضعف عن اداء العبادة ومن امتنع
 عن السنة حال المحض او صام ولم ياكل حتى مات اثم بخلاف من امتنع
 عن الداء حتى مات ولا اثم سرف وكذا وضع الخبز على اليد
 اكثر من قدر الحاجة ومسح الاصابع والسكبين بالخير ووضع
 الملح عليه مكره وسنة الاكل اليسلة في اوله والحمد لله في اخره
 وغسل اليدين قبله وبعده وببذل الشب قبله وبالشيوخ
 بعده ولا يحل شرب لبن الاثان ولا بول ابل ولا استعمال اتا و زهاب او فقة لرحل او زوا و مل اشنان
 عقيق و بلور و زجاج و رصاص **فصل في الكسب** افضله
 الجهاد ثم التجارة ثم الحراثة ثم الصناعة ومنه فرض وهو قدر
 الكفاية لنفسه وعياله وقضاء ديونه ويستحب وهو
 الزيادة عليه ليواسي به فقير او يصل به قريبا وسباح وهو
 الزيادة عليه للتجمل وحرام وهو الجوع للشفخ والتكبر وان كان من
 حل ونفق على نفسه وعياله بلا اسراف ولا تقتير ومن
 قدر على الكسب لزمه وان عجز عنه لزم السؤال فان تركه
 حتى مات اثم وان عجز عنه بفرض على من علم به ان يطعمه او
 يدل عليه من يطعمه ويكره اعطاء سفل المسجد وقيل
 ان كان لا يتخطى رقاب الناس ولا يدين يدي مصل لا يجوز
 قبول هدية امراء الجور الا اذا علم ان اكثر ماله من الحل

ولا يكره اجارة بيت بالسود ليتخذ بيت نار او كنيسة او
بيعة او يباع فيه الخمر وعند يكره في المصر اجماعا وكذا
في سواد غالبه اهل الاسرار ومن حمل الذمي خرايا جري طاب
له وعند يكره ولا يابس بقبول هديعة العبد الناجر
اجابه دعونه واستعارة دابته وكره قبول كسوته فتوبا
واهدائه احد النقيدين ويقبل في المعاملات قول الفرد ولو
انني او عبدا او فاسقا او كافرا كقول من شربيت اللحم من سلم او
كناو في محل او من مجوسني فيجوز وقول العبد والامانة والصبي في
الهديته والاذن بشرط العدل في الديانات كالخبر عن نجاسة
للاء فيتم ان اخبر بها مسلم عدل ولو انني او عبدا يتخبر في
الفاسق والمستور ثم يعمل بفالبرائه ولو ادق فيتم عند
غلبة صدقه ونؤمضا ويتيم عند غلبة كذبه كان احوط
فصل في اللبس الكسوة منها فرض وهو ما يستر العورة
ويدفع ضرر الحر والبرد والاوى كونه من القطن او الكتان
بين النفيس والخسيس ومستحب وهو لا يارة لاخذ الزينة
واظهار انهم لله تعالى ومساح وهو الثوب الجميل للزين ومكروه
وهو اللبس للتكبر ويستحب الابيض والاسود ويكره الاحمر
والعصفر والسنة ارجاء طرف العمامة بين كيفية قدر
شوقيلا الى وسط الظاهر وقيل الى موضع الجلو سر وادا

اواد تجديد لقمها انفضها كالفها ويحل للنساء لبس الحرير
ويحل للرجل الا قدر اربع اصابع كالعلم ولا يابس بتقوسه
واقتراشه خلافهما ولا يابس بلبس ماسد ما برسيم وكثر
غيره وعكسه لا يابس الا في الحرب ويكره لبس خالصه فيهما
خلافهما ويجوز للنساء التخلي بالذهب والفضة لا للرجال
الاخاخ والمنطقة وحلقة السيف من الفضة ومسهاد الذهب
في ثقب القصر وكتابة الثوب بذهب او فضة ويشد الستن بال
الفضة ولا يجوز بالذهب خلافهما ولا يتختم بخز ولا صفر
ولا حديد وقيل يباح بالحج الثوب وترك التختم افضل للغير السلطان
والقاضي ويجوز الاكل والشرب من اناء مفضض ويجلو سر عا
سري ومفضض بشرط انتفاء موضع الفضة ويكره عند
الحج يوسف وعن محمد روايتان ويكره اللباس الصبي ذهبيا او حرا
ويكره حرا حرقه لسمع العرق او اللخاط او الوضوء ان التكبر
ان الحاجة فلا هو الصحيح والرقم لا يابس به والله اعلم
فصل في النظرة ويجزى النظر الى العورة الا عند الضرورة كما
لطبيب والخائن والخافضة والقابلة والمحاقن ولا يتجاوز قدر
الضرورة وينظر الرجل من الرجل الى ما سوى العورة وقد سئلت
في الصاوة وتنظر المرأة من المرأة الى ما ينظر الرجل من الرجل
ان امننت الشيعة وينظر الى جميع بدن زوجته وامنته التي

بحاله وطهرها ومن محاربه وامه غيرة الى الوجه والراس والصدر
والساق والغضد ولا بأس بمسته بشرط من الشهوة في النظر
وليس ولا ينظر الى النطن والظفر والفتحة وان امن ولا الحرة الاجبة
الى الوجه والكفين ان امن الشهوة والا فلا يجوز لغير الشاهد
عند الاداء والحاكم عند الحكم ولا يجوز مستر ذلك وان امن ان كانت
شابة ويجوز ان يجوز الاعشى او هو شيخ يامن على نفسه و
عليها ويجوز النظر للمس مع خوف الشهوة عند ارادة الشراء او
النكاح والعبد مع سيده كالاجنبي والمحجوب والخصى كالفحل ويكره
للرجل ان يقبل الرجل ويعانقه في ازار بلا قبض وعند ابو يوسف
لا يكره ولا بأس بالضاغحة وتقبيل يد العالم والسلطان العادل
ويحزل عن امته بلا اذنها الا عن زوجته الا باذن ولا تعرض الامه
اذا باهنت في ازار واحد **فصل في الاستبراء** من ملكه امه بشراء
او غيره يحرم عليه وطئها ودواعيه حتى يستبرأ بحيضه
فمن تحيض وشهر في غيرها وفي من تقعه الحيض لا باليا من ثلثة
اشهر وعند محمد اربعة اشهر وعشرون راية بنصفها
وفي الخامل بوضعه ولو كانت بكر او مستبرئة من اسراء او مال
طفل او ممن يجرم عليه وطئها ويستحب الاستبراء للناس ولا
يجب عليه ولا تكفي حيضه ملكها فيبها ولا التي قبل الحيض
او قبل الاجازة في البيع الفصول وكذا الولادة فاسلمت

ويجوز عند تلك نصيب بشرطه لا عند عود الا بقدر
المقصود والمستأجرة وفك رهوته ولا تكره الحيلة لا
سقاطه عند اي يوسف خلا فالمجد واخذ بالاول ان علم
عدم الوطئ من المالك الاول وبالثاني ان احتمل والحيلة ان لم تكن
تحت حرة ان يتزوجها ثم يشتريها وان كانت تحت حرة فان
يزوجها البائع قبل البيع او المشتري بعد البيع قبل القبض يطلق
الزوج بعد الشراء والقيض من سلك امتين لا يجتمعان نكاحا
فله وطئ احداهما فقط ودواعيه فان وطئها او فعل بها
شيئا من الدواعي حرم عليه وطئ كل مني ما ودواعيه حتى يحرر
احديهما ملكا او نكاح او عتق **فصل في البيع** ويكره بيع
لعذرة خلاصه وجاز لو مخلوطة في الصحيح وجاز بيع
السرفين والانتفاع كالبيع ومن ايجارية رجل مع اخر بيعها
قالا وكل من صا جسيما به او اشترى بنتها منه او وهبها او تصدق
بها على ووقع في قلبه صدقة حل له شراؤها منه ووطئها
ويجوز بيع بنتا ملكه ويكره بيع ارضها واجارته خلافا
لمحمد وابو يوسف وقول سمار واية عن الامام ويكره الاحتكار
في اقوات الادميين والبهائم ببلد يضرباهلهم وعند ابو يوسف
فكل ما يضر احتكاره بالعامه ولو ذهبها او فضة او ثوبا
واذا رفع الى الحاكم حال المحتكر امره ببيع ما يفضل عن حقه

فاذا امتنع باع عليه ولا احتكار في غلة ضيقه ولا في
 من بلد آخر وعند ابى يوسف يكره وكذا عند محمد ان كان يجلب
 منه الى مصر عادة وهو المختار ويجوز بيع العصور عن
 مخذه خرا ولو باع مسلم خرا او في دينه من ثمنها كره
 لرب الدين اخذه وان كان الدينون ذميا لا يكره ويكره التسعير
 الا اذا تعدى ارباب الطعام في القيمة تعديا قاحشا فلا بأس
 به بمشورة اهل الخبرة ويجوز شراء مالا بدلا لطفل منه وبيع
 لاجبه وعتقه وامته وملقطه ان هو في حجرهم وتوجه الله فقط
فصل في التفريقات تجوز السابقة بالتسمية والخيال والخبر
 والغال والابل والافدام فان شرط في ما جعل من احد الجانبين
 او من ثالث لا سبق ما جاز فان من كلا الجانبين يحرم الا ان يكون
 بينهما محلل كقولهما ان سبقي ما اخذ مني ما وان سبقا فلا يعطيهما
 وفيها بينة ما بينهما سبق اخذ من الآخر على هذا لو اختلف اثنان
 في مسألة واداد الرجوع الى شيخ وجعل ذلك جعل
 ووليمة العرس سنة ومن دعي فليجب وان لم يجب اثم ولا
 يرفع منه ما يشاء ولا يعطى سائلا الا باذن صاحبها وان علم الدعي
 ان هو الا يجب وان لم يعلم حق خضر فان قدر على المنع فعلا
 الا ان كان مقتدى به او كان للروحة على المائدة فلا يفعله ولا بائس
 بالقهر وقال الامراء بتليت بمرّة فصبرت فهو محمول على ما قبل

ان يصير مقتدى ودل قوله بتليت على حصة كل الماله لان لا يتدان
 انما يكون بالمحرر والكلام منه ما يؤخر به كالسبيح ونحوه وقد يات
 به اذا فعله في مجلس الفسق وهو يعلمه وان قصد به فيه الا
 عيبا او الانكار فحسن ويكره فعله للتاجر عند فتح ستاعه
 الترحيم بقراءة القرآن والاستماع اليه وفيه الا بائس وعن النبي
 انه كره رفع الصوت عند قراءة القرآن والجنابة والتخف
 التذكر فيما ظنك به عند الفناء الذي يسمونه وجدا وكره الامام
 القراءة عند القبور وجوزها محمد وبه اخذوا منه مالا اجر فيه ولا
 وزر تخوف واقعد وقيل لا يكتب عليه ومنه ما ياتى به كالكذب
 والغيبة والنميمة والشتم والكذب حرام في الحرب المخذعة
 والصالح بين اثنين وفي ارضاء الاهل وفي دفع الظالم عن الظلم
 ويكره التعريض به الا الى حاجة ولا عيبه لظالم ولا اثم والتعريض
 ولا عيبه الا للمعلوم فاعتياب اهل قرية ليس بغيبة ويجوز
 اللعب بالترد والشطرنج والاربعة عشر وكل ما هو يكره ما يتخذ
 النخعيان ووصل الشعر بشعر ادمي وقوله في الدعاء استاذك
 بمقتد العز من عرشك خلا قال ابى يوسف وقوله استاذك
 بحق انبيائك ورسلك واستماع الملاحى حرام ويكره تمشير
 المصحف ونقطة الالجم فانه حسن ولا بأس من تخليعه ولا بأس
 بدخول الذمي المسجد الحرام ولا بعبادته ويجوز اخضا

النساء وانزاع الخمر على الخيل والحفنة الرجال والنساء على حمار
الحمر ونحوها ولا يشرى بزره الفاضل كفاية بلا شرط ولا يشرى بقر الائمة
واقتر الولد بلا حرم والخلوة بها قيل باح وقيل لا ويكره جعل المرأة
في عنق العبد لا يفسده ويكره ان يفرض بقالا درهما لياخذ منه
ما يحتاج اليه ان يستغرق والسنة تقلم الاطفال وتنف الربط و
حلق العانة والشارب وقصه حسن ولا يشرى بدخول الحرام للزنا
والنساء اذا اشترى وعقر بصره ويستحب اتخاذ الاوسية لنقل
الماء الى البيوت وكونها من الخرف افضل ولا يشرى بستر حيوان
البيت واذا ادرك الفراض وادبت ان يتنعم بمنظر حسن وجوار
حميلة فلا يشرى واللقاء يادى الكفاية وضرر الباقى الى ما يتبع في
الاخرى الاولى **في الارض** هو ارض لا يتبع بها عاداته او محلو
كه في الاسلام ليس لها مالك معتبر مسلم او ذمه وعند محمد ان ملكك
في الاسلام لا يكون مواتا ويشترط عند ابو يوسف كونها بعيده
عن العامر لو صيغ من اقصاء لا يسمع فيها وعند محمد ان لا ينتفع
بها اهل العامر ولو قريبه منه ومن احبها باذن الامام ولو ذمتها
ملكها او لا اذنته لا خلاف في ذلك ولا يجوز احياء ما قرب من العامر
بل يترك مرقا لاهل القرية ومطر على حصا يدرهم ولا ما عدل
عنه الفراء ونحوها واحتمل عوده اليه فان لم يحفل جاز من حجر ارضا
ثلاث سنين ولم يجرها اخذت منه ودفعت الى غيره ومن حفر بئرا

في ارض

257
في ارض موات فله حريمها ان باذن الامام وكذا ان يخير اذ من عند
هما وحريم العطن ان يهون دراعا من كل جانب هو الصحيح و
كذا حريم الناضح وعندهما الناضح ستون وحريم العين خمستا
ذراع من كل جانب ومنع غيره من الحفر في حريمه لا فيها وراثة
فان حفر احد فيه ضمن النقصان ويكس وان حفر فيما وراءه فلا
ضمن وله الحريم مما سوي حريم الاول واللقنة حريم بقدر ما
يصلحها وقيل لا حريم لها سالم يظهر ماؤها وعندهما هي كما
ليروا ان يظهر ماؤها فهي كالعين اجماعا ولا حريم للنهر في ارض
الغير الاجتهاد وعندهما له مستنات بقدر نصف عرضه من
كل جانب عند ابو يوسف وبقدر عرضه عند محمد وهو الارفق
والمستنات بين النهر والارض وابست في يد احد لصاحب
الارض فلا يغرس فيها صاحب النهر ولا يلقي عليها طينة
ولا يمر وقيل له المرور والقاء الطين سالم يفتش وعندهما هو لرب
النهر فله ذلك والفقهاء ابو جعفر اخذ بقول الامام في الغرس
ويقول ما في القاء الطين ومر غرس شجرة في ارض موات فله
حريمها خمسة ازرع من كل جانب بمنع غيره من الغرس فيه
فصل في اشرب وهو النصب من ماء والشفة شرب
بن آدم والبهائم الانهار العظام كفرات ودجلة غير منكوكة
وكذا احد في ما حق الشفة والوضوء ونصب الرحى وكري

فمن الارض ان لم يضرب بالعمامة وفي الانهار المملوكة والحوض
والبر والقناة لكل حق الشفة ان لم يخف التخزين لكثرة
المواشي والاشيان على جميع الماء لاسق ارضه او شجرة الا
باذن مالكه وله لاخذ الوضوء وغسل الشيايب وسق
شجره وخضر في داره بالجرار في الاصح وما اخر من
الماء يجب ان كوز ونحوه لا يؤخذ الا برضا صاحبه و
له بيعه ولو جذ البر او العين والنهر في ملك احد فله
منع من يريد الشفة من الدخول فان لم يجد غيره لزمه
ان يخرج اليه الماء او يمكنه من الدخول فان لم يفعل وجب
العطش فهو تل بالسباح وفي المحرزي قائل بلا سلاح
كما في الطعام في حال المحصة **فصل في الاثبات**
المظان من بيت المال وان لم يكن فيه شيء فعلى العامة
وكري ما سلك فعلى اربابه لا على اهل الشفة ويجبر من
هو مؤتمن عليهم من اعلاه واذا جاوز ارض رجل سقطت
عنه وليس له سوا ارضه ما لم يفرع شكاؤه وقيل له
ذلك وعندهما هو عليهم جميعا من اوله الى اخره بمخصص
الشرب وتصح دعوى الشرب بلا ارض ومن كان له نهر مجرى
في ارض غيره فارادت الارض منع الاجراء فليس له ذلك
فان لم يكن في يده او لم يكن جارا فادعي ان له وقصد اجراءه

لا يسمع

لا يسمع بالارضية انه له ان كان له حق الاجراء وعلى
هذا المصعب في نهر او على سطح واليزاب والمشتوف دار
الغير وان اختلفت جماعة في شرب يتقسم قسم على قدر ادا
ضيقهم ويمنع الاعلى من سكر النهر بلا رضاهم وان لم يشرب
ارضه بدونه وليس لو احد منهم ان يشق منه نهر او ينصب
عليه رجا او دلياة او جسر بلا اذن البقية الا رجا في ملكه
ولا تضرب بالنهر ولا عمارته ولا ان يوسع في النهر ولا ان يقسم
بالايام او منا صفة بعد كون القسمة بالكوى ولا ان يرب
كوة وان لم يضرب بالباقي ولا او ينقص بعض كواه ولا
ان يستوق شربه الى ارض اخره ليس له ما منه شرب
فان رضوا البقية بشق من ذلك جاز ولهم نقضه بعد
الاجازة ولورثتهم من بعدهم والشرب يورث و
يوضى بالانتفاع ولا بيع ولا يوهب ولا يوجر ولا
يتصدق به ولا يجعل مهورا ولا بدل صلح ولا يضمن
من سلا ارضه فنزلت ارض جاره ولا من سق من شرب
غيره **كتاب الاشربة** تحريم الخمر وهو التي من ماء
العنب اذا غلي واشتد والقذف بالزبد بشرط خلاف
لها والطلاء وهو ما طبخ منه فذهب اقل من ثلثيه
فان ذهب سمي متصفا وان طبخ اذ في طبعه يسمى باذقا

إذا غلي واشتد والسكر وهو أني من ماء الرطب إذا غلي
واشتد ونقيع الزبيب إذا غلي واشتد واشتراط قدق
الزبيب فيمن على ما في الخمر والكل حرام وخمرها دون الخمر
فنجاسة الخمر غايضة ونجاسة هذه مختلفة في غايضا
وخفتها وبكفر بخلاف هذه ويجوز بيع هذه ويضمن
متلفها خلافا لها وفي الخمر عدم جواز البيع وعدم الضمان
اجماعا ولو طبخت الخمر أو غيرها بعد الاشتداد لا تخاروان
ذهب الثلثان لكن قيل لا يجزئ ما لم يسكر في حال يبيد الخمر
والزبيب إذا طبخ أدنى طبخة وإن اشتد ما لم يسكر وكذا
يبيد العسل والتمر والحنطة والشعير والذرة والخيل طين
طبخت أولا وكذا الثلث وهو عصي العنب إذا طبخ حتى
ذهب ثلثاه وإن اشتد وفي الحد بالسكر ينهار وايتان والجمع
وجوبه وقوح طلاق من سكر ينهار ما يبيع للحرمة والكل حرام
عند محمد وبه يفتي والخلاف إذا هو عند قصد التقوى أما عند
قصد التلذذ فيراد اجماعا وخل الخمر حلال ولو خللت بعلاج
فلا بأس بالانتباه في الدباء والختم والرقق والنقير ويكره شرب
در دة الخمر والاستشطاء به ولا يجزئ شارب بلا سكر ولا يجوز
الانتفاع بالخمر ولا أن يداوى بها جرح ولا دبر دابة ولا تسقى
ادسيا ولو صبها للتداوى ولا تسقى الدواب وقيل لا يحمل

الخمر اليها فان قيدت إلى الخمر فلا بأس به كما في الكلب مع البيئة ولا
بأس بالقادري في الخمر لكن يحمل الخمر عليه دون عكسه **كتاب الخمر**
هو الإصطيار هو جازن الجوارح المعانة والمحدد من ستم
وغیره لما يؤكل لأكله وما لا يؤكل لجلده وشعره ولا بد فيه
من الجرح وكون المرسل أو الرأى مسلما أو كتابيا ولا يترك
السمية عمدا عند الإرسال أو الرأى ويكون الصيد محتثا وإن لا
يقعد عن طلبه بعد التنوير عن بصبره وإن لا يشارك المعلم
غير المعلم أو يرسل من لا يجازر سالة وإن لا تطول وقفته بعد
الإرسال لغير الأمان للصيد ويجوز بكل جارح علم من ذي
ناب أو مخلب ويثبت التعلم بغالب الرأي أو بالرجوع إلى أهل
الخبر وعندهم أو هو رواية عن الأصنام يثبت وذي ناب يترك
الأكمل ثلثا وفي ذي مخلب بالإجابة إذا دعي بعد الإرسال فلو أكل
لأن أكل منه الكلب أو الفهد فان أكل وترك الإجابة بعد الحكم
بتعلمه حرم ما صاده بعده حتى يتعلم وكذا ما صاده قبله و
يقوى ملكه خلافا لها فان شرب الكلب من دمه أو شربه
فقطعه منه بضعة فرماها واتبعه وإن أكل تلك البضعة
بعد صيده وكذا لو أكل ما أطعمه صاحبه من الصيد أو أكل هو
بنفسه منه بعد إحراز صاحبه بخلاف ما لو أكل القطعة قبل
أخذه الصيد وإن خففه ولم يجرحه لا يؤكل وكذا إن شاركه

كلب يوعلم او كلب مجوسي او كلب ترك مرسله التسمية عداو
ان ارسل مسلم كلبه فزجره مجوسي فان زجر حل وبالعكس حرم
وان لم يرسله احد فزجره مسلم او غيره بالعبرة للزجر وان
ارسله ولم يستم ثم زجره ففسى بالعبرة لحال الارسل فاذا اسله
على صيد فاخذ غديره حل ما دام على سيق ارسله وكذا لو
ارسله على صيد بسمية واحد فاخذ كلهما حلت وان ارسل
الفهد فكم حتى استمكن ثم اخذ حل وكذا الكلب اذا اعتاد ذلك
ولو ارسله على صيد فقتله ثم اخذ اخر الا كما لو رمى صيدا
فاصاب اثنين فاذا رمى سهمه وسقى اكل اصاب ان جرحه
وان تركه ما عدا حرم وان وقع السهم به ففحسا وعاب ولم يفعد
عن طلبه ثم وجد ميتا حل ان لم يكن به جراحة غير جراحة السهم
ولا يحل ان يفعد عن طلبه وجدته والحكم فيما جرحه اكل كالحكم فيما
جرحه السهم وان رماه فوقع فمساء او على سطح او جبل او شجر
او حائط او آجرة ثم تردى فمات حرم وكذا لو وقع على رشح
منصوب او قصبه قائمة او حرف آجرة فخرج بها وان وقع على الارض
ابتداء حل وكذا لو وقع على صخرة او آجرة فاستقر ولم يخرج
وان وقع في الماء فمات حرم وان كان الطير مائتا فوقع فيه فان انفس
جرحه فيه حرم والا حل ويحرم ما قتله العراض بعرضه او
البندقية ولم تجرحه وان اصابه الحجر وجرحه بجدة فان نقيلا

لا يؤكل وان خفيفا اكل وان لم يجرحه لا يؤكل بطلقا ولو رماه بسيف
او سكين فاصابه ظهره او مقبضه فقتله لا يؤكل بشرط الحجر
الادماء وقيل لا يشترط وقيل ان كبير الا يشترط وان صغيرا
يشترط وان اصاب السهم ظفغه او قرنه فان ادماه حل والا فلا
وان رمى صيدا فقطع عضوا منه اكل دون العضو وان قطعه و
لم يبينه فان احتمل التماسه اكل العضو ايضا والا فلا وان قد نهض في
او انلا ثا والاكثر من جانب العجز اكل الكل وكذا لو قطع نصف رأسه
او اكثر واذا ادرك الصيد حيا حيوته فوق حيوة المذبوح فلا
بدن زكونه فان تركه ما استمكن منها حرم وكذا لو غير مستمكن في
ظاهر الرواية وان لم يبق من حيوته الا مثل حيوة المذبوح وهو
ما لا يتوهم بقاؤه فلم يدركه حيا وقيل عند الامام لا بد من
تزكيته ايضا فان زكاه حل وكذا ان زكى المتردية والنطيحة و
الموقوذة والتي نقر الذئب بطنيها وفيه حيوة حفية او جليلة
حل وعليه الفتوى وعند ابو يوسف اذا كان لا يعيش مثل لا
يحل وعند محمد ان كان يعيش المذبوح حل والا فلا ومن رمى
صيدا فشخه واخرجه من حيث الاستناع ثم رماه اخر فقتله
حرم وضمن قيمته مجرما لا قول وان لم يشخه الا وحل وهو
للشاي ومن ارسل كلبا على صيد فادركه فضر به فصرع ثم
ضر به فقتله اكل وكذا لو ارسل كلبين فصرعه احدهما

وقتله الاخر حل وهو الاول ولو ارسل الثاني بعد صريح
 الاول حرد وضمن كما في الرمي ومن سمع حسا فظنه انسانا
 فرماه او رسل اليه عليه فاذا هو صيد اكل **كتاب الرهن** هو جنس
 الشيء بحق يمكن استيفاءه منه كالدين وينهقد بايجاب
 وقبول ويتم القبض بحوزة مفر عاصم ترا والتخليه فيه و
 في البيع قبض ولله رهن ان يرجع عنه قبل القبض فاذا قبض له
 وهو مضمون بالاقل من قيمته ومن الدين فلو هلك وهما
 سواء صار الرهن مستوفيا لدينه وان قيمته اكثر فالرايد
 امانته وان كان الدين اكثر سقط منه قدر القيمة وطولب
 الراهن بالباقي ويعتبر قيمته بوقد قبضه ويملك على ملك
 الراهن فكفنه عليه وللمرئ ان يطالب الراهن بدينه ويجلسه
 به وان كان الرهن عنده وله ان يجلس الرهن بعد فسخ عقده
 حتى يقبض دينه الا ان يبرأه وليس عليه ان كان الرهن
 في يده ان يمكن الراهن من بيعه لالايفاء وليس المرئ من الانتفاع
 بالرهن ولا اجارته ولا اعارته ويصير بذلك متعديا ولا
 يطلبه الرهن واذا طالب دينه امر باحضار الرهن فاذا حضر
 امر الراهن بتسليم كل دينه او لا ثم المرئ بتسليم الرهن وكذا
 كذلك لو طالبه بالدين في غير بلد العقد ولم يكن بالمرئ حمل
 ومقونة فان كان له حمل ومقونة فله ان يستوفي دينه بلا

بلا احضار الرهن وكذا ان كان الرهن وضع عند عدل و
 لا يكلف باحضاره ولا باحضار ثمن رهن باع المرئ ثمن باس
 التاهن حتى يقبضه ولا ان قضى بعض حقه بتسليم حصته
 حتى يقبض الباقي والمرئ ان يحفظ الرهن بنفسه وزوجته
 وولده وخادمه الذي في عياله فان حفظه بغيرهم او ودعه
 ضمن كلفه وكذا اذا تعدى فيه او جعل الخاتم في حصره فان
 جعله في اصبع غيرهما فلا وعليه مقونة حفظه ورده اليه
 او رده جزئيه كاجرة بيت حفظه وحافظه واما جعل الابن
 والموالات او الفداء من الجناية فنقسم على المضمون والامانة
 بتقينه واصلاحه على الراهن كالنفقة والكسوة واجرة الرعي
 واجرة ظفر ولد الرهن وسق البستان وتامع نخله ومجازة
 والقيام بمصالحه وما اداه احدهما مما وجب على صاحبه
 بلا امر في وبيع وباسر القاضي يرجع به عن الامام يرجع ايضا
 ان صاحبه حاضر **باب ما يجوز ان يرهن به** وهو الاجزر
 لا يصح رهن المشاع وان محالا يحتمل القسمة او من الشريك ولو
 طرء فسد خلا لا يوسف ولا رهن الثمر على الشجر بدون الشجر
 ولا الذرع في الارض بدونها ولا الشجر في الارض مشغولين بالثمر
 والذرع ولو رهن الشجر بمواضعها او الدار بمافيها اجاز ولا يجوز
 رهن الحر والمدين وام الولد والكاتب ولا بالامانات ولا بالذرك

ولا بما هو مضمون بغيره كالبيع في يد البايع ولا بالكفالة
بالنفس ولا بالاقصاص في النفس ومادونهما ولا بالشفعة
لا باجرة الشاحمة والمقنية ولا بالعبد المجاني والمديون ولا
يجوز للمسلم رهن الخمر ولا ارتيها من مسلم او ذمي ولا يضمن
له من رتيها ولو ذميا ويضمنها هولوا من رتيها من ذمي ويصح
بالدين ولو موعودا بان رهن ليفرضه كذا فلو هلك
في يد المرحوم لزمه دفع ما وعد ان مثل قيمته او اقل وبأس
مال المسلم ومن الصترف والمسلم فيه فان هلك في مجلس
العقد فقد استوفى حكما وان افترقا قبل النقد والى المالك
بطل العقد والرهن بالمسلم فيه رهن ببذله اذا فسخ
هلاكه بعد الفسخ هلاك به ويصح بالاعيان المضمونة
بنفسها او بالمثل او القيمة كالمعصوب والمهر ويدل الصلح
عن دمر العمد ويدل الصلح عن انكار وان اقر المدعي بعدم
الدين ولورهن الاب لدينه عبد طقله جاز وكذا الوصي
فان هلك له ماله ما مثل ما سقط به من دينها ولورهن
الاب من نفسه او من ابن اخر صغير له او من عبد تاجر له
دين عليه صح بخلاف الوصي وان استدان الوصي للدين في كسوة
او طعامه ورهن به متاعه صح وليس للطفل اذا بلغ نقض
الرهن في شئ من ذلك مالم يقض الدين ولورهن بشيء

بثمن عبد فظهر حرا او بثن خرافة بخر او بثن ذكينة فظهرت
سبينة قال رهن مضمون وجاز رهن الذهب والفضة وكل مكمل
وموذور فان رهنهت بجنسها فلا كفاة عن ثمن الدين ولا عيرة
للجوزة وعندهما هلاكها بقيمتها ان خالفت وزنيها فخص
بمخلاف الجنس ويجعل رهنها مكان الذي هلك ومن شرى على
ان يعطى بالثمن رهنهنا بعينه او كفيلا بعينه صح استحسانا
فان امتنع عن اعطائه لا يجبر والبايع فسخ البيع الا ان
دفع الثمن حالا او قيمة الرهن رهنهنا ومن شرى شيئا وقال لبايعه
امسك هذا حتى اعطيك الثمن فهو رهن وعند ابو يوسف
وديعة ولورهن عبيدين بالف فليس له اخذ احدهما بقضا
حصته كالبيع ولورهن عينا عند رجلين صح فكما رهن
لكل منيها والمضمون على كل حصته دينه فان تبايا في حفظها
فكفوتوبته كالعدل في حق الاخر فان قضى دين احدهما
فكفما رهن عند الاخر ولورهن اثنان من واحد صح فله ان
يمسك حتى يستوفى جميع حقه منيها ولو ادعى كل من اثنين
ان هذا رهن هذا الشئ منه فبضنه وبرهنهنا عليه بطلان
هانئها ولو بعد موت الراهن قبلا ويحكم بكون الرهن
مع كل نصفه رهنهنا بحقه ~~بالباع~~ بوضع على يد
عدل ولو اتفقا على وضع الرهن عند عدل صح ويثم

بقدر او جنس او مرتبته او بلد تقيده فان خالف فان شاء
الغير ضمن المستعير وبخام الرهن بينه وبين مرتبته او انتم
ويرجع المرتب من بما ضمنه ويدينه على المستعير وان وافق وهلك
عند مرتبته ضمان مستوفيا دينة او قدر قيمة الرهن لو اقل
من الدين فطالب رهنه بباقيه ووجب الميعر على المستعير
مثل الدين او قدر القيمة ولو هلك عند المستعير قبل الرهن
او بعد فكم لا يضمن وان كان قد استعمله من قبل ولو اراد
الغير افتكاك الرهن بقضاء دين المرتب من عنده فله ذلك
ويرجع بما ادنى على الراهن ولو قال المستعير هلك في يدى قبل
الرهن او بعد الفكاك وادعى الغير هلاكه عند المرتب من فالقول
للمستعير ولو اختلفا في قدر ما امره بالرهن به فالغير و
وجناية الراهن على الرهن مضمونة وكذا جناية المرتب من
فيسقط من دينه بقدر رها وجناية الرهن عليهما وعلى
سالمهما هدر خلافهما في المرتب من ولو رهن عبدا يساوى القا
بالف مؤجلة فصارت قيمته مائة فقتله رجل وغن مائة
وحال الاجل بنقبض المرتب من المائة قضاء عن حقه ولا يرجع
على رهنه بشئ وان باعه بالمائة بامر رهنه يرجع عليه
بالباقي وان قتله عبد بعد مائة فدفع به افتكاك الرهن
يكال الدين وعند محمد انشاء دفعه الى المرتب من وان شاء

افتكه بالدين وان جنى الرهن خطأ وقداه المرتب من فلا
يرجع فان اودعه الراهن او فداه وسقط الدين ولو
مات الراهن باع وصيته الرهن وقضى الدين فان لم يكن له
وصي تصب القاضى له وصيا وامره بذلك ~~رهن~~ رهن عسيرا
قيمتة عشرة بعشرة فتجر ثم تخلل وهو يساوى رهن
بها وان رهنه ثمانية قيمته عشرة بعشرة فمات فدا
جلدها وهو يساوى درهم او هو رهن به وغناه الرهن
كولده ولبنه وصوفه وثمره الراهن ويكون رهنه مع الا
صل فان هلك بلا شئ وان بقى وهلك الاصل ينقذك
بحصته من الدين يقسم الدين على قيمة الاصل يوم القبض
وقيمة الغناء يوم الفكاك فما اصاب الاصل سقط وما
اصاب الغناء افتكه به ويصح الزيادة في الرهن ولا يصح في
الدين فلا يكون الرهن رهنابها خلافا لابي يوسف وان
رهن عبدا بعد الفكاك فدفع مكانه عبدا بعد له ما فا
لاول رهن حتى يرد الى رهنه والمرتب من امين في الثاني حتى
يجعله مكان الاول برء الاول ولو ابرء المرتب من الراهن عن
الدين او وهبه منه فملك الرهن هلك بلا شئ ولو قبض
دينه او بعضه منه او من غيره او شرب به عينا او صالح
عنه على شئ او احتال به على اخر ثم هلك قبل رده

هلك بالدين ويرد ما قبض الى من قبض منه وتبطل الحول
لغة وكذا لو تصادق على عدم الدين ثم هلك هلك بالدين
كتاب الجاني القتل ما عمد وهو ان يصد ضرب بما يفرق
الاجزاء من سائر محدد من خشب او حجر او ليطه او حفره
بنار وعندهما بما يقتل به غالبا وسوجب الاثم والقصاص
عينا الا ان يعفى ولا كفارة فيه واما شبه عمد وهو ضرب
قصدا بغير ما ذكر وسوجب الاثم والكفارة والدية المعافاة
على العاقلة لا القود وهو فيما دون النفس عمد واما خطأ
وهو في القصد بان يرمى بشخص صاظته صيدا او حريتا فاذا
هو آدمي معصوم او في الفعل بان يرمى غرضا فيصيب آدميا
واما ما جرى مجرى الخطاء كنابم انقلب على اخر فقتله وهو
جسيم الكفارة والدية على العاقلة واما قتل بسبب وهو ان
يحفر بئر او يضع حجرا في غير مكانه بلا اذن فمهلك به انسان
وهو موجب الدية على العاقلة لا الكفارة وكلها متوجبة
حريتان الارش الا هذا **باب ما يوجب القصاص**
لا يوجب يجب القصاص بقتل من هو محقون الدم على التام
قصدا في قتل الحر بالحر والعبد بالمسلم بالدم ولا يقتل
بمستثنى من بل المستثنى من بيمته والذكر بالانثى والعاقلة بالمجنون
والبالغ بغيره والصحيح وكامل الاطراف بناقصوها والفرع

باصلة لا الاصل بفرعه بل تجب الدية في مال القاتل في ثلث
سينين ولا السيد بعبدته ومذنبه ومكاتبه وعبد ولده وعبد
بعضه له وان ورث قصاصا على ابه سقط ولا قصاص
على شريك الاب او المولى او المخطي او الصبي او المجنون وكل
من لا يجب القصاص بقتله وان قتل عبد الرهن لا يقتصر
يخصر الرهن والرهن من واذا قتل مكاتب عن وفاء وله
وارث مع سيده فلا قصاص وان لم يكن له وفاء يقتصر سيده
وكذا ان كان وفاء لا وارث غير سيده مطلقا لمجد ولا قصاص
الا بالسيف ولا بالعقوة ان يقتصر من قاطع يده وقاتل قريبه
ان يصلح لان يعفو والصبي كالمعتوه والقاضي كالأب هو
الصحيح وكذا الوصي الا انه لا يقتصر في النفس ومقتل
ولد اولياء كبار وصغار فللكبار الاقتصاص من قاتله
قبل كبر الصغار خلافا لهما ولو عاب احد الكبار بضر
اجماعا ولو قتل مجديده المراقص منه ان جرحه وان
بظلمه او عصاه فلا وعليه الدية وعندهما يقتصر وكذا
الخلاف في كل مثقل وفي التفريق والحق وان تكرر منه قتل
باجماعا ولا قصاص في القتل عمالات ضربا متوسطا
من جرح فلم يزل ذاقرش حتى مات اقتصر من جرحه
وان التقي الصنفان من المسلمين واهل الحرب فقتل مسلم

سلا اظناه حربيا وعليه الدية والكفارة لا القصاص و
من مات بفعل نفسه وزيد وحية واسد فله زيد
ثلاث دينة ومن شرب على المسلمين سيفا وجب قتله و
لا شئ بقتله ولا في قتل من شرب على اخر سارا حاليلا
او نهارا في مصر او غيره او شرب عليه عصا ليل في مصر
او نهارا في غيره و قتله الشئ هو عليه ولا على من قتل
من سرق حذاه ليل او نهارا وان لم يمكنه الاسترداد
بدن القاتل ويحب القصاص على قاتل من شرب عصا
نهارا في مصر او شرب سيف او ضرب نهارا ولم يقتل ويجمع
ولو مجنون او صبي على اخر سيفا فقتله الا نحر عمدا
فحلية الدية في ماله ولو قتل جارا لصال عليه ضمن قيمته
باب القصاص في اذن النفس من غير اهل فيه حفظهما
لما اذا كان عمدا فيقتل بقطع اليد من الفصل وان كانت
كبر من يد المخلوع وكذا الرجل وفي مائة الانف وفي الاذن
وفي العين اربعة اشهر من حمارها وان قاتلت فيجعل
على الوجه قطع رطب وبقار العين مائة نحات بذهب
خوفا وفي كل شجرة نزار فيها المائنة كالمو ضحة ولا قصا
وعظم سوى السن في قطع ان قلع ويبرد ان كسر ولا
بين طرفي ذكر وانثى وحر وعبد او طرفي عبد بين ولا في

قطع

قطع يد من نصف الساعد ولا في حائفة براءت ولا في
اللسان ولا في الذكر الا ان قطعت الحشفة فقط وطرف
المسلم والذي سواه وخير الجني عليه بين القصاص واخذ
الارض لو كانت يد القاطع شلاء او ناقصة الاصابع
او راس الشاخ اصغرا او اكبرا تستوعب الشجرة ما بين
قرنيه وقد استوعب ما بين قرني المشجوع **فصل** ويسقط
القصاص بموت القاتل ويعفو الاولياء وبصلحهم
علملا وان قتل ويحب حالا وبصلح بعضهم او عفوه
ومن بقي حصته من الدية في ثلث سنين على القاتل هو
الصحيح وقيل على العاقل ولو قتل حر وعبد شخص
فامر الحر وسيد العبد رجلا بالصلح عن دميها بالف
فصلح فهي نصفان ويقتل الجمع بالفرد والفرد بالجمع
اكتفاء ان حضر اولياءهم وان حضر واحد قتل له و
سقط حق البقية ولا يقطع بدان بيد وان امر اسكينا
فقطعا معا بل ضمان دية فان رجل بمى رجلين
فلهما قطع بمينة ودية بينهما ان حضر امعا وان حضر
لحدهما و قطع فللاخر الدية وصح اقرار العبد بقتل العمد
ويقتصر به ومن رمى رجلا عمدا فنقذا الى اخرها ناقص
للاولى وعلى عاقلة الدية للثاني **فصل** ومن قطع يد رجل

ثم قتلها أخذ بهما مطلقا ان تخلفا سائر والا فان اختلفا
عمدا وخطا أخذ بهما الا ان كانا خطاين بدىكتفى دية وفي العدين
يؤخذ بهما وعندهما يقتل فقط ولو ضرب به ثلثة سوطا فراء
من تسعين ومات من عشرة وجبت فقط وان جرحته
وفي الاثر ولم يمت تجب حكومة عدل ومن قطعت
يد عمدا فعفو عن القطع فان منه فعلى فاطمة الدية في
ماله وعندهما هو عفوع عن النفس وان غف عن القطع
وما يحدث منه او عن الجناية في هو عفوع عن النفس
اجمعا والعمد من كل المال والخطا من ثلثة والشيء كالقطع
وان قطعت امرأة يد رجل فز وجب على يده ثم مات
فعليه مير مثلها وعليها الدية في مالها ان عمدا وعلى
عاقلتها ان قطعت خطا وان تزوجت على البدن وما
يحدث سبها او على الجناية ثم مات فعليه مير المثل في العمد
ويرفع عن العاقلة مقداره في الخطا والباقي وصيته لو سم
فان خرج من الثلث سقط والآف قدر ما يخرج منه
وكذا الحكم عندهما في الصورة الاولى ومن قطعت يده
فمات بعد ما اقتصر له من القاطع قتل فاطمة ومن
قتل له ولي عمدا فقطع بدقا ثم عف عن القتل فعليه دية
اليدين ومن قطعت يده فاقتصر من قاطعها ففسرى

الى نفسه

الى نفسه فعليه دية النفس خلافا لهما بالمشاهدة في
القتل واعبارهما القود يثبت للورثة ابتداء ولا يصح يقاتل
فلا يكون احدهم خصما عن البقية فيه بخلاف المال فلو اقام
احدا من رجلين حجة يقتل بهما عمدا والاخر غائب لزم اعداها
بعد عود الغائب خلافا لهما وفي الخطا والدين لا لزم
ولو برهن القاتل على عفو الغائب فال حاضر خصم ويسقط
القود وكذا لو قتل عبد لرجلين واحدهما غائب ولو
شهد وليا قصاص بعفو اخيهما لغت فان صدقهما
القاتل فقط فالدية بينهما اثلاثا وان كذبهما فلا شيء لهما ولا
خيم مماثلت الدية وان صدقهما اخوهما فقط عزه القاتل
له ثلث الدية ثم يأخذ اية منه وان اختلف شاهد القتل في
زمانه او مكانه او آله او قال احدهما ضربه بعصا وقال
الاخر ادري عماذا قتله بطلت وان شهدا بالقتل هجما
الا لزمست الدية ولو اقر كل من رجلين بقتل زيد وقال
وليته قتلماه جميعا فله قتلهما ولو شهدا بقتل زيد عمرا
واخوان بقتل بكراته وادعى وليه قتلما الفتاة العير قبل
الزعم لا الوصول في تبدل حال المرمم عند الامام فلو رمى
مسلمانا فان تدفوا وصل اليه فمات تجب الدية بخلافهما
ولو رمى مرتدا فاسلم قبل الوصول فمات لا يجب

شواثاقا فان رمى عبدا فاعثق فوصل اليه فليقيته
عبدا وعند محمد فضل ما بين قيمته من ميتا وغيره رمى فان
رمى محرم صيدا فحل فوصل وكجب الجزاء وان رماه حلال
فاحره فوصل فلا وان رمى من فضي عليه يجرم فجمع
شئ موده فوصل لا يضمن وان رمى مسلم صيدا فمجنس
فوصل حل وفي العكس بجره **كتاب الديات** الدية
المقاطعة من الابل مائة ارباعا بنات مخاض وبنات لبون
وحقاق وجذاع من كل خمس وعشرون ^{عليه} وثلثون
حقنة وثلثون جذعة واربعون ثنية كلها خلقت في
بطونها اولادها ولا تغليظ في غير الابل وهو في شبهه
العمد والخففة وهو في الخطاء وما بعده من الذهب الف
دينار ومن الورق عشرة الاف درهم ومن الابل مائة
اجماسا بن مخاض وبنات مخاض وبنات لبون وحقنة
وجذعة من كل عشرون ولادية في غير هذه الاسوال و
قالا منيها ومن البقر ايضا مائتا بقرة ومن الغنم الفا
شاة ومن الحمل مائتا حلة كل حلة ثوبان وكفار قشبه
العمد والخطاء عتق رقبة مؤمنة فان عجز فصيام
شهرين متتابعين ولا اطعام فيهما وصح اعتاقه
رضيع احد ابويه مسلم لا المجنون والمرأة في النفس و

وماد وبنى نصف بالرجل والذمي مثل ما للمسلم
فصل في النفس الدية وكذا في سائر الاتف وفي اللسان
ان منع النطق او اداء اكثر الحروف وفي الصلب ان منع
الجماع وفي الافضاء ان منع اسمس البوار وفي الذكر
وفي حشفة وفي العفل وفي السمع وفي البصر وفي الشم وفي
الذوق وفي اللحية ان لم تثبت وفي شعر الرأس وكذا في الجبان
والاهداب وفي العينين وفي الاذنين وفي الشفتين وفي
تدو المرأة وفي اليدين وفي الرجلين وفي اشعار العيتين
وكذا واحد ما هو اثنان في اليدين نصف لادية وما هو
اربعة ربعها وفي كل اصبع من يدا ورجل عشرها وفي
كل مفصل منها مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة
وما فيه ثلثة مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة
وفي كل عضو ذهب نفعه ففيه دية وان كان قائما كيد
مشت وعين ذهب صوره **فصل** الاقود والشج
الا في الموضحة ان كانت عمدا وفيها خطاء نصف عشر
الدية وهو التي توضع العظم في الحاشية وهو التي توضع العظم
عشرها وفي المنقلة وهو التي تنقل العظم عشرها ونصفه
وفي الامسة وهو التي تصال اليها اقر الدمع ثلثها وذا في الجائفة
فان نفذت فمسا جاثقان وجب ثلثها وفي كل من الجائفة

وهو التي تشق الجلد والدماعته هي التي تخرج منه ما يشبه
الدمع والدماعه وهي التي تسيل الدم والباضعة وهي التي
تبضع الجلد والملاحمة وهي التي تأخذ في اللحم والسمحاق وهي
جلدة فوق العظم تصل اليها الشجيرة حكومة عدل
عن محمد في القصاص كالموضحة والشجاج يختص
بالوجه والراس والجائفة بالجوف والجنب والظهر وما
سوى ذلك جراحات وفيها حكومة عدل وهي ان يقوم
عبد بلا هذا الاثر وسعه فيما نقص من قيمته وجب سبته
ويبقى وفي اصابع اليد وحدها اوسع الكف نصف الدية
وسع نصف الساعد نصف الدية بحكومة عدل وفي الكف و
عندهما يجب الاكثر من ارش الكف ودينه الاصبع والاصبعين
ويدخل الاقر فيه وان في ثلث اصابع فدينه الاصابع وهي
ثلاثة اعشار اجماعا وفي الاصبع الزائدة حكومة عدل وكذا
في الشارب ولجبة الكوسج وتذو الرجل وذكر الخصى والعينين
ولسان الاخرس واليد الشلاء والعين العمياء والرجل العرجاء
والسن السوداء وكذا في عين الطفل ولسانه وذكره ان لم
نعلم صحته ذلك بما يدل على ابصاره وتحررك ذكره وكلامه
وان شبح رجلا فذهب عقله او شعر راسه دخل ارش
الموضحة في الدية وان ذهب سمعه او بصره او كلامه

لا يدخل

لا يدخل وان ذهب بهما عيناه فلا قصاص ويجب ارشها
وارش العينين وعندهما القصاص في الموضحة والدية في العينين
فلا قصاص في الاصبع التي قطعت وشلت اخرى وعندهما
يقتص في الموضحة وتجب الدية في الاخرى ولو قطع مقلها
الاغلف مثل ما بقي فلا قصاص في الدية فيما قطع وحكومة
فيما شل ولا لو كسر نصف سن فاسودت بايديه السن
كلها وكذلك لو احمر او اصفر او اخضر ولو اسودت كلها بصرة
وهي قائمة فالدية في الخطاء على العاقلة وفي العمد في ماله ولو فعلت
سن رجل فثبت مكانها اخرى سقط ارشها خلافا لها وفي
سن الصبي سقط ارشها اجماعا وان عاد الرجل سنه
المقلوعة الى مكانها فثبت عليها اللحم لا يسقط ارشها اجماعا
وكذا لو قطع اذنه فالصفها فالتحت ومن قلعته سنه فاقترع
منها العي ما ثم ثبت فعليه دية سن المقتص سنه ويستأثر في
اقتصاص السن والموضحة حولا وكذا لو ضرب سنه فحركت
فلو اجله القاضى فجاء المضروب وقد سقطت سنه
فاختلفا في سبب سقوطها فان قيل مضى السنه فالقول
للمضروب وان بعد مضى فالاقرار ولو شبح رجلا
لتحت ونبت الشعر ولم يبق لها اثر سقط الارش وعند ابي
يوسف يجب ارش الالم وهو حكومة عدل وعند محمد

اجرة الطبيب وكذا الوجرحه بضرب فزال اثره وان
 بقى فحكومه عدل بالاجماع ولا يقتضى بجرح او طرفا او
 سو حجة الابد البين وكل عمد سقط فيه القود بشبهة
 كقتل الاب ابنه فالدية فيه في مال القاتل وعمد الصبي والمجنون
 خطاء وديته على عاقلته ولا كفارة فيه ولا حرمان ارث
 والمعتوه كالمجنون **فصل** او من ضرب بطن امرأة فالقتل جنينا
 ميتا فهو عاقلته غرة في خمس مائة درهم وان لقته حيا فمات فديته
 وان ميتا فمات الام فغرة ودية وان ماتت قالقته حيا فمات
 فديته او ديت وان ميتا فديته ما فقط وما يجب في الجنين يورث
 عند ولا يرث منه الضارب وفي جنين الامة نصف عشر قيمته
 لو ذكر او عشر قيمته لو انثى وعند ابو يوسف لو سقطت الامة
 لزم نقصانها والا فلا ضمان فان ضربت فحتر سيدها حملها
 فالقته حيا فمات تجب قيمته لاديه ولا كفارة في الجنين والستين
 بعض خلقه كتناق الخلق وان شربت دواء او عالجت فرجها
 اطرح جينها فالغرة على عاقلتها ان فعلت بلا اذن ابيه وان بادته
 فلا **باب ما يحدث في طريق** من احدث في طريق العامة
 كنيفا او ميزابا او جرحا او دكانا وسعه ذلك ان لم يضرب به
 وكل من سمي نزع وفي الطريق الخاص لا يسعه بلا اذن الشركاء
 وان لم يضرب وعاد عاقلته دية من مات بسقوطها فيها وكذا

لوعشر بنقصه انسان وان وقع العاشر على اخر فافاضما
 على من احدث وان اصاب طرف الميزاب الذي في الحائط فلا ضمان
 وان طرف الخارج ضمن كمن حفر بئر او وضع حجر في الطريق
 فتعلق به انسان وان تلف به يسميه فضما نه في ماله والقاء التراب
 واتخاذ الطين كوضع الحجر وهذا اذا فعله بلا اذن الاسرار فان
 فعل شيئا من ذلك باذنه فلا ضمان ولو سات الواقع بالبشر
 جوعا فلا ضمان على حافره وان بلا اذن وعند محمد عليه
 الضمان وكذا عند ابو يوسف في الغم لا في الجوع وان وضع
 حجر ففخاه آخر فضمان ما تلف عليه ولو اشترع جناحا
 في دار ثم باعها فضمن ما تلف به عليه وكذا لو وضع خشبة
 في الطريق ثم باعها او يري الى المشتري منى ما فتر كمال المشتري
 فضمان ما تلف به ما علم البائع ولو وضع في الطريق حجرا فاحرق
 شيئا ضمن ولو احرق بعد ما حركته اليج الى موضع آخر
 لا يضمن ان كانت ساكنة عند وضعه ويضمن من حمل
 شيئا في الطريق ما تلف بسقوط منه وكذا من ادخل حصيرا
 او قنديل او حصاة الى مسجد غيره بلا اذن فعطب به
 احد خلافا لهما ولو ادخل هذا الاشياء الى مسجد حية لا
 يضمن اجماعا وكذا لو تلف بسقوط رداء وهو لا يسه ومن
 جلس في المسجد غير متصل فعطب به احد ضمنه خلافا لهما

ولا فرق بين جلوسه لأجل الصلوة أو للتعليم أو القراءة القرآن
أو تأديف فيه أثناء الصلوة وبين أن يمر فيه أو يفقد الحديث ولا
يدين بسجدة فيه وغيره وأما المعتكف فيفيل على هذا الخلاف وقيل
لا يضمن بالاختلاف وفي الحالين مطلبه لا يضمن اجتماعا وإن من
غير أهله ولو استأجر رب الدار عملة لأخراج الجناح والظلة
فتلف به شيء فالضمان عليه إن قبل فراع عمليته وإن بعده
فعليه ويضمن من صب الماء في الطريق العامة من أعطى به
وكذا إن رشه بحيث ينزلق أو تنثر ضبابه واستوعب الطريق
وإن فعل شيئا من ذلك في سكة غير نافذة وهو من أهله
أو فعد فيها أو وضع مناعه لا يضمن وكذا إن رشه في
النجاسة كالرش واستعاب الطريق وعدسه وإن رشه في
حانوت باذن صاحبه فالضمان على الأمر استحسانا كما لو
استأجره ليبني له في حانوته فتلف به شيء بعد فراغه ولو
كان أمره بالبناء فهو وسط الطريق فالضمان على الجبر ولو
كسر الطريق لا يضمن ما تلف بموضع كسبه ولو جمع الكثرة
في الطريق ضمن ما تلف به ولو لا ضمان فيما تلف شيء فحق للمالك
أو فئله فيه حق التصرف فإن لم يكن للعامة ولا مشتركا لأهل
سكة غير نافذة وإن استأجر من حفر له في غير فئله فالضمان

على المستأجر إن لم يعلم إلا جبر أنه غير فئله وإن علم فعلى الجبر
فإن قال هو فئله وليس له فيه حفر فالحفر الضمان على الجبر
فما ساء على المستأجر استحسانا ومن بنى قنطرة بغير إذن
للأمر فتمت أحد المورور عليه ما فاعطى فالضمان على الباني **فصل**
إن مال حائط أو طريق العامة فطوبى ربه ينقصه من
مسلم أو ذمي أو أشهد عليه ولم ينقصه في سدة فممكن نقضه
فيها فتلف به نفس أو مال ضمن عاقلته النفس وهو المال
وكذا لو طوبى به من يملك نقضه كالباطل ووصيه
والرهن بفك رهن والعبد بالتاجر والمكاتب ولا يضمن
إن باعه بعد الاشهاد وسلمه إلى المشتري وسقط ولا إن
طوبى به من لا يملك كالمتر من والمستأجر والمودع وإن
بناه مائلا ابتداء ضمن ما تلف بسقوطه وإن لم يطلب ينقصه
كما في اشراع الجناح ونحوه وإن مال الدار رجل فالطلب
لرئيسها أو ساكنيها فيصح تأجيله وأبرأه ولا يصح التأجيل
فيما ساء الطريق ولو من القاضي أو من المشهود ولو كان الحائط
بين خمسة فاشهد على أحدهم ضمن خمس ما تلف به وعندها
نصفه وإن حفر أحد ثلثه في داره لم يضمن بغيره بغير إذن شريكه
أو بني حائط ضمن ثلثي ما تلف به وعندها نصفه **باب جمل**
البيعة وعليها يضمن الراكب ما وطئت دابته أو أصابت

بيدها او رجليها او راسها او كدمت او حبطت او صدمت
 لا صنفحت برجلها او ذنبها الا اذا اوقفها ولا ساعط
 بروثها او بولها سايرة او موقفة لاجله وان اقفها الا
 جلده ضمن ساعطيه وان اصابته بيدها او رجليها
 او نواة او اثار غبار او حجر صغير افقعا عينا او
 افسدت ثوبا لا يضمن وان كبير ضمن ويضمن القائل ما يضمنه
 الركاب وكذا السائق في الاصح وقيل يضمن النفحة ايضا
 ولا كفارة عليهما ولا حرمان الرث او حية بخلاف الركاب
 وان اجتمع القائل والراكب والراكب والسائق فالضمان عليهما
 وقيل على الركاب وحده وان اضطرم فارسل او ماشيان
 فماتا ضمن عاقلة كل دية الاخر وان شجار باجلا فانقطع فماتا
 فان وقع على ظميرهما فماتا هدر وان على وجهيهما فماتا
 كل واحد منهما ادية الاخر وان اختلفا فدية من على وجهيه
 عاقلة من على ظميره وان قطع اخر الحبل فماتا فدية من على
 عاقلته وان ساق دابة فوقع سرجهما او غيره من ادواتهما
 على انسان فمات ضمن وكذا قائد قطار وطي يغير منه انسانا
 والنفسر على عاقلة والمال في مال فان كان مع الشايد سائقا
 عليهما فان زبط بغير علي قطار بغير علم فائده فخطب به انسان
 ضمن عاقلة القايدين ورجعوا بهما على عاقلة الرابط ومن سئل

الرسول بهيمة او كلبا وساقه ضمن ما اصابه في قوره وفي الطريق
 لا يضمن وان ساقه وكذا في الدابة والكلب الذي يسوق او انفلت
 بنفسه ما ليل او نهار اصابته مالا او نفسا ومن ضرب
 دابة عليهما ركبا ونخسها فنفتحت او ضربت بيدها
 احدا او نفرين فصدسته فمات ضمن هو والراكب ففعل
 ذلك حال السير وان اوقفها الا في ملكه فعليهما وان نفتحت
 الناحس فدمه هدر وان القتل الركاب فضمنه على الناحس
 وان فعل ذلك باذن الركاب فهو كفعل الركاب وطئت احدا
 في قوره بعد النخس بالاذن فدينه عليهما ولا يرجع الناحس
 على الركاب في الاصح كما امر صبيبا يستمسك علوه دابة بتسيبها
 فوطئت انسانا فمات لا يرجع عاقلة الصبي بما غرموا من الدابة
 على الامر وكذا النوا والصبى سدحا فقتله احدا وكذا الحكم
 في نخسهما ومعهما فاذا وسائق وان نخسهما بشئ من نصيب
 في الطريق فالضمان على من نصبه ولا فرق بين كون الناحس
 صبيا او بالغ او ان كان عبدا فالضمان في رقبة وجميع مسائل
 هذا الفصل الذي قبله ان كان الهالك آدميا فالدية على العا
 قلة وان غيره فالضمان في مال الجاني ومن فقاغين شاة فقتل
 ضمن ما نقصها وفي عين الفرس والبغل والحمار وبغير الحمار
 او بغيره ربع القيمة والله اعلم **باب جنابة الرقيق وعابه**

جنايات المملوك لا توجب الادفعها واحدا لو محلا للدفع
والا فقيمة واحدة لو غير محله فلو جنى عبد خطاء فان شاء
مولاه دفعه بهما او ملكه وليها وان شاء فداه بارشها حالا
فان مات العبد قبل ان يختار شيئا بطل حتى المجنى عليه وان
بعدها اختار الفداء لا يبطل وان قد امضى الحكم كذلك وان جنى
جنايتين دفعه بهما فيقسمانه بنسبة حقوقهما فداه
بارشهما فان باعه او وهبه او اعتقه او دبره او استولد بها
غير عالم بها ضمن الاقل من قيمته ومن الارش وان عالما بمقتضى
الارش كالمو علق عتقه بقتل زيد او ربيه او شجته ففعل
وان قطع عبد يد حر عمدا فدفع اليه فاعتقه فسرى فالعبد
صلح بالجنابة وان لم يكن اعتقه يرد على سيده فيقادر ويغني
وكذا لو كان القاطع حرا فصالح المقتطوع على عبد ودفع اليه
فاعتقه ثم سرى فهو صالح بها وان لم يعتقه وسرى ردوا
فيبدوان جنى مئذون مويون خطاء فاعتقه سيده غير
عالم بها ضمن لرب الدين الاقل من قيمته ومن ديتة ولو الجناة
الاقل من قيمته ومن ارشها ولو ولدت مئذونة مويونة
يباع معها في ديتتها ولو جنت لا يدفع في جنايتها ولو افترق
رجل ان زيد لحر عبده فقتل ذلك العبد ولو للفر خطاء
فلا شيء له وان قال معتق فقتل اجازيد قبل عتقه خطاء

وقال زيد بل بعده فالقول للمعتق ولو قال المولى لامة اعتقها
قطعت يدك قبل العتق وقالت بل بعده فالقول لها وكذا
كل مال من مال الجماعة والغلة وعند محمد لا يضمن الاشياء بعينه
ببؤم زده اليها ولو امر عبد مجور او صبي صبيًا بقتل زيد
فقتله فالدية على عاقلة القاتل ورجعوا على العبد بعد
عتقه لا على الصبي الامر ولو كان مئاسورا العبد مثله دفع
السيد القاتل او فداه ان كان خطاء او مئاسورا صغيرا ولا يرجع
على الامر في الحال ويحب ان يرجع عليه بعد عتقه بالاقل
من قيمته ومن الفداء وان كان عمدا او لأمور كبير افتصر وان
قتل عبد حزين لك منيها وليان فعفى احد وليي كل منيها
دفع نصفه للآخرين او فدى بدية لها وان قتل احدهما
عمدا والآخر خطاء فعفى احد وليي العمد فدى بدية لولي الخطا
وينصفى الاحد لولي العمد ودفع البهي سم يقتسمونه اثلاثا على
وعندهما ارباعا سنا زعة وان قتل عبد لاشنتين فريالهما فعفى
احدهما بطل الكل وقال لا يدفع العاق في نصف نصيبه الا الآخر
او يفديه بربع الدية وقيل محمد مع الامام **دية العبد**
قيمتان كانت قدر دية الحر واكثر نقصت من دية الحر عتقه
دراهم وكذا لو كانت قيمة الامية كدية الحرة او اكثر وفي العصب
يجب القيمة بالغة وما قدر من دية الحر قدر من قيمة الرقيق

ففي يد نصف قيمته ولا يزداد على خمسة الاف الخمسة ومن
 قطع يد عبد عدا فاعتق فسر واقترض منه ان كان وارثه سريه
 فقط والا فلا وعند محمد لا قصاص اصله وعليه ارتش
 وما نقصه الحبر العتق ومن قال لعبدية احد كما حتر
 فشتجا فبين في احدهما فار شهما له وان قتل اقله دية حتر
 وقيمة عبد القاتل واحد وان قتل كلا واحد فقيمة العبد
 ومن فقه عيني عبد فان شاء سيد دفعه اليه واخذ قيمته
 او امسكه ولا شيء له وعندهما ان امسكه فله ان يضمن نقصا
فصل وان جنى مدبرا او اقتر ولد ضمن السيد الاقل من القيمة
 ومن الارش وان جنى اخرى شارش والى الثانية والى الاولى
 في القيمة ان دفعت اليه بقضاء والآ فان شاء والى الاولى
 وان شاء اشبع المولى او عندهما يشبع والى الاولى بكل حال
 وان اعتق المولى المدبر وقد جنى جنابات لا يلزمه الاقيمة
 واحدة وان اقر المدبر بجناية خطأ لا يلزمه شيء في الحال
 ولا بعد عتقه والله اعلم **باب غصب العبد والصبي والمدبر**
 والجناية ذلك ولو قطع سيد يد عبده فعصبت فمات
 من القطع في يد الغاصب ضمن قيمته مقطوعا وان قطع
 سيده يد عند الغاصب فمات برى الغاصب ولو غصب
 عبدا مجورا مثله فمات في يده ضمن ولو غصب مدبرا فحق

عند غاصبه ثم عند سيده او بالعكس ضمن سيده قيمتهما ورجع
 بنصفهما على الغاصب ودفعه الرب الاول في الصورة
 الاولى ثم رجع به ثانيا عليه وعند محمد لا يدفعه ولا يرجع
 ثانيا وفي الصورة الثانية يدفعه ولا يرجعه ثانيا لاجماع
 والفقن في الفصلين كالمدير الا يدفعه وفي المدير يدفع القيمة
 وحكم نكر الرجوع والدفع كما في المدير اختلاف او اتفاقا ولو
 غصب رجل مدبرا مرتين فحقى عنده في كل منهما غرم سيده
 قيمته لهما ورجع عما على الغاصب ودفع نصفهما الى الرب الاول
 ورجع به عليه ثانيا اتفاقا وقيل في خلافه ونحوه ومن صبا حرا
 فمات في يده فمات او بجنى فلا شيء عليه وان بصاعقة او تخش
 حية فعلى عاقلته دية ولو قتل صبي عبدا مودعا عنده ضمن
 عاقلته وان اكل طعاما او تلف مالا او رجع عنده فلا ضمان خافا
 لا يوجب سف او رجع عند عبد مجور مالا فاستم ملكه بعد العتق
 لا في الحال خلا فله والا فراض والاعارة كالايداع فيهما والمراد
 بالصبي العاقل وفي غير العاقل ضمن المال ايضا بالاتفاق كما يضمن
 العاقل ايضا مالا اذ تلفه بلا ابداع ونحوه والله اعلم **باب القسامة**
 ان اوجد ميت في محلة به اثر القتل من جرح او جروح دمر من
 اذنه او عينيه او اشرختا او ضرب ولم يدر قاتله وادعى عليه
 القتل على اهلها او بعضهم ولا يثبت له حلف خمسون رجلا

منهم يختارهم الولي بالله ما قتلناه ولا علمنا له قاتلا
ثم قضى على اهلها بالدية ومما تم خلقه كالكيور ولا يحلف
الولي وان كان لوث فانقض اهلها عن الخمسين كررت العين
الى اتم ومن نكل جيسر حتى يحلف ومن قال منهم قتله فلان
استثناه في يمينه وان ادعى الولي القتل على غيرهم سقطت
عنيهم ولا يقبل شيئا دنيهم على غيرهم خلا فاهلها ولا على
بعضهم ان ادعاه اجماعا او وجودا اكثر اليدن او نصفه
مع الرأس كوجود كاه ولا قسامة على صبي ومجنون
وامرأة وعبد ولا قسامة ولا دية فميت لا اثر به او يخرج
الدم من فم او انفه او دبره او ذكره او وجد اقل من نصفه ولو
مع الرأس او نصفه مشقوقا بالطول فان وجد على دابة يسقو
فيما رجل فالدية على قلته وكذلك ان يكون بقودها او راكبا فان اجتمعوا
فعليهم وان وجد على دابة يبرق ريتاين فعلى اقرعهما وان وجد
في دار نفسه فعلى عاقلته وعندهما الاشئ فيه وان وجد في دار
انسان فعليه القسامة وعلى عاقلته الدية وان كانت العاقلة
حضورا يدخلون في القسامة ايضا خلا فالابي يوسف والاكثر
عليه والقسامة على الملاك دون السكان وعند ابي يوسف
على الجميع وهي على اهل الخطه ولو بقي واحد منيهم دون المشتريين
وعنده على المشتريين ايضا وان لم يبق من اهل الخطه احد فعلى

المشتريين وان بيعت دار فلم تقبض فعلى البايع فعندهما على
المشترى وفي البيع بخيار على ذي اليد وعندهما على من يصير الملك
له ولا تدى عاقلة ذي اليد الا بحجة انما له وان وجد في دار مشتركة
سماها مختلفة فالقسامة والدية على الرأس وان وجد في سفينة
فعلى من فيها من الملاحين والركاب وان وجد في مسجد محلة فعلى
اهلها وان بين قريتين فعلى اقرعهما وان في سوق مملوك فعلى
المالك وعند ابي يوسف على السكان وفي غير المملوك كالشوارع
على بيت المال وكذلك وجد في المسجد الجامع وكذلك وجد في
السجن وعند ابي يوسف على اهل السجن وان في بيرة ليس
في قرية يسمع فيها الصوت فهو هدر وكذلك لو في سبط الفرات
وان تجسبا بالسطح فعلى اقرب القرى منه وان لا يسمع قوم بالسيوف
ثم اجلوا عن قتيل فعلى اهل المحلة الا ان يدعى وليه على القوم
او على المعين منهم فيسقط عنهم ولا يثبت على القوم الا
بجته ولو وجد في المعسكر بارض غير مملوكه فان في جبا او
قسطا فعلى ربه والا فعلى الاقرب منه وان كان قد قاتلوا
عدوا فلا قسامة ولا دية وان الاوان الارض مملوكة
فالعسكر كالسكان والقسامة على المالك لا عليهم
خلا فالابي يوسف ومن خرج في قبيل عند الامام وعند
ابي يوسف لا شئ فيه ولو مع الجريح رجل فحمل فمات في اهله

فلا ضمان على الرجل عند الويوسف وفي قياس قول الإمام
يضمن ولو ارجلين كانا في بيت فوجد أحدهما مذبوحا ضمن
الأخر عند الويوسف خلافا للمحمد ولو وجد القتل في قرية لا امرأة
كررت الجبن عاقلته أو نذرى عاقلته أو عند الويوسف على قلته
القسماء أيضا قال الشافعي والراية تدخل في التحمل مع العاقل
فهذه المسئلة ولو وجد في أرض رجل في جنب قرية ليس
صاحب الأرض شيئا على صاحب الأرض **كتاب العاقل** هو جمع
معقلة وهي الدية والعاقل من يؤدعها وهم أهل الديون إن كان
القائل منهم يؤخذ من عطاياهم في ثلث سنين فإن خرجت
ثلث عطايا في أقل أو أكثر أخذ مني ما ومن لم يكن منهم فعاقلته
يؤخذ مني من ثلث سنين من كل واحد ثلثة دراهم أربعة
كل سنة درهم أو درهم وثلث لا يريد هو الأصح وقيل في كل
سنة ثلثة دراهم أو أربعة فإن لم تتسع القبيلة لذلك سم
اليوم أقرب القبائل تسبا على ترتيب العصبات والقائل كأحد
هم وإن كان ممن يتناصرون بالحق أو بالحلف فعاقلته
أهل حرقته أو حلفه وعاقلته العتق وموالاته وماله
وعاقلة ولد اللامعة عاقلة أمه فإن ادعاه الأب بعد ما عقلوا
عنه رجعوا على عاقلته بما عزموا وإنما تعقل العاقلة ما وجب
بنفس القتل فلا تعقل جنابة عمد ولا جنابة عبد ولا مال زهر

بصلح أو اعتراف إلا أن يصدق ولا أقل من نصف عشر
الدية بل ذلك على المجاني ولا يدخل النساء والصبيان في العقل
ولا يعقل مسلم عن كافر ولا بالعكس وتعقل الكافر وإن اختلفا
ملكه لم يكن العداوة بين المثلين ظاهرة كالمودعة المصاري
وإن لم يكن للذمي عاقلة فالدية في ماله في ثلث سنين والمسلم
يعقل عنه بيت المال وقيل كالذمي وإن جنى حر أو عبد خطاء
فعلى العاقلة **كتاب الوصايا** الوصية تمليك مضاف إلى ما
بعد الموت وهي مستحبة بما دون الثلث إن كانت الورثة أعيان
أو يستغنون بالنصيب أو لا فتركها الحرة ولا تصح بما زاد
على الثلث ولا لقائله مباشرة ولا لوارثه إلا بأجازة الورثة
وتصح بالثلث للأجنبي وإن لم يحجب وتصح من المسلم للذمي
بالعكس وتصح للحر وإن كان بين يديه ولا دية أقل من
سنة شهر ولا تصح الهبة له وإن أوصى بآلته دونة صححت
الوصية والاستثناء ولا بد في الوصية من القبول ويعبر بعدد
الوصي ولا اعتبار بالرد والقبول في حيوته وبه تمليك إلا أن يموت
الوصي له بعد موت الوصي قبل القبول فإنه يملك ما وصي به
لورثته ولا تصح من صبي ولا مكاتب وإن ترك وفاء والوصية
مؤخره عن الدين فلا تصح ممن دينه ماله إلا أن يبرأ الغرماء أو
الموصي أن يرجع فوصيته قولا أو فعلا يقطع حق المالك

في الغصب او يزيل ملكه كالبيع والهبة وان اشتراه او رجع
 بعد ذلك او يوجب في الموصى به زيادة لا يمكن التسليم الا بها
 كالتسويق والبناء في الدار والحشو بالقطن وقطع الثوب و
 ذبح النشاة رجوع لا غسل الثوب وتخصيص الدار او هدمها والحج
 ليس برجوع عند خلافه الا في يوسف ولا قوله اخرت الوصية
 او كل وصية اوصيت بها فلان في حراره ولو قال ما اوصيت به فلان
 فهو لفان من رجوع الا ان يكون فلان الثاني ميتا وتبطل هبة المريض
 ووصية الاجنبية تكفي ما بعدها وكذا اقراره ووصية وهبة لابنه
 الكافر والرفيق ان اسلم او اعتق بعد ذلك وهبة المقعد والمفلوج
 والامثل والسلول من كل ماله ان طال ولم يخف منه مدة ولا فرق
 بينه وبينه **باب الوصية** بثلاث المال ولو اوصى لكل من اثنين بثلاث ماله لم يجز
 واثرت قسم الثالث بينهما نصفين ولو اوصى احدى اثنتي عشرة والاخر
 لبدن قسم اثنان او لولا احدى اثنتي عشرة والاخر بثلاثه او بنصفه
 او بثلثه ينصف الثالث بينهما او عندهما يثلث في الاول ويخمس
 الخمسين وثلاثة اقسام في الثاني ويربع في الثالث ولا يصيب الموصي
 له بالزاد على الثلث عند الامام الا في المحابات والسحابة والدرهم
 المرسله وتبطل الوصية بنصيب وتصويته فلو كان له اثنان
 فلموصى له ثلث وان ثلثة فالربع وان اوصى بجزء من ماله فالتعبد
 او الورثة وان سمي بالسدرين وعندهما مثل نصيب احدهم

الا ان يزيد على الثلث ولا اجازة قالوا هذا في عرفهم وفي عرفنا
 السهم كالحجر وان اوصى له سدرين ماله ثم بثلاث ماله واجازة واقله
 الثلث وان بسدرين ثم بسدرين فله السدرين سواء اتحد المجلس او
 اختلف ولو بثلاث دراهم او غنم او ثياب وهو من جنس واحد
 فملك الثلثان فله الباقي ان خرج من الثلث وكذا كل مكمل او موزون
 بثلاث ثياب وهو متفاوتة فملك الثلثان فله ثلث ما بقي وان
 بثلاث عبيده فكذا ذلك وعندهما كل الباقي وقيل يوافقان و
 الدواب كالعبيد وان اوصى بالف وله عين ودين في عين ان
 خرجت من ثلث العين والادفع ثلث وثلث ما يستوفى من الدين
 حتى يتم وان اوصى بالثلث لزيد وعمر وواحدتهما ميت فلكلهما الثلث وان
 قال بين زيد وعمر فالنصف للحي وان اوصى بثلث ماله ولا مال
 له فاكسب فله ثلث ماله عند الموت وان بثلاث غنم ولا غنم له او
 كان في ملك قبل موته بطلت وان استتفاد غنما ثم ماتت صحت
 في الاصح وان اوصى بنشاة من ماله ولا نشاة له فله قيمتها وتبطل
 لو نشاة من غنم ولا غنم له وان اوصى بثلث ماله لا ياتي مات او
 لاده وهن ثلث والفقراء والمساكين فله ثلثه احماسه و
 اكل فريق خمس وعند محمد ثلثة اسباعه واكل فريق سبعان و
 ان اوصى بثلث ماله لزيد والفقراء فله نصفه ولهم نصفه
 وعند محمد له ثلثه ولهم ثلثان وان اوصى بمائة لزيد وسائة لعمرو

وَمَقَالَ بَكْرًا شَرَكْتَكَ سَعَى مَا فَلَهُ ثَلَاثَةُ أَلْفٍ وَلَوْ بَعَثَ لَزِيدٌ
وَحَمْسِينَ لَعَرَفَ فَلَبَكْرٌ نَصَفَ مَا أَلْكَرَ مَعَهَا وَأَنَّ قَالَ لِفُلَانٍ عَلَيَّ
دِينَ فَصَدَّقَهُ فَإِنَّهُ يَصْدُقُ الْوَلَدُ ثَلَاثُ فَنَ أَوْصَى مَعَ ذَلِكَ بِوَصَايَا
عَزَلِ ثَلَاثَ لَهَا وَثَلَاثَانَ الْوَرِثَةِ وَيُقَالُ أَلْكَرَ صَدَّقَهُ فِيمَا شِئْتُمْ فَيُؤْخَذُ
أَصْحَابُ الْوَصَايَا بِثَلَاثَ مَا أَقْرَوَاهُ وَالْوَرِثَةُ بِثَلَاثَ مَا أَقْرَوَاهُ وَيُحْتَفَ
كُلُّهُ عَلَى الْعَلَمِ بِدَعْوَى الزِّيَادَةِ عَلَى مَا أَقْرَوَاهُ وَإِنْ أَوْصَى بِعَيْنِ الْوَرِثَةِ وَلَا
جَنِي فَلَا جَنِي نَصَفُوا وَلَا شَيْءَ لِلْوَارِثِ وَإِنْ أَوْصَى كُلًّا مِنْ ثَلَاثَةٍ
بِشَوْبٍ وَهُوَ مُتَّفَاوِتَةٌ فَضَاعَ شَوْبٌ وَلَمْ يَذَرْنَاهُ هُوَ الْوَرِثَةُ
تَقُولُ كُلُّ هَذَا حَقُّكَ بَطَلْتَ الْوَصِيَّةَ فَإِنْ سَلِمُوا مَا بَقِيَ
فَلَدَى الْجَيِّدِ ثَلَاثُ جَيْدِهِمَا وَلَدَى الرَّدِيِّ ثَلَاثُ رَدِيِّهِمَا وَلَدَى الْوَسْطِيِّ
ثَلَاثُ كَلَمَتَيْهِمَا وَإِنْ أَوْصَى بَيْتَ مَعَيْنٍ مِنْ دَارٍ شَرَكَةً قُسِمَتْ
فَإِنْ خَرَجَ الْبَيْتُ فِي نَصِيبِ الْوَصِيِّ فِيهِ وَالْوَصِيُّ لَهُ وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ نَصْفُهُ
وَالْأَقْلَهُ قَدْرُ ذِرْعٍ وَعِنْدَ قَدْرٍ نَصْفُ ذِرْعٍ وَالْأَقْلَرُ كَالْوَصِيَّةِ وَ
قِيلَ لِاخْتِلَافٍ فِيهِ لِمُحَمَّدٍ وَهُوَ الْمُخْتَارُ وَإِنْ أَوْصَى بِأَلْفٍ مِنْ مَالٍ غَيْرِهِ
فَلَرَبُّهُ بِالْإِجَازَةِ بِخِلَافِ الْوَرِثَةِ لَوْ أَجَازَ وَأَتَا زَادَ عَلَى الثَّلَاثِ فَعَلِيَّةٌ دَفْعُ
ثَلَاثَ نَصِيبِهِ وَإِنْ أَوْصَى بِأَمَةٍ فَوُلَدَتْ بَعْدَ مَوْتِهِ فِيهَا لِلْوَصِيِّ لَهُ
أَنْ يَخْرُجَ مِنَ الثَّلَاثِ وَالْأَخْذُ الثَّلَاثُ مِنْهَا ثُمَّ مِنْهُ وَعِنْدَهُمَا مِنْهَا
عَلَى السَّوَاءِ **بَابُ الْعَتَقِ فِي الْمَرْصُوعِ** الْعَبْدَةُ بِحَالِ الصَّرْفِ فِي الصَّرْفِ فِي الْخَبْرِ فَإِنْ
كَانَ فِي الصَّوْنِ فِي كَرِّ الْمَالِ وَإِنْ فُوتَ الْمَوْتُ فِي ثَلَاثِ وَالصَّافِ لِلْمَوْتِ

٧٨
مِنْ الثَّلَاثِ وَإِنْ كَانَ فِي الصَّحَّةِ وَصَرَفَ صَحَّ مِنْهَا الصَّحَّةُ وَ
الْخَبَرُ فِي مَرَضِ الْمَوْتِ وَالْحَبَابَةِ وَالْكَفَالَةِ وَالْهَبَةِ وَصِيَّةً فِي
اعْتِبَارِهِ مِنَ الثَّلَاثِ فَإِنْ اعْتَقَ وَحَالِي وَصَافِ الثَّلَاثِ عَنْهَا
فَالْحَبَابَةُ أَوْ لَوْ أَنَّ قَدِمَتْ وَهِيَ سَوَاءٌ أَنْ اخْرَجْتَ وَأَنَّ اعْتَقَ
بَيْنَ مَحَابَتَيْنِ فَنَصَفَ لِلأُولَى وَنَصَفَ لِلثَّانِيَةِ الْعَتَقُ وَالْأَخْبَرَةُ
وَإِنْ حَالِي بَيْنَ عَتَقَيْنِ فَنَصَفَ لِلْمَحَابَتِ وَنَصَفَ لِلْعَتَقَيْنِ وَعِنْدَهُمَا
الْعَتَقُ أَوْ لَوْ فِي الْجَمِيعِ وَإِنْ أَوْصَى بِأَنْ يَعْتَقَ عَنْهُ عَمْدَةً أَلَا تَعْلَمُ أَنَّ عَبْدَكَ
مِنْهَا دَرَاهِمُ بَطَلَتْ الْوَصِيَّةُ وَعِنْدَهُمَا يَعْتَقُ عَمْدَةً وَلَوْ كَانَ مَكَانَ
الْعَتَقِ حَجٌّ مِمَّا بَقِيَ أَجْمَعًا عَوْنُ بَطَلِ الْوَصِيَّةِ بَعَثَ عَبْدَهُ لَوْ جَنِي
بَعْدَ مَوْتِ سَيِّدِهِ وَدَفَعَ بِمَا كَانَ قَدْرًا فَلَا فَإِنْ أَوْصَى لَزِيدٍ بِثَلَاثِ
مَالِهِ وَتَرَكَ عَبْدًا فَادْعَى زَيْدٌ عَتَقَهُ فِي الصَّحَّةِ وَالْوَلَدُ عَتَقَهُ
فِي الْمَرَضِ فَالْقَوْلُ لِلْوَارِثِ وَلَا شَيْءَ لَزَيْدٍ إِلَّا أَنْ يَفْضُلَ الثَّلَاثُ
عَنْ قِيَمَةِ أَوْ يَسِيرَ هُنَّ عَلَى دَعْوَاهُ وَلَوْ أَدْعَى رَجُلٌ عَلَى الْمَيِّتِ دِينَارًا وَعَبْدٌ
اعْتَقَهُ فِي الصَّحَّةِ قَصْدُ فِيهَا الْوَارِثُ سَعَى الْعَبْدِ فِي قِيَمَتِهِ وَ
تَدْفَعُ إِلَى الْغَرَمِ وَعِنْدَهُمَا لَا يَسْعَى وَإِنْ أَجْمَعَتْ وَصَايَا وَصَافِ
الثَّلَاثِ عَنْهَا قَدِمَتْ الْفَرَائِضُ وَإِنْ اخْرَجَهَا فَإِنْ سَاوَتْ فِي الْفَرَصَةِ
وغيرها قَدِمَ مَا قَدِمَ وَقِيلَ تَقْدِمُ الزَّكَاةُ عَلَى الْحَجِّ وَقِيلَ بِالْعَكْسِ
يَقْدِرُ الْحَجُّ وَالزَّكَاةُ عَلَى الْكِفَارَاتِ فِي الْقَتْلِ وَالظُّلْمِ وَالْإِيمَانِ وَالْكَفَالَةِ
عَلَى صَدَقَةِ الْفَطْرِ وَصَدَقَةِ الْفَطْرِ عَلَى الْأَصْحِيَّةِ فَإِنْ أَوْصَى بِحُجَّةٍ

الاسلام اجمعوا عنه رجال من بلده راكباً ان وفيت النفقة
 والا فمن حيث تبقى وان خرج حاجات في الطريق فاقصى ان
 يخرج عنه حج عنه من بلده وعندهما من حيث مات استخسنا
 وعلى هذا الخلاف اذا مات الحاج عن غيره في الطريق **باب الوصية**
الافارب وغيرهم جاز الانسان مالا صفة وعندهما من
 يسكن محلته ويجمعهم مسجد هاويستوي فيه الساكن والمالك
 والذكر والانثى والمسلم والذمي وصغرة من هو ذور رحم محرر من امراته
 ومختنه من هو زوج ذات رحم محرر منه يستوي في ذلك الحر والعبد والافر
 والابعد واقارب واقرباؤه وذوقرابة وارحامه وذوارحامه وانسابه
 الاقرب فالاقرب من كل ذي رحم محرر منه ولا يدخل فيه الوالدان والولد
 وفي الجد وايتان وان لم يكن له ذور رحم محرر منه بطلت ويكون للاب
 ثنين فصاعداً وعندهما من ينسب الحاقصى اب له في الاسلام
 بان اسلم او ادرك الاسلام وان لم يسلم فمن له عثمان وخالات
 الوصية لعمته وعندهما لكل على السواء ومن له عم وخالات نصف
 الوصية لعمته ونصفها بين خاليه وان له عم فقط فنصفها له وان
 له عم وعممة وخالات فالوصية للعم وعممة على السواء وعندهما
 الوصية لكل على السواء في جميع ذلك واهل الرجل وجنته وعندهما
 من يعولهم وتضمهم نفقته والاهل بيتته وابوه وجدته من اهل
 بيته واهل نسبه من ينسب اليه من جهته الاب وجنسه اهل

بيت ابيه والوصية لبني فلان وهو اب صلب الذكر خاصة
 وعندهما وهو رواية عن الاسام يدخل الاناث ايضا ولورثة
 فلان الذكر مسلحاً لا ميثاقين ولولد فلان الذكر والانثى على السواء
 ولا يدخل اولاد الابن عند وجود اولاد الصلب ويدخلون عند
 عدمهم دون اولاد البنت وان اوصى لبني فلان وهو ابوقيلة لا
 يحضون فمحق باطله وان لا ينامي سم او عيتاني سم او ذمناي سم او ارا
 ماني سم فلا يغني والفقيه مني سم والذكور والاناث ان كانوا يحضون
 وللفقهاء منهم خاصة ان كانوا لا يحضون ولو اليه فمحق لمن
 اعتفى سم والصحة او لم ير ولا اولادهم ولا يدخل موال الوالات
 ولا موال الموال الا عند عدمهم وتبطل ان كان له معتقون ومعتقون
 واقل الجمع اثنتان في الوصايا كالموارث **باب الوصية بالدار والسكنى**
 والتمرة نصح الوصية بخدمة عبده وسكنى داره وبعثت سامدة
 معيثة وايدافان خرج ذلك من الثلث سلم الى الوصي له والا
 قسمت الدار ونمايا وفي العبد يومين لهم ويوم له فاذا مات
 الموصل له ردت الورثة الموصل وان مات في حياة الموصل بطلت وسر له
 له بغلة الدار او العبد لا يجوز له السكنى والاستخدام في الاصح ولا الموصل
 له بالخدمة والسكنى ان يؤجر ان اوصى له بقرة بستان فمات وفيه ثمة
 فله هذه فقط وان زاد ابدفله هو وما يستقبل وان اوصى بغلة بستانه
 فله للوجود وما يستقبل وان اوصى له بصوق غنم او لبني او اولادها

فله ما يوجب من ذلك عند موت فقط قال ابا داود لم يقل
الذي ولو جاز في داره بيعة او كنيسة في صحته ثم مات في ميراث
ولو اوصى به لقود سمين جاز من الثلث وكذا في غير السمين خلا
لها او تصح وصية السنان لا وارث في دارنا بكل ماله مسلم او ذمي
وان اوصى ببعضه رد الباقي للورثة وتصح الوصية له مادام في دارنا من مسلم او ذمي وصاحب الدار ان لم يكن بموا في كل مسلم
في الوصية والا فكل من تدور وصية الذمي تعتبر من الثلث ولا تصح
لوارثه وتصح للذمي من غير سلقه لا الحر في دار الحرب **باب الوصية**
وصية الرجل فقبا في ماله ودر في غيبة لا يرتد وان رد في
وجي لا يرتد فان لم يقبل ولم يرتد حتى مات الموصي في صحته رابين
القبول وعدس وان باع شيئا من الشركة ولم يقله الرد وان
غير عالم بالا يضافان رد بعد موته ثم قبل صح مالم ينقد قاض
وان اوصى الى عبدا او فاسقا او كافرا خرج القاضى ونصب غيره
وان الى عبده فان كان كل الورثة صغارا صح خلافا لهما وان فيهم
كبير بطل اجماعا ولو كان الوصي عاجزا عن القيام بالوصية ضم
اليه غيره وان كان قادرا امينا لا يخرج وان شك الورثة او بعضهم
منه مالم يظن بر منه خيانة وان اوصى الى اثنين لا ينفرد احدهما
لا بشرأ كفته ونجى يزه وخصومته وقضا دين وطلبه
وشراء حاجة الطفل وقبول اليه له ورثه وبيعة معيته و

تنفيذ وصية معينة واعتاق عبد معين ورثة موصوب
او شترى شرا فاسدا وجمع اموال ضابحة وحفظ المال وبيع
مبايضا ونفقه وعند ابو يوسف يجوز لافراد مطلقا قال مات
احد الوصيين اقام القاضى غيره مقامه ان لم يوصى الى واحد وان
اوصى الى الحجاز ويتصرف وحده وصح قسمة الوصي عن الورثة
مع الموصي له فلا يرجعون على الموصي له لو هلك حظهم في الوصي
لا يصح مقاسمته معهم عن الموصي له فيرجع عليهم بثلاث
سابقا لو هلك حظهم في يد الوصي وصحت للقاضي لو قاسم
سمى عنه ولخذ قسطه وفي الوصية تجزى لو قاسم الوصي
الورثة فضايع عنده ان يوسف ان بقي من الثلث شئ لخذ
والا فارد عند محمد لا يؤخذ شئ ولو باع الوصي من الشركة
عبدا مع غيبة الغرماء جاز وان اوصى ببيع شئ من تركته
والتصدق به فباعه وصيته وقبض ثمنه فضايع وفيه و
استحق المبيع ضمنه ورجع به في الشركة ولو قسم الوصي الشركة
فاصاب الصغير شئ فقبضه وبلغه وقبض ثمنه فضايع
واستحق ذلك الشئ رجوع في مال الصغير والصغير على بقية
الورثة بحصته ولا يصح بيع الوصي ولا شراؤه الا عاينتاين
فيه ويصحان من نفسه ان كان فيه نفع خا فاهما وله
رفع المال مضاربة وشركة ورضاعة وقبول الحوالة على

الاملاء لا على الاعراب ولا يجوز له الارب الا في بعض الوجوه والارب
لا في ارض لا الوصي ولا يجوز في مال الصغير ويجوز بيعه على الكبر
الغائب غيب العفا ووصي الاب حق بمال الصغير من جده
فان لم يوص الارب فالجد كالأب **في** الثوب الوصيان ان
الميت اوصى الى زيد مائة لا تقبل الا ان يدعيه زيد وكذلك
شيء مد ابنا الميت ولغت شهادته الوصيين بمال الصغير
وكذا الكبير في مال الميت وصحت له في غيره وعندهما تصح
كبير في الوصيين وشهادة الوصي على الميت جائزة لاله ولو بعد
العزل وان لم يخاصم ولو شئ مدر جان لآخرين يدين الف عايت
والآخر انهما امثله صحت احراق الوصيف ولو شئ مدر كل
فريق الاخر بوصيته الف لا تصح ولو شئ مدر احد الفريقين
الاخر بوصيته جارية والاخر له بوصيته عند صحت وان
شئ مدر الاخر له بوصيته ثلث لا تصح **كتاب** هو من
له ذك وفج فان بال من احدهما اعتبر به وان بال منيما اعتبر
الاسبق وان استويا في السبق فهو مشكك ولا اعتبار بالكثرة
خلافهما فاذا بلغ فان ظمير بعض علامات الرجال من نبت
لحيته او قدرة على الجماع او الاحتلام كالرجل في رجل وان ظهرت
بعض علامات النساء من حيض وحجاب وانكسار ثدي ونزول
لبن فيه وتمكين من الوطء وامرأة فان لم يظهر شيء من تعاضت

فشكك قال محمد الاشكال قبل البلوغ فاذا بلغ فلا اشكال واذا
اثبت الاشكال اخذ فيه بالاحوط فيصالح بفنائه ويقف به صغى
للرجال والنساء فلو وقف وصفيهم بعيد من لاصقه من جانبيه
ومن محذات من خلفه وان وصفتهم اعاد هو ولا يلبس حريرا
ولا حليا ويلبس الخيط في احرامه ولا يكشف عن رجليه ولا امرأته
ولا يخلو به غير محرمة من رجل وامرأة ولا يسافر بلا محرم ولا يختنه
رجلا ولا امرأة بل يتساع له امه تختنه من ماله ان كان له مال والا فم
بيت المال ثم تباع فان مات قبل ظيهور حال لا يغسل باسقم
ويكفن في خمسة اثواب فلا يحضر بعد ما رآه حق غسل وجل
ولا امرأة ونذوب تسجيرة فيرهب ويوضع الرجل مما يلي الامام
ثم هو ثم المرأة ان صلى على جملته وله اخنس التصيبين من البركات
عند الامام فلو مات ابو عنده وعن ابن قلاب بن سومان وله سهم
وعند الشعبي له نصف التصيبين في وثلاث من سبع عند ابو يوسف
وخمسة من اثني عشر عند محمد ولو قال سيده كل عبد حر او كل
امه لحر لا يعتق سالم يستعين ولو قال بعد تفر اشكاله انا ذكر
وانثى لا تقبل وقيله تقبل **كتاب** لا
حر او اعاوه ما يعرف به اقراره بنحو تزويج وطلاق وبيع وشراء
وصية وقود عليه اوله كالبين ولا يحد بقذف ولا غيره وسعتقل
اللسان ان امتد به ذلك وعملت اشاراته في وكالاخرس والا فلا

والكتابة من الغائب ليست بحجة قالوا الكتابة اما مستبين من رسوم
في موطنه في الغائب والحاضر واما مستبين غير رسوم كالكتابة
على الجدار وورق الشجر وينوي فيه واما غير مستبين كالكتابة على الهواء
ولمادة ولا غيرة به واذ اختلط الزكوة بحمته اقل مني ما تحرق واكل
والافلا توكل حالة الاختيار ونحوه عند الاضطرار واذ اخرج
من الشاة المتلطيح بدم ووزال الدم فالتخذ منه سرقه مجاز
والحرق كالغسل ولو جعل السلطان الحراج لرب الارض جاز
بخلاف العشر ولو دفع الاراضي للمملوكة الى قومه ليحطوا بالحراج
جاز ولو نوى قضاء رمضان ولم يعين عن اى يوم صح ولو عن
رمضانين فلا في الاصح وكذا في قضاء الصلوة لو نوى ظهرا
عليه مثلا ولم ينو اول ظهرا او آخر ظهرا او ظهرا يومه وكذا وقيل
يصح فيهما ايضا ولو ابتلع الصائم يراق غيره فان كان جيبه
لزمه الكفارة والافلا وقتل بعض الحاج عذرة في الحج ومن
قال لامرأة عند شاهدين ثوزت من شدة فقالت شدة لا
يتعقد النكاح بينهما ما لم يقل قبول كردم ولو قال لهما حيي شتان
رايت من كرايت فقالت كرايت اندم فقالت اذير فتم يتعقد
ولو قال الرجل دختري شتان راسيس من راني دشتي فقال دشتي
لا يتعقد ولو منعته المرأة زوجها من الدخول عينا وهو
يسكن معها في بيتهما كانت ناشرة ولو سكن في بيت الفصص

فامنعته منه فلا ولو قالت لا اسكن معي امتك او اريد
بيننا على حدة فيس لهما ذلك وقالت سراجا قد داه
كبر او كره كبر او داه باذا او كره باذا ان نوى يقع والافلا ولو قال
داه است او كره است يقع وان لم ينو ولو قال داه انكار
لا يقع وان نوى وقال وتحمس انشأ بديا قياست او همة عمر
لا يقع الا بالنية ولو قال لهما حيلة زنان كن فلا ولو قالت
كابين ترايخ شدم سراجك باذا ران طلقها سقط
المهر والافلا ولو قال لعبد بامالكى اولادته انا عبدك يعتق
ولو دعي الى فعل فقال بر من سو كند است كه ابن كار نكتم فهو
اقرار باليمين بالله تعالى وان قال بر من سو كند است
بطلاق فاقرا بالخلق بالطلاق فان قال قلت ذلك كذا
بالايصدق وكذا لو قال من سو كند خانه است كه ابن كار
نكتم ولو قال المشتري للبائع بعد البيع بيا بازده فقال البائع
بدهم يكون فسحق البائع والعقار المتنازع فيه لا يخرج من يد
ذي اليد ما لم يبرهن المدعي ولا يصح فضا القاضى في عقار
ليس في ولا يبرهنه واذ قضى القاضى في حادثة ببيتة ثم قال رجعت
من قضائي او يد الى غير ذلك ووقفت في تلبس الشهود
او اطلقت حكمي ونحو ذلك لا يعتبر والقضا ما ضا ان كان بعد
دعوى صحيحة وشهادة مستقيمة ومن له على آخر حق

فخباء قوم ما ثم سألته عن فقرته وهم يرونه ويسمعون كلامه
وهو لا يراهم صحت شهادتهم عليه وان سمعوا كلامه و
لم يرووه فلا ولو بيع عقار وبعض اقارب البايع حاضر يعلم
وسكت لا يسمع دعواه ولو وهبت امرأة مهرها من زوجها
ثم ماتت فطلب اقاربها المهر وقالوا كانت الهبة في مرض الموت
وقال برفي صحتها فالقول له ولو اقر بحق ثم قال كنت كاذبا فيما
اقرت جلت المقله ان المقل يمكن كاذبا فيما اقر ولست بمبطل
فيما تدعي عليه عند ابو يوسف وبه يفتي والاقرار ليس سببا
للملك ولو قال الاخر وكلتك ببيع هذا وسكت صار وكيله
ومن وكل امرأته بطلاق نفسها لا يملك عزلها ولو قال
الاخر وكلتك بكذا على اني متى عزلتك وكيلك وطريق عزله
ان يقول عزلتك ثم عزلتك ولو قال الاخر كلما عزلتك فانت
وكيلي فطريقه ان يقول رجعت عن الوكالة المتعلقة و
عزلتك عن التجرة وقبض بدل الصلح قبل التفريق شرط ان كان
دينا بدین والا فلا ومن ادعى على صبي دارا فصلح ابوه على مال
الصبي فان كان له بينا حجاز الصلح ان كان بمثل القيمة او اكثر مما يتعابن
فيه وان لم يكن فيه بينة او كانت غير عادلة لا يجوز ومن قال لا بينة
لو ثم يبرهن صح وكذا لو قال لا شهادة لي بهذه القضية ثم شهد
ولا ريب ان الذي ولاه الخلفه ان يقطع انسانا عن طريق الجادة

ان لم يضر بالمانه ومن صادرة السلطان ولا يعين بيع ماله
فباع ماله نفذ ولو خوف امرأته بالضرب حتى وهبت
مهرها منه لانصح الهبة ان قدر على الضرب وان اكرهها على
الخلع ففعلت يقع الطلاق ولا يجب المال ولو احوالت
انسانا بالمهر على الزوج وهبت من الزوج لانصح الهبة ومن
اتخذ بيضا او بالوعة فداره ففترق مني ما حايط جاره وطلب تحريمه
لا يجبر عليه وان سقط الحايط منه لا يضمنه ومن عذر ان
زوجته بماله باذنها فالعمارة لها والنفقة دين له عليها فان
عمرها بالا اذ ثما فالعمارة لها وهو متبرع وان عمر لنفسه
بلا اذ ثما فالعمارة له ومن اخذ غنيمت بماله ففترقه انسان من
يده فلا ضمان على النازع ومن فوידه مال انسان فقال له سلطان
ادفعه الي والافطحت يدك او ضربتك خمسين سوطا
لا يضمن لو دفع ولو وضع فاصرا من اجل البصير بجمار
وحشش وسمى عليه فجاء في الغد ووجد الجمار بجرحا ميتا لا يحل
له اكله ويكره من الشاة الجارية والشاء والذئب والغدة
والمرارة والدم المسقوح ولا تقاضى ان يقرض مال الغائب والطفل
والنقطة ولو كانت خشفة الصبي ظاهرة مرداه يظنه مختنئا
ولا يقطع جلده ذكره الا بمشقة جاز ترك ختانه وكذا شيخ
اسلم وقال هل البصر لا يطبق الختان غير معلوم وقيل سمع

سبع سنين ولا يجوز ان يصلح على غير الانبياء ولا لكثرة الاطريق
 التبع ولا الاعطاء باسم النير وروى المرحبان ولا باسم هليس الفلاس
 والشباب العالم ان يتقدم على الشيخ الجاهل والحافظ القرآن ان
 يختم في اربعين يوما والله اعلم **كتاب الفروع** يبدأ تركته
 البيت تجزيته ودفنه بلا اسراف ولا تقتبر ثم تقضي ديونه
 ثم ينفذ وصاياه من ثلث ما بقي بعد الدين ثم يقسم الباقي بين
 ورثته ويستحق الارث بنسب ونكاح وولاء ويبدأ بالصحاب
 الفروض ثم بالعصبات النسبية ثم بالمعتق ثم عصبته ثم الرد
 ثم ذوى الارحام ثم مولى الموالاة ثم للمقر له بالنسب لم يثبت
 ثم الموصى له باكثر من الثلث ثم بيت المال **ورث الرق**
 القتل كما مر واختلاف اللتين واختلاف الدارين حقيقة او حكما
 والمجمع على ثلثي سهم من الرجال عشرة **اب** ابوه والابن وابنه
 والاخ وابنه العم وابنه الزوج مولى النعمة **ومن النساء سبع**
 الحدة البنت بنت الابن والاخت الزوجة مولات النعمة و
 هم ذوفروض وعصبه فذو الفروض من له سهم م مقدره **الا**
 المقدره في كتاب الله ستة **النصف** والرابع **الثلث** **والثلث**
والثلث **والسدس** **والنصف** للبنت **وبنت** الابن عند عدمها
 والاخت لابوين والاخت لاب عند عدمها اذا انفردت و
 للزوج عند عدمه الولد وولد الابن والرابع له عند وجود احد

هم والزوجة وان تعددت عند عدمها والثلث لهما كذلك
 عند وجود احدهما والثلثان لكل اثنين فصاعدا بمن
 فرض من النصف والثلث **الثلث** عند عدمه الولد وولد الابن و
 الاثنين من الاخوة والاحوات ولها ثلث ما بقي بعد فرض احد
 الزوجين في زوج وابوين او زوجة وابوين ولو كان مكان الاب
 فيهما جده فلها ثلث الجميع خلافا لابي يوسف والاشعري فصاها
 من ولد الام يقسم لذكورهم واذا شئ بالنسوية والسدس
 للواحد منهم ذكر او انثى والام عند وجود الولد او ولد الابن
 او الاثنين من الاخوة والاحوات والاب مع الولد او ولد الابن
 وكذا الجد الصحيح عند عدمه وهو من لا يدخل في نسبه الى
 البيت اقر وان دخله فجد فاسد والجدة الصحيحة وان تعددت
 وهو من لا يدخل في نسبه الى البيت جد فاسد وبنت الابن وان
 تعددت مع الواحدة من بنات الصناب والاخت لاب كذلك
 مع الاخت الواحدة لابوين **فصل** العصبه بنفسه ذكر
 ليس في نسبه الى البيت انثى وهو يأخذ ما بقية الفرائض وعند
 الانفرد يجزى جميع المال واقر سهم جزو البيت وهو الابن وابنه
 وان سفل ثم اصله وهو الاب والجد الصحيح وان علا ثم جزو
 وهم الاخوة لابوين والاب كم بنوهم وان سفلوا ثم جزو
 وهم الاعمال ابوين والاب كم بنوهم وان سفلوا ثم جزو

جذابي كذلك والعصبة بغيره من فرضه النصف والثلاثان
 بصرت عصبة باخوتين ويقسم المذكور مثل خط الانثيين
 ومن لا فرض لها واخوها عصبة لا تصير عصبة كالعم
 وبنت الاج والعصبة مع غيره الاخوات لابوين والاب
 مع البنات وبنات الابن وودوا لابوين من العصبة مسقة
 على الاب حتى ان الاخت لابوين مع البنت تحجب الاخ لابو
 عصبة ولد الزنا وولد المالا عنه مولداته والاب مع البنت صاحب
 فرض وعصبة وآخر العصبة سوى العتقة ثم عصبة على
 الشريعت المذكور فنترك اب مولده وابن مولده فماله كله لابن
 مولده وعند يوسف الاب الستس والباقي لابن ولو كان
 مكان الاب جده فكله لابن اتفاقا ولو ترك جده مولده ولخه
 فلجدا ولو عندهما يستويان والعصبة انما يخذ ما فضل
 من ذوى الفروض فلو تركت زوجا واخوة لامر واخوة لابوين
 واتفا النصف للزوج والستس لادم والثلاث للاخوة لامر ولا
 يشاركهم الاخوة لابوين ويسمى المشتركة والحجارية **فصل**
 حج الجثمان منتف فحق ستة الابن والاب والبنات والاقرب
 الزوج والزوجة ومن عداهم يحجب الابعد بالاقرب وذو القرية
 يذوق القرابنين ومن يدلي شخص لا يرث معه الاولاد الاثر
 حيث يدلون بهما ويرثون معنى ما يحجب الاخوة بالابن وابنه

وان سفل والاب والجدة ويحجب اولاد العلات بالاج
 لابوين ايضا وعندهما لا يحجب الاخوة لابوين والاب
 بالمجد بريقا سموته وهو كاخ ان لم تنقصه المقاسمه
 عن الثلث عند عدم ذى الفرض او عن الستس عند وجوده
 والفتوى على قول الامم واذا استكمل بنات الصلب الثلاثين
 سقطت بنات الابن الا ان يكون بمحض من او اسفل منهن
 ابن ابن فيعصب من بمحضه ومن فوقه من ليست بذات
 سيم ويسقط من دونه واذا استكمل الاخوات لابوين
 الثلاثين سقطت الاخوات لاب الا ان يكون معهن اخ
 لاب والجدة كل من يسقطن بالام والابوية خاصة
 بالاب ايضا وكذا بلجد الام والاب والقرى منهن من اقرب
 كانت تحجب البعدى من اقرب كانت وارتت كانت القرى او
 محجوبة كاتر الاب معه فانما تحجب امراة الام واذا اجتمع
 جدان احديهما ذات قرابة كاتر الاب والآخر ذات قرابتين
 كاتر الاب وهو ايضا ام الام فثلث الستس لذ القرابة
 وثلث الاخرى عند محمد وينصف عند يوسف والمحروم
 بالقتل ونحوه لا يحجب والمحجوب يحجب كما مر في الجدة وكل
 الاخوة والاخوات تحجبى الاب ويحبون الام من الثلث
 الى الستس **فصل** واذا ذات سيمام القرينة على القرينة

فقد عالت واربعه مخارج لاتحول الانسان والثلثة و
الاربعة والثمانية وثلثة تحول الستة الى عشرة وثلاثة
وسفعا والاثني عشر الى سبعة عشر والاسفعا واربعه
وعشرون الى سبعة وعشرين عولا واحدا في البرية وهي
امرأة وبنات وابوان والرد ضد العول بان لا تستغرق
السيما الفريضة مع عدم العصبية في الباقي على ذوى
السيما سوى الزوجين بقدر سيماسي فان كان من يرث عليه
جثسا واحدا فالمسئلة من عدد رؤسي وان كانوا جنسين
او اكثر فمن عدد سيماسي فمن اثنين ان كان في المسئلة سدسان
ومن ثلثة لو سدس وثلث ومن اربعة لو سدس ونصف
ومن خمس لو ثلث ونصف لو سدسان ونصف او ثلثان
وسدس وان كان مع الاول من لا يرث عليه اعطي فرضه من
اقل مخارجه ثم قسم الباقي على رؤسيه فان استقام كزوج وثلث
بنات والآفان وافق ضرب وفقر رؤسيه في مخرج فرض
من لا يرث عليه كزوج وست بنات وان باين ضرب كزوج
ففي كزوج وخمس بنات وان كان مع الثاني من لا يرث عليه قسم
الباقي على مسئلة من يرث عليه فان استقام كزوج واربع
جذات وست اخوات لام والاضرب جميع مسئلتي في
مخرج فرض من لا يرث عليه كاربعة زوجات وتسع بنات وست

جذات ثم يضرب سيمام من لا يرث عليه ومسئلة من يرث عليه
وسيمام من يرث عليه فيما بقي من مخرج فرض من لا يرث عليه
وتصح بالاصول الاثنية **فصل** ذوالرحم قريب ليس ولا يسمى
ويرث كما يرث العصبية عند عدم ذى السيمى فمن انفرد
من سيم اخر جميع المال ويرثون بقرب الدرجة ثم بقوة
القربة ثم يكون الاصل وان ثا عند اتحاد الجبهة وان اختلفت
فلقربة الاب الثلثان ولقربة الام الثلث ثم يعتبر الرجوع
في كرفيق كما لو انفرد وعند الاستواء في القرب والقوة و
الجبهة للذكر مطلقا لا يميز ويعتبر ان ذان الفروع ان انفقت
الاصول وكذا ان اختلفت عند يوسف وعند محمد في
الصفة من الاصول والعدد من الفروع ويقسم على اول
نظن وقع فيه الاختلاف ويجعل الذكور على حدة والاثان
على حدة فينقسم نصيب كل طائفة على اول بطن لختلف
كذلك ان كان والادفع حصته كما اصل الى فرعه ونقول
محمد يفتي ويقدم جزو البيت وهم اولاد البنات واولاد بنات
الابن وان سفلن ثم اصله وهم الاجداد الفاسدون والجدات
الفاسدات جزو ابيه وهم اولاد الاخوات واولاد الاخوة لام
وبنات الاخوة ثم جزو جده وهم العمات والخالات والاخوال
والاعمام لام وبنات الاعمام ثم اولادهم واولادهم ثم جد ابيه

وامته وهم عمات الاب والام وخالاتهما واحواهما واعمام
 الاب لام واعمام الام وبنات الاعمام واولاد اعمام الام **فصل**
 الفرق بين المسمى اذا لم يعلم ايهم مات او لا يقسم مال كل
 علم ورثة الاحياء ولا يرث بعض الاموات من بعض
 وان اجتمع ابنا عم احدهما اخ لام اعطى السدس فرضا
 ثم اقتسم الباقي حصوبة ولا يرث المجوسى بالانكحة الباطنة
 طائفة وان اجتمع في قرابة لو انفرد في شخصين ورثتهما
 يرث مملوكا كانت احديهما بحسب الاخرى يرث بالحاجة
 ويوقف للعلم نصيب ابن واحد هو المختار وعندى يوسف
 نصيب ابنين فان خرج اكثر محيا ومات ورث وان
 اقله فلا **فصل** المناسخة ان يموت بعض الورثة قبل القسمة
 فصح المسئلة الاولى ثم الثانية فان استقام نصيب الميت الثاني
 على مسئلته والا فاضرب وقف التصحيح الثاني في التصحيح الاول
 ان وافق نصيبه مسئلته والا فاضرب كل الثاني في الاول
 كل الصحيح فال حاصل من الضرب مخرج المسلتين ثم اضرب
 سهام ورثة الميت الاول في وقف التصحيح الثاني وفي كله و
 سهام ورثة الميت الثاني في وقف سابقه وفي كله فما خرج
 فهو نصيب كل فريق فان مات ثالث فاجعل المبلغ مكان
 الاول والثالث مكان الثاني وكذا تفعل ان مات رابع او خامس و

وهاتجرا **حساب الفرائض** الفروض نوعان الاول النصف
 ونصف وهو الربع ونصف نصفه وهو الثمن والثاني
 الثلثان ونصفهما وهو الثلث ونصف نصفهما وهو
 السدس والنصف يخرج من اثنين والربع من اربعة ولقن
 من ثمانية والثلثان والثلث من ثلثة والسدس من ستة
 وان اختلف النصف بالنوع الثاني او ببعضه فن ستة
 او الربع فن اثني عشر والثمن فن اربعة وعشرين واذا انكسر
 سهام فريقين عليهما وباينت سهامهما فاضرب
 وفق عددهم في اصل المسئلة كأمرة واخوين وان وافق
 سهامهما فاضرب وفق عددهم في اصل المسئلة
 كأمرة وستة اخوة وان انكسر سهامهم فبقين او اكثر
 وتماثلت اعداد رؤسهم فاضرب احد الاعداد في اصل المسئلة
 كثلث بنات وثلثة اعمام وان تداخل الاعداد فاضرب اكثرها
 في اصل المسئلة كاربعة زوجات وثلث جدات واثني عشر
 عمّا وان وافق بعض الاعداد بعضا فاضرب وفق واحد
 في جميع الثاني والمبلغ في وقف الثالث وان وافق والا في جميعه
 والمبلغ في الرابع كذلك في اصل المسئلة كاربعة
 زوجات وخمس عشرة جدة وثمانى عشر بنت وستة اعمام
 وان نباينت الاعداد فاضرب كل احدها في جميع الثاني

ثم المبلغ في الثالث ثم المبلغ في الرابع ثم الحاصل في أصل المسئلة
 كما مر اثنتين وعشرين نبات وست جذات وسبعة اعمام
 وان كانت المسئلة عاقلة فاضرب ما ضربته في الاصل فيه
 مع العوارض في جميع ذلك **فصل** وتداخل العددين يعرف
 بان تطرح الاقل من الاكثر من اثنين او ايسر فيعنيده او يقسم
 الاكثر على الاقل فينقسم قسمه صحيحه كالخمسة مع
 العشرين وتوافقهما بان ينقص الاقل من الاكثر من الجانبين
 حتى يتوافقا في مقدار فان توافقا في واحد فيهما متباينان
 وان في اكثر فيهما متوافقان فان كانا اثنين فيهما متوافقان
 بالنصف وان ثلثة في الثلث او رابعة في الربع وهكذا الى
 العشرة وان في احد عشر فيحذف من احد عشر وهما متوافقان
 معرفة نصيب كل فريق من التصحيح فاضرب ما كان له
 من اصل المسئلة فيما ضربته في اصل المسئلة فيما خرج فيه
 نصيبه وكذا العمل في معرفة كل فرد فان شئت فانسب
 سهام كل فريق من اصل المسئلة الى عدد رؤوسهم ثم اعطهم مثل
 تلك النسبة من المضروب لكل فرد منهم وان اردت قسمة التركة
 بين الورثة او الغرماء فانظر بين التركة والتصحيح فان كان
 بينهما موافقة فاضرب سهام كل وارث من التصحيح
 في فوق التركة ثم اقسم الحاصل على وفق التصحيح فيما خرج

في نصيب ذلك الوارث وان لم يكن بينهما موافقة
 فاضرب سهام كل وارث في جميع التركة ثم اقسم الحاصل
 على جميع التصحيح فيما خرج فيه نصيبه وكذا العمل معرفة
 نصيب كل فريق وفي القسمة بين الغرماء اجعل مجموع الديون
 كالصحيح وكل دين كسهم وام وارث ثم اعمل العمل المذكور
 ومن صالح من الورثة او الغرماء على شيء منى ما فاضرب
 نصيبه من التصحيح والديون واقسم الباقي على سواهم من
 بقى اوديونهم قال الفقير هذا امر متعلق بالبحر ولم ال في عدم
 ترك شيء من مسائل الكتب الاربعة والتمس من الناظرين
 ان طلع على الاختلاف في شيء منى ان يلحقه بحال وفات
 الانسان محل النسيان ويمكن ذلك بعد التماس في مظان
 تلك المسئلة فانه ربما ذكرت بعض المسائل في بعض
 الكتب المذكورة في موضع وفي غيره في موضع آخر فاكفيت
 بذكرها في احد الموضعين ثم اني زدت مسائل كثيرة من
 الهدية ومجمع البحرين ولم ازد شيئا من غيرهما حتى
 يسمى الطلب على من اشبهه عليه صحة شيء مما ليس
 في الكتب الاربعة والله تعالى حسبي
 ونعم الوكيل وقد غم
 تمت الكتاب بعون الله